



قانون صفات

الخيال العربي

دراسة تأصيلية بين أبي عبيدة والأصمعي



عبد العزيز بن عبيد الله القرشي

الغاية من الكتاب:

ترمي هذه الدراسة إلى تحقيق غايتين كبيرتين:
أما الغاية الأولى: فتتمثل في تقريب صفات الخيل العربية -من أبعد نقطة في تاريخ تراثنا العربي- لتكون مرجعا علميا يستهدي به عشاق الخيل العربية -من مربين وباحثين- في العناية بالجواد العربي المعاصر، تربية وإنتاجا وتحكيما وتقييما.

وأما الغاية الثانية: فتتمثل في اقتراح القوانين التي تنظم حركة هذه المعرفة، وتساعد على التمييز بين المساحة الثابتة التي يجب الوقوف عليها ورد المتشابه إليها، وبين المساحة المتحركة التي تفتح أفق الاجتهاد، وتدفع عجلة هذه المعرفة إلى الأمام.



المؤلف:

- عبد العزيز بن عبيد الله القرشي.
- باحث في الأدب العربي، ومختص في صفات الخيل العربية.
- حصل على درجة البكالوريوس في الأدب العربي من جامعة أم القرى بمكة المكرمة.
- حصل على درجة الماجستير في الأدب العربي من جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض، وكانت أطروحته هذا الكتاب.
- مقدم لبرنامجين أدبيين تلفزيونيين: أحدهما بعنوان: (ربيع القوافي)، والآخر بعنوان: (سيرة أدبية)، وقد استضاف فيهما عدداً من الشخصيات الأدبية في العالم العربي، وجميع مواد البرنامجين متاحة على الشبكة.
- شارك في العديد من الأمسيات الأدبية.



للتواصل:

sadk1396@gmail.com

0 5 4 2 4 5 6 9 1 9

@abdlazizqurashi



منظمة الجواد العربي :

هي منظمة غير ربحية، يتألف أعضاؤها من هيئات ومنظمات ومؤسسات تُعنى بالخيول العربية بالدول العربية، بالإضافة إلى مالكي ومربي الخيول العربية من أي دولة عربية عضو في جامعة الدول العربية.

ومصطلح (الجواد العربي الأصيل)، المستخدم في نظامها الأساسي، يعني كل خيل مسجل نسبها بالمنظمة العالمية للخيول العربية (واهو waho).

وقد بلورت المنظمة استراتيجيتها من خلال رؤيا واضحة تركز حول:

- التكوين والتوعية في مجالات تربية الخيول.
- تنظيم فعاليات لتشجيع المربين للخيول العربية.
- إرساء التواصل الجيد بين المربين والمهتمين بالخيول العربية.
- تشجيع البحث العلمي والثقافي في مجال الخيل العربية.
- خلق شراكة فاعلة لتتظافر الجهود مع المنظمات والهيئات الإقليمية والدولية المتخصصة في الخيل العربية.

www.ahosite.org

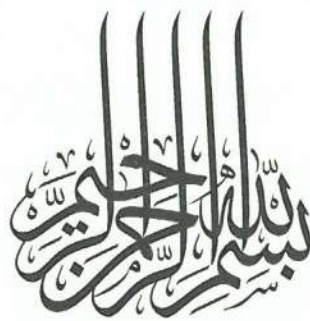
info@ahosite.org

(واعلم أنني لو أعطيت حُمْر النِّعَم وسودها، ومقانب
الملوك وبنودها، لما سُرّني أن يُنسب هذا الكتاب إلى
سواي، وأن يفوز بقَصَب سَبِّقه إلاي، لما قاسيت في
تحصيله من المشقّة، وطويت في تكميله من طول الشُّقّة)

ياقوت الحموي

قانون صفات الخيل العربية

دراسة تأصيلية بين أبي عبيدة والأصمعي



قانون صفات الخيل العربية

دراسة تأصيلية بين أبي عبيدة والأصمعي

عبدالعزیز بن عبید اللہ القرشي



© عبدالعزيز عبيدالله القرشي، ١٤٣٤هـ
فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

القرشي، عبدالعزيز عبيدالله
قانون صفات الخيل العربية: دراسة تأصيلية بين أبي عبيدة والأصمعي/عبدالعزيز عبيدالله القرشي
الرياض، ١٤٣٤هـ

٣٦٨ ص: ١٧ × ٢٤ سم

ردمك: ٥ - ٢٦٧٠ - ٠١ - ٦٠٣ - ٩٧٨

١- الخيول العربية
٢- الفروسية
أ- العنوان

ديوي: ٢، ٧٩٨ ١٤٣٤/٦٩٤٤

رقم الإيداع: ١٤٣٤/٦٩٤٤

ردمك: ٥ - ٢٦٧٠ - ٠١ - ٦٠٣ - ٩٧٨



حقوق الطبع محفوظة لمنظمة الجواد العربي

مطابع الشبانات الدولية
SHABANAT
هاتف: ٠٠٩١١٠٠٠ - فاكس: ٥٣٨٥٣٣

إهداء

إلى والدي ووالدتي...

الغدان منحاني الحب والدعاء...

إلى زوجتي وبناتي...

اللائى منحني الوقت والوفاء...

إلى عشاق الخيل العربية...

الذين منحوني التشجيع والثناء...

إلى الفنان التشكيلي علي المعمار...

الذي جمل غلاف الكتاب بريشته البيضاء...

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، أحسن كل شيء خلقه ثم هدى، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، وبعد:

تسعد منظمة الجواد العربي بتقديم هذا البحث القيم، للأستاذ: عبد العزيز بن عبيد الله القرشي، الذي تميز كثيراً في اختياره الغوص في موضوع ذي أهمية كبيرة منذ القدم وإلى اليوم وهو: (صفات الخيل العربية).

والجميل والجريء في هذا العمل، هو البحث والتحليل في ثنايا تراثنا العربي القيم، الذي خطه علماء أجلاء على شاكلة أبي عبيدة والأصمعي من خلال مدونتيهما حول (الخيال العربية)؛ بالإضافة إلى الرجوع إلى الشعر العربي القديم الزاخر، لاستنباط صفات تعتبر بحق مرجعاً قيماً في مجال التعريف بصفات الخيل العربية، وإعادة قراءتها بنظرة علمية منفتحة، للمساهمة في إخراج هذا الموروث القيم من دائرة العزلة ووضعه بين يدي المربين والمهتمين بالخيال العربية.

وقد تفوق الأستاذ عبد العزيز القرشي من خلال المنهجية التي سلكها في بحثه وتحليله، في اقتراح القوانين التي تقرّبنا من فهم تراثنا العربي المتعلق بالخيال، حيث اقترح الباحث (قانون الركوب والزينة) كمنظم ومفسر لصفات الخيل عموماً وما في حكمها، و(قانون العتق) كمنظم ومفسر لصفات الخيل العربية خصوصاً، بالإضافة إلى الأسلوب الجميل والسلس، الذي لن يجد القارئ أي عناء في الوصول - من خلاله - إلى المضمون والوقوف على نتائج البحث بيسر وسهولة.

ونتمنى أن تشكل هذه الدراسة اللبنة الأولى لتأسيس فضاء علمي، يدفع

المهتمين والباحثين إلى دراسة التراث العربي في مجال الخيل، بمقاربة علمية حديثة تمكن من الاستفادة منه بشكل واسع، وإبرازه أكثر فأكثر علي المستوى الدولي. وفقنا الله جميعا لما فيه الخير.

رئيس منظمة الجواد العربي
سمو الأمير الملكي
عبد العزيز بن أحمد بن عبد العزيز آل سعود

المقدمة

تمثل مقولة الجاحظ: - الأدب هو الأخذ من كل شيء بطرف - حلقة وصل بين علوم الأدب في مدلوله الضيق، وحقول المعارف الإنسانية العامة، وقد كان الشعر العربي القديم منطلقاً لبناء منظومات تلك المعارف التي احتاج إليها الإنسان في ذلك العصر.

وعندما نقرع أبواب تراثنا العربي - متسائلين عما خلفه من الذكر عن الجواد العربي - فإن دهشتنا لا تكاد تنقضي حيال ما سجله القدماء عن العرب في وصفه والعناية به، ولا غرابة في ذلك إذا ألقينا السمع إلى قول إسماعيل بن عجلان^(١):

ولا مالَ إلا الخيل عندي أَعْدُهُ	وإن كنتُ من حمر الدنانير مُوسراً
أُقاسمُها مالي وأطعم فضلُها	عيالي وأرجو أن أعان وأوجرا
إذا لم يكن عندي جوادٌ رأيتُني	وإن كان عندي كنزٌ قارون مُعسراً

فهذا القول يختصر أقاويل لا حصر لها عن القدماء، تبرز قيمة الجواد العربي ومكانته، تلك القيمة التي ما تزال - وستظل - متوارثة بين الأجيال، رغم هجمة المدنية الحديثة بتقاناتها. وأحسب أن هذه القيمة، هي التي حفزت علماء اللغة، ورواتها - أمثال: عمرو بن كركرة^(٢)، والنضر بن شميل

(١) حلية الفرسان، وشعار الشجعان، لعلي بن عبد الرحمن بن هذيل الأندلسي، ص ٢٤٦، الطبعة الأولى، مركز زايد للتراث والتاريخ، أبو ظبي، ٢٠٠١ م.

(٢) هو مولى بني سعد، وكان راوية أبي البداء، يقال: إنه كان يحفظ لغة العرب، وسمع من أبي عمرو بن العلاء، =

(ت ٢٠٤هـ)، وأبي عبيدة (ت ٢٠٩هـ)، والأصمعي (ت ٢١٦هـ)، ومن سار في ركبهم - إلى تتبع هذه المعرفة وجمعها، ومحاولة صناعة الدواليب التي تسمح بمسيرها في حلبة العلم ومضماره.

غير أن هؤلاء العلماء الأجلاء، لم يدر في خلدكم، أن عجلة هذه المعرفة سوف تتعثر من بعدهم حركتها، وسوف تدخل عند العرب في العصر الحديث إلى دائرة اليتيم والعزلة، حيث وقعت هذه المعرفة ضحية للنسيان - في مؤسساتنا العلمية - بين الكليات التي تُعنى بالتراث العربي، وبين الكليات التي تعنى بعلم الحيوان، فتركزت عناية كليات الحيوان على ما يخص الجوانب الفيزيولوجية والبيطرية، وتركزت عناية الكليات العربية - إن وجدت - على ما يخدم اللغة أو البيان.

ولم تدرك مؤسساتنا العلمية - كما أدرك القدماء - أن صفات الخيل العربية هي علم مستقل بذاته، يحمل في داخله سماته ومحدداته الكبرى، التي أسهم المؤسسون القدماء في رسم خطاطتها الأولى، ولم تدرك - كذلك - أن هذا العلم لا يستطيع أن يتفاعل مع العلوم الأخرى - وعلى رأسها علم العربية، وعلم الحيوان - ما لم تُحدّد هويته الخاصة به، التي تنبع من داخله؛ إذ كيف يحصل التفاعل العلمي المثمر، بين علم الحيوان الحديث، وبين صفات الخيل عند العرب، إذا كان الأول لا يعرف من الثاني إلا أطرافه! وكيف يحصل التواصل العلمي البناء، إذا كان وعاء هذا العلم (العربية)، الذي يحوي مقوماته وأصوله، لا يتناوله إلا من أطرافه!

لا غرابة بعد هذه النظرة، أن نعيش انعكاس آثار هذه العزلة على كلا المسارين - العلمي، والعملّي - في هذا الحقل، حيث تأثرت - من جهة المسار العلمي - دفاتر البحث العربي المعاصر في صفات الخيل العربية، فقل الدارسون، وقل العارفون، ومن ثم قل المرشدون. وأصبح هذا العلم يدور

= وغيره، وعاصر خلف الأحمر، وكان بصري المذهب، صنف كتاب الخيل، وكتاب خلق الإنسان. ينظر: معجم الأدباء ٢/٢٣٢. وإنباه الرواة على أنباه النحاة ٢/٣٦١.

في حلقة مفرغة بين التحقيق - على أهميته، وقلته - تارة، وبين تدوير ما خلفه القدماء - على حاله - تارة أخرى، ولم يُفلت من إسار هاتين الدائرتين، سوى دراسة سلكت وادياً لا يصب في جذور هذا العلم، وتأصيل مرجعيته. ولذلك لم يشهد هذا الحقل - في العصر الحديث عند العرب - حركة علمية تتناسب مع ما خلفه القدماء في عصر التأسيس^(١).

وأما من جهة المسار العملي؛ فقد شهد العصر الحديث طفرة متزايدة في تربية الخيل العربية، والعناية بها، وكان للغرب - بعد حقبة عباس باشا - قدم سبق في هذا الميدان، حيث أنشأوا منظمات عالمية لحفظ سلالاتها، وتنظيم مناشطها، وانعكس ذلك على العالم العربي، فشهدنا في العقود الماضية طفرة كبيرة في تربية الخيل العربية. لكن السؤال الملح والعالق في الوقت نفسه، الذي يطرحه المربون على اختلاف طبقاتهم، هو عن مرجعية صفات الخيل العربية، فما صفات الخيل العربية عند القدماء؟ وهل ثمة فرق بينها وبين الخيل العربية التي نربّيها اليوم؟ وما الدستور الذي يجب أن نحتكم إليه عند اختلافنا؟ وما أسسه وقواعده؟ هذه الأسئلة وغيرها... كانت تدور في مجالس مربّي الخيل العربية وعشاقها، ولم أجد فيما طالعته من الدراسات العربية الحديثة المتعلقة بهذا الشأن؛ ما يجيب عنها جواباً علمياً شافياً. ومن أبرز تلك الدراسات على سبيل المثال: وصف الخيل في الشعر الجاهلي، للدكتور: كامل سلامة الدقس، والخيل في الشعر الجاهلي: دراسة في ضوء الميثولوجيا والنقد الحديث، للدكتور: حمود الدغيشي، والخيل في قصائد الجاهليين والإسلاميين، للدكتور: أحمد إسماعيل أبو يحيى، ووصف الخيل في الشعر العربي في القرنين الثاني والثالث، للدكتورة وفيقة عبد المحسن الدخيل. والسبب في عدم توافر الجواب عن تلك الأسئلة في هذه الدراسات؛ يعود إلى الغاية التي بُنيت عليها، فهي تتوسل - غالباً - من خلال وصف الخيل العربية، إلى غاية تاريخية، أو اجتماعية، أو فنية.

(١) لمزيد من الاطلاع على حقيقة هذه العزلة، ينظر: دراسة بيبليوجرافية عن الخيل والفروسية، الدكتور: ناصر السويّدان، مكتبة الملك عبد العزيز العامة، الرياض عام ١٤١٦هـ، ١٩٩٥م.

ولم أقف - في حدود مطالعتي - على دراسات غربية مترجمة في هذا الحقل، وأحسب أن معرفة الغرب بالخيال العربية، تحتاج إلى تواصل حقيقي مع المعرفة العربية المؤصلة؛ وذلك أن معرفة الغرب في هذا الباب قد بُنيت في جانب كبير منها على المشاهدة، حيث كان الرحالة يتتبعون البدو في شبه الجزيرة العربية، ويقيدون صفات خيولهم. وفي هذا المسلك عثرنا كثيرة، تبدأ بالتاريخ الغامض، الذي يلعب فيه السَّمَّاسرة - على الرحالة الغربيين - دور البصراء بالخيال العربية، فيُسَوِّقون عليهم الخيول المُهَجَّنة على أنها هي الخيل العربية الأصيلة؛ وتنتهي باعتماد الرحالة على النموذج القريب الناقص، وتجاهل النموذج البعيد الأقرب إلى الكمال.

وفي سياق هذا الهاجس، بدأ يتخلَّق هذا المشروع منذ أمد بعيد؛ لتكون هذه الدراسة أول لبناته، وهي ترمي إلى البحث في صفات الخيل العربية من خلال ما أنجزه القدماء؛ طمعاً في تقريب هذه المرجعية، وتأصيلها من وجه. وطمعاً - كذلك - في الإمساك بالقوانين التي تنظم حركتها من وجه آخر؛ محاولين بذلك دفع دولا ب هذه المعرفة إلى الأمام.

ولما كانت هذه هي الغاية المنشودة، كان لزاماً علي أن أذهب إلى مبدأ هذا العلم وأساسه، وأن أتفرَّس في سيرورته وتطوره؛ ليكون البناء من حيث انتهى الآخرون. وقد قادتني هذه النظرة إلى معرفة مسارات هذا العلم وأبرز رواده، حيث اتخذ هذا العلم - في ذلك الزمان - مسارين متوازيين: الأول يتناول أنساب الخيل العربية، وأسماء فرسانها، ومن أبرز رواده: ابن الكلبي (ت ٢٠٤هـ)، وابن الأعرابي (ت ٢٣١هـ)، والثاني يتناول صفات الخيل العربية، ومن أبرز رواده: أبو عبيدة، والأصمعي. وبهذا يكون مشغلنا في هذه الدراسة متمحوراً حول المسار الثاني، المتمثل في صفات الخيل العربية.

غير أن هذا المسار قد فُقد الكثير مما كُتب فيه قديماً، ومن أقدم ما وصل إلينا في مسار صفات الخيل العربية: كتاب الخيل لأبي عبيدة، وكتاب الخيل للأصمعي، لكنهما - في تقديري - أهم ما في الباب؛ وذلك لإطباق العلماء، على إمامة هذين الرجلين، وعلو كعبهما في ميدان العربية، حتى قال

أبو الطيب اللغوي (ت ٣٥١هـ): «كان في العصر العباسي الأول ثلاثة هم أئمة الناس في اللغة والأدب وأخبار العرب، لم ير الناس قبلهم ولا بعدهم مثلهم، وعنهم أخذ جل ما في أيدي الناس من هذه العلوم، بل كلها، وهم: أبو زيد، وأبو عبيدة، والأصمعي»^(١).

وتسكن بين دفتي هاتين المدونتين أول خطاطة علمية لتأسيس هذه المعرفة؛ حيث حول أبو عبيدة والأصمعي ما جمعا من رصيد معرفي عن صفات الخيل العربية، إلى تجربة علمية منظمة، صالحة للقراءة والدرس. فقسم أبو عبيدة صفات الخيل تحت لفظ الاستحباب، والجودة، والعُتْق، والعيب، وقسمها الأصمعي تحت لفظ المستحب، والمكروه. وقررا - لا سيما أبو عبيدة - جملة من التعليقات، والقواعد التي تساعد على معرفة جودة الصفة وفسادها.

ولم أظفر عند من كتب بعد أبي عبيدة والأصمعي - ممن وصل إلينا مکتوبهم - في هذا الباب، بشيء يسمح لي بتجاوزهما، وذلك أن التدوير الذي أسلفنا الإشارة إليه عند المعاصرين، ما هو - في الحقيقة - إلا امتداد لتدوير قد بدأ منذ وقت مبكر، فكل الذين تناولوا صفات الخيل العربية بعد أبي عبيدة والأصمعي - ممن استطعت الوقوف عليهم - كانوا ينقلون عنهما. ومنهم على سبيل المثال: ابن حمدون (ت ٢٥٥هـ)، وابن قتيبة الدينوري (ت ٢٧٦هـ)، وأبو علي القالي (ت ٣٥٦هـ)، وابن سيده (ت ٤٥٨هـ)، والنويري (٧٣٣هـ)، والقلقشندي (٨٢١هـ)، وابن هذيل الأندلسي (في القرن الثامن الهجري)، وغيرهم...

وربما يكون الدافع من وراء هذا التدوير، هو أن هؤلاء العلماء لم يُفردوا هذا العلم بمؤلف مخصوص كما فعل أبو عبيدة، والأصمعي، بل ضَمَّنوه في مصنفات أخرى تصب في دائرة الموسوعية أكثر من صبها في دائرة التخصص، ولذلك كان مرادهم - والله أعلم - هو إتخاف القارئ لهذه

(١) نقلًا عن المزهر ٤٠١/٢.

المصنفات بشيء مما كتب في هذا العلم. لكن هذا لا يقلل من أهمية هذه الكتابات؛ لأنها - من وجه - شكلت محفظة لما اندرس من معالم تلك المدونتين، وأضاءت مناطق معتمدة في بعض زواياها، ومن وجه ثان جاءت شهادة على صحة ما كتبه أبو عبيدة والأصمعي في هذا العلم؛ لأن كتاب هذه المصنفات هم من أكابر علماء العربية، فهم لا يضيفون في مدوناتهم - غالباً - إلا ما يعتقدون صوابه، ومن وجه ثالث لم تخل هذه الكتابات من نكت علمية طريفة، تفتح للدارس آفاقاً فسيحة في هذه المعرفة.

ولما استقر الرأي على هاتين المدونتين - للاعتبارات السابقة - جاءت خارطة الطريق لتوائم بين مضامينهما، فكانت مقسومة إلى فصلين، ومدخل، وتمهيد، ومقدمة. فأما المقدمة فتشتمل على أسباب اختيار الموضوع، وأهدافه، وحدوده، ومنهجه، وخطته. وأما التمهيد فيشتمل على نسبة المدونتين، ومقدارهما، ومنهجهما. وأما المدخل فيشتمل على مناقشة الألفاظ التي استخدمها أبو عبيدة والأصمعي في فرزهما للصفات، كالاستحباب، والجودة، والعق، والعيب، والمكروه، والهجنة، مع محاولة سبر الأبعاد التي بُنيت عليها هذه الأقسام؛ بغية الإمساك بالقانون الذي يحكم حركتها، ويكشف عن علاقتها بالصفات. وأما الفصل الأول فيشتمل على المحمود من صفات الخيل العربية، ويدخل في هذا العنوان: لفظ الاستحباب والجودة والعق، ويندرج تحته ثلاثة مباحث: الأول فيما اتفقا على إدراجه تحت لفظ واحد، والثاني فيما اختلفا على إدراجه تحت لفظ واحد. والثالث فيما تفرد به أحدهما. وأما الفصل الثاني فيشتمل على المذمومات من صفات الخيل العربية، ويدخل في هذا العنوان: لفظ العيب، والمكروه، والهجنة، ويندرج تحته مبحثان: الأول فيما اتفقا على إدراجه تحت لفظ واحد، والثاني فيما تفرد به أحدهما. وقد اهتمت في تلوين هذه الخريطة بالمنهج الموضوعاتي؛ لأنه - في تقديري - من ألصق المناهج النقدية بطريقة أبي عبيدة والأصمعي؛ حيث إنهما قد جمعا تحت كل موضوع ما يتعلق به من الأوصاف، والأحكام. وقد جعلت الباب موارد أمام المنهج التاريخي؛ لأنه يشد هذه الدراسة من أصلها، فلا غنية لها عن استدعائه.

غير أن دعوى تقريب مرجعية صفات الخيل العربية وتأصيلها، واقتراح القانون الذي ينظم مسارها؛ تحتم على صاحبها ألا يقصر بحثه على هاتين المدونتين، بل لا بد أن يرود فضاءات أوسع في سبيل بلوغ هذه الغاية، ومن أجل ذلك لم أدخر جهداً في تتبع ما كتب في هذه المعرفة قديماً وحديثاً، مما استطعت الوصول إليه، لكنني أدركت بعد طواف سبق هذه الدراسة بسنوات؛ أن مادة هذه الدراسة قد أُنجزت منذ وقت مبكر، وأن مسارها في العصر الحديث - فيما أرمي إليه - لا يعدو أن يكون تدويراً لما كتبه القدماء كما أسلفنا.

وبعد هذا وقبله، لا يستطيع الفرد من البشر - مهما بذل من جهد - أن يحيط بهذا العلم على وجه التفصيل، وما لا يُدرك كله لا يترك كله كما يقال. وإذا كانت المعارف على شتى ألوانها تحتاج إلى تضافر جهود الباحثين على تطويرها؛ فإن هذا اللون من المعرفة - ليتمه وعزلته - يحتاج إلى جهود مضاعفة في خدمته وتطويره، بل يحتاج إلى مؤسسات علمية تلفت إليه نظر الباحثين، وتساهم في إزاحة المصاعب عن طريقهم.

وقبل مغادرة هذه المقدمة يجب أن أنسب الفضل إلى أهله، وأن أعترف بالجميل لمن أسداه، وعلى رأسهم والداي الحبيباني، اللذان آنت برد دعائهما في ثنایا مسيري في هذه الدراسة، ثم أسدي الشكر والعرفان إلى المشرف على هذا البحث، لا، بل إلى ربانه الذي ثبت شراعه في وجه العواصف حتى نجاه إلى البر؛ إنه الأستاذ الدكتور: صالح بن الهادي رمضان، الذي سأظل - ولا أزال - ممتناً له في كل حرف خطته يراعتي في هذه الدراسة، والشكر موصول - كذلك - إلى جامعة الإمام ممثلة بقسم الأدب، وأعضائه، الذين أذنوا لهذه الدراسة بالمسير على قدميها في أروقة هذه المؤسسة العلمية العريقة. والله أسأل أن يتم علينا النعمة، وأن يوزعنا شكرها.

التمهيد

لا أريد أن أترجم لأبي عبيدة والأصمعي، فهما أشهر من نار على علم، وقد أغنت مدونات التراجم عن ذلك^(١)، ولا تكاد تخلو دراسة تتعلق بهما إلا وصدرها موشح بطرف من أخبارهما. لكن مرادي - فقط - أن أوثق صلة القارئ بهاتين المدونتين؛ فأذكره بأن صاحبيها من أئمة الرواة العلماء، الذين عاصروا الطبقة الأولى من علماء العربية ورواتها الثقات، وأخذوا عنهم، من أمثال: أبي عمرو ابن العلاء (ت ١٥٤هـ)، والخليل بن أحمد (ت ١٧٣هـ)، وخلف الأحمر (نحو ١٨٠هـ)، ويونس بن حبيب (ما بين ١٨٢/١٨٥هـ)، وغيرهم...

وقد تقدم الإطباق في شهادة أبي الطيب اللغوي، على إمامة أبي عبيدة والأصمعي في ميدان الرواية واللغة وأخبار العرب، في زمانهم، وبعد زمانهم. ولذلك قال الجاحظ عن أبي عبيدة: «لم يكن في الأرض خارجي ولا جماعي أعلم بجميع العلوم منه»^(٢). وعندما سئل عنه أبو نواس قال: «ذاك أديم طوي على علم»^(٣). وهذا الذي حمل الإمام الذهبي على أن يقول في حق أبي عبيدة: «قد كان هذا المرء من بحور العلم»^(٤). أما الأصمعي فقد

(١) ينظر: المعارف، لابن قتيبة ١/١٢٣. وتاريخ بغداد، للخطيب ١٠/٤١٠. وبغية الوعاة، للسيوطي ٢/٢٩٤.

(٢) الجاحظ، البيان والتبيين ١/١٨٣، تحقيق: فوزي عطوي، ط ١، دار: صعب، بيروت، ١٩٦٨م.

(٣) نقلاً عن وفيات الأعيان ٥/٢٣٥، تحقيق: إحسان عباس، دار: صادر، بيروت، ط ١، ١٩٩٤م.

(٤) سير أعلام النبلاء، للذهبي ٩/٤٤٧.

قال عنه إسحاق بن إبراهيم الموصلي: «لم أر الأصمعي يدعي شيئاً من العلم فيكون أحد أعلم به منه»^(١). ومن هنا ندرك لماذا قال عنه الأخفش: «ما رأينا أحداً أعلم بالشعر من الأصمعي»^(٢). ولماذا سماه المبرد أسد الشعر، والغريب، والمعاني^(٣). ولماذا قال في حقه: «كان الأصمعي بحرّاً في اللغة، لا نعرف مثله فيها، وفي كثرة الرواية»^(٤).

ولم تقف الشهادة لهم عند حدود الإمامة وسعة العلم، بل تجاوزت إلى ما هو أعظم وأجل خطراً من ذلك كله، وهو الإقرار لهم بالصدق والأمانة في الرواية، حيث وثقهم رواة العربية وعلمائوها، فقال أبو حاتم السجستاني: «إذا حكيت عن العرب شيئاً فإنما أحكيه عن الثقات منهم، مثل: أبي زيد، والأصمعي، وأبي عبيدة، ويونس، وثقات من فصحاء الأعراب، وحملة العلم»^(٥)، وقال الجاحظ: «ومن أراد الأخبار فليأخذها عن مثل قتادة، وأبي عمرو بن العلاء، وابن جعدبة، ويونس بن حبيب، وأبي عبيدة... فإن هؤلاء وأشباههم مأمونون، وأصحاب تَوْقٍ وخوف من الزوائد، وصون لما في أيديهم، وإشفاق على عدالتهم»^(٦)، وقال أبو الطيب اللغوي: «كان الأصمعي صدوقاً في كل شيء»^(٧). وقال عنه السيوطي: «كان... لا يُفتي إلا فيما أجمع عليه علماء اللغة، ويقف عما ينفردون عنه؛ ولا يُجيز إلا أفصح اللغات»^(٨). ولم تقف الشهادة بالصدق والأمانة عند علماء اللغة ورواتها فحسب، بل تجاوزت إلى الحذاق بعلم الرواية من أئمة الحديث والجرح

(١) نقلاً عن وفيات الأعيان ١٧١/٣.

(٢) نقلاً عن الأعلام، للزركلي ١٦٢/٤.

(٣) نقلاً عن أخبار النحويين، للمقرئ ٩/١.

(٤) نقلاً عن إنباه الرواة، للقفطي ٢٠١/٢.

(٥) مراتب اللغويين، أبي الطيب عبد الواحد بن علي اللغوي، ص ١٢١، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، نهضة مصر.

(٦) كتاب البغال، للجاحظ ٣/١.

(٧) مراتب اللغويين، ص ١٤٣.

(٨) بغية الوعاة ١١٢/٢.

والتعديل، فقال علي ابن المديني عن أبي عبيدة: «كان لا يحكي عن العرب إلا الشيء الصحيح»^(١)، وقال ابن معين عن الأصمعي: «لم يكن ممن يكذب، وكان من أعلم الناس في فنه»^(٢)، وجعله الإمام الذهبي حجة الأدب، ولسان العرب^(٣).

غير أن أبا عبيدة والأصمعي لم يكونا ملكين يمشيان على الأرض، بل هما من البشر يصيبان ويخطئان، ولهما من المثالب ما لغيرهما من العلماء، إلا أن هذه المثالب لا تقدح في علمهما ولا في أمانتهما، وهي مغمورة في بحور حسناتهما. وهنا يحسن أن نسجل خبرين لهما انعكاس على ما نحن بصدده في هذه الدراسة: أحدهما يحكيه الأصمعي بقوله: «حضرت أنا وأبو عبيدة معمر بن المثنى عند الفضل بن الربيع فقال لي: كم كتابك في الخيل؟ فقلت: جلد واحد، فسأل أبا عبيدة عن كتابه فقال: خمسون مجلدة، فقال له: قم إلى هذا الفرس وأمسك عضواً عضواً منه وسَمِّه، فقال: لست بيطاراً، وإنما هذا شيء أخذته عن العرب، فقال لي: قم يا أصمعي وافعل ذلك، فقمتم وأمسكت ناصيته، وشرعت أذكر عضواً عضواً وأضع يدي عليه، وأنشد ما قالت العرب فيه، إلى أن فرغت منه، فقال: خذه، فأخذته، وكنت إذا أردت أن أغيظ أبا عبيدة ركبته إليه»^(٤).

والآخر يحكيه أبو عبيدة بقوله: «دخلت على الرشيد فقال لي: يا معمر، بلغني أن عندك كتاباً حسناً في صفة الخيل أحب أن أسمعه منك. فقال الأصمعي: وما تصنع بالكتاب؟ يحضر فرس ونضع أيدينا على عضو عضو ونسميه، ونذكر ما فيه. فقال الرشيد: يا غلام أحضر فرسي، فقام الأصمعي فوضع يده على عضو عضو ويقول: هذا كذا، قال الشاعر فيه كذا، حتى

(١) نقلاً عن المصدر السابق ٢٣٧/٥.

(٢) الوافي بالوفيات، للصفدي ٢٥٤/٦.

(٣) ينظر: سير أعلام النبلاء ١٧٥/١٠.

(٤) وفيات الأعيان ١٧٢/٣. وينظر: تاريخ بغداد ٤١٤/١٠. ونزهة الألباء ٩٧/١. وإنباء الرواة ٢٠٢/٢. وسير أعلام النبلاء ١٧٨/١٠. والوافي بالوفيات ٢٥٥/٦. وبغية الوعاة ١١٣/٢.

انقضى قوله . فقال لي الرشيد: ما تقول فيما قال؟ فقلت قد أصاب [في] بعض وأخطأ في بعض، والذي أصاب فيه شيء نعلمه، والذي أخطأ فيه لا أدري من أين أتى به»^(١).

فهذان الخبران قد تلقتهما مصادر الأدب والتراجم بالقبول، وكانت صياغة الخبر الأول هي الأوسع انتشاراً. ولم أقف - فيما طالعت - على من ينفي صحة هذين الخبرين، أو يعلق عليهما بشيء. فالأصل أن الخبرين صحيحان ما لم يرد ما يخالف ذلك؛ لا سيما أن لقاء أبي عبيدة والأصمعي بالرشيد وبالفضل بن الربيع ثابت لا ريب فيه، ولا سيما - كذلك - أن الخبر الثاني، الذي يرويه أبو عبيدة، لم ينف معنى الخبر الأول، بل حسن صورته فقط.

وعندما نستنتق هذين الخبرين - على فرض صحتها - نستبين من خلالهما الفرق بين أبي عبيدة والأصمعي. فالخبر الأول يشهد للأصمعي - في علم صفات الخيل العربية - بالجمع بين المهارتين: العلمية، والعملية، ويشهد لأبي عبيدة بالمهارة العلمية فقط. والخبر الثاني يشهد للاثنين بالجمع بين المهارتين، لقول أبي عبيدة: أصاب في بعض وأخطأ في بعض، فهذا يدل على أنه يعرف مواضع الأعضاء من الفرس. غير أن في طلب الأصمعي للفرس - في الخبر الثاني، الذي يرويه أبو عبيدة - ما يوحي بأن الأصمعي كان يعلم أن أبا عبيدة لا يحسن معرفة مواضع الأعضاء على الواقع، فأراد أن يظهر تفوقه عليه في هذا الجانب. وعلى كل حال فنحن نورد هذين الخبرين، لكي نمتحن صحتها - عملياً - في أثناء هذه الدراسة من وجه، ولكي نهتدي بهما عند مسائل الخلاف التي تحتاج إلى ترجيح، من وجه آخر.

(١) نزهة الألباء ٨٨/١. وينظر: إنباه الرواة ٢٧٩/٣. ووفيات الأعيان ٢٣٧/٥.

كتاب الخيل، لأبي عبيدة

نسبته، مقدار، منهجه

نسبته :

لقد وصل إلينا كتاب أبي عبيدة برواية أبي حاتم سهل بن محمد السجستاني (ت ٢٥٥هـ)، وأثبت نسبته إلى أبي عبيدة جمع من علماء التراجم^(١)، ولم أقف - فيما طالعت - على من يشكك في هذه النسبة؛ سوى ما أورده أبو الطيب اللغوي، في ترجمته لمحمد بن عبد الغفار الخزاعي حيث قال: «وممن أخذ عن أبي عبيدة رجل يعرف بمحمد بن عبد الغفار الخزاعي، فأخبرنا علي بن محمد الخداشي قال: أخبرنا محمد بن الحسن الأزدي قال: عمل محمد بن عبد الغفار الخزاعي هذا^(٢) كتاب الخيل، فعزاه الناس إلى أبي عبيدة فهو في أيديهم إلى اليوم»^(٣)، وقد علق ياقوت الحموي على هذا الخبر بقوله: «الصواب أن مؤلف كتاب الخيل عبد الغفار أبوه»^(٤) ونقل الصفي هذا الخبر - مضافاً إليه تعليق ياقوت الحموي - دون أن يعلق عليه^(٥). ولم أظفر - فيما طالعت - من مصادر التراجم - بمزيد عن هذين الرجلين.

(١) ينظر: الفهرست، لابن النديم، ص ٨٢. وفيات الأعيان ٣/ ١٧٠. والأعلام للزركلي ٤/ ١٦٢.

(٢) لعل اسم الإشارة هنا زائد.

(٣) مراتب اللغويين، ص ٨٦.

(٤) معجم الأدباء، ص ٢٥٥١، تحقيق: إحسان عباس، ط ١، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٩٣ م.

(٥) ينظر: الوافي بالوفيات ١/ ٤٠٣.

وعندما ننعم النظر في هذين الخبرين، نجد الأول منهما ينطوي على الشك في نسبة الكتاب إلى أبي عبيدة، والثاني ينطوي على عدم نفي هذا الشك؛ فالحموي لم ينف الشك الذي أورده أبو الطيب اللغوي، بل صحح نسبة الكتاب إلى الأب فقط، فصنّعه هذا يوحى بإقراره لهذا الشك، إلا أنه لم يصرح بذلك. لكن هذا الشك يحيط به الضعف من ثلاثة أوجه:

الأول: أن جمهور العلماء من أصحاب التراجم، قد أثبتوا نسبة الكتاب إلى أبي عبيدة.

الثاني: أن هذين الرجلين (محمد، وأباه عبد الغفار)، لم يترجم لهما العلماء. وهذا يوحى بأنهما لم يُعرفا بالعلم والتصنيف. ومن المستبعد أن يكتب واحد من الناس كتاباً مثل كتاب أبي عبيدة - في دقته وتفصيله - ولا يكون معروفاً بالعلم.

الثالث: أن هذا الخبر جاء من طريق محمد بن الحسن الأزدي، وهذا الرجل لم يسلم من الطعن في روايته من قبل أرباب الجرح والتعديل، حيث قال ابن حبان: «محمد بن الحسن الأزدي من رهط المهلب بن أبي صفرة، من أهل البصرة، يروي عن مالك ما لا أصل له، لا يجوز الاحتجاج به»^(١). وعليه فإن الراجح - في تقديري - هو بقاء النسبة على أصلها إلى أبي عبيدة.

مقداره:

طُبِعَ كتاب الخيل لأبي عبيدة طبعته الأولى بمطبعة دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد في الهند عام (١٣٥٨هـ) بعناية المستشرق سالم كرنكو، واعتمد في نشره للكتاب على النسخة الوحيدة في مكتبة حكمة عارف بالمدينة المنورة^(٢). ثم أعاد تحقيقه الدكتور: محمد عبد القادر أحمد، فخدم الكتاب خدمة جلييلة، وترجم لأبي عبيدة ترجمة وافية، ونشر الكتاب في القاهرة

(١) المجروحين، لابن حبان ٢/٢٩٧. وينظر: ميزان الاعتدال، للذهبي ٣/٥١٦. ولسان الميزان، لابن حجر ٥/١٢٤.

(٢) ينظر: مقدمة المحقق لكتاب الخيل، ص ٩٢.

عام (١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م). وهي الطبعة التي اعتمدت عليها، وقد أفدت من الطبعة الهندية في الترجيح في بعض مواضع الغموض. ويقع الكتاب بتحقيق الدكتور: محمد عبد القادر، في ست عشرة وثلاثمئة ورقة من القطع المتوسط، ويقع المتن - معزولا عن المقدمة والفهارس - في ست عشرة ومئتي ورقة، ويشتمل الكتاب على اثنين وثلاثين وستمئة شاهد شعري، تتوزع بين الاستشهاد على الصفات، وبين مقطعات وقصائد في وصف الخيل ختم بها الكتاب، وهو يفوق كتاب الأصمعي - من حيث المتن - خمسة أضعاف أو أكثر، ويشهد لهذا الفارق الخبر الذي قدمنا بذكره؛ عندما سأل الفضل بن الربيع أبا عبيدة والأصمعي عن حجم كتابيهما في الخيل، فقال الأصمعي: جلد واحد، وقال أبو عبيدة: خمسون جلدة. وهذا يعني أن أبا عبيدة كان يميل في تصنيف كتابه إلى التفصيل والاستقصاء، وأن الأصمعي كان يميل إلى الإيجاز والاختصار، وقد انعكس هذان المسلكان بالفعل على كتابيهما.

وقد أحصى محقق الكتاب ثمانية كتب في الخيل لأبي عبيدة، وهي: كتاب الخيل الذي بين أيدينا، وكتاب أسماء الخيل، وكتاب حُضِرَ الخيل^(١)، وكتاب صفة الخيل، وكتاب الفرس، وكتاب فضائل الفرس، وكتاب اللجام، وكتاب الديباجة^(٢). ويعكس هذا التوسع في التصنيف عن الخيل؛ ما ورد عن أبي عبيدة من نقولات كثيرة - في صفة الخيل - لم ترد في كتابه الذي بين أيدينا، ومنها على سبيل المثال: قول ابن دريد: «والهُجْنَةُ: غِلْظُ الْخَلْقِ فِي الْخَيْلِ كَغِلْظِ الْبَرَاذِينِ، الذَّكَرُ وَالْأُنْثَى فِيهِ سَوَاءٌ. هَكَذَا قَالَ أَبُو عَبِيدَةَ»^(٣). وقول ابن قتيبة: «قال أبو عبيدة: وليس للفرس طَحَالٌ»^(٤). وقول ابن سيده: «أبو عبيدة: الحارِقة: عَصْبَةٌ تَكُونُ عَلَى رَأْسِ الْفَخْدِ، فِي نُقْرَةِ الْوَرَكِ الَّتِي هِيَ مُرَكَّبُ الْفَخْدِ»^(٥).

(١) وفي الفهرست: (خصي الخيل) ٨٠/١.

(٢) ينظر: مقدمة المحقق لكتاب الخيل، ص ٨٦، ٨٧. وبعضهم سماه: الديباج.

(٣) جمهرة اللغة ٢٥٠/١.

(٤) أدب الكاتب، لابن قتيبة، ص ١٢٩، تحقيق: محمد الدالي، ط ٣، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٩٩م.

(٥) المخصص، لابن سيده ١٩/٢.

غير أنني أميل إلى أن كتاب صفة الخيل ما هو إلا كتاب الخيل الذي بين أيدينا، وأنه ليس كتاباً مستقلاً؛ وذلك أن مُعتمد من ذكر هذا الكتاب هو قول الرشيد - السالف - لأبي عبيدة: «يا معمر: بلغني أن عندك كتاباً حسناً في صفة الخيل أحب أن أسمعه منك»^(١). وهذه المقولة لا تدل على أن لأبي عبيدة كتاباً في الخيل، وكتاباً آخر في صفة الخيل، بل ظاهر دلالتها أن الرشيد إنما كان يقصد كتاب الخيل، فعبر عنه بمحتواه. ولم أقف - في حدود اطلاعي - على ذكر مستقل لهذا الكتاب، أو حتى عزو إليه.

وكذلك يساورني الشك في أن كتاب فضائل الفرس ليس عن الخيل، بل ربما يكون عن الفُرس؛ وذلك أن أبا عبيدة من أصل فارسي، وكان يُرمى بالشعبوية (تفضيل العجم على العرب)، وكتب في مثالب العرب عدة مصنفات. فمن غير المعقول ألا يكتب عن فضائل من يتعصب إليهم ولو كتاباً واحداً، هذا من وجه. ومن وجه ثان، فإن ابن خلكان قد أورد كتاب الفُرس بعد كتاب الرحل، وكتاب السَّرج، وكتاب اللجام، في سطر واحد، ثم أورد كتاب فضائل الفرس بعد خمسة أسطر في سياق ذكر كتاب لصوص العرب، وكتاب أخبار الحجاج، وتحديدًا بعد كتاب الحُمس من قريش^(٢). وهذا فيه دلالة على أنه يفرق بين الكتابين، فالأقرب في كتاب الفرس أن يكون عن الخيل؛ لأنه ذكر في سياق المصنفات المتعلقة بالخيل، والأقرب في كتاب فضائل الفرس أن يكون عن الفُرس؛ لأنه ذكر في سياق المصنفات المتعلقة بالناس. ومن وجه ثالث فإن المحقق قد أدرج كتاب فضائل الفرس مرة في سياق كتب الخيل، ومرة في سياق المصنفات التي تدل على شعوبية أبي عبيدة، وهذا إما أن يكون سهواً منه، أو يكون دليلاً على حيرته فيه، ولم أقف عند من أثبتوا ذكر الكتابين على ما يشير إلى محتوييهما.

(١) ينظر: ص ٣.

(٢) ينظر: وفیات الأعيان ٥/ ٢٣٩. وإنباه الرواة ٣/ ٢٨٠.

منهجه :

الشكل العام للكتاب:

لقد سلك أبو عبيدة في تأليف كتابه منهج الموضوعات، فصنع لكل موضوع عنواناً، ثم أدرج ما يتعلق بهذا الموضوع من أوصاف وأشعار تحت هذا العنوان^(١). فبدأ بالحديث عن مكانة الخيل عند العرب، وصيانتها، وما قالت في ذلك من أشعارها. ثم مكانتها في الإسلام، والأمر بارتباطها، وما ورد في ذلك من الأحاديث والآثار. ثم أسماء خَلْق الفَرَس، ثم ما يُوصف من أمر الخيل، وفحولها، وإنائها، من لدن تَسْتَوْدِق إلى أن تَنْتُج. ثم ما يُوصف من حال أولادها إلى أن تنتهي أسنانها. ثم ما ورد من أسماء الطَّير في الفرس. ثم ما ورد عن العرب من الألفاظ التي تُدعى أو تُزجر الخيل بها. ثم ما يكون من عيوب الخيل خِلْقَة وما يكون حادثاً. ثم ما يُستدل به على جودتها وهي مُجَلَّلَة. ثم ما يُستدل به على عِتْقها وهي مُجَلَّلَة. ثم ما يُستدل به على جودة الفَرَس وهو مُعْتَق. ثم ما يُستدل به على جودة الفرس وهو مُحْضَر. ثم صفة ما يُستدل به على ذَرَاعة الفرس إذا كان مُحْضَرًا. ثم صفة العِتْق. ثم صفة ما يخالف الذكر فيه الأنثى. ثم صفة ما يُحْضَر من الخيل من غير ضَمَر. ثم أسماء الخيل. ثم ما تستحب العرب في الخيل. ثم أعاد فرز أغلب الصفات السابقة تحت أوصاف تجمعها كالبعد، والقرب، والعَرَض، والطول، والقصر، والحِدَّة، والعُرْي، والضخامة، والدقة، والغلظ، واللفظ، والضيق، وقد بدأ ذلك بقوله: «وإذا كان الفرس على ما وصفت في هذا الكتاب كان بعيد ما بين الجحفة والناصية، وبعيد ما بين الأذنين... قريب ما بين المنكبين، والركبتين... عريض الصهوة، عريض الجنب... طويل نصل الرأس، طويل العُنق...»^(٢). ثم ذَكَر ألوان الخيل، وشياتها، وأسماء الدوائر التي تكون فيها. ثم ذكر الألفاظ العامة التي توصف بها الخيل، ومن ذلك قوله: «ومن

(١) ينظر: مقدمة المحقق في كتاب أبي عبيدة، ص ٨٨.

(٢) الخيل، لأبي عبيدة، ص ٢٢٢، ٢٢٣.

الخيـل وصفاتها: الهَيْكَل، والطَّيْرُ... والطَّرْف... واليُّغُوب، والعُنْجُوج...»^(١). ثم ذكر قيام الخيل، وأنواعه. ثم مشيها، وإحضارها. ثم عيوبها في جريها. ثم ما ورد من أوصاف في نشاطها. ثم ما ورد من أو صاف في أصواتها. ثم ختم الكتاب بجملة من أشعار العرب في وصف الخيل، ومنهم: امرؤ القيس، وعلقمة بن عبدة، وطفيل الغنوي، وأبو دؤاد، وعبيد بن الأبرص، وعدي بن زيد، وعوف ابن الخرع، وربيعه بن جشم النمري، ويزيد بن عمرو الحنفي، وبشر بن أبي حازم، والمرار بن جندل العدوي، ويزيد بن ضبة الثقفي، وطرفة بن العبد، والمتوكل الليثي، وعقبة ابن سابق الجرمي، وفروة بن خيبري التيمي، وربيعه بن مقروم الضبي، وخالد بن الصقعب النهدي، ومالك بن نويرة اليربوعي، وعمران بن حطان السدوسي، وابن قيس الرقيات، والنجاشي، والنابعة الجعدي، وابن أحمر الباهلي، والطماح العقيلي، وتميم بن مقبل، وجريـر، والشمردل التغلبي، والعجاج^(٢).

ونلاحظ من خلال هذا الاستعراض، أن أبا عبيدة كان يسير في تأليف كتابه على ترتيب منطقي مترابط، حيث قدم الحديث عن مكانة الخيل على أسماء أعضائها، وقدم أسماء أعضائها، وأحوال نتائجها، على أوصافها. لكنه لم يكن صارماً كل الصرامة في هذا الترتيب، فقد قدم ما يعاب من الأوصاف على ما يُستحب، وفرق العيوب في أكثر من موضع. ولا نستطيع الجزم بأن هذا من صنيع أبي عبيدة، حيث من الممكن أن يكون للرواة يد في مثل هذا.

الشكل الداخلي للنص:

لقد سار أبو عبيدة في بنائه للنص من داخله على طريقة واحدة لا يكاد يخرمها إلا ما ندر، فهو يُجمل الأسماء والصفات أولاً، ثم يعقب بتفسيرها ثانياً، مستشهداً على ذلك بالشعر غالباً. ومن الأمثلة على ذلك قوله: «وفي الرأس ذؤابتُه، وناصيئُه، وعصفورُه، وقونسُه، وقذالُه، وفَهَقَتُه، وهامَتُه،

(١) المصدر السابق، من ص ٢٤٤ إلى ص ٢٥٥.

(٢) وقد أشار المحقق إلى بعض هؤلاء. ينظر: مقدمة التحقيق، ص ٨٧.

وَقَمَحْدُوْتُهُ، وَخُلَيْقَاؤُهُ، وَفَرَاشُهُ، وَجَبْهَتُهُ، وَمُحَيَّاهُ، وَلَطَّائُهُ، وَوَقْبَاهُ، وَلَخْصَتَاهُ، وَحِجَا جَاهُ، وَعَيْنَاهُ^(١) ثم يعود ويفسر هذه الأسماء غالباً، وكذلك يفعل في الصفات. ومن الأمثلة على ذلك قوله: «وجبهته: ما تحت أذنيه وفوق عينيه، وهو جبينه. ومحياه: حيث انفرق اللحم تحت الناصية في أعلى الجبهة. ولطاته: وسط الجبهة. ووقباه: الهمزتان فوق عينيه. ولخصتاه: الشحمتان اللتان في جوف الوقبين. وخليقاؤه: حيث لقيت جبهة قصبه أنفه من مستدقها»^(٢). وكذلك يفعل في الصفات.

وهو يسير في عرضه للأسماء والصفات - كذلك - على طريقة متسلسلة لا يكاد يخرمها؛ يبدأ فيها من رأس الجواد ويختم برجليه، فيذكر الرأس وما فيه من أعضاء، ثم العنق وما فيه، ثم الثَّجَج وما فيه، ثم الصدر وما فيه، ثم الذراعين وما فيهما، ثم الركبتين وما فيهما، ثم وظيفي اليدين وما فيهما، ثم الأرساغ وما فيها، ثم الحوافر وما فيها، ثم الجوف وما فيه، ثم الوركين وما فيهما، ثم الذنب وما فيه، ثم الفخذين وما فيهما، ثم الساقين وما فيهما، ثم وظيفي الرجلين وما فيهما.

ولم تسلم نصوص الكتاب من بعض الغموض، الذي يوحى أحياناً بالسقط، وأحياناً أخرى بدخول بعض الجمل في سياقات مختلفة عنها، لكن هذا الأمر لا يشكل ظاهرة، كما هو الحال في كتاب الأصمعي، بل إن كتاب أبي عبيدة قد جاء غاية في الدقة والإتقان من حيث العموم، وهو يمثل وعياً متقدماً عند أبي عبيدة في مرحلة التأسيس، ولم أقف على كتاب يباريه في هذا الباب، لا قديماً ولا حديثاً.

(١) الخيل، لأبي عبيدة، ص ١٤.

(٢) المصدر السابق، ص ١٢٩.

كتاب الخيل، للأصمعي نسبته، مقداره، منهجه

نسبته :

لقد وصل إلينا كتاب الأصمعي بروايتين: الأولى عن طريق عبد الرحمن بن أخي الأصمعي عن عمه الأصمعي، والثانية عن طريق أبي حاتم السجستاني عن الأصمعي. وقد أثبت جمع من أصحاب التراجم نسبة الكتاب إلى الأصمعي، ولم أقف - في حدود ما طالعت - على من يطعن في هذه النسبة^(١).

مقداره :

طُبع كتاب الأصمعي طبعته الأولى عام (١٨٩٥م) بعناية المستشرق هفنر، ثم أعيد طبعه - على النسخة نفسها - ببغداد في مجلة كلية الآداب عام (١٩٩٧م)، ثم أعاد الدكتور: حاتم الضامن تحقيقه على ثلاث نسخ، فسدّد النقص الذي وجدّه في الطبعتين السابقتين، وصحّح ما كان فيهما من أخطاء، وصدر الكتاب في عام (٢٠٠٥م)، وهي الطبعة التي اعتمدت عليها. وتقع هذه الطبعة في اثنتي عشرة ومئة ورقة من القطع المتوسط، ويقع المتن - معزولاً عن المقدمة والفهارس - في ثلاث وأربعين ورقة، ويشتمل على ثمانية وخمسين شاهداً شعرياً.

(١) ينظر: الفهرست ٨٢/١. وفيات الأعيان ١٧٠/٣. الوافي بالوفيات ٣٥٤/٢. الأعلام ١٦٢/٤.

وقد تقدم أن كتاب الأصمعي يعدل خمس كتاب أبي عبيدة، ولعل السبب في صغر حجم الكتاب هو مسلك التأليف كما أسلفنا، فالأقرب أن الأصمعي كان يميل في التصنيف إلى الاختصار، ويتقوى هذا الرأي بقول الإمام الذهبي: «وتصانيف الأصمعي، ونوادره كثيرة، وأكثر تواليه مختصرات، وقد فُقد أكثرها»^(١). ويشهد لهذا الخبر ما وصل إلينا من كتب الأصمعي، فهي لا تكاد تخرج عن هذه المقولة^(٢). وعندما نقارن جوابه للرشيد - حينما سأله عن حجم كتابه في الخيل - بجواب أبي عبيدة؛ يترجح لنا أنه كان يقصد إلى الاختصار في مصنفاته ابتداء.

وللأصمعي كتاب آخر عن الخيل بعنوان: خَلَقَ الفَرَسَ، لكنه لم يصل إلينا، وقد عزا إليه صاحب اللسان كثيراً، ومن ذلك قوله: «قال الأصمعي في كتاب الفرس: أعوج كان لبني آكل المُرار، ثم صار لبني هلال بن عامر»^(٣). وقوله: «وقيل: الخُرُوفُ وَلَدُ الفَرَسِ إذا بلغ ستة أشهر، أو سبعة، حكاها الأصمعي في كتاب الفرس»^(٤). وللأصمعي - كذلك - نقولات كثيرة أوردها العلماء لم ترد في كتاب الخيل، ومن ذلك قول السيوطي: «وقال الأصمعي: من أصوات الخيل: الشَّخِيرُ، والنَّخِيرُ، والكَّرِيرُ، فالأوّل من الفم، والثاني من المنخريين، والثالث من الصدر»^(٥). ومن ذلك قول الصاغاني: «والمَرَطَى - مِثَالُ جَمَزَى - ضربٌ من العدو، قال الأصمعي: هو فوق التقريب ودون الإهذاب»^(٦).

غير أن الشك يساورني في أن كتاب الخيل الذي بين أيدينا قد خلط بكتاب خَلَقَ الفرس، وذلك من وجهين: الأول أن بعض المواضع التي عزاها

(١) سير أعلام النبلاء ١٠/ ١٨٠.

(٢) مثل: كتاب الإبل، كتاب خلق الإنسان، وكتاب الشاء.

(٣) اللسان، جذر: عوج. وينظر كذلك من اللسان، جذر: صفق، فيل، بلدم، نجم، نجم، حوا.

(٤) المصدر السابق، جذر: خرف.

(٥) المزهر في علوم اللغة، للسيوطي ١/ ٤٣.

(٦) العباب الزاخر، للصاغاني ١/ ٣١٧.

صاحب اللسان إلى كتاب خلق الفرس، قد وردت كما هي في كتاب الخيل. والثاني أن بعض المواطن في كتاب الخيل قد جاءت مصدرة بلفظ الفرس كقول الأصمعي مثلاً: «وفي الفرس: المَعْدُ وهو موضع رجل الفارس»^(١). وبعضها جاءت مصدرة بلفظ الخيل، كقول الأصمعي: «وفي الخيل: الشرج...»^(٢). لا سيما إذا اصطحبنا مع ذلك الاضطراب الظاهر في كتاب الأصمعي كما سيأتي معنا في منهج الكتاب.

منهجه:

الشكل العام للكتاب:

لم يختلف منهج الأصمعي في تصنيفه لكتاب الخيل عن منهج أبي عبيدة، فقد اعتمد - كذلك - على منهج الموضوعات، فبدأ بالحديث عن وقت حمل الخيل، ونتائجها، ثم أسنانها، ثم أعضائها، ثم ما يستحب من أوصافها، ثم ما يكره من أوصافها، ثم ما يعاب في حوافرها، ثم صفة مشيها، وعدوها، ثم ألوانها، وشياتها، ثم ختم الكتاب بالخيل المنسوبة. لكن الكتاب - رغم الجهد المشكور الذي بذله المحقق - لم يسلم من بعض الملحوظات، التي سنشير إليها هنا دون تفصيل، حيث سيأتي تفصيل ذلك لاحقاً في مواضعه من الدراسة، وهي على ثلاثة أضرب:

الضرب الأول: إدراج بعض الأوصاف تحت عناوين لا تنسجم معها.

ومن الأمثلة على ذلك:

- ١ - ذكر (الدَّنَن)، و(المَلَح) في عيوب الحافر، وهي ليست منها^(٣).
- ٢ - ذكر (الهَضْم) في المستحبات وهو من العيوب^(٤).
- ٣ - ذكر بعض المكروهات مثل: الشَّرَج، والصَّدْف، والحَنَف،

(١) الخيل، للأصمعي، ص ٦٠.

(٢) الخيل، للأصمعي، ص ٦٢.

(٣) ينظر: الخيل، للأصمعي، ص ٦٨.

(٤) ينظر: المصدر السابق، ص ٦٥.

وَالطَّنَبُ، وَالكَزَمُ، وَالسَّغْلُ، وَالصَّقْلُ، وَالسَّفَا. فِي سِيَاقِ عَدِّ أَعْضَاءِ الْفَرَسِ، وَإِغْفَالِهَا مِنْ بَابِ الْمَكْرُوهَاتِ^(١).

الضرب الثاني: اضطراب ترتيب الكلام، وتسلسله.

ومن الأمثلة على ذلك:

١ - انتقال كلام الأصمعي من الحديث عن وقت حمل الخيل، وأسنان نتاجها - وهي خارج محيط الفرس - إلى الكلام عن جُفْرة الفرس - وهي جوفه - دون تمهيد^(٢).

٢ - انتقال كلام الأصمعي من الحديث عن نواحق الفرس - وهي في الرأس - إلى الحديث عن الْوَرَكِ، دون التعرّيج على ما بينهما من أعضاء^(٣).

الضرب الثالث: ما يدل على تداخل الكلام بعضه في بعض، أو تصحيفه.

ومن الأمثلة على ذلك:

١ - قول الأصمعي: «يُكْرَهُ مِنَ الْخَيْلِ... اضْطِرَارُّ الْحَوَافِرِ، وَرَحْحُهَا، وَاسْتَوَاءُ مَقْدَمِهَا، وَمُؤَخَّرُهَا؛ يَعْنِي: مَقْدَمُ الْعُنُقِ وَمُؤَخَّرُهَا»^(٤) فعبارة: يعني مقدم العنق ومؤخرها، مقحمة أو مصحّفة في هذا السياق، وسنبين ذلك عند الحديث عن عيوب الحوافر بإذن الله.

٢ - قول الأصمعي: «وَالرَّكْبُ يُكْرَهُ فِي كُلِّ مَا يَرَادُ عَدْوُهُ وَلَا يَكْرَهُ فِيمَا أُرِيدُ لِلثَّقْلِ»^(٥) فالأقرب أن المقصود بذلك هو الرّقب كما سنبين ذلك في موضعه.

٣ - قول الأصمعي: «يُكْرَهُ مِنَ الْخَيْلِ... قَصْرُ الْقَضِيبِ»^(٦). وقصر القضيب من المستحبات.

(١) ينظر: المصدر السابق، ص ٦٢، ٦٣.

(٢) ينظر: الخيل، للأصمعي، ص ٥٠، ٥١.

(٣) ينظر: المصدر السابق، ص ٥١، ٥٢.

(٤) المصدر السابق، ص ٦٦.

(٥) المصدر السابق، ص ٦٧.

(٦) المصدر السابق، ص ٦٦.

الشكل الداخلي للنص:

لقد هيمن الإيجاز على عبارة الأصمعي، لا سيما في باب الصفات المستحبة، والصفات المكروهة، حيث كادت أن تخلو من التفسير، والاستشهاد. ويلتقي الأصمعي مع أبي عبيدة - في بناء النص من الداخل - في البدء باسم العضو أو الصفة، ثم التفسير، ثم الاستشهاد بالشعر، غير أن المسافة كبيرة بينهما في دقة الترتيب، والتسلسل، وفي كثرة التفسير، والاستشهاد. ومرد قلة التفسير والاستشهاد - في تقديري - إلى الاختصار كما أسلفنا، وأما الاضطراب وعدم التسلسل فهو من صنيع النساخ على الأرجح؛ لأن كتاب الإبل، وكتاب خلق الإنسان، جاءت على قدر مقبول من الترتيب والتسلسل.

ولم يتمحض كتاب الأصمعي في كلامه فقط، بل خلط بكلام غيره من الرواة. وقد تنوعت موارد هذه الزيادات، فمنها ما جاء من قبيل التفسير لكلام الأصمعي، ومن ذلك قولهم: «وأما قوله: يَلْهَز ماضغه، فإنه يغلظ ويكبر عصبه»^(١). وقولهم كذلك: «وأما قوله: يَضْحَى عِجَانُهُ، فإنه يريد: يظهر»^(٢). ومنها ما جاء من قبيل إثبات السماع من الأصمعي، كما في قولهم: «وسمعت الأصمعي يقول: قلت لمنتجع بن نبهان^(٣): ما الرَّدْيَان؟ قال عدو الحمار بين آريه، ومُمتَّعكه»^(٤). ومنها ما جاء من قبيل إثبات السند، كما في قولهم: «حدثنا اليزيدي، قال: حدثنا أبو محمد عبد الرحمن، قال: قال عمي الأصمعي: حدثني حبيب بن شاذب - رجل من أهل نجد مُسن، كان ينزل ضرية - قال: حدثني أبي، قال: سمعت كعب بن سعيد ينشد المرثية براذان، قال: أراه في زمن عمر بن الخطاب، قال: أول ما رُئي من عدو (أَعُوج) أنه

(١) الخيل، للأصمعي ص ٦٥.

(٢) المصدر السابق، ص ٦٥.

(٣) هو من بنى نبهان من طيء، لغوي أخذ عنه علماء زمانه، ومنهم الأصمعي، وأبو عبيدة. ينظر: إنباه الرواة ٣/٣٢٣.

(٤) الخيل، للأصمعي، ص ٧٠.

أُغِيرَ على الناس يوم النَّسَار، وصاحب أعوج الأكبر موثقه إلى ثمامة، فلما أغارت الخيل في وجه الصبح حال في متنه، ثم صاح به ونسي الوثاق، فاقتلع الثمامة فخرجت تَحِفُّ كأنها خذروف. قال: فسار بياض يومه، ثم أمسى يتعشى من جميم قباء، بين ذلك أربع مراحل، كأنه دفعه من ضرية، ثم أتى سواد العين، فلجّه، ثم الدَّثِيَّة، وقد عدا أربع ليال قبل أن يتعشى^(١).

غير أن هذه الملحوظات التي أوردناها على كتاب الأصمعي، لا تقلل من قيمته العلمية والأدبية، بل هي - إضافة إلى المحاولات السابقة - تفتح الطريق أمام تجويده، وتقريبه على صورته الأصلية. وهذان الكتابان - من حيث الجملة - يعيدان كتابة صفات الخيل العربية من خلال الشعر العربي القديم، ويعقدان الصلة بين الشعر وحياة العربي في بيئته الأولى، فهما يمثلان أثر الشعر في الثقافة العالمية، التي تعاقد عليها العرب في موروّثهم الشعري. وفي ختام هذا التمهيد يحسن أن نلخص أبرز الفروق بين مدونتي: أبي عبيدة والأصمعي، فنقول:

- ١ - إن مدونة أبي عبيدة مبنية على التفصيل والاستقصاء، ومدونة الأصمعي مبنية على الاختصار.
- ٢ - إن مدونة أبي عبيدة أكبر حجماً - بما يقارب خمسة أضعاف - من مدونة الأصمعي.
- ٣ - إن مدونة أبي عبيدة أكثر تفسيراً، وتفصيلاً، وتعليلاً، وإسشهاداً، من مدونة الأصمعي.
- ٤ - إن مدونة أبي عبيدة أكثر تسلسلاً وترابطاً بين إجزائها، وأبعد عن الاضطراب والسقط؛ من مدونة الأصمعي.
- ٥ - اشتملت مدونة أبي عبيدة على اثنين وثلاثين وستمئة شاهد شعري، واشتملت مدونة الأصمعي على ثمانية وخمسين شاهداً شعرياً.

(١) المصدر السابق، ص ٨٠، ٨٢. وينظر مثل هذه الزيادة: ص ٨٤، ٨٥، ٨٦، ٨٧، ٨٨.

٦ - تركز الاستشهاد عند أبي عبيدة في قسم المستحبات، وكادت أن تخلو منه الأقسام الأخرى، وتركز الاستشهاد عند الأصمعي في سياق عدد الأعضاء، وخلا منه قسماً: المستحبات والمكروهات.

مدخل

أولاً: الحاجة إلى القانون:

لقد كانت مدونتنا: أبي عبيدة والأصمعي في صفات الخيل العربية، من أوائل المحاولات التي صبغت هذا اللون من المعرفة بصبغة علمية كما أسلفنا. حيث انتقلت عبرهما معرفة الخيل العربية من طورها الخام إلى طور التأسيس، فتخلق علم جديد يمكن ضبطه والبناء عليه. وقدم كل من أبي عبيدة والأصمعي، منظوره الخاص في فرز الصفات، فقسمها الأصمعي - كما أسلفنا - إلى قسمين: مستحب، ومكروه. وقسمها أبو عبيدة إلى أربعة أقسام: عتق، وجودة، ومستحب، وعيب. وقد أسندنا سبب هذا التباين - في مهاده هذه الدراسة - إلى اختلاف مسلك التأليف، حيث كان الأصمعي يميل إلى الاختصار، وكان أبو عبيدة يميل إلى الاستقصاء.

وعندما نحاول فهم أسباب هذه التقسيمات، وضبط حدودها، والكشف عن طبيعة علاقتها بالصفات، من داخل هاتين المدونتين؛ لا نظفر بمرادنا عند الأصمعي بسبب الاختصار، ولا عند أبي عبيدة بسبب عدم الإفصاح عن أسباب هذه التقسيمات من جهة، والتداخل بينها من حيث الفرز العملي من جهة أخرى. فتبقى الأسئلة - بذلك - عالقة تبحث عن الجواب: فما العتق؟ وما حدوده؟ وما الجودة؟ وما حدودها؟ وما الاستحباب؟ وما حدوده؟ وما العيب؟ وما حدوده؟ وما الهجنة؟ وما حدودها؟ وما الفرق بين العيب

والهجنة؟ وما الفرق بين العتق والجودة والاستحباب؟ وما طبيعة العلاقة بين هذه التقسيمات وبين الصفات؟ ولماذا نجد أبا عبيدة يعزل صفات العتق عن صفات الاستحباب، ثم يعود فيدرجها فيها؟ ولماذا يفرز صفات الجودة تحت قسم مخصوص، ويُبقي صفات الحُسن تحت لفظ الاستحباب؟ ولماذا يُفرد الصفات المعينة بقسم مخصوص، ويغفل صفات الهُجنة، ويكتفي بتعريفها؟

ربما تكون طبيعة المرحلة هي اللاعب المحوري في مثل هذا الصنيع، حيث لم يكن الناس في ذلك الزمان بحاجة إلى مزيد من الشرح والتفصيل، فمن الممكن أن تكون هذه التساؤلات هي من قبيل الواضحات في ذلك العصر، فلا حاجة إلى تحليلها أو بيان أسبابها. لكن تلك الواضحات أضحت في عصرنا من الغوامض والمشكلات، وأصبح العلم الحديث صارماً في طلب الحدود والقيود، وبين هذا وذاك بات من الواجب علينا أن ندفع عجلة الغموض مرة أخرى نحو الوضوح.

ومن أجل ذلك توجهت إلى الشعر الجاهلي - الذي هو مصدر أبي عبيدة والأصمعي - لأهتدي به في زحزحة هذا الغموض، وحلحلة تلك الأسئلة. ولكي يتسم الكلام بقدر من العلمية، سوف أقدم أبرز النتائج التي خرجت بها من خلال استعراض ألفاظ تلك التقسيمات - فيما وقفت عليه من الشعر الجاهلي^(١) - لتكون منطلقاً في محاولة فهمها وتقريبها:

١ - وجدت أن الغالب على وصف الخيل في الشعر الجاهلي إطلاق المدح، أو الذم، دون تقييد بلفظ الاستحباب، أو الجودة، أو العتق، أو العيب، أو المكروه، أو الهُجنة.

٢ - لم أجد للفظ الاستحباب ذكراً - فيما وقفت عليه - من الشعر الجاهلي.

٣ - وجدت أن لفظ الجودة هو أكثر الألفاظ دورانا في الشعر الجاهلي،

(١) وقد اعتمدت في هذا الاستقراء على ديوان الخيل في الجاهلية، جمع وتحقيق وشرح: الدكتور: عبد الله عبد الغني سرحان، مركز حمد الجاسر الثقافي، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٣٣هـ.

وهو يسلك في وروده أحد مسلكين: الأول: الدلالة على الذات؛ فهو بمنزلة الاسم، وهذا الأكثر. والثاني: الدلالة على الصفة؛ وأكثر دلالة هذا القسم متعلقة بالحركة، والشدة.

٤ - وجدت أن لفظ الحُسن هو أقل الألفاظ وروداً في الشعر الجاهلي.
٥ - وجدت أن لفظ العتق يأتي في المرتبة الثانية بعد لفظ الجودة من حيث كثرة دورانه في الشعر الجاهلي، وهو يسلك في وروده أحد مسلكين: الأول: الدلالة على صفة مخصوصة، وهذا قليل. والثاني: الدلالة على العموم، وهذا كثير.

٦ - لم أجد للفظ العيب، أو المكروه، ذكراً - فيما وقفت عليه - من الشعر الجاهلي.

٧ - وجدت أن لفظ الهُجنة قليل الورود - جداً - في الشعر الجاهلي.
ومن خلال هذه النتائج خرجت بالاستنتاجات الآتية:

١ - لما وجد أبو عبيدة والأصمعي، أن الغالب على وصف الخيل عند العرب، هو إطلاق الحمد أو الذم؛ استخدموا لفظ الاستحباب لفرز المحمود من الصفات، واستخدموا لفظ العيب، أو المكروه، لفرز المذموم من الصفات. وعند هذا الحد تقف محاولة الأصمعي لأنها بُنيت على الاختصار كما سلف.
٢ - لما وجد أبو عبيدة أن لفظ الجودة - في وصف الخيل - كثير التعلق بالحركة، والشدة، في أشعار العرب؛ فرز جملة من هذه الصفات تحت لفظ الجودة.

٣ - لما وجد أبو عبيدة أن لفظ الحُسن قليل الذكر في أشعار العرب؛ أبقى ما ورد من صفاته تحت لفظ الاستحباب.

٤ - لما وجد أبو عبيدة أن العرب تستخدم لفظ العتق في إثبات صحة النسب والسلامة من الهجنة؛ أفرد ما ورد من صفاته تحت لفظ العتق.

ونلاحظ - من خلال هذه الاستنتاجات - أن قدراً كبيراً من ذلك الغموض بدأ يتضح عن مكانه؛ حيث أدركنا أنا أبا عبيدة والأصمعي قد فرزا

صفات الخيل العربية تحت أصلين رئيسين، هما: الاستحباب، والمكروه أو العيب. ثم وقف الأصمعي عند هذا الحد بسبب الاختصار، وتقدم أبو عبيدة، ففرز ما يدل على الحركة والشدة - من صفات الاستحباب - تحت لفظ الجودة. ولما وجد أن صفات الحُسن قليلة الذكر عند العرب أبقاها على أصلها في الاستحباب، ولم يفرداها بقسم مخصوص. ولما وجد أن العتق يستخدم في الشهادة لصحة نسب الفرس العربي وسلامته من الهجنة؛ أفرد لصفاته قسماً مخصوصاً. ولما وجد أن الهُجنة تقابل العتق اكتفى بتعريفها دون ذكر صفاتها.

لكن ثمة أسئلة لم تزل عالقة في المشهد، ولم يزل الغموض - كذلك - يحيط بعلاقة هذه التقسيمات فيما بينها؛ ففي الوقت الذي يفرز فيه أبو عبيدة صفات الاستحباب - باعتبارها أصلاً في الباب - يعود فيدرج بعضها في صفات الجودة، فما الأصل إذن في الباب، الجودة أم الاستحباب؟ وما علاقة الجودة، والحُسن، بالعتق؟ وما علاقة العتق بالاستحباب؟ وتتولد - كذلك - من هذه التساؤلات الصغرى سؤالات كبرى؛ من قبيل التساؤل عن المعيار الذي يكشف لنا مساحة الخطأ والصواب في محاولتي: أبي عبيدة والأصمعي؟ والمعيار الذي يميز لنا بين المساحة الثابتة - في الصفات - فنستطيع أن نقف مطمئنين عليها، ونرد ما تشابه علينا إليها، وبين المساحة المتحركة، التي يمكن أن ندفع فيها عجلة هذا العلم إلى الأمام؟

ومن أجل ذلك أصبحت مشدوداً إلى معرفة القانون الذي يمكن أن يحكم حركة الصفات، وينظم علاقتنا بها في الماضي والحاضر والمستقبل، لا سيما إذا كانت مدونتنا: أبي عبيدة والأصمعي قد ناولتني خيوط هذا القانون. فعكفت - من هذا المنطلق - على الشعر الجاهلي أنقب في منعرجاته، مسترشداً بمدونات التراث العربي في هذا الباب، وبعد جهد وعناء اكتشفت أن هذا القانون - إن صح تقديري - كان أقرب إلي من جبل الوريد، وأنه كان أمامي في كل مدونة أفتح طرّتها، فأدركت ساعتها أن مصدر جهلي وضعفي، هو أنني استغنيت بسؤال من كتب عن الخيل العربية عن سؤال من خلق الخيل العربية.

فلما طرحت أسئلتي بين يدي العليم الخبير، الذي خلق كل شيء بقدر؛ كان جوابه: ﴿وَالْخَيْلَ وَالْغَالَ وَالْحَمِيرَ لِزِينَتِكُمْ وَزِينَةَ وَحُلُقُ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل: ٨] فشهدت عند جمال هذه الآية وجلالها وإحكامها، كيف أن هذا البحر المتلاطم من المعرفة، يتصاغر شيئاً فشيئاً حتى يدخل في بوصلة هذه الآية. لقد أدركت - وقتها - أن علتي الركوب والزينة، هما القانون الذي يمكن أن ينظم حركة الصفات، ويساعدنا على فرز الفرع من الأصل، ويكشف أمامنا المساحة الثابتة التي تحفظ هوية هذا العلم، والمساحة المتحركة التي تسمح بتطويره ودفع عجلته إلى الأمام. لقد كشف لي هذا القانون - بوضوح - عن طبيعة العلاقة بين تقسيمات أبي عبيدة والأصمعي. لا، بل أصبح - في تقديري - حَكَمًا عليهما. لا، بل أصبح حكماً على التراث العربي في هذا الحقل بأسره؛ شعره، ونثره، قديمه، وحديثه.

والسبب في ذلك أولاً: أن الذي قرر قانون الركوب والزينة، هو خالق الخيل العربية، العليم بما تصلح له، وما يصلح لها ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾ [الملك: ١٤].

والسبب في ذلك ثانياً: أن هاتين العلتين قد وصلتا إلينا - من السماء - عبر إسناد منزّه عن الجرح والتعديل، وفي مدونة محفوظة من عوادي الأيام والليالي ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر: ٩] ولذلك جاءت هاتان العلتان منسجمتين مع أقوال العرب وأشعارها، ومنسجمتين - قبل ذلك - مع فطرتها؛ فالعربي لم يحمد صفة من الصفات إلا لأنها قامت بواجب الركوب، أو الزينة، ولم يذم صفة من الصفات إلا لأنها قصرت في خدمة الركوب أو الزينة. وليس الجديد هو في معرفة هاتين العلتين، فإنك لا تكاد تجد مدونة من مدونات الخيل العربية، إلا وديباجتها موشحة بهذه الآية، لكن الجديد - فيما أرى - هو الإدراك أن في هاتين العلتين قانوناً يمكن أن يحكم صفات الخيل العربية، وينظم حركتها.

ثانياً: وظيفة قانون الركوب والزينة، وحدوده:

عندما نفحص هذا القانون نجده يضطلع بصناعة المحددات الكبرى لهذه المعرفة، ويترك للناس صناعة محدداتها الصغرى. فقد قام هذا القانون بتحديد العلتين الكبيرتين من خلق الخيل، والبغال، والحمير، ثم ترك للناس - في زمانهم - تحديد صفات كل جنس من هذه الأجناس بما يتناسب مع هاتين العلتين. وقد قام هذا القانون - كذلك - بتحديد الوظيفتين الكبيرتين للخيول، والبغال، والحمير، ثم ترك للناس - في زمانهم - تحديد الوظائف الصغرى المنوطة بكل جنس من هذه الأجناس بما يتناسب مع هاتين الوظيفتين.

وبهذا تكون وظيفة هذا القانون هي ليست صناعة المرجعية لكل جنس من هذه الأجناس، بل هي مراقبتها، وتنظيم حركتها. فكل ما وصل إلينا من علم في صفات هذه الأجناس يجب أن يخضع لهذا القانون، وكل اجتهاد نقدمه في سبيل تطوير صفات هذه الأجناس يجب أن يكون محكوماً بهذا القانون. وعلى هذا، يكون الاحتكام إلى قانون الركوب والزينة هو المساحة الثابتة، التي نستطيع أن نبني عليها، ونرد ما تشابه علينا إليها.

وبناء على معرفة حدود هذا القانون ووظيفته، يمكن أن نربطه بمرجعية الجنس الذي يعنينا - الخيل العربية - ونتناول تقسيمات أبي عبيدة والأصمعي في ضوءه. وسنلاحظ - في أثناء ذلك - أن قانون الركوب والزينة، سوف يساعدنا على تنظيم هذه التقسيمات، وسوف يسد الثغرات التي كانت مفتوحة فيها، وسوف يفتح الطريق أمامنا إلى إعادة فرزها وتنظيمها.

ثالثاً: تقسيمات أبي عبيدة والأصمعي في ضوء قانون الركوب، والزينة:

(المستحب، الجودة، العتق، العيب، أو المكروه):

لقد تقدم أن الخالق العليم قد حدد الوظيفتين الكبيرتين من خلق الخيل العربية (الركوب، والزينة)، وأودع في خلقها من الصفات ما يتناسب مع هاتين الوظيفتين، وترك للعرب - في زمانهم - تقييد تلك الصفات، وفرزها، ووضع معاييرها، وتحديد وظائفها الصغرى. فيكون بذلك أول فرز - مفترض -

تعرضت له صفات الخيل العربية من قبل العرب، هو إلى: محمودات، ومذمومات، وذلك بناء على قانون الركوب والزينة، فما كان من الصفات يقوم بواجب الركوب أو الزينة فهو محمود، وما كان منها يقصر في حق الركوب أو الزينة فهو مذموم؛ وهذا الذي يفسر لنا، لماذا جاء أغلب شعرهم مطلقاً في الحمد والذم.

فلما وجد العلماء هذا المعنى غالباً على شعرهم؛ فرزوا ما تحمده العرب تحت لفظ المستحبات، وفرزوا ما تذمه العرب تحت تحت لفظ العيوب أو المكروهات. وقسم أبو عبيدة العيوب إلى قسمين: عيوب خَلْقِيَّة، وعيوب حادثة، وجعل ضابط العيوب الخَلْقِيَّة ما كان من أصل الخَلْقَة، وضابط العيوب الحادثة ما كان طارئاً ليس من أصل الخَلْقَة^(١).

ثم فرزت العرب من قسم المحمودات صفات الجودة، وصفات الحُسن، وذلك بناء على قانون الركوب والزينة كذلك. فما كان من الصفات المحمودة يخدم وظيفة من وظائف الركوب جعلوه من صفات الجودة، وما كان منها يخدم وظيفة من وظائف الزينة جعلوه من صفات الحُسن. وكان ضابط الجودة هو ما استجاده في زمانهم، بناء على تعلقه بالشدة وسرعة الحركة، وكان ضابط الحُسن هو ما استحسنوه في زمانهم، عن طريق النظر، فيكون هذا ثاني فرز - مفترض - قامت به العرب. وهذا لا يعني أن العرب قد فرزت جميع الصفات المحمودة، إلى جودة، وحُسن؛ ولذلك أبقى العلماء جملة من الصفات المحمودة على أصلها في الاستحباب. ولما كانت حاجة العرب - في زمانهم - إلى الركوب، أكثر من حاجتهم إلى الزينة، جاء دوران لفظ الجودة في شعرهم أكثر من لفظ الحُسن. وهذا - في تقديري - ما حمل أبا عبيدة على أفراد صفات الجودة بقسم مخصوص، وإبقاء صفات الحُسن على أصلها تحت لفظ الاستحباب.

ومما يدل على أن صفات الحُسن، وصفات الجودة، هي - من حيث

(١) ينظر: الخيل، لأبي عبيدة، ص ١٥٥، ١٥٨.

الأصل - صفات استحباب؛ هو فعل أبي عبيدة نفسه، حيث علق على جملة من الصفات المستحبة مرة بلفظ الحُسن، ومرة بلفظ يدل على الجودة. ومن ذلك قوله: «تُستحب أن تكون ناصية الفرس شديدة السواد، ويُستحب لينها، ولين شكيرها، وطمأنينة عُصفورها... وذلك كله للحُسن...»^(١). وكذلك قوله في وصف الحارك: «وحاركُه: ما شَخَصَ فوق فروع كَتِفَيْهِ من الأسنان؛ في أعالي مَحَالِّ حَارِكِهِ إلى أَصْلِ عُنُقِهِ ومُسْتَوَى ظَهْرِهِ، وذلك للشدة والحُسن»^(٢). وكذلك فعل ابن هذيل؛ حيث قال: «فمن مُسْتَحْسَن أوصاف أعضاء الفرس... دَقَّةُ مَرَسِنِهِ ولَطْفُهُ... وذلك للحُسن»^(٣). وقال كذلك: «ومنها: بُعْدُ أَلْيَةٍ حافره من الأرض، والأَلْيَةُ: اللَّحْمَةُ التي في أعلى الحوامي من مؤخر الأشعر، واستُحب ذلك لصبره على صك الأرض، واحتماله ما فوقه من الثقل، وفيه مع الشدة الحُسن»^(٤). ففعل أبي عبيدة، وابن هذيل، يدل على أن صفات الحُسن، والجودة، هي من حيث الأصل صفات استحباب، ثم فرزت - بناء على قانون الركوب والزينة، - إلى قسمين: قسم يتعلق بوظائف الركوب فهو أقرب إلى الجودة، وقسم يتعلق بوظائف الزينة، فهو أقرب إلى الحُسن.

ومما يدل على أن ضابط الفرز عند العرب في صفات الجودة، هو ما يتعلق بالشدة وسرعة الحركة، وفي صفات الحُسن هو ما يتعلق بالنظر؛ هو فعل أبي عبيدة، وابن هذيل كذلك، حيث قال أبو عبيدة معلقاً على أوصاف الكفل: «والسَّفْحُ أصدق في الجَرِي، والتَّرْبِيعُ أحسن في المنظر»^(٥)، وقال ابن هذيل معلقاً على أوصاف الرُسُغ: «ومنها عَرَضُ باطن الحَوْشَبِ من موضع أم القِرْدان، والحَوْشَبُ: عَظْمُ الرسغ، وأُمُّ القِرْدان: هي الهَزْمَةُ في باطنه، وذلك

(١) الخيل، لأبي عبيدة، ص ١٨٣.

(٢) الخيل، لأبي عبيدة، ص ١٨٨، ١٨٩.

(٣) حلية الفرسان، ص ٩٤.

(٤) المصدر السابق، ص ١٠١.

(٥) الخيل، لأبي عبيدة، ص ٢١٣.

للشدة»^(١). وقال - كذلك - معلقاً على أوصاف العُنُق: «ومنها: إفراف
عَلَّابيه... وذلك أحسن في المنظر»^(٢). فقد فرق أبو عبيدة، وابن هذيل، بين
صفتين: علَّقاً إحداهما بالركوب، والأخرى بالزينة. وكان المعيار في قياس ما
علَّقاه بالركوب هو ما يعود على خدمة الأداء في الميدان، وكان المعيار في
قياس ما علَّقاه بالحُسن هو النظر.

ولا يعني التفريق بين صفات الحُسن، وصفات الجودة، هو عدم
اشتراكها، بل هي تشترك - كثيراً - فيما بينها، فيجتمع الحُسن، والجودة، في
الصفة الواحدة، كما قال أبو عبيدة: «ويُستحب في الفرس... طول عُنقه...
وذلك لحُسْنها، وشدتها»^(٣). بل الأقرب أن الأصل في ذلك هو الاشتراك،
لقول ابن هذيل: «الحُسن في جميع أعضاء الفرس مقرون بالجودة، ودليل على
العِتق، والشَّدة، ومجموع ذلك هو الكرم»^(٤). ثم فُرزت - بعد ذلك - إلى
الجودة، أو إلى الحُسن، بحسب ما يغلب عليها من وظائف الركوب أو
الزينة.

وبناء على ما تقدم، نستطيع القول: إن صفات الخيل العربية تنقسم من
حيث الأصل إلى قسمين: محمودات، ومذمومات، وأن قسم المحمودات هو
ما يُسمى عند العلماء بالمستحبات، وأن قسم المذمومات، هو ما يُسمى
عندهم بالمكروهات، أو العيوب، وأن قسم المستحبات ينقسم إلى ثلاثة
أقسام: صفات حُسن، وصفات جودة، وصفات مشتركة بينهما، وأن قسم
العيوب ينقسم إلى قسمين: عيوب خلقية، وعيوب حادثة، وكل ذلك مبني - من
حيث الأصل - على قانون الركوب والزينة، وما يلحق بهما من ضوابط أقرتها
العرب.

والسؤال هنا: أين موقع العِتق من هذه التقسيمات؟

(١) حلية الفرس، ص ١٠٠.

(٢) المصدر السابق، ص ٩٦.

(٣) الخيل، لأبي عبيدة، ص ١٨٤.

(٤) حلية الفرس، ص ٩٣.

للعنق - فيما أرى - وظيفة خاصة، وقانون خاص - لا يخرجان في الجملة عن قانون الركوب والزينة - ولذلك أفردته بالحديث تحت هذا العنوان:

العنق: وظيفته، وقانونه:

يحسن قبل أن نتناول وظيفة العنق وقانونه، أن نسجل هذين الأمرين:

الأول: أن الأجناس التي يشملها قانون الركوب والزينة، (الخيول، والبغال، والحمير، وما في حكمها) تتفق في الوظيفتين الكبيرتين (الركوب، والزينة)، وتختلف في الوظائف الصغرى المتفرعة عنهما، وقد أودع الخالق العليم من الصفات في كل جنس ما يتناسب مع هذه الوظائف، وترك للناس - في زمانهم - تقييد الصفات، وتحديد الوظائف، ووضع الضوابط والمعايير. وهذا يعني أن صفات هذه الأجناس تختلف - في الجملة - بحسب اختلاف وظائفها الصغرى.

والثاني: أن الخيل هي أفضل هذه الأجناس الثلاثة، وأن الخيل العربية - من حيث الجملة - هي أفضل أنواع الخيل. وتأتي أفضلية الخيل على الأجناس الأخرى من جهة المشرع، حيث ميزها على غيرها بالفضل، فأقسم بها، وأمر بارتباطها، وعلق الخير على نواصيها، وقسم لها مع الإنسان في الغنيمة، بل ميزها عليه في ذلك كما قال صاحب أضواء البيان: «الحق الذي لا شك فيه، أن الفارس يعطى من الغنيمة ثلاثة أسهم: سهمان لفرسه، وسهم لنفسه، وأن الراجل يعطى سهماً واحداً»^(١).

وتأتي أفضلية الخيل العربية على غيرها من أنواع الخيل، من جهتين:

الأولى من جهة المشرع - كذلك - فقد رُوي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه هَجَّنَ الهَجَّينَ يوم خيبر وعَرَّبَ العَرَّابَ، فجعل للعربي سهمين وللهجين سهماً^(٢). غير أن هذا الحديث لا يصح مرفوعاً إلى النبي ﷺ كما ذكر أهل العلم، لكن يشهد لمعناه ما روى الشافعي في الأم وسعيد بن منصور من طريق

(١) أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، محمد الأمين الشنقيطي ٢٤/٩.

(٢) ينظر: السنن الكبرى، للبيهقي ٣٢٣/٦. وفتح الباري، لابن حجر ٦٧/٦.

علي بن الأقرم، حيث قال: أغارت الخيل فأدركت العراب وتأخرت البراذين فقام ابن المنذر الوادعي فقال: لا أجعل ما أدرك كمن لم يدرك، فبلغ ذلك عمر فقال: هَبَلْتُ الوادعي أُمُّهُ لَقَدْ أَذْكَرْتُ بِهِ، أَمْضُوهَا عَلَى مَا قَالَ^(١). ويشهد لمعناه - كذلك - أن أبا موسى الأشعري رضي الله عنه كتب إلى عُمَرَ بن الْخَطَّابِ رضي الله عنه: إِنَّا وَجَدْنَا بِالْعِرَاقِ خَيْلاً عِرَاضاً دُكَّاً، فَمَا يَرَى أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ فِي أَسْهَامِهَا؟ فَكَتَبَ إِلَيْهِ عُمَرُ: تِلْكَ الْبَرَاذِينُ فَمَا قَارَفَ الْعِتَاقُ مِنْهَا فَاجْعَلْ لَهُ سَهْماً واحداً، وَأَلْغِ مَا سِوَى ذَلِكَ^(٢). وقد تقدم معنا - كذلك - أن سلمان الباهلي كان على الخيل في زمن عمر بن الخطاب يعرب عربيها ويهجن هجيتها. وأما الجهة الثانية، فتتمثل في إطباق الناس - عبر هذه القرون إلى عصرنا اليوم - على أفضلية الخيل العربية من حيث الجملة على غيرها من أنواع الخيل الأخرى.

بعد ذلك أستطيع القول: إن لفظة العتق قد برزت - في تقديري - عندما اختلطت الخيل العربية بغيرها من الأجناس الأخرى؛ فتولد من هذا الاختلاط جنس جديد يسمى الهجين، أو المُقَرَّف، والفرق بينهما كما ذكر ابن قتيبة أن «الهِجْنة إنما تكون من قِبَلِ الأم، فإذا كان الأب عتيقاً والأم ليست كذلك كان الولد هَجِيناً. والإِقْرَاف^(٣) من قِبَلِ الأب، فإذا كانت الأم من العِتَاق والأب ليس كذلك كان الولد مُقَرِّفاً^(٤)»، فاشتبه هذا النتاج الجديد على الناس؛ لأنه يحمل من صفات الجنس العربي ما يخفي صفات الجنس غير العربي. ومن هنا دعت الحاجة إلى التفريق بين الجنسين، فاستخدم العرب لفظة العتق - لدلالاتها على القِدَم، والكرم^(٥) - فجعلوها دليلاً على نقاء الفرس العربي،

(١) ينظر: غريب الحديث، لابن قتيبة ٣٢٤/٢. وفتح الباري، لابن حجر ٦/٦٧.

(٢) ينظر: غريب الحديث، لابن قتيبة ٣٢٤/٢.

(٣) والهِجْنة والإِقْرَاف في الخيل تدل على شيء واحد، وهو اختلاط الجنس العربي بغيره من الأجناس الأخرى. ولا أثر لهذا التفريق إلا من حيث المعنى اللغوي؛ لأن الإقْرَاف هو المدانة، أو المقاربة، كما قال أبو عبيد: أقرَف الرجل، وغيره إذا دنا من الهجْنة. المخصص ٣٣/٢.

(٤) أدب الكاتب، ص ٤٠، ٤١. وينظر: نهاية الأرب، للنويري ٣/٧١.

(٥) ينظر: مقاييس اللغة، جذر: عتق.

وسلامته من هذا الاختلاط، ومن هنا ظهر ما يعرف ببصراء الخيل، الذين يُستفتون في التفريق بين العتيق والهجين. فإذا قالوا: هذا فرس عتيق فهذا يعني - بالدرجة الأولى - أنه سلم من الهجنة، أو الإقراف، ومن هنا - كذلك - برز الاهتمام بالنسب، والتفاخر به، والتشدد فيه، وأصبح ركناً من أركان العتق.

فالعِتْق - على هذا الاعتبار - إذن، طارئ وليس أصلاً، قد جيء به للقيام بوظيفة محددة، وهي الشهادة للفرس العربي بالسلامة من الهجنة والإقراف، ولذلك قال الجاحظ: «أما قولهم: كريم، وعتيق، فإنما يريدون أن يُبرّوه من الهُجْنَة، والإقْرَاف»^(١)، ومن أجل هذا جعلوا الهُجْنَة مقابلة للعتق، فقالوا: «فرس هَجِينٌ بَيْنَ الهُجْنَة، إذا لم يكن عتيقاً»^(٢)، ولما كانت هذه هي الوظيفة التي جاء العتق من أجلها؛ جعلوه شعاراً لعروبة الفرس، ودليلاً عليها، فقالوا: «عَرَبِيَّةُ الْفَرَسِ: عِتْقُهُ وسلامته من الهُجْنَة»^(٣). وقالوا: «المُعَرَّبُ: الذي ليس فيه عِرْقٌ هَجِينٌ»^(٤)، وقالوا: «الإعراب: معرفتك بالفرس العربي من الهجين إذا صهل»^(٥). فتحول العتق - بسبب هذه الوظيفة - إلى أصل في باب صفات الخيل العربية، فلا يدخل الفرس دائرة العروبة إلا بعد ثبوته، ولأهميته وخطورته، فهو لا يثبت عند العرب إلا من طريقين مجتمعين: أحدهما صحة النَّسَب، والآخر السلامة من الهُجْنَة، ولذلك قال أبو عبيدة: «ويُستحب من الخيل أن يكون الْفَرَسُ عتيقاً عريقاً جَسِيماً، معروف الآباء والأمهات، منسوباً سليماً من الهجنة. والهجنة: ما شابه من العروق من غير العراب»^(٦).

ومما يدل على أن النسب لا يغني عن السلامة من الهجنة؛ ما حصل

(١) الجاحظ، الرسائل ١٥٨/١.

(٢) المحكم، جذر: هجن.

(٣) المصدر السابق: جذر: عرب.

(٤) المخصص ٣٣/٢.

(٥) المحكم، جذر: عرب.

(٦) الخيل، لأبي عبيدة، ص ١٧٥.

بين سلمان ابن ربيعة الباهلي، وعمرو بن معد يكرب الزبيدي، حيث كان سلمان يُهَجَّن الخيل ويُعَرَّبها في زمن عمر بن الخطاب، فجاء عمرو بن معد يكرب بفرس، فكتبه سلمان في الهُجَّن، فغضب عمرو واستعدى عليه عمر بن الخطاب، فطلب عمر البينة من سلمان، فدعا سلمان بإناء رَخَاح قصير الجُدُر، فصب فيه الماء، ثم دعا بفرس عتيق لا يُشك في عتقه، فأشْرَعَ في الإناء فصَف بين سُنْبكيه ومد عنقه فشرب ولم يثُن سُنْبكه، ثم دعا بهجين لا يُشك في هجنته، فلم يصل إلى الماء حتى برك، ثم دعا بفرس عمرو، فلم يصل إلى الماء حتى ثنى إحدى يديه، فلما رأى عمر بن الخطاب ذلك قال له: أنت سلمان الخيل^(١). فإذا كان فرس عمرو بن معد يكرب نسيباً كما يقول عنه في بعض روايات الخبر^(٢):

يُهَجَّن سلمانُ بنتَ البَعِيثِ جَهْلاً لسلمانَ بالكاملة
فإن كان أَبْصَرَ مِنِّي بها فأُمِّي لا أُمُّهُ هَابِلُهُ

فإن هذا يدل على أن النِّسَب لا يُعتدُّ به إذا ظهرت على الفرس علامة الهجنة.

ومما يدل على أن السلامة من الهجنة لا تغني عن النسب؛ أن العرب تسمي الفرس إذا كان مجهول النسب، وأثبت - مع ذلك - تميزاً وسبقاً، تسميه خارجياً، كما قال صاحب العين: «والخارجية: خيلٌ ليس لها عِرْق في الجودة، فتخرجُ سوابق»^(٣)، وقال صاحب: «والخارجية: خيل لا عِرْق لها في الجودة، وهي مع ذلك جياذ»^(٤). فهذه الخيل قد سلمت - في الظاهر - من الهجنة، وأثبتت تميزاً، لكن ذلك لم يشفع لها - بسبب جهالة النسب - في

(١) ينظر: الخيل، للأصمعي، ص ٨٢، ٨٣. وأدب الكاتب، لابن قتيبة، ص ١١٢، ١١٣. والمعاني الكبير، لابن قتيبة ٣٠/١. والعقد الفريد ٤٣/١.

(٢) ينظر: أسماء خيل العرب وأنسابها وذكر فرسانها، للأسود الغندجاني، تحقيق: محمد علي سلطان، ص ٢٠٥، ط ١، دار القبس، دمشق، ٢٠٠٧ م.

(٣) العين ١٥٩/٤.

(٤) المحكم ٢٧٩/٢.

دخول دائرة العتق، فخلع عليها العرب اسماً محايداً، يدل على أنها قد خرجت عن العتق، وعن الهجنة، فهي في منزلة بين المنزلتين، أقل من العتق، وأعلى من الهجنة، ولم تكن العرب تأنف من ركوبها، بل تفتخر به كما قال طفيل الغنوي^(١):

وعارضتها رهواً على مُتتابعٍ شديدِ القصيرِ خارجيٍّ مُجنَّبٍ
وإذا كانت وظيفة العتق هي الشهادة للفرس العربي بثبوت عربيته، وسلامته من الهجنة؛ فما القانون الذي يمكن أن يحكمه، وينظم حركته؟

الذي يظهر لي، أن المعنى الكبير الذي يدور عليه العتق؛ يتمثل في مخالفة صفات الجنس الداخل على الجنس العربي. ويتضح ذلك من خلال النظر إلى المعنى الغالب على صفات العتق؛ فعندما نستعرض قول أبي عبيدة في صفة العتق: «يُستدل على عتق الفرس برقة جحافله، وأرنبته، وعرض منخرية، وعري نواهقه، وسؤومه، ورقة جفونه، وأعالي أذنيه، وما ظهر منها، ورقة سالفته، وأديمه، ولين أشعريه، وشعر ركبتيه، وأبين من ذلك كله لين شكير ناصيته، وعرفه»^(٢). - نقف من خلال هذا الاستعراض على أربع عشرة صفة من صفات العتق؛ قد صُرح في إحدى عشرة صفة منها باللين. والسؤال هنا: لماذا جاءت أغلب صفات العتق تدور على معنى اللين؟

سوف نقرب - كثيراً - من الجواب؛ عندما ندرك أن أغلب صفات الهجنة تدور على معنى الغلظ، كما قال أبو عبيدة: «الهجنة: غلظ الخلق في الخيل، كغلظ البراذين»^(٣). وكما قال الجواليقي: «والكودن: البرذون... واشتقاقه من الكدنة وهو غلظ الجسم، وما أبين الكدانة فيه؛ أي: الهجنة»^(٤). ولما سأل ابن الأعرابي أحد الأعراب: «هل تعرف الجواد المبر من البطيء

(١) ديوان طفيل الغنوي، بشرح الأصمعي، ص ٣٧، تحقيق: حسان فلاح أوغلي، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٩٧ م.

(٢) الخيل، لأبي عبيدة، ص ١٧٠.

(٣) نقلاً عن جمهرة اللغة ١/ ٢٥٠.

(٤) شرح أدب الكاتب ١/ ٢٠.

المقْرِف؟ قال: نعم... وأما البطيء المقْرِف فالمذْلوك^(١) الحَجَبَة، الضَّخْمُ الأرنبَة، الغليظ الرَّقَبَة...^(٢). ولما سأل المهديُّ مطرَ بن درَّاج: «... أي البراذين شرٌّ؟ قال: الغليظ الرَّقَبَة...»^(٣). فنلاحظ في هذه الشواهد أن صفة الغلظ تعد من الصفات البارزة في الجنس غير العربي، إن لم تكن - في تقديري - مهيمنة عليه. ومن هنا ندرك لماذا جاءت أغلب صفات العتق تدور على معنى اللين؛ فوظيفة العتق - كما سبق - هي الشهادة للفرس العربي بالسلامة من صفات الجنس غير العربي، فلما كانت هذه هي وظيفته - بالدرجة الأولى - تمحورت صفاته حول مناقضة صفات الجنس غير العربي، ولما كان الغلظ من أبرز صفات الجنس غير العربي، تركزت أغلب صفات العتق على معنى اللين. وهذا يدل على أن العرب كانت تنطلق من هذا المعنى في استحداث صفات العتق؛ ولذلك كان تركيز سلمان الباهلي في تهجينه لفرس عمرو بن معد يكرب؛ منصّباً على صفة الجنس الداخل على الجنس العربي. ومن هنا نستطيع القول: إن القانون الذي يمكن أن ينظم حركة العتق؛ يتمثل في مخالفة صفات الجنس الداخل على الجنس العربي.

وإذا كان هذا هو قانون العتق إن صح، وكان استحداث صفات العتق - كما نقدر - مبنياً عليه؛ فما علاقة العتق بالحسن والجودة؟ وما علاقة قانونه بقانون الركوب والزينة؟

الذي أميل إليه أن صفات العتق هي من حيث الأصل، إما صفات جودة، أو صفات حُسن، أو صفات مشتركة بينهما، ثم خُتمت بخاتم العتق للقيام بوظيفته، وذلك بناء على قانونه. فكأن العرب - عندما اختلط الجنس العربي بغيره - نظروا في صفات الحُسن، وصفات الجودة، ثم انتخبوا منها - بناء على مخالفة صفات الجنس الداخل - ما يقوم بوظيفة التفريق بينهما.

(١) ويروى: المذكوك الحَجَبَة. ينظر في ذلك: المعاني الكبير ٢٥/١. وهما بمعنى واحد. قال صاحب اللسان: وفرس مَذْلُوك الحَجَبَة ليس لِحَجَبَتِهِ إشراف، فهي مَلْسَاء مستوية. جذر: ذلك.

(٢) نقلاً عن مقاييس اللغة، لابن فارس، جذر: برّ.

(٣) ديوان المعاني، لأبي هلال العسكري ٩٩/١.

ولذلك سمّاها ابن هذيل دلائل العتق، ولم يفرزها عن مصدرها الأصلي (الاستحباب) كما فعل أبو عبيدة، ويظهر ذلك في قول ابن هذيل: «فمن مُسْتَحْسَن أوصاف الأعضاء... رَقَّه أَرْنَبَتْه. وَأَرْنَبَتْه: ما بين منخريه، وذلك للحُسن، ويُستدل به على العِتْق»^(١). ثم سار في جميع صفات العتق على هذا النسق. فكأن ابن هذيل - بإعادته لصفات العتق إلى سياقها الأصلي - قد أدرك هذا المعنى، بل أستطيع القول: إنه قد صرح به حينما قال: «الحُسن في جميع أعضاء الفرس مقرون بالجودة، ودليل على العِتْق، والشَّدة، ومجموع ذلك هو الكرم»^(٢). وكذلك عندما قال: «... ومع هذه الصفات يوجد الكرم والعِتْق، ويتبعها الصبر والسَّبْق غالباً»^(٣).

إلا أن أبا عبيدة - وإن كان قد فرز صفات العتق عن أصلها - لا يخالف في أنها تعود إلى هذا الأصل، ويدل على ذلك قوله: «تُسْتَحَب أن تكون ناصية الفَرَس شديدة السواد، ويُستحب لينها، ولين شكيرها، وطمأنينة عصفورها. والشكير: ما أطاف بمنبت ناصيته من الزَّعْب. والعصفور: مَنبت الناصية، وذلك كله للحُسن، إلا لين ناصيته، ولين شكيرها، فإن ذلك مما يُستدل به على عِتْقهِ»^(٤). فهو - بهذا الصنيع - قد رد بعض صفات العتق إلى أصلها.

وبناء على ما سبق، نخلص إلى أن صفة العتق - من حيث الأصل - هي إما صفة حُسن، أو صفة جودة، أو صفة مشتركة بينهما، ثم خرجت عن هذا الأصل - عندما دعت الحاجة - للقيام بوظيفة مخصوصة، وبناء على معنى مخصوص. وهذا ما يفسر لنا قلة صفات العتق في مقابل صفات الجودة والاستحباب. وهنا يظهر الفرق بين صفات العِتْق وصفات الهُجنة؛ فصفات العتق تعود من حيث الأصل إلى صفات الخيل العربية. أما صفات الهُجنة فهي

(١) حلية الفرسان، ص ٩٤.

(٢) تقدم في ص ٢٨.

(٣) حلية الفرسان، ص ١٣٢.

(٤) الخيل، لأبي عبيدة، ص ١٨٣.

قادمة من جنس آخر، ولذلك لم يدخلها أبو عبيدة مع عيوب الخيل العربية؛ لأن العيوب تعود إلى أصل صفاتها.

وأما عن الشق الثاني من السؤال السابق، الذي يتمثل في علاقة قانون العتق بقانون الركوب والزينة؛ فالأقرب أن بينهما عمومًا وخصوصًا؛ فيكون قانون العتق محكومًا من حيث العموم بقانون الركوب والزينة؛ لأن صفات العتق تعود - من حيث الأصل - إلى الأقسام التي بُنيت على قانون الركوب والزينة. ويكون قانون الركوب والزينة محكومًا - من حيث خصوص الجنس العربي - بقانون العتق؛ لأن قانون الركوب والزينة ترك للعرب صناعة مرجعية الخيل العربية، وقانون العتق أحد تجلياتها.

ويحسن في هذا السياق، أن نلفت الانتباه إلى مراعاة المقاصد والغايات الكبرى، عند توارد المقاصد والغايات الصغرى؛ في التعاطي مع صفات الخيل العربية وأحكامها. ولو أخذنا العتق على سبيل المثال، وقلنا: إن العرب تسمي الفرس المتولد من أب عربي وأم غير عربية هجينًا، فهذا يعني أن مجرد ثبوت الاختلاط = الهجنة، بغض النظر عن البحث في صفات المنتج الجديد، هل هو حسن أم قبيح؟ فقد يكون المنتج الجديد في مجموع صفاته أجود أو أحسن من بعض أفراد العتيق، لكن هذه الجودة، أو هذا الحُسن لا يشفعان في دخوله إلى دائرة العتق، كما لم يشفع تميز الفرس الخارجي، في دخوله إلى هذه الدائرة. والسؤال هنا: لماذا؟ أليس الحُكم بيننا هو قانون الركوب والزينة؟

نقول: بلى. لكن قانون الركوب والزينة ترك لأهل كل جنس من هذه الأجناس صناعة مرجعيتها، والعرب هم الذين أقروا العتق. وقد أقره لحفظ هذه السلالة، التي خصها خالقها بصفات تميزها عن غيرها من السلالات الأخرى. فلو كانت العرب تنظر إلى أفراد المعاني الصغرى معزولة عن المعاني الكبرى؛ لربما أدخلت الفرس الخارجي، والهجين المميز، إلى دائرة العراب. لكنها كانت تنظر - قبل ذلك - إلى حفظ السلالة، التي ثبت لهم تميزها عن غيرها من السلالات الأخرى؛ وذلك لاستدامة الانتفاع بوظائفها.

ولو فتحو باب التهجين على مصراعيه؛ لانتقلت صفات الأجناس الأخرى إلى الجنس العربي، وهذا سيؤدي - غالباً - إلى اختلال الوظائف الصغرى المنوطة بالجنس العربي؛ لأن اختلاف الصفات مرتبط باختلاف الوظائف كما أسلفنا، ومن ثم سوف تذهب الغاية الكبرى من الانتفاع بهذا الجنس، هذا من وجه. ومن وجه آخر، فإن العرب قد خبروا هذا التهجين زمنًا طويلاً، فلو قدم - هذا التهجين - تطويراً حقيقياً للخيال العربية لنقل العلماء ذلك إلينا. ويشهد لهذا المعنى واقعنا المعاصر، حيث شهد كثير من المربين - في الغرب والشرق - بأن الجواد العربي هو أكثر الأجناس قدرة على التأثير في غيره من الأجناس الأخرى؛ لأنه - بشهادة الناس - أفضل أنواع الخيل من حيث الجملة، فكيف إذن يطلب من المفضل أن يطور الفاضل!.

وقد سعت إلى هذه الغاية بعض الجهات الرسمية، فهجنوا الخيل العربية بالخيال الإنجليزية بغية تطوير الخيل العربية، لكن النتيجة كانت مخيبة للآمال، حيث قال الدكتور عبد العليم عشوب: «لكن تجربة تهجين خيول إنجليزية على أفراس عربية، لم يأت بالنتيجة المرغوبة؛ لشراسة نتائجها، وعدم ملاءمة شكلها لذوق أهل مصر»^(١).

وهذا لا يعني عدم السعي إلى تطوير الجنس العربي، بل المسير إلى ذلك مطلب ملح، لكن يجب أن يكون هذا المسير محكوماً بالغايات والمقاصد الكبرى، من خلق الخيل عموماً والعربية خصوصاً، والله قد جعل لكل شيء قدراً، فلا يجب أن يضيع هذا القدر في غمرة التركيز على تطوير صفة ما دون وضعها في محيطها الكلي، والنظر إليها من جميع الجهات؛ لأن هذا المسلك غالباً ما يكون مزدوج النتيجة؛ فتكون المبالغة في تطوير صفة ما على حساب فساد صفة أخرى، وهذا بدوره يؤدي إلى اختلال الوظائف الصغرى. وأحسب أن العرب قد أدركوا هذا المعنى، ولذلك حافظوا على تطوير الجنس العربي في داخل سلالته.

(١) تاريخ تربية الخيول العربية في مصر، عبد العليم عشوب، ص ٣٤، مطبعة عناني، مصر، ١٩٤٢م.

رابعاً: المعاني التي يدور عليها العتق، والحسن، والجودة:

لقد شعرنا من خلال ما سبق أن علاقتنا بصفات الخيل العربية أصبحت أكثر تنظيماً من ذي قبل، وكان لقانوني: الركوب والزينة، والعتق - فيما أرى - دور محوري في تنظيم هذه العلاقة، ويعود ذلك إلى تمايز المساحة الثابتة من المساحة المتحركة أمامنا في هذا الحقل، وبقدر ما نتقرب من تحقيق هذا التمايز؛ بقدر ما نتقرب من فهم حركة الصفات وأحكامها. وفي ضوء هذا المعنى سنحاول أن نتلمس المعاني الكبرى، التي تنتسب إلى دائرة الثبات أكثر من انتسابها إلى دائرة الحركة؛ لنتخذ منها عياراً نقايس عليه، ونرد ما تشابه إليه.

١ - المعاني التي يدور عليها العتق:

لقد لاحظنا في تناولنا للعتق سلفاً أن الغلط كان أحد المعاني الكبرى التي قام العتق على منافاتها في الخيل العربية، وقد فتحت تلك الملاحظة كوة يمكن أن ننفذ منها إلى طلب المعاني الأخرى التي يدور عليها قانون العتق، ومن هذا المنطلق يمكن أن نضيف إلى جوار معنى الغلط، أربعة معانٍ أخرى، وهي: الحجم، واللون، والصوت، والطبيعة.

فأما من حيث الحجم، فإن الخيل العربية تقع وسطاً في حجمها بين الأجناس الأخرى. وذلك أن البغال والبراذين، والكوادر، وما في حكمها اليوم، كالبوني، والسيسي، وغيرها... هي أصغر حجماً - من حيث العموم - من الخيل العربية، وأن الخيل الإنجليزية وما في حكمها هي أكبر حجماً - من حيث العموم - من الخيل العربية. ولا شك أن الحجم يمثل صفة غالبية في كل جنس من تلك الأجناس، ومن ثم يمكن أن يدخل في المعاني التي يدور العتق على منافاتها، وفي قول ابن دريد: «وَعَبَالَةُ الرَّأْسِ فِي الْخَيْلِ هُجْنَةٌ»^(١)؛ ما يدل على أن كبر الحجم عند العرب من علامات الهجنة. ويدخل في معنى الحجم: الكبر والصغر، والطول والقصر، وسوف نتناول تفاصيل ذلك في مواضعه إن شاء الله.

(١) جمهرة اللغة ٤٩٥/١. وينظر: شرح أدب الكاتب، للجواليقي ٧٩/١.

وأما من حيث اللون، فيمكن أن نضرب عليه مثلاً بالبَلَق. فالبَلَقُ في الألوان من حيث العموم، هو اختلاط اللون الأبيض بغيره من الألوان، كما قال الأصمعي: «فكل لون خالطه بياضٌ فهو أَبْلَق»^(١). وهو ينقسم - في تقديري - إلى قسمين: بَلَقٌ محمود، وبَلَقٌ مذموم. فأما البَلَقُ المحمود فهو الذي ينزع إلى تناسق اللون الأبيض مع غيره، وأما البَلَقُ المذموم فهو الذي ينزع إلى عدم تناسق اللون الأبيض مع غيره. وأقْدَرُ أن العُرَر والحُجُول المتناسقة في الخيل العربية هي مثال على البَلَقِ المحمود؛ لأنها تدل على كماله وجماله. وأقْدَرُ كذلك أن الشَّيَات التي لا تتسجم مع وظائف الزينة، هي مثال على البَلَقِ المذموم، ولذلك قال الأصمعي: «فإذا جاوز البياضُ الركبةَ في اليد، والعرقوبَ في الرَّجُل فهو أَبْلَق»^(٢)، ثم قال: «والبَلَقُ هُجْنَةٌ في الخيل»^(٣)، فكأن الأصمعي بتفسيره السابق يريد أن يحدد بداية خط الانحراف عن البَلَقِ المحمود؛ لأن البياض إذا تجاوز هذه المواضع إلى البطن، والظهر، والرقبة، بدأ يدخل في دائرة القُبْح من وجهه، وفي دائرة اللون المختص بالجنس غير العربي - كما هو معلوم اليوم - من وجه آخر. وفي تنصيب الأصمعي على أن البَلَقُ هُجْنَةٌ في العرب؛ دلالة على أن البَلَقِ المذموم كان من خصائص الجنس غير العربي حتى في زمانهم.

وأما من حيث الصوت، فقد وجدت العرب في صوت الفرس العربي ما يميزه عن غيره من الأجناس الأخرى، فجعلوه دليلاً على عتقه وعروبته، ويشهد لذلك قول النابغة الجعدي^(٤):

وَيَضْهَلُ فِي مِثْلِ جَوْفِ الطَّوِيِّ صَهِيلاً يُبَيِّنُ لِلْمُعَرِّبِ

(١) الخيل، للأصمعي، ص ٧٦. وينظر: اللسان، جذر: بلق. والبلق هو البقع كذلك، لكنه يطلق على غير الخيل، كما قال ابن قتيبة: والأَبْلَقُ من الخيل: هو الأَبْقَع من الشاء والكلاب والطير. أدب الكاتب، ص ١٢٩.

(٢) الخيل، للأصمعي، ص ٧٥.

(٣) المصدر السابق، ص ٧٦.

(٤) ديوان النابغة الجعدي، ص ٣٨، جمع وتحقيق: واضح الصمد، دار صادر بيروت، الطبعة الأولى ١٩٩٨ م.

ومن أجل ذلك قال العلماء: «أَعْرَبَ الْفَرَسُ: إِذَا صَهَلَ فَتَبَيَّنَتْ بِصَهْلِهِ أَنَّهُ عَرَبِيٌّ»^(١). وقد نص الأخفش على أن صوت الفرس يدل على عِثْقِهِ، وذلك في تعليقه على قول لييد:

والخيل تعلم أنني حاربته بأَجَشٍّ، لا ثَلِبٍ، ولا مِظْلَاعٍ
حيث قال: «الْجُشَّةُ»^(٢): الْبَحْخُ فِي الصَّوْتِ. وذلك في صفة الخيل من الْعِثْقِ»^(٣). وقد ذكرنا - فيما تقدم - طرفاً من أقوال العلماء في هذا المعنى^(٤).
وأما من حيث الطبيعة، فنقصد بها ما يتعلق بالطَّبَاعِ أو العادات، كالبلادة، أو الشراسة، أو اضطراب المزاج، أو غير ذلك... وفي قول الأعرابي - الذي تقدم سلفاً: «... أَمَّا الْبَطِيُّ الْمُقْرَفُ، فَاَلْمَذْلُوكُ الْحَجَبَةُ الضَّخْمُ الْأَزْنَبَةُ، الْغَلِيظُ الرَّقْبَةُ، الَّذِي إِذَا أُرْسِلَتْهُ قَالَ: أَمْسِكْنِي، وَإِذَا أَمْسَكَتْهُ قَالَ: أُرْسِلْنِي»^(٥) - ما يدل على أن الطباع تدخل في الهُجْنَةِ. وفي قول الدكتور عبد العليم عشوب السالف أيضاً: «لكن تجربة تهجين خيول إنجليزية على أفراس عربية، لم يأت بالنتيجة المرغوبة؛ لشراسة نتاجها...»^(٦)؛ ما يدل كذلك على دخول الطباع في الهُجْنَةِ.

٢ - المعاني التي يدور عليها الحُسن، والجودة:

لقد عرفنا سلفاً أن الأصل في صفات الحُسن والجودة هو الاشتراك فيما بينها، لكن طبيعة الوظيفتين الكبيرتين (الركوب والزينة)، اللتين خلقت الخيل من أجلهما؛ تدل على أن قدراً من الصفات يغلب عليها الخدمة في إحدى تلك الوظيفتين. وعرفنا كذلك أن حاجة العرب في ذلك الزمان كانت أقرب إلى صفات الجودة منها إلى صفات الحُسن؛ لغلبة وظائف الركوب على

(١) المخصص ٤٦١/٣.

(٢) قال صاحب العين: «الْأَجَشُّ صَوْتُ مِنَ الرَّأْسِ يَخْرُجُ مِنَ الْخَيْشِيمِ فِيهِ غَلْظٌ وَبُحَّةٌ». كتاب العين ٣/٦.

(٣) الاختيارين، للأخفش ٣٥/١. وينظر: اللسان، جذر: جشش.

(٤) ينظر: ص ٣٠، ٣١.

(٥) تقدم في ص ٣٣، وينظر: المعاني الكبير ٢٥/١. وديوان المعاني ٩٩/١.

(٦) تقدم في ص ٣٥، ٣٦.

حاجاتهم. غير أن تلك المعادلة قد اختلفت - كثيراً - في زماننا، فأصبحت وظائف الزينة هي الغالبة على حاجتنا اليوم، وأصبحت الخيل العربية سيدة المحافل الدولية في حلبات عروض الجمال، في مشارق الأرض ومغاربها، وهذا المعطى الجديد يحفزنا إلى التماس المعاني التي يدور عليها الحُسن ولم تكن بارزة عند العرب في ذلك الزمان.

وفي ضوء ذلك يمكن أن نقول: إن صفات الحُسن في الخيل العربية تدور على معنى الجمال، وهذا المعنى الكبير يتفرع إلى أربعة معانٍ صغرى: الأول: يتعلق بشكل العضو منفرداً، والثاني: يتعلق برشاقة الحركة. والثالث: يتعلق بشخصية الفرس، والرابع: يتعلق بتناسق الشكل العام للفرس. وقد أصبحت هذه المعاني - عند الناس اليوم - مما يدخل في استحسان الفرس، ويدل على جماله.

٣ - المعاني التي تدور عليها الجودة:

لقد أخذت الجودة النصيب الأكبر من الوصف عند العرب، بسبب الحاجة إلى وظائف الركوب كما سلف، وهي تدور - في تقديري - حول معنى القوة، وهذا المعنى الكبير يتفرع إلى معنيين كبيرين كذلك، وهما: قوة الصفة في ذاتها، وقوة النَّفس. فأما قوة الصفة في ذاتها، فهي ما يعبر عنه العلماء بجودة الصفة، كما قال أبو عبيدة: «ومما يُستدل به على جودة الفرس...»^(١). وأما قوة النَّفس، فهي تتعلق بالصبر، لقول أبي عبيدة: «وإن كان شديد الخلق ليس بشديد النَّفس لم يصبر»^(٢). وقد وزّع أبو عبيدة هذين المعنيين على ثلاثة معانٍ؛ وذلك في قوله بعد أن استعرض صفات الفرس: «وتمامه شدة الخلق، ورُحْبُ المتنفس، وشدة النَّفس، لا يصلح واحد منهما إلا بصاحبه»^(٣)، فالمعنيان: الأول، والثاني، يدلان على قوة الصفة أو جودتها

(١) الخيل، لأبي عبيدة، ص ١٦٠.

(٢) المصدر السابق، ص ١٧١.

(٣) المصدر السابق، ص ١٧١.

في ذاتها، والمعنى الثالث؛ يدل على الصبر. وقد بين أبو عبيدة سبب عدم الاستغناء بأحد هذين المعنيين عن الآخر، حيث قال: «فإن كان شديد النَّفس ولم يشتدَّ خَلْقُهُ حتى يحمل نَفْسَهُ؛ لم ينتفع بشدة نَفْسِهِ، وإن كان شديد الخَلْق ليس بشديد النَّفس؛ لم يصبر من البُعد الخذلان نَفْسِهِ له»^(١).

خامساً: ضوابط ومصطلحات بين يدي تناول صفات الخيل العربية:

لقد اقتربنا كثيراً من فهم صفات الخيل العربية؛ عندما حاولنا أن نضع أيدينا على المعاني الكبرى، التي يمكن أن تدور عليها الصفات، وتتعلق بها الأحكام، وسوف نقرب أكثر عندما نفصح عن الضوابط والمصطلحات التي يمكن أن نتوسل بها إلى إعادة فرزها. ومن هذا المنطلق سوف نتوخى في تعاملنا مع صفات الخيل العربية مراعاة ما يلي:

١ - أن يكون قانون الركوب والزينة، وقانون العتق، هما المساحة الثابتة التي نحتكم إليها في التعامل مع ما أنجز في صفات الخيل العربية قديماً وحديثاً. وهنا يحسن التفريق بين القانون - على فرض صحته - وبين تطبيقه. فوجود القانون كنظرية، ووجوب التحاكم إليه؛ من المساحات الثابتة، وتطبيقه، وتنزيله على الواقع؛ من المساحات المتحركة، التي تخضع للاجتهاد، وتتأثر بتغير الزمان والمكان.

٢ - الاعتماد على ما نص عليه العلماء في صفات الخيل العربية، من أحكام، وضوابط، وتعليلات، ما لم يتعارض ذلك مع قانون الركوب والزينة، أو قانون العتق.

٣ - مراعاة مسألة الاغتفار في الصفات، التي ذكر أبو عبيدة طرفاً منها، حيث قال: «ويغتفر قصر وظيفي الرجلين إذا جاد ما فوقهما، فعُرِضت ساقاه، وعُظِّمت فخذاه...»^(٢). وهي تعود - في تقديري - إلى قول العرب: الخيل

(١) المصدر السابق، ص ١٧١.

(٢) الخيل، لأبي عبيدة، ص ١٧٢.

تجري على مساويها. قال ابن حمدون: أي: وإن كان بها أوصابٌ وعيوب^(١).

٤ - مراعاة مسألة الاختلاف في بعض الصفات بين الفرس الذكر، والفرس الأنثى، التي ذكر أبو عبيدة طرفاً منها حيث قال: «كل شيء يُستحب للجودة في الأنثى يُستحب للذكر إلا طول الصيام، وقلة الرُّبُوض، وقلة لحم اللِّهْزَمَة...»^(٢).

٥ - أن فرز الصفات إلى صفة حُسن، أو صفة جودة، أو صفة مشتركة بينهما؛ يعتمد - كثيراً - على التغليب، فإذا كانت الصفة تتعلق بوظائف الركوب، فهي أقرب إلى صفات الجودة، وإذا كانت الصفة تتعلق بوظائف الزينة فهي أقرب إلى صفات الحُسن، وما غلب عليها الاشتراك بينهما فهي أقرب إلى القسم المشترك.

٦ - أن الحكم على الصفة بالجودة أو الحُسن يمر بمرحلتين، الثانية منهما حاكمة على الأولى: فأما الأولى، فهي من خلال الشكل الخارجي للعضو، فإذا صحت صفة العضو من الخارج نستطيع أن نحكم بجودته أو بحُسنه؛ لأن صحة الظاهر - في الغالب - تدل على صحة الباطن. وأما الثانية، فهي من خلال اختبار الأداء في الميدان، ويدخل في هذا جميع صفات الجودة، وبعض صفات الحُسن المتعلقة بحركة الزينة. وأما كون الثانية منهما حاكمة على الأولى؛ فلأن الصفة قد تصح في الظاهر ويعرض لها من الأسباب الخفية ما يخلف فيها الحَدَس، وقد أشار أبو عبيدة إلى هذا المعنى، وذلك في قوله: «وإذا تفرست في فرس فلا تعجلن بالمقالة حتى تنظر إليه في حالاته كلها... فإن من الخيل ما يكون قائماً حسن العظام، فإذا أَعْنَقَ تغيرت عظامه عن حالها التي كانت عليها وهو قائم، وزالت عن مواضعها وماجت، وذلك من رخاوة مركبها. وقد يكون الفرس حسناً مُعْنَقاً، فإذا قَرَّبَ تغير عن

(١) النذكرة الحمدونية، لابن حمدون ٣١٦/٢.

(٢) المصدر السابق، ص ١٧٣.

حاله مُعْنَقًا، ومنها ما يكون مُقَرَّبًا حَسَنًا، فإذا أَحْضَرَ تَغْيِيرَ عَنْ حاله مُقَرَّبًا، فإن تم عندك على ما وصفت لك من هيئة في عظامه، وتقريبه، وحضره؛ فهو الجواد الأفق»^(١).

٧ - أن أغلب صفات الحُسن تتعلق - في الحكم عليها - باستحسان الناس في زمانهم، والاستحسان مرتبط بالذوق، ودائرة الأذواق في الجملة تختلف باختلاف الزمان والمكان. وهنا يجب أن يخضع الاستحسان في صفات الخيل العربية إلى قانون العِثْق؛ لأن قانون العِثْق - في تقديري - هو المساحة الثابتة في هذه الدائرة، وما سوى ذلك فهو من المساحات المتحركة، التي يسع الاختلاف فيها - عندي - حتى مع العرب، ما لم يخرج ذلك عن حدود قانون الركوب والزينة.

٨ - مراعاة أن الصفات تتفاوت في ذواتها إلى درجات، فبين درجة الكمال، ودرجة العيب أو الهُجْنة في الصفة الواحدة؛ درجات متفاوتة يختلف الناس في تقديرها.

٩ - مراعاة النِّسْبة والتناسب بين الحجم الكلي للفرس، وحجم العضو، فيكون الحكم على العضو - طولاً وقصراً ودقة وعبالة... - مرتبطاً بالحجم الكلي للفرس.

وفي ظل هذه الضوابط سوف أعتمد على المصطلحات والتقسيمات الآتية:

١ - انطلاقاً من قانون الركوب والزينة، جعلت وظائف الفرس نوعين: وظائف ركوب، ووظائف زينة. والضابط في وظائف الركوب، هو تلك الوظائف التي تحتاج في إنجازها - غالباً - إلى مجهود بدني كبير. مثل: سباق السرعة، وسباق القدرة والتحمل، وسباق القفز. والضابط في وظائف الزينة، هي تلك الوظائف التي لا تحتاج في إنجازها - غالباً - إلى مجهود بدني كبير. مثل: عروض الجمال، وما في حكمها.

(١) الخيل، لأبي عبيدة، ص ١٦٩.

٢ - انطلاقاً من وظائف الركوب ووظائف الزينة، جعلت الخيل نوعين: فرس ركوب، وفرس زينة. والضابط في فرس الركوب: هو كل فرس عربي يغلب الانتفاع به في وظائف الركوب. والضابط في فرس الزينة: هو كل فرس عربي يغلب الانتفاع به في وظائف الزينة.

٣ - انطلاقاً من أن حركة الفرس قد أصبحت - عند الناس اليوم - من الوظائف المشتركة بين الركوب والزينة؛ قسمت الحركة إلى نوعين: حركة ركوب، وحركة زينة. ويشترط في حركة الركوب ما يشترط في وظائف الركوب، ويشترط في حركة الزينة ما يشترط في وظائف الزينة.

٤ - انطلاقاً من أصل الاشتراك بين صفات الجودة وصفات الحُسن، أفردت الصفات المشتركة بقسم مخصوص. فأصبحت صفات الاستحباب ثلاثة أقسام: صفات حُسن، وصفات جودة، وصفات مشتركة بينهما.

٥ - انطلاقاً من أن أصل صفات العِتق هي - من حيث الأصل - إما صفات حُسن، أو صفات جودة، أو صفات مشتركة بينهما؛ أبقيت صفات العِتق في الأقسام الثلاثة، وأشارت إليها في تلك المواضع.

٦ - انطلاقاً من أن الهُجنة - من حيث العموم - تدخل في عيوب الخيل العربية؛ قسمت العيوب إلى قسمين: عيوب مؤثرة في نوع الجنس العربي، ويدخل تحت هذا القسم صفات الهجنة، وعيوب مؤثرة في داخل نوع الجنس العربي، ويدخل تحت هذا القسم، العيوب الخَلقية، والعيوب الحادثة.

٧ - انطلاقاً من أن مدونة الأصمعي جاءت مبنية - من حيث الأصل - على الاختصار، وأنه أدرج المحمودات من صفات الخيل العربية تحت قسم المستحبات، وأدرج المذمومات تحت قسم المكروهات، وجمع في القسم الأول بين صفات الحُسن والجودة والعِتق - دون تصريح - وأدخل في القسم الثاني بعض صفات الهُجنة، كذلك دون تصريح، انطلاقاً من هذا، سوف أقيد عموم الأصمعي بما يرد عند أبي عبيدة، أو عند غيره من العلماء من خصوص.

٨ - انطلاقاً من أصل مسألة الاغتفار في الصفات^(١) سوف أعتمد على هذه القاعدة: كل ما لا يؤثر في حُسن العضو، أو حركة الزينة، أو شخصية الفرس، أو تناسق شكله العام؛ فهو مغتفر في فرس الزينة. وكل ما لا يؤثر في قوة العضو، أو في قوة مجموع الأعضاء، أو في قوة نَفْس الفرس، أو في حركة الركوب؛ فهو مغتفر في فرس الركوب.

وبناء على ما تقدم في هذا المدخل من نتائج، وفي ضوء هذه الضوابط والمصطلحات والتقسيمات؛ سوف أتناول صفات الخيل العربية بين أبي عبيدة والأصمعي، وسوف أعيد فرز الصفات في نهاية المطاف، على نحو يجمع بين الصفات، وأقسامها، وأحكامها المتعلقة بها، وهو يتمثل في الجدولين التاليين:

الصفات المحمودة

الصفة	تصنيفها	علاقتها بالعِثْق	علاقتها بالاعتقار	رقم الصفحة
-------	---------	------------------	-------------------	------------

الصفات المذمومة

العيب	تصنيفه	علاقته بوظائف الركوب والزينة	تأثيره	علاقته بالاعتقار	رقم الصفحة
-------	--------	------------------------------	--------	------------------	------------

(١) المقصود بالاعتقار: أن بعض الصفات الكاملة في جودتها أو حُسْنها تسدُّ النقص الحاصل في بعض الصفات الأخرى، فتصبح الصفة الناقصة مُغْتَفَرَة بجودة أو بَحْسَن ما حولها من الصفات الأخرى، وقد ذكر أبو عبيدة جملة من الصفات المغتفرة في أثناء كلامه عن صفة العِثْق، ينظر: الخيل، لأبي عبيدة، ص ١٧٢.

الفصل الأول

المحمود من صفات الخيل العربية

- المبحث الأول: الصفات المتفق على إدراجها تحت لفظ واحد.
- المبحث الثاني: الصفات المختلف على إدراجها تحت لفظ واحد.
- المبحث الثالث: الصفات التي تفرّد بها أحدهما.

ذكرنا - سلفاً - أن أبا عبيدة قد أدرج الصفات المحمودة في الخيل تحت ثلاثة ألفاظ، وهي: العتق، والجودة، والاستحباب، وأن الأصمعي أدرجها تحت لفظ واحد وهو: الاستحباب. ومهما يكن نوع التنظيم الدلالي للمادة؛ فيمكن أن نعدّ هذا العمل المعجمي واللغوي، اجتهاداً من لدن اللغويين والرواة في فهم إدراك الشاعر العربي للحيوان الموصوف، وشكلاً من أشكال تصورهم لشعرية وصف الخيل بفرعيها الكبيرين: شعرية الجميل، وشعرية الوظيفي أو النافع. وسوف نستعرض في هذا المبحث - بإذن الله - الصفات المحمودة؛ التي استخلصها أبو عبيدة والأصمعي، من العالم الشعري القديم، واتفقا على إدراجها تحت لفظ الاستحباب. لكن اتفاهما في إدراج هذه الصفات تحت لفظ الاستحباب؛ لا يعنى - بالضرورة - اتفاهما في تسميتها، ووصفها، وتفسيرها. فمصطلح الاستحباب ليس سوى ضابط تنظم تحته هذه الصفات.

ولكي أشرك القارئ الكريم في مراقبة ما أتوصل إليه من نتائج، وأحكام - قد لا أكون مصيباً فيها - فلا بد من الإفصاح له عن السُّنة التي أسير عليها في تناول هذا المبحث، وما يليه من مباحث. فقد آثرت أن أنقل نصوص أبي عبيدة والأصمعي كما هي؛ لأن بعض النصوص يشوبها الغموض، وقد لا أوفق إلى الصواب في معالجتها، فيكون في نقلها على صورتها الأصلية إشراك للقارئ في الحكم. وقد آثرت في ترتيب هذه النصوص الشكل التالي: الصفة، ثم كلام أبي عبيدة والأصمعي عنها، ثم ما استشهدا به عليها، ثم تعلقي على ذلك، ثم الفرز المقترح للصفة، وبيان ذلك فيما يلي:

١ - الصفة: وهي تمثل عنوان الفقرة، وقد راعيت في صياغتها المحافظة على عبارة أبي عبيدة والأصمعي، واقتصرت في مواطن الاتفاق على القدر المشترك بينهما، وما زاد عند أحدهما من الصفات التي تتعلق بالصفة

الأصلية أثبتته في المتن^(١)، وفي حال اختلافهما في تسمية العضو، أو في وصفه؛ فإنني أثبت قوليهما جميعاً في عنوان الفقرة.

٢ - كلام أبي عبيدة، والأصمعي عن الصفة: وهو يتمثل في صياغة الصفة، أو تفسيرها، أو التعليق عليها بما له صلة بها. وقد آثرت تقديم كلام الأصمعي - غالباً - لقصره، ورأيت ألا أفصل بين كلاميهما، وبين عنوان الفقرة؛ لكي تتخذ المباحث شكلاً واحداً؛ فأذكر الصفة ثم أقول - مباشرة -: قال الأصمعي، وقال أبو عبيدة. وقد آثرت - كذلك - في نصوص أبي عبيدة أن أعزل تفسيره عن الصفات؛ لأن أبا عبيدة كثيراً ما يعطف على الصفة الأصلية جملة من الصفات المتعلقة بها؛ فيداخل بين الصفات وبين تفسيرها، وهذا قد يربك القارئ. وقد آثرت - كذلك - أن أورد كل ما يتعلق بالصفة المدروسة من كلام أبي عبيدة والأصمعي سواء ورد ذلك في مدونتهما، أو نقل عنهما في مدونات أخرى.

٣ - الشواهد الشعرية: وهي تمثل الشواهد التي استشهدا بها على الصفة. وقد آثرت عزلها عن المتن؛ من أجل أن يتسق كلام أبي عبيدة والأصمعي في سياق واحد. وفي هذا السياق حاولت أن أستشهد على ما لم يستشهدا عليه، وأن أدمع بعض الشواهد بما هو أوضح دلالة منها. وآثرت ألا أفسر من ألفاظ الشواهد إلا ما يتعلق بخدمة الصفة الأصلية، ولا أخرج من الشواهد إلا ما لم يخرج المحقق، وكل هذا تحرزاً من إثقال الكتاب بالحواشي.

٤ - التعليق: وهو يتمثل في تعليقي على الصفة. وقد آثرت عزله عن كلام أبي عبيدة والأصمعي، ما دام السياق يسمح بذلك. وآثرت - كذلك - قصر التعليق على ما يخدم الصفة الأصلية شكلاً ودلالة؛ ولهذا قد يتفاوت التعليق من فقرة لأخرى طويلاً وقصراً. ورأيت ألا أزيد على تفسيري: أبي

(١) لأن في إرجاء الصفات الزائدة، المتعلقة بالصفة الأصلية إلى مبحث التفرد، تشبيهاً للقارئ، وإرباكاً للسياق.

عبيدة والأصمعي في الصفات التي اتفقا عليها إلا إذا خالف أحدهما تفاسير أهل اللغة، وأما ما تفرد به أحدهما فقد رأيت أن أعضده بقول بعض من عاصره، أو نقل عنه، وأن أشير في الحاشية - ما استطعت - إلى موضع من قال بقوله. وقد أزيد على تفسيريهما - في الحاشية - إذا كان للصفة أكثر من معنى، وأفسّر ما أغفلاه مما هو في محيط الصفة الأصلية. وقد أعلق - في الحاشية - إذا قدّرت أن المعنى يحتاج إلى توضيح، وقد أغفل تفسير بعض الصفات الفرعية؛ لأنها سترد مفسّرة في فقرة أخرى.

٥ - الفرز المقترح للصفات: وهو يتمثل في إعادة فرز الصفات وفق التقسيم المقترح، المنبثق - من حيث الأصل - من تقسيمات أبي عبيدة والأصمعي، وهو يقع في نهاية كل فقرة، وقد بينت في مدخل هذه الدراسة، ضوابط هذا الفرز، ومصطلحاته، وتقسيماته.

المبحث الأول

الصفات المتفق على إدراجها تحت لفظ واحد

لقد اتفق أبو عبيدة والأصمعي على استنتاج اثنتين وعشرين صفة من صفات الخيل العربية، التي كانت في إدراك الشاعر العربي القديم، مستحبة في خدمة وظائف الركوب، أو الزينة. وهي:

١ - طول العُنُق:

قال الأصمعي: «ويُسْتَحَب في الفرس أن... تَطُولُ عُنُقُهُ»^(١). وقال أبو عبيدة: «ويُسْتَحَب... طُولُ عُنُقِهِ. وَعُنُقُهُ: ما بين نَاصِيَّتِهِ إلى عُنُقَرَتِهِ. وَعُنُقَرَتُهُ: ما كان على كَاهِلِهِ من شَعْرِ عُنُقِهِ. وذلك لِحُسْنِهَا، وَشِدَّتِهَا، وَحَاجَةِ الْحَامِي^(٢) إِلَيْهَا»^(٣).

واستشهد أبو عبيدة بثلاثة شواهد، وهي:
قول امرئ القيس^(٤):

-
- (١) الخيل، للأصمعي، ص ٦٤.
(٢) حَمَى الشَّيْءَ حَمًى وَحَمًى وَحِمَايَةً وَمُحَمِّمَةً: منعه ودفع عنه.. والحوامي: مَيَامِنُ الْخَافِرِ وَمَيَاسِرُهُ. وَالْحَامِي: الْفَخْلُ مِنَ الْإِبِلِ يَضْرِبُ الضَّرَابَ الْمَعْدُودَ، قِيلَ: عَشْرَةُ أَبْطُنٍ، فَإِذَا بَلَغَ ذَلِكَ قَالُوا: هَذَا حَامٍ؛ أَيْ: حَمَى ظَهْرَهُ فَيُتْرَكُ. وَالْحَامِيَّةُ: الْحَجَارَةُ الَّتِي تُطَوَّى بِهَا الْبِثْرُ. اللَّسَانُ، جَذَرٌ: حَمًا. لَكِنِ الشَّاهِدُ يَتَحَدَّثُ عَنِ الْعُنُقِ، وَلَمْ أَقِفْ فِي اسْتِقَاقَاتِ الْجَذَرِ: حَمًا. عَلَى شَيْءٍ يَتَعَلَّقُ بِالْعُنُقِ، وَالْأَقْرَبُ أَنَّ الْمَقْصُودَ بِالْحَامِي فِي كَلَامِ أَبِي عُبَيْدَةَ: أَنَّهُ الْمَكَانُ الْمَحِيطُ بِأَصْلِ الْعُنُقِ؛ لِأَنَّهُ يَشْكَلُ حِمَايَةً لَهُ كَمَا تَشْكَلُ الْحَجَارَةُ الَّتِي تُطَوَّى بِهَا الْبِثْرُ حِمَايَةً لَهَا مِنَ التَّرَابِ، وَغَيْرِهِ.
(٣) الخيل، لأبي عبيدة، ص ١٨٤.
(٤) البيت للشاعر الجاهلي: طفيل الغنوي كما ذكر المحقق، وهو كذلك. ينظر: ديوان طفيل، ص ٢٨.

يُرَادَى عَلَى فَأْسِ اللَّجَامِ كَأَنَّمَا يُرَادَى بِهِ مِرْقَاةٌ^(١) جِذْعٌ مُشَدَّبٌ^(٢)
وقول الطَّمَّاحِ الْعُقَيْلِيِّ:

كَأَنَّ هَادِيَهُ جِذْعٌ بِرَابِيَةٍ مِنْ نَحْلِ مَذُودٍ فِي بَاقٍ مِنَ الشَّدْبِ
وقول عُقْبَةَ بْنِ مُكْدِمٍ:

فِي تَلِيلٍ كَأَنَّهُ جِذْعٌ نَحْلٍ مُتَمَهِّلٌ^(٣) مُشَدَّبٍ الْأَكْرَابِ^(٤)

لقد اتفق أبو عبيدة والأصمعي على استحباب طول العنق في الفرس العربي، وأشار أبو عبيدة - بقوله: وذلك لحُسْنِهَا وشِدَّتِهَا - إلى أنها من الصفات المشتركة بين وظائف الركوب والزينة، لكن حاجة العرب - في زمانهم - إلى وظائف الركوب؛ غَلَبَتْ ذكرها - في أشعارهم - فيما يتعلق بوظائف الركوب أكثر من ذكرها فيما يتعلق بوظائف الزينة، ولذلك قال أبو عبيدة: «وَأَمَّا عُنُقُهُ فَيَتَسَانَدُ إِلَيْهَا إِذَا أَحْضَرَ»^(٥)، وقال الأصمعي: «لَمْ يَسْبِقِ الْحَلَبَةُ فَرَسٌ أَهْضَمُ قَطُّ، وَإِنَّمَا الْفَرَسُ بَعُنُقِهِ وَبَطْنِهِ»^(٦)؛ أي: إنما يسبق الفرس بطول عُنُقِهِ، وطول بطنه.

وربما نجد في الخبر، الذي رواه أبو حاتم السجستاني عن الأصمعي، ما يدل على هذا المعنى، حيث قال: «خَرَجَ ثَلَاثُ نِسْوَةٍ مِنَ الْعَرَبِ يَسْأَلْنَ عَنْ أَبَائِهِنَّ، وَكَانُوا خَرَجُوا فِي بَعْضِ الْعَارَاتِ، فَتَلَقَّاهُنَّ رَجُلٌ فَقَالَ لِأَحَدَاهُنَّ: صِفِي لِي فَرَسَ أَبِيكَ. فَقَالَتْ: كَانَ أَبِي عَلَى قَصِيرٍ ظَهْرُهَا، رَحِيبٍ بَطْنُهَا،

(١) المِرْقَاةُ والمِرْقَاةُ: الدرجة. واحدة من مِرَاقِي الدَّرَجِ. اللسان، جذر: رقا.

(٢) الشَّدْبُ قِطْعُ الشَّجَرِ. وهو أيضاً قَشْرُ الشَّجَرِ. وَشَدَبَ الْعُودَ يَشُدُّهُ شُدْباً أَلْقَى مَا عَلَيْهِ مِنَ الْأَغْصَانِ حَتَّى يَبْدُو، وَكَذَلِكَ كُلُّ شَيْءٍ نُحِيَ عَنْ شَيْءٍ فَقَدْ شُدِبَ. اللسان، جذر: شذب.

(٣) اِتَّمَهَّلَ اِتْمَهْلَالاً؛ أي: اعتدل وانتصب، قال الراجز: وَعُنُقُ كَالْجِذْعِ مُتَمَهِّلٌ؛ أي: منتصب. اللسان، جذر: مهل.

(٤) الْكَرْبُ: أَصُولُ السَّعَفِ الْغِلَاطِ الْعِرَاضِ، الَّتِي تَبْيَسُ فَتَصِيرُ مِثْلَ الْكَتِفِ، وَاحِدَتُهَا كَرْبَةٌ. اللسان، جذر: كرب.

(٥) الخيل، لأبي عبيدة، ص ١٧١.

(٦) نقلاً عن أدب الكاتب، ص ١١٤، ١١٥.

هَادِيهَا شَطْرُهَا. فقال: نَجَا أَبوك. وقالت الثانية: كان أَبِي على شَقَاءٍ مَقَاءٍ،
طَوِيلَةٍ الْأَنْقَاءِ، يَتَمَطَّقُ أَنْثِيَاها بِالْعَرَقِ، تَمَطَّقُ الشَّيْخَ بِالْمَرَقِ. فقال: نَجَا أَبوك.
وقالت الثالثة: كان أَبِي على كَرْزَةٍ^(١) أَنْوَحَ، يُرْوِيهَا لَبَنُ اللَّقُوحِ. فقال: قُتِلَ
أَبوك. فَلَمَّا رَجَعَ النَّاسُ مِنَ الْغَارَةِ، كان الْأَمْرُ على ما قاله^(٢).

حيث استطاع هذا الرجل أن يتنبأ بمصير النفر الثلاثة؛ من خلال توافر
صفات أفراسهم كمالاً ونقصاً، وما مبالغة الفتاة الوسطى في تصوير طول العُنُقِ
عند فرس أبيها؛ إلا إمعان في بيان أهمية هذه الصفة. ومن هنا ندرك دور
كمال الصفة في كمال الوظيفة، ومن هنا ندرك - كذلك - لماذا ذهب بعض
العلماء إلى أن قصر العنق من صفات الهجنة.

ولمعترض أن يقول: إذا كان قصر العنق من صفات الهجنة، فالأولى أن
يكون طولها من صفات العتق، فلماذا جعلها أبو عبدة في المستحبات، ولم
يجعلها في العتق؟ هذا اعتراض مليح، وهو يقودنا إلى التفريق بين نوعين من
طول العنق: نوع يبقى في دائرة الاستحباب؛ حُسْنًا كان، أو جودة. ونوع آخر
لا بد أن يكون دليلاً على العتق، وهو الذي بسبب فقده يثني الفرس إحدى
يديه عند شرب الماء، أو تناول العلف من الأرض؛ وهذا هو النوع الذي
استدل به سلمان الباهلي - كما سبق - على هجنة فرس عمرو بن معد يكرب.
وقد أخذ ابن قتيبة من ذلك أن قصر العنق من صفات الهجنة، فقال: «وقد
فرق سَلْمَانُ بن ربيعة بين الْعِتَاقِ وَالْهُجْنِ بِالْأَعْنَاقِ، فدعا بطست من ماء
فوضعت بالأرض، ثم قُدِّمَتِ الْخَيْلُ إِلَيْهَا واحداً واحداً فما تَنَّى سُنْبُكُهُ ثم
شرب هَجَنَهُ، وما شرب ولم يَثْنِ سُنْبُكُهُ جعله عَتِيقاً، وذلك لأن في أعناق
الْهُجْنِ قَصراً، فهي لا تنال الماء على تلك الحالة حتى تَثْنِي سَنَابِكَهَا»^(٣). بل

(١) الْكَزَازَةُ وَالْكَزَاؤُ: الْيُبْسُ وَالْأَنْقِبَاؤُ. قَوْسٌ كَرْزَةٌ: إِذَا كَانَ فِي عُوْدِهَا يُبْسٌ عَنِ الْإِنْعِطَافِ. الْلسَانُ،
جَذَرٌ: كَزَزَ. وَالْمَقْصُودُ: أَنَّ هَذِهِ الْفَرَسَ غَلِيظَةُ الْجِسْمِ، وَهَذِهِ مِنْ صِفَاتِ الْهُجْنِ.

(٢) نَقْلًا عَنِ الْأَنْوَارِ وَمَحَاسِنِ الْأَشْعَارِ، لِلشَّمِشْطَانِيِّ ٥١/١. وَقَدْ نَقَلَ الْخَبَرُ صَاحِبَ الْأَمَالِيِّ مَعَ اخْتِلَافٍ
يَسِيرٍ فِي بَعْضِ الْأَلْفَاظِ ٢٣٤/١.

(٣) أَدَبُ الْكَاتِبِ، ص ١٢١.

صرّح أبو حيان التوحيدي، بأنّ سلمان الباهلي هو من حدّد أن ثني اليد عند شرب الماء يكون بسبب قصر العنق، وذلك حيث قال: «قيل لسلمان بن ربيعة الباهلي: بم تعرف الهُجْن من العِتاق؟ قال: بنظري إلى الأعناق، قيل: فبيّن لنا ذلك، قال: فدعا بطُست من ماء فوضعت على الأرض، ثم قدّمت الخيل إليها واحداً واحداً، فما ثنى سنبكه ثم شرب هَجَّته، وما شرب ولم يثن سُنْبُكه جعله عتيقاً»^(١).

ولمعترض آخر أن يقول: ماذا تقولون في قول أبي عبيدة عن العُنق: «... ولا يكون فيها تَلْقِيف، ولا وَقْص، ولا إِرْهاف... والتلقيف: استدارة العُنق وقصرها؛ وكره ذلك للضعف والقبح»^(٢)، فقد علل كره القِصَر بالقبح، ولم يعلله بالهجنة؟ نقول: هذا اعتراض مليح كذلك، لكن الجمع بينه وبين النصوص السابقة ميسور، فنجعل قصر العنق قسمين: قسم مكروه، وقسم هجنة. ونحمل نص أبي عبيدة على القسم المكروه، ويكون ضابط القسم المكروه هو ألا يصل قصر العنق إلى الحد الذي يثني الفرس معه إحدى يديه عند تناول شيء من سطح الأرض.

وبناء على ما سبق، يكون في العُنق ثلاث صفات: الأولى: طولها، وهذه من الصفات المشتركة بين الحُسن والجودة كما أشار أبو عبيدة. والثانية: القصر المكروه، وهذا يؤثر في داخل نوع الجنس العربي، لكنه قد يغتفر في فرس الزينة إذا لم يؤثر في حركته، أو على شكله العام. وذلك لقول أبي عبيدة: «وإن كان ليس بالطويل العُنق، وهي عريضة مُفَرَّعة العلابي، لم يَخُنس بها قصر فاحش؛ اغتفرها بإفراغ علابيه، وشخص حاركه، وتأنيفه واستئخاره في ظهره، مع عرض كتفيه وطولهما وغموضهما من أعليهما، وشدة صدره وقصر عضديه، ولطف زوره من موضع مرفقيه، وطول ذراعيه»^(٣).

(١) البصائر والذخائر ١/٣٦٩.

(٢) الخيل، لأبي عبيدة، ص ١٨٨.

(٣) الخيل، لأبي عبيدة، ص ١٧٢.

والثالثة: قصر الهجئة، وهذا يؤثر في نوع الجنس العربي، ويخرج الفرس من دائرة العروبة.

٢ - إشراف العُنُق، أو الهادي:

قال الأصمعي: «ويُستحب في الفرس أن... تُشْرِفَ عُنُقُهُ»^(١). وقال أبو عبيدة: «ويُستحب... إشراف^(٢) هاديهِ. وهاديهِ: عُنُقُهُ. وذلك لِشِدَّتِهِ، وَلِلْحُسْنِ»^(٣). واستشهد أبو عبيدة بأربعة شواهد، وهي:

قولُ زهير بن أبي سلمى:
وَمُلْجِمُنَا مَا إِنْ يَنَالُ قَدَالَهُ^(٤) ولا قَدَمَاهُ الأَرْضَ إِلَّا أَنَامِلُهُ
وقولُ طُفَيْلِ الغَنَوِي:
تُنيِفُ^(٥) إِذَا اقْوَرَّتْ مِنَ القَوْدِ وَأَنْطَوَتْ بهادٍ رَفِيعٍ^(٦) يَقْهَرُ الخَيْلَ صَلْهَبٍ^(٧)
وقولُ يزيد بن عُمَرَ الحَنْفِي:
يَبْدُ^(٨) مُلْجِمُهُ هَادٍ لَهُ تَلْعٌ^(٩) كأنَّهُ من جُدُوعِ الغَيْنِ^(١٠) مَشْدُوبٌ

(١) الخيل، للأصمعي، ص ٦٥.

(٢) الشَّرْفُ: كلُّ شَرَفٍ من الأرض قد أَشْرَفَ على ما حوله. وجبل مُشْرِفٌ عالٍ. والإشراف: الانتصاب. وفرس مُشْتَرَفٌ؛ أي: مُشْرِفُ الخَلْقِ. وفرس مُشْتَرَفٌ: مُشْرِفٌ أعالي العظام. وأشرف الشيء: علا وارفع. اللسان، جذر: شرف.

(٣) الخيل، لأبي عبيدة، ص ١٨٦، ١٨٧.

(٤) القَدَالُ: جِماعٌ مُؤَخَّرُ الرأس من الإنسان والفرس فوق فأس القفا، والجمع أَقْدِلَةٌ، وقُدْل. اللسان، جذر: قذل.

(٥) ناف الشيء نَوْفاً: ارتفع وأشرف. اللسان، جذر: نوف.

(٦) الرَّفْعُ: ضدُّ الوَضْعِ، رَفَعْتَهُ فَارْتَفَعَ فهو نَقِيزُ الحَفْضِ. اللسان، جذر: رفع.

(٧) الصَّلْهَبُ: من الرجال: الطويل، وكذلك الصَّلْهَبُ.. والصَّلْهَبُ، والصَّلْهَبِيُّ من الإبل: الشديد. اللسان، جذر: صلهب. وكلا المعنيين من أوصاف العُنُقِ في الفرس؛ فالشدة تستحب في أصل العنق، كما قال الشاعر: شديد مناط المنكين إذا جرى...

(٨) بَدَّ القومَ يَبْدُهُمُ بَدًّا: سبقهم، وغلبهم. وكل غالب: بادٌّ. والعرب تقول: بَدَّ فلان فلاناً يَبْدُهُ بَدًّا: إذا ما علاه وفاقه في حسن، أو عمل كائناً ما كان. اللسان، جذر: بدذ.

(٩) الأَتْلَعُ والتَّلْعُ والتَّلْيَعُ: الطويل. وقيل: الطويل العُنُقِ.. قال أبو عبيد: أكثر ما يراد بالأتلع طويل العنق. اللسان، جذر: تلع.

(١٠) الغَيْنُ: شجر ملتف. اللسان، جذر: غين.

وقولُ شاعر من الأنصار^(١):

كَأَنَّ هَادِيَهَا إِذْ قَامَ مُلْجِمُهَا قَعُو^(٢) عَلَى بَكْرَةٍ زُورَاءَ مَنْصُوبٍ

نلاحظ في هذه الصفة، أن أبا عبيدة والأصمعي قد اتفقا على تسمية العضو، وعلى وصفه كذلك، وقد جاء تشبيه الشعراء لعُنُقِ الفرس بجذع النخلة بالغ الدلالة في تفسير الإشراف؛ لأن جذع النخلة يكون منتصباً من الأسفل إلى الأعلى، وهكذا يُستحب أن يكون عُنُقُ الفرس. غير أن هذه الصفة لا تظهر على حقيقتها إلا عندما يُستفز الفرس، فإذا ما استفز؛ فإنه يرفع رأسه، وينصب عُنُقَه حتى تبلغ زاوية الانفراج ما بين عُنُقَه، وقائمتيه الأماميتين، مئة وثمانين درجة دون مبالغة، والصورة الحديثة تشهد على ذلك. لكن هل هناك فرق بين طول العُنُق، وإشرافه؟

الأقرب أن بينهما فرقاً؛ لأن طول العُنُق لا يلزم منه الإشراف، بخلاف الإشراف فإنه يلزم منه الطول؛ وذلك أن الإشراف يتطلب أن يكون مخرج العُنُق صحيحاً بخلاف الطول فإنه لا يتطلب ذلك؛ ولذلك كان الدَّنَنُ - وهو اطمئنان في أصل العُنُق^(٣) - من العيوب المؤثرة في إشرافها، لكنه لا يؤثر في طولها. وبهذا يمكن أن نقول: إن كل عُنُقٌ مُشرف طويل، وليس كل عُنُقٌ طويل مشرفاً. والأقرب أن هذه الصفة هي من الصفات المشتركة بين الحُسن والجودة؛ لقول أبي عبيدة: وذلك للشدة والحُسن.

(١) نسبة ابن فارس إلى امرئ القيس، والبيت في ديوانه، ص ٧٦، دار صادر، بيروت.

(٢) القَعُو: خشبتان في البكرة فيهما المحور؛ فإن كانا من حديد فهو حُطَاف، يستقي عليها الطَّيَّانُون. اللسان، جذر: قعا. والمقصود: هو تشبيه عُنُقِ الفرس في إشرافه بارتفاع القَعُو الذي يُنصب على البئر، وغيرها؛ لِيُسْتَقَى به لماء.

(٣) انظر الخيل، لأبي عبيدة، ص ١٥٦، ١٨٧. ولسان، جذر: دنن. وهو عند الأصمعي: دنو الصدر من الأرض. الخيل، ص ٦٨. والمعنيان متقاربان؛ لأن الصدر في أصل العُنُق.

٣ - دَقَّةُ الْمَذْبَحِ :

قال الأصمعي: «يُستحب في الفرس أن... يَدُقَّ مَذْبَحُهُ»^(١). وفسّر المذبح في موضع آخر بقوله: «الْمَذْبَحُ: مَقْطَعُ الرَّأْسِ»^(٢). وقال أبو عبيدة: «يُستحب... دَقَّةُ مَذْبَحِهِ. وَمَذْبَحُهُ: مَقْطَعُ رَأْسِهِ مِنْ بَاطِنِهِ؛ وَذَلِكَ لِلْحُسْنِ»^(٣).

واستشهد أبو عبيدة على هذه الصفة بشاهدين، هما:

قول أعشى بني قيس بن ثعلبة:

سَلِسٌ مُقْلَدُهُ أَسِيلٌ خَدُّهُ مَرِعٌ جَنَابُهُ

وقول عتبة بن مكرم:

وَتَرَى مَعْقِدَ الْقِلَادَةِ مِنْهَا سَلِسًا ذَا ذَوَائِبٍ وَسَبَابِ

نلاحظ في هذه الصفة، أن أبا عبيدة والأصمعي قد اتفقا على تسمية العضو، وعلى وصفه، وعلى تحديد مكانه، واستشهد أبو عبيدة بشاهدين ينصّان على الْمُقْلَدِ، وعلى مَعْقِدِ الْقِلَادَةِ. والقِلَادَةُ كما قال صاحب العين: «ما يُجْعَلُ فِي الْعُنُقِ، وَالْجَمْعُ قَلَائِدُ. وَالْمُقْلَدُ: مَوْضِعُ الْقِلَادَةِ»^(٤). والمُقْلَدُ: الفرس السابق؛ قال صاحب اللسان: «وَالْمُقْلَدُ مِنَ الْخَيْلِ: السَّابِقُ؛ يُقْلَدُ شَيْئًا لِيُعْرَفَ أَنَّهُ قَدْ سَبَقَ»^(٥). وموضع القِلَادَةِ في النحر، كما قال الأصمعي: «وفي الصّدر النّحر: وهو موضع القِلَادَةِ»^(٦). فإذا عرفنا أن الْمُقْلَدَ هو: موضع القِلَادَةِ من صدر الفرس، فكيف يستقيم لنا استشهد أبي عبيدة بهذين الشاهدين على دَقَّةِ المذبح؛ إذا كان موضع المذبح في أعلى العُنُقِ، وموضع القِلَادَةِ في أسفله؟

عندما ننعم النظر في الشاهدين لا نجد فيهما تسمية للمذبح، بل هما يسميان الْمُقْلَدَ؛ الذي هو موضع القِلَادَةِ. وعلى هذا يكون موطن النزاع مع أبي

(١) الخيل، الأصمعي، ص ٦٤.

(٢) نقلاً عن المخصص ١٦/٢.

(٣) الخيل، لأبي عبيدة، ص ١٨٤.

(٤) نقلاً عن المخصص ٣١٤/١.

(٥) اللسان، جذر: قلد.

(٦) كتاب الإبل، ص ٨٩.

عبيدة هو في تحديد موضع القلادة، فكأن أبا عبيدة يرى أن موضع القلادة في المذبح، أو قريب منه، وبهذا يكون موضع القلادة عنده في أعلى العنق. فإذا كان هذا مراده؛ استقام لنا شاهدها، وتوجه البحث إلى معنى السلاسة، والدقة. ومن هنا، لا بد من استجلاء رأي أهل اللغة في موضع القلادة، ولا سيما أبا عبيدة.

ولكي نقرب من رأي أبي عبيدة في موضع القلادة أكثر؛ فلا بد أن نضع أعضاء العنق على محكّ البحث؛ لأنه فسّر أحدها بموضع القلادة، ولأن هذا التفسير - قد يفهم أنه - متجاذب عنده بين اللبّة والسّلفة، فلا بد من استعراض هذه الأعضاء في سياق تفسيرها عند أبي عبيدة.

قال أبو عبيدة في أثناء تفسيره لأعضاء العنق: «وشَكِيرَةُ: الزَّغَبُ الذي في أصل عُرْفِهِ وناصيته. وعُرْشَاهُ: منبت العُرف فوق العِلْبَاوين. وعِلْبَاوَاهُ: عصبتان تحت العُرْشين وفوق الصِّليف جانبا عَظْمِ العُنُق. وفِقَارُ العُنُق يقال لهن: الدَّأَيَات. والنُّخَاع: في جوف دَأَيَاتِ العُنُق. وَلَدِيدَاهُ: اللحم الشاخص على أعراض دَأَيِ العُنُق من خَرَزَتِهِ إلى تَرَبَّتِهِ. وخَرَزَتُهُ: رأس الفَهْقَةِ من أسفلها. وحَنَجَرَتُهُ: طبقتان من أطباق الحُلُقُوم مما يلي العَلَصَمَةِ والمَذْبَح بينهما. وخُشْشَاوَاهُ: العظمان الشاخصان خلف أُذُنَيْهِ. ومُذَمَّرُهُ: ما خلف خُشْشَاوَيْهِ مما يلي العُنُق. وَلَبَنَاهُ: ما خلف مُذَمَّرِهِ إلى موضع القِلَادَةِ، وهي سَالِفَتُهُ. ومَذْبَحُهُ: مُنْقَطِعُ رَأْسِهِ من العُنُق من باطن. وشَوَارِبُهُ موضع أُوداجه حيث يُودَج. وقَصَرَتُهُ: ما خلف موضع القِلَادَةِ من العُنُق. وبُلْعُومُهُ: المَرِيء؛ وهو خلف الحُلُقُوم. وجِرَانُهُ: ما اضطرب من جِلْدِ العُنُق من باطنه. ودَسِيعُهُ: صفحتا العُنُق من أصلها؛ وهي موضع التَّريبة من الشَّاة. وَلَبَانُهُ: ما جَرَى عليه اللَّبَبُ»^(١).

عندما نتأمل كلام أبي عبيدة هذا، نخرج منه بالاستنتاجات الآتية:

١ - أنه فسّر أعضاء العنق جميعاً.

٢ - أنه عندما فسّر أحد الأعضاء بالآخر صرّح بذلك، حيث قال:

وبلعومه: المريء؛ وهو خلف الحلقوم.

(١) الخيل، لأبي عبيدة، ص ١٣٢، ١٣٣.

٣ - أنه فرّق بين المذبح، واللّبة، والسّالفة. وذلك من جهة عدّها في أعضاء العنق، ومن جهة تفسيرها.

٤ - أن موضع اللّبة عند أبي عبيدة قبيل السّالفة، وقد صرح في موضع آخر - كما سيأتي^(١) - بأن موضع السّالفة في أعلى العنق. وعلى هذا تكون اللّبة عنده في أعلى العنق، وليست في الصدر.

٥ - إذا افترضنا أن اللّبة والسّالفة عند أبي عبيدة شيء واحد؛ وهما موضع القلادة، فإنهما يقعان عنده في أعلى العنق، وليس في أسفله.

٦ - إذا استبعدنا كل عضو مع تفسيره، لا يبقى لنا من الشاهد إلا هذه العبارة: (موضع القلادة، وهي سالفته).

وبناء على هذه المعطيات، فالأقرب أن موضع القلادة عند أبي عبيدة هو في السّالفة، ويعزز هذا الرأي ثلاثة أمور:

الأول: أن ابن هذيل - وجل وصفه للخليل منقول عن أبي عبيدة - صرّح بأن السّالفة هي موضع القلادة، وذلك في قوله: «وفي العنق: السّالفة». وهي موضع القلادة، والسّالفة شيء واحد، وهي دائرة بالعنق من كل جهة مما يلي المذبح^(٢).

الثاني: أن القاعدة في عودة الضمير، أن تكون على أقرب اسم مذكور، وأقرب مذكور تعود عليه السّالفة؛ هو موضع القلادة.

الثالث: أن موضع القلادة لا يدخل في تفسير اللّبة عند أبي عبيدة؛ لأن حرف الجر: إلى؛ تنتهي غايته المكانية - من حيث الأصل - عند موضع القلادة. وحتى عند من يقول بإمكانية دخول حرف الجر: إلى، فيما بعده فإنهم يشترطون وجود القرينة؛ فكيف إذا كانت القرينة تدل على خلاف ذلك؛ حيث إن أبا عبيدة قد فسر السّالفة بموضع القلادة كما رأينا في المعطى الرابع.

(١) ينظر: ص ٥٦.

(٢) حلية الفرسان، ص ٧١.

وإذا كان الأقرب أن موضع القلادة عند أبي عبيدة هو في السالفة، فهل نحن - بهذا - قد وصلنا إلى وجه استدلاله بالشاهدين؟ الجواب: ليس بعد؛ لأن وجه استدلاله بهما مُعلّق بموضع القلادة، والمذبح. فلا بد إذن من معرفة موضع السالفة عند أبي عبيدة، وعلاقتها بالمذبح.

تقع السالفة عند أبي عبيدة في أعلى العنق، وقد بين ذلك بقوله: «وسالفتُهُ: ما دَقَّ من أعالي عُنُقِهِ إلى قَدَالِهِ خَلْفَ خُشْشَاوَيْهِ. وَخُشْشَاوَاهُ: الْعَظْمَانِ الشَّاحِصَانِ خَلْفَ أُذُنَيْهِ»^(١). والقَدَالُ عنده: هو مَعْقِدُ الْعِذَارِ خَلْفَ النَّاصِيَةِ^(٢). وبهذا يتبين لنا وجه استدلاله بالشاهدين؛ فهو يرى - بناءً على تحديده لمكان السالفة - أن موضع القلادة في أعلى العنق. وإذا كانت القلادة في أعلى فإنها تشتمل على المذبح بالضرورة؛ وعليه يكون شاهد عقبة بن مُكدم نصاً في الصفة عند أبي عبيدة؛ لأنه جعل لموضع القلادة ذوائب، وهي جمع ذؤابة، والذؤابة من كل شيء أعلاه، وهي من الفرس: شعر أعلى الناصية^(٣)، وبهذا يكون بين الشاهدين - عند أبي عبيدة - عموم وخصوص؛ فيُحمل العموم في شاهد النابغة على الخصوص في شاهد عقبة.

وإذا استبان وجه الاستدلال بالشاهدين على المذبح؛ فإنّ الاستدلال بهما على دقته أكثر وضوحاً؛ لأنّ الدّقة تدلّ على اللين، واللين يدل على السهولة والسلاسة^(٤)، والجميع محمود في مذبح الفرس؛ ولذلك قال أحد الرحالة الغربيين، بعدما طوّف في جزيرة العرب (١٨٧٤م) باحثاً عن كرائم الخيل: «إنّ العرب تشدهم ثلاث مميزات تتعلق برأس الحصان: الجبهة، والمطَبَّق - شكل الحلق عند التقائه بالرأس - وشكل وقياس واتجاه [تموضع]^(٥)»

(١) الخيل، لأبي عبيدة، ص ١٥٨.

(٢) ينظر: المصدر السابق، ص ١٢٩.

(٣) ينظر: الخيل، لأبي عبيدة، ص ١٢٥. وكتاب خلق الإنسان، للأصمعي ٤/١. واللسان، جذر: ذئب.

(٤) انظر: اللسان، جذر: دق، ورقق.

(٥) في الأصل: (توضع الأذنين) يريد بها من الموضع وهو: المكان، وقد كررها في الشاهد الثاني، ولم أجد ما يسوغها.

الأذنين»^(١)، ثم قال: «أما المطبق: فهو مصطلح يُستخدم للتعبير عن الطريقة التي [يتموضع] بها الرأس على الرقبة»^(٢)، ثم علل أهمية هذه الصفة بقوله: «وهذا يسمح بحمل مريح سهل للرأس»^(٣). وسوف نعاود الحديث عن دلالة الدقة بشيء من التفصيل في المبحث الثاني عند صفة دقة المستطعم بإذن الله.

لكن ما إن نضع أيدينا على موضع القلادة عند أبي عبيدة؛ حتى يعترضنا رأي الجمهور من أهل اللغة، الذي أشرنا - في صدر الكلام - إلى شيء منه. فموضع القلادة عندهم في أسفل العنق، وتحديدًا في الصدر، وبعضهم يجعله في اللبّة، وبعضهم يجعله في النحر، وهذه المواضع بعضها من بعض، وجميعها في الصدر، قال ابن قتيبة: «والنحر: موضع القلادة. واللبّة: موضع المنحر»^(٤)، وقال أبو النضر: «الرّهابة: موضع القلادة من النحر»^(٥) وقال ابن سيده وهو يعدد أجزاء الصدر: «وفيه النحر: وهو موضع القلادة»^(٦)، وقال الغزنوي: «الترائب: جمع تريبة، وهو موضع القلادة من الصدر»^(٧)، وربما يتوارد إلى ذهن القارئ أنّ موضع القلادة من الحيوان يختلف عن موضعها من الإنسان، لكن الأمر على خلاف ذلك؛ حيث قال ابن منظور: «واللبّ كاللبّة: وهو موضع القلادة من الصدر من كل شيء»^(٨).

فإذا كان موضع القلادة عند الجمهور في أسفل العنق، وعند أبي عبيدة، وابن هذيل في أعلاه؛ فنحن إذن أمام موضعين للقلادة مختلفين. فهل هما متعارضان، أم يمكن الجمع بينهما؟

(١) مشاهدات في بوادي العرب، روجر أبوتون، ص ٢١٤، ترجمة: أسعد الفارس، ونضال معيوف، ط ١، ٢٠٠٢ م.

(٢) المصدر السابق، ص ٢١٥.

(٣) المصدر السابق، ص ٢١٥.

(٤) أدب الكاتب، ص ١٤٨.

(٥) نقلًا عن التذكرة الحمدونية ٤١٦/٢.

(٦) المخصص ١١٠/١.

(٧) نقلًا عن حياة الحيوان الكبرى، للدميري ١٠٦/١.

(٨) اللسان، جذر: لب.

لا يظهر في أحد القولين ما يدل على تعارضهما؛ وذلك أن أحداً من الفريقين لم ينف - بإثبات قوله - صحة القول الآخر، بمعنى أن الفريق الذي يرى أن موضع القلادة في أسفل العنق لم ينف إمكانية في أعلاه، والعكس صحيح. وبهذا نطرح توهم التعارض بين القولين. وهذا في حد ذاته مسوغ للجمع بينهما.

ومما يسوغ الجمع بينهما - كذلك - إطلاق القلادة، على الأُرْبَةِ؛ حيث قال ابن منظور: «والأُرْبَةُ^(١): قِلَادَةُ الْكَلْبِ الَّتِي يُقَادُ بِهَا، وَكَذَلِكَ الدَّابَّةُ فِي لُغَةِ طَيِّئٍ»^(٢)، فقد جعل الأُرْبَةَ قِلَادَةً، وجعل القلادة ما تقاد به الدابة. فهي إذن بمنزلة المَقْوَد؛ وهو الحبل الذي تقاد به الدابة^(٣)، وعادة ما يكون موضعه في أعلى العنق، أو يكون مشتركاً بين الرأس والعنق. وعلى هذا يمكن أن تكون القلادة نوعين: قِلَادَةٌ لِقِيَادَةِ الْفَرَسِ؛ ويكون موضعها في أعلى العنق. وقِلَادَةٌ لَتَعْوِيزِ الْفَرَسِ، أو للدلالة على سَبْقِهِ؛ ويكون موضعها في أسفل العنق. وبهذا نحمل قول أبي عبيدة وابن هذيل على قِلَادَةِ الْقِيَادَةِ، ونحمل قول الجمهور على قِلَادَةِ التَّعْوِيزِ، أو السَّبْقِ.

ومما يسوغ الجمع بينهما - كذلك - أن شاهدي أبي عبيدة يمكن أن يُستدل بهما على القولين كليهما، فمن يقول: إن موضع القلادة في أعلى العنق، يمكن أن يستدل بشاهد عقبة بن مكرم؛ لأنه جعل للمُقَلَّد ذَوَائِبَ، وهو شعر الناصية كما تقدم. ومن يقول: إن موضع القلادة في أسفل العنق يمكن أن يستدل بالشاهد نفسه؛ لأن عقبة بن مكرم جعل للمُقَلَّد سَبَبًا. والسَّبَبُ من الْفَرَسِ كما قال ابن منظور: «شَعْرُ الذَّنَبِ، وَالْعُرْفِ، وَالنَّاصِيَةِ»^(٤)، فيُحْمَلُ السَّبَبُ فِي الشَّاهِدِ عَلَى شَعْرِ الْعُرْفِ. والعرف يمتد إلى أسفل العنق.

وإذا أردنا أن نتوسع في الجمع بينهما، فنحمل موضع القِلَادَةِ في أعلى

(١) والأُرْبَةُ بالضم: العُقْدَةُ. اللسان، جذر: أرب.

(٢) اللسان، جذر: أرب.

(٣) انظر: اللسان، جذر: قود.

(٤) اللسان، جذر: سبب.

العنق على موضع اللجام لم يكن هذا بعيداً؛ لأن العرب كما قال ابن قتيبة: «تسمي الشيء باسم غيره إذا كان مجاوراً له، أو كان منه بسبب»^(١). واللجام يشترك مع القلادة في معنيين: الأول: في قيادة الفرس، والثاني: في دلالة جذرها اللغوي؛ وذلك أن اللجام له سَيْر يلتف حول رأس الفرس ومذبحه؛ فكأنه قُلِّدَ به. قال ابن منظور: «والقُلْدُ: لَيَّ الشيء على الشيء»^(٢)، وقال كذلك: «وكل ما لُوِيَ على شيء فقد قُلِّدَ»^(٣). ومن هذه الدلالة يمكن أن نسمي اللجام قلادة؛ لا سيما إذا سُمِّي العِذار قلادة كما قال كشاجم^(٤):

فَصُرْتُ قِلَادَةً نَحْرِهِ، وَعِذَارِهِ، والرُّسْع، وَهَيَّ مِنَ الْعِتَاقِ قِصَارُ^(٥)

أي: وقصرت قلادة عذاره. قال صاحب العين: «العِذَارُ: عذار اللجام، عَذَرْتُ الفرس؛ أي: ألجمته أعذره»^(٦)، فإذا كان الشاعر قد استعار لفظة القلادة للعِذار، والعِذار من اللجام. فإن في هذا ما يسمح باستعارة القلادة للجَمام.

وليس هناك - في الحقيقة - ما يمنع من إمكانية أن يكون للقلادة - التي تستخدم للسبق أو التعويد - موضعان من عنق الفرس: أحدهما في أعلى العنق، والآخر في أسفله؛ لأن دلالة الشواهد الشعرية تسمح بذلك من وجه. ومن وجه آخر فإن الذين ذهبوا إلى أن موضع القلادة في أسفل العنق، لم ينفوا إمكانية وقوعه في أعلاه. وعلى كل حال، فإن إثبات الموضعين للقلادة لا يؤثر في الوصف؛ حيث إن الموضعين يُحمد فيهما اللين والسلاسة. كما قال ابن قتيبة: «وإذا كانت العُنُق غير لينة المَعَاطِف كانت معيبة»^(٧).

(١) أدب الكاتب، ص ٢١.

(٢) اللسان، جذر: قلد.

(٣) المصدر السابق، جذر: قلد.

(٤) اسمه: محمود بن الحسين بن السندي، ولقبه: كشاجم، كان من شعراء أبي الهيثماء عبد الله الحمداني، والد سيف الدولة. ينظر: شذرات الذهب ٣/٣٨، والأعلام ٧/١٦٨.

(٥) ديوان الشاعر، ص ١٥٠، تحقيق: مجيد طراد، ط ١، دار صادر، بيروت، ١٩٩٧م.

(٦) العين، ص ٩٤.

(٧) المعاني الكبير ١/٣٠.

وبناء على ما سبق، فالأقرب أن دقة المذبح من صفات الحُسن؛ لقول أبي عبيدة: وذلك للحُسن. وقد وافقه ابن هذيل على ذلك^(١). وليس المقصود بالدقة في المذبح هنا - في تقديري - هي الدرجة التي تقابل الغلظ، بل هي الدرجة التي بلغت الكمال أو قاربت؛ وذلك أن غلظ المذبح - فيما أرى - هو من علامات الهجنة؛ لأنه يدور حول أحد المعاني الكبرى التي جاء العتق لمنافاتها، ولذلك قال أبو عبيدة: «الهجنة: غلظ الخلق في الخيل، كغلظ البراذين»^(٢). ومن ثم، تكون درجة الدقة - في المذبح - التي تقابل الغلظ، هي من دلائل العتق، وما عداها من الدرجات فإنه يرقى في سلم الحُسن.

٤ - إشراف المنسج:

قال الأصمعي: «ويُستحب في الفرس أن... يُشْرِفَ مَنْسَجُهُ»^(٣). وقال أبو عبيدة: «ويُستحب... إشراف مَنْسَجِهِ، واسْتِخَارُهُ»^(٤) في ظَهْرِهِ، وتَأْنِيفُهُ»^(٥)، وعُرْيُهُ»^(٦). وَمَنْسَجُهُ: حَارِكُهُ. وحَارِكُهُ: ما شَخَصَ فوق فروع كَتِفَيْهِ من الأسنان»^(٧) في أعالي مَحَالِّ حَارِكِهِ إلى أَصْلِ عُنُقِهِ ومُسْتَوَى ظَهْرِهِ، وذلك

(١) ينظر: حلية الفرس، ص ٩٦.

(٢) تقدم في ص ٣٢.

(٣) الخيل، للأصمعي، ص ٦٣.

(٤) التأخر: ضدّ التقدّم... والمستأخر: نقيض المُستَقْدِم. اللسان، جذر: آخر. والمقصود: أن الحارك متأخر في ظهر الفرس قليلاً.

(٥) التَأْنِيفُ: تَحْدِيدُ طَرَفِ الشَّيْءِ. اللسان، جذر: أنف.

(٦) العُرْيُ: خلاف اللُّبْسِ، عُرْيٌ من ثَوْبِهِ يَغْرَى عُرْيًا وَعُرْيَةً فهو عَارٍ. وعُرْيُ الْبَدَنِ من اللَّحْمِ كذلك. وَفَرَسٌ عُرْيٌ: لَا سَرَجَ عَلَيْهِ، والجمع: أَغْرَاءُ. اللسان، جذر: عرا. والمقصود هو خلو الحارك اللحم.

(٧) قال أبو عبيدة: «وأَسْنَانُ الْكَاهِلِ: أَطْرَافُهُ». الخيل، ص ١٣٤. وَالسُّنُّ وَالسَّنِينُ وَالسَّنِينَةُ: حُرُفُ قَفَرَةِ الظَّهْرِ، وَقَبْلَ السَّنَائِينِ: رُؤُوسُ أَطْرَافِ عِظَامِ الصَّدْرِ. وقيل: هي من الفرس جَوَانِحُهُ الشَّائِخَةُ شَبَهَ الضُّلُوعِ ثُمَّ تَنْقَطِعُ دُونَ الضُّلُوعِ. اللسان، جذر: سنن.

لِلشَّدَّةِ وَالْحُسْنِ»^(١).

واستشهد أبو عبيدة بثلاثة شواهد، وهي:

قول امرئ القيس:

لَهُ حَارِكٌ فَعَمُّ^(٢) أَشَمُّ^(٣) مُلَائِمٌ . كَمَا لَحَكَ الْقَيْنُ^(٤) الْعَيْطُ^(٥) الْمُضْبِرُ^(٦)

وقوله كذلك:

لَهُ كَفَلٌ كَالدَّغِصِ لَبَدَهُ النَّدَى إِلَى حَارِكٍ مِثْلِ الرِّتَاجِ^(٧) الْمُضْبَبِ^(٨)

وقول أبي دؤاد:

أَرَبَ الدَّهْرُ فَأَعْدَدْتُ لَهُ مُشْرِفَ الْحَارِكِ مَأْمُونٌ الْكَتَدُ^(٩)

نلاحظ في هذه الصفة، أن أبا عبيدة والأصمعي قد اتفقا على تسمية العضو، وعلى وصفه، وزاد أبو عبيدة في وصفه، فوصفه بالعُرْي، والتَّانِف، والاستئخار في الظهر. والذي يظهر لي أن استئخار الحارك يبدو مهما في صفة الفرس العربي؛ وذلك لارتباطه الوثيق بسلامة مخرج العنق، وصحة تركيب الكتفين. فكلما تقدم الحارك باتجاه العنق، تقدمت معه الكتفان؛ فقلت درجة ميلهما - من أعلاهما - إلى الوراء، وهبط مخرج العنق عن مكانه فقلَّ إشرافه. وكلما تأخر الحارك باتجاه الظهر، مالت معه الكتفان من أعلاهما، وارتفع مخرج العنق فتحقق إشرافه. غير أن السبب والمسبب من الأمور التي

(١) الخيل، لأبي عبيدة، ص ١٨٨، ١٨٩.

(٢) الْعَمُّ وَالْأَفْعَمُّ: الممّتل. وقيل: الفائض امتلاء. وساعدَ فَعَمٌ: ممتلئ. اللسان، جذر: فعم.

(٣) جِلْ أَشَمُّ؛ أي: طويل الرأس بَيْنَ الشَّمَمِ. وَمَنْكَبٌ أَشَمُّ: مُرْتَفَعُ الْمَشَاشَةِ. اللسان، جذر: شمم.

(٤) الْقَيْنُ: الْحَدَّادُ. وقيل: كل صانع قَيْنٍ، والجمع أَقْيَانٌ وَقَيْنُونَ. اللسان، جذر: قين.

(٥) الْعَيْطُ: الرَّحْلُ. وهو للنساء يُشَدُّ عَلَيْهِ الْهُودُجُ، والجمع عُيْطٌ. اللسان، جذر: غبط.

(٦) الضَّبْرُ: الشَّد. والضَّبْرُ: جمع الأجزاء. والتَّضْبِيرُ: شدة تَلْزِيزِ الْعِظَامِ واكتناز اللحم، جَمَلٌ مُضْبُورٌ وَمُضْبَرٌ، وفرس مُضْبَرٌ الْخَلْقُ؛ أي: مُوْتَقُ الْخَلْقِ. اللسان، جذر: ضبر.

(٧) الرِّتَاجُ، والرِّتَاجُ: البابُ الْعَظِيمُ، وقيل: هو البابُ الْمُغْلَقُ. اللسان، جذر: رتج.

(٨) ضَبَبْتُ الْحَسْبَ وَنَحَوَهُ: أَلْبَسْتُهُ الْحَدِيدَ. وَالضَّبَبَةُ: حَدِيدَةٌ عَرِيضَةٌ. اللسان، جذر: ضبب.

(٩) الْكَتَدُ وَالْكَتْدُ: مُجْتَمِعُ الْكَتِفَيْنِ مِنَ الْإِنْسَانِ وَالْفَرَسِ. وقيل: هو الْكَاهِلُ. وقيل: هو مَا بَيْنَ الْكَاهِلِ إِلَى

الظهر. وقيل: الْكَتْدُ: مَنْ أَصَلَ الْعُنُقَ إِلَى أَسْفَلِ الْكَتِفَيْنِ؛ وهو يَجْمَعُ الْكَائِبَةَ، وَالتَّيْجَ، وَالْكَاهِلَ، كُلُّ

هَذَا كَتْدٌ. اللسان، جذر: كتد.

يبنى في تحديدها على غالب الظن؛ لأنها تتبادل الأدوار في كثير من الأحيان، فقد يكون استئخار الحارك مُسَبَّباً عن ميل الكتفين، أو صحة مخرج العنق، وليس العكس.

وربما يلوح لنا شيء من التعارض بين وصف أبي عبيدة للحارك بالعُرِّي، وبين وصف امرئ القيس له بالامتلاء. والذي يظهر لي في دفع هذا اللبس، أن الامتلاء يكون في أصل الحارك؛ لأنه يتصل من أسفله بالجنيين؛ اللذين يُستحب فيهما الإجفار، ويتصل من الأمام بالصدر؛ الذي يستحب فيه الرَّحْب، ويتصل من الخلف بالمتن؛ الذي يستحب فيه الاكتناز. وهذا المثلث يشكل قاعدة عريضة للحارك، فيكون من حيث أصله فَعَمًا ممتلئًا. وأما العُرِّي فيكون في أعلاه؛ حيث تضيق المسافة بالتدرج، وتلتقي رؤوس العظام؛ التي تقف عليها أسنان الحارك، فنخرج من العِرْض إلى الضيق، ومن الرواء والاكتناز، إلى اليُس وقلة اللحم. ولهذا كان أبو عبيدة دقيقاً في تحديد موضع العُرِّي من الحارك، حيث قال: «عاري أعالي أسنان الحارك»^(١). وعلى هذا، فيُحمل كلام امرئ القيس على أصل الحارك، ويُحمل كلام أبي عبيدة على أعلاه. وبناء على ما سبق، فالأقرب أن إشراف الحارك من الصفات المشتركة بين الحُسن والجودة؛ لقول أبي عبيدة: وذلك للشدة والحُسن.

٥ - عِرْضُ الْكَتِفِ^(٢):

وقال أبو عبيدة: «ويُستحب... إفراعُ كَتِفَيْهِ في حَارِكِهِ، وَغُمُوضُهُمَا فِيهِ من أَعَالِيهِمَا. وإِفْرَاعُهُمَا^(٣): ارتفاعُهُمَا في حَارِكِهِ... وَعِرْضُهُمَا، وَغُمُوضُهُمَا من قبل ما وَآلَى الْجَنْبِ مِنْهُمَا، وخروجُ عَيْرِيَهُمَا، وَأَخْرَمِيَهُمَا، من قبل رؤوس

(١) الخيل، لأبي عبيدة، ص ٢٢٢.

(٢) أوردت كلام أبي عبيدة في هذه الصفة كما هو، ولم أعزل فيه سوى الشواهد الشعرية؛ وذلك محافظة على شكل السياق لاحتمال حدوث سقط في الكلام.

(٣) والإفراع يجمع في الكتف بين ثلاثة أوصاف، وهي: الارتفاع، والعِرْض، والطول. قال ابن منظور: ورجل مُفْرَعُ الْكَتِفِ؛ أي: عَرِيضُهَا. وقيل: مرتفعها. وكل عالٍ طويل: مُفْرَعٌ. اللسان، جذر: فرع.

الْمَنْكَبَيْنِ. وَعَيْرَاهُمَا: ما ارتفع من أوساط الكتفين، وأخرماههما: رؤوس الكتفين من قبل رؤوس العضدين... [وَعُرْيُهُمَا، وَتَأْنِيْفُهُمَا] ^(١). وَعُرْيُهُمَا: قِلَّةُ لَحْمِهِمَا. وَتَأْنِيْفُهُمَا: حَدَّتُهُمَا. فَإِذَا كَانَا كَذَلِكَ؛ بَعْدَ مَا بَيْنَ مَنْكَبَيْهِ، وَرَحْبَ لَبَائِهِ، وَمَا بَيْنَ جَوَانِحِهِ، وَيُسْتَحَبُّ ذَلِكَ لَشِدَّةِ التِّيَامِ رُؤُوسِ الْعَضْدَيْنِ فِي الْكَتِفَيْنِ. وَأَمَّا غُمُوضُ أَعَالِيهِمَا فَيُسْتَحَبُّ لَشِدَّةِ شَعْبِ الْكَاهِلِ، وَغُمُوضِ رَصَائِعِ الْجَوَانِحِ وَتَدَانِيْهَا فِيهِ لِئَلَّا تَتَجَاوَى أَعَالِي الْكَتِفَيْنِ؛ لِأَنَّ لُصُوقَ أَعَالِي الْكَتِفَيْنِ بِأَسْفَلِ الْكَاهِلِ أَشَدُّ لِهَمَا مِنْ أَنْ تَنْفَرِجَا، وَعَرَضُ الْكَتِفِ أَوْلَى بِهِمَا ^(٢). وَذَكَرَهَا - كَذَلِكَ - فِي الصِّفَاتِ الْمُجْمَلَةِ، وَذَلِكَ فِي قَوْلِهِ: «وَإِذَا كَانَ الْفَرَسُ عَلَى مَا وَصِفَتْ فِي هَذَا الْكِتَابِ كَانَ... عَرِيضَ الْكَتِفَيْنِ» ^(٣). وَذَكَرَهَا - كَذَلِكَ - فِي سِيَاقٍ مَا يُعْتَفَرُ مِنَ الصِّفَاتِ، وَوَصَفَهَا مَعَ الْعَرَضِ، وَالْغُمُوضِ، بِالطُّوْلِ، وَذَلِكَ فِي قَوْلِهِ: «وَإِنْ كَانَ لَيْسَ بِالطُّوْلِ الْعُنُقُ؛ وَهِيَ عَرِيضَةٌ مُفَرَّغَةٌ الْعَلَابِي؛ لَمْ يَخْنَسْ بِهَا قِصَرُ فَاحِشٍ؛ اغْتَفَرَهَا بِإِفْرَاقِ عِلَابِيٍّ، وَشُخُوصِ حَارِكِهِ، وَتَأْنِيْفِهِ، وَاسْتِئْخَارِهِ فِي ظَهْرِهِ؛ مَعَ عَرَضِ كِتْفَيْهِ، وَطُولِهِمَا، وَغُمُوضِهِمَا مِنْ أَعَالِيهِمَا» ^(٤). وَقَالَ الْأَصْمَعِيُّ: «يُسْتَحَبُّ فِي الْفَرَسِ أَنْ... تَعْرُضَ كِتْفَاهُ» ^(٥). وَفَسَّرَ الْأَخْرَمُ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ بِقَوْلِهِ: «الْأَخْرَمُ: مُنْقَطِعٌ عَيْرِ الْكَتِفِ حَيْثُ يَنْجَدِعُ» ^(٦). وَفَسَّرَ الْعَيْرَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ - فِي سِيَاقِ اسْتِعْرَاضِ

(١) السِّبَاقُ يَقْتَضِي هَذِهِ الزِّيَادَةَ؛ لِأَنَّ عَادَةَ أَبِي عُبَيْدَةَ أَنَّهُ لَا يَفْسِرُ الْعَضْوُ أَوِ الصِّفَةَ إِلَّا بَعْدَ ذِكْرِهِمَا، هَذَا مِنْ وَجْهِ. وَمِنْ وَجْهِ آخَرَ، فَإِنَّ ابْنَ هَذِيلٍ قَدْ أَثْبَتَهَا لِلْأَخْرَمِ، وَذَلِكَ فِي قَوْلِهِ: «وَمِنْهَا عُرْيُ أَخْرَمِيَّةٍ، وَتَأْنِيْفُهُمَا. وَالْأَخْرَمَانِ: هُمَا رُؤُوسُ الْكَتِفَيْنِ مِنْ قَبْلِ الْعَضْدَيْنِ. وَعُرْيُهُمَا: قِلَّةُ لَحْمِهِمَا، وَتَأْنِيْفُهُمَا: حَدَّتُهُمَا». حَلِيَّةُ الْفَرَاسَانِ، ص ٩٧.

(٢) الْخِيلُ، لِأَبِي عُبَيْدَةَ، ص ١٨٩، ١٩٠.

(٣) الْمَصْدَرُ السَّابِقُ، ص ٢٢٢.

(٤) الْمَصْدَرُ السَّابِقُ، ص ١٧٢.

(٥) الْخِيلُ، لِلْأَصْمَعِيِّ، ص ٦٤.

(٦) نَقْلًا عَنْ الْمَخْصَصِ ٩٦/١.

أعضاء الإنسان -^(١) بقوله: «والكَتِفُ مُطَبِّقَةٌ عَلَى الظَّهْرِ، فَمُسْتَرْقُهَا: الغُرْضُوفُ»^(٢)، والحاجز الذي في وَسْطِهَا يقال له العَيْرُ»^(٣).

واستشهد أبو عبيدة بخمسة شواهد، وهي:

قول أبي دؤاد:

كَتِفَاهَا كَمَا يُرْكَبُ قَيْنٌ قَتَبًا^(٤) فِي أَحْنَائِهِ تَشْمِيمٌ

وقول أبي النّجْم:

طَارَ عَنِ الْمُهْرِ نَسِيلٌ يَنْسِلُهُ عَنْ مُفْرِعِ الْكِتْفَيْنِ حُرٌّ عَظْلُهُ

وقول أبي دؤاد:

رَهْلَ الصَّدْرِ أَفْرَعَتْ كَتِفَاهُ فِي مَحَانٍ طِبَاقُهُنَّ قِصَارُ

وقول عدي بن زيد:

كَتِفَاهَا كَمَا يُشَعَّبُ^(٥) قَيْنٌ قَتَبًا فَوْقَ صَنْعَةِ الْأَقْتَابِ

وقول عقبة بن سابق:

وَأَضَ أَعْلَى اللَّحْمِ مِنْهُ ضَوْعًا مُحَدَّدُ الْمَنْكَبِ غَيْرُ أَهْنَعَا

نلاحظ في هذه الصفة، أن أبا عبيدة والأصمعي قد اتفقا على تسمية هذا العضو، وعلى وصفه بالعَرْض. وزاد أبو عبيدة في وصفه؛ فوصفه بالارتفاع نحو الحارك، وأن يكون طَرَفُهُ من أعلاه مُعَيَّبًا في الحارك، وأن يكون لَوْحُهُ من جهة الجنب مُعَيَّبًا في الجنب، وأن يكون بارزاً من وسطه؛ وذلك هو

(١) والعَيْرُ مكانه من كتف الإنسان والحيوان واحد.

(٢) هما لغتان: الغُرْضُوف، الغُضْرُوف: وهو كل عَظْمٍ لِيْنٍ رَخِصٍ فِي أَيِّ مَوْضِعٍ كَانَ. والغُضْرُوفَانِ، والغُرْضُوفَانِ مِنَ الْفَرَسِ: مَا دَقَّ عَنْ صَلَابَةِ الْعَظْمِ فِي أَطْرَافِ الْكَتِفَيْنِ مِنْ أَعَالِيهِمَا. وهما - كذلك - عَصَبَتَانِ فِي أَطْرَافِ الْغَيْرَيْنِ مِنْ أَسَافِلِهِمَا. ينظر: اللسان، جذر: غرضف، غضرف.

(٣) كتاب خلق الإنسان ١/١٥.

(٤) الْقَتَبُ وَالْقَتَبُ: إِكَاثُ الْبَعِيرِ. وقيل: هو الْإِكَاثُ الصَّغِيرُ الَّذِي عَلَى قَدْرِ سَنَامِ الْبَعِيرِ. وَالْإِكَاثُ وَالْأَكَاثُ مِنَ الْمَرَكَبِ: شِبْهُ الرُّحَالِ، وَالْأَقْتَابِ. اللسان، جذر: قتب، أكف.

(٥) الشَّعْبُ مِنَ الْأَضْدَادِ؛ يَكُونُ بِمَعْنَى الْجَمْعِ وَالْإِصْلَاحِ، وَيَكُونُ بِمَعْنَى التَّفْرِيقِ وَالْإِفْسَادِ. ينظر: انظر: اللسان، جذر: شعب. والمقصود في الشاهد هو المعنى الأول.

عَيْرُهُ، وأن يكون بارزاً من أسفله؛ وذلك هو أَخْرَمُهُ. وبروز العَيْر يكون باتجاه العَرَض؛ وهو من أسباب انتفاخ الجنب، وعَرَض اللَّبَان. وبروز الأَخْرَم يكون باتجاه الأمام؛ وهو سبب الحِدَّة في رؤوس المنكبين، ولذلك قال أبو عبيدة: «إذا كان الفَرَس على ما وصفت في هذا الكتاب كان... حديد المنكبين»^(١)، وهو مراد ابن قتيبة في قوله: «حديد الكتفين»^(٢). وأما وصف أبي عبيدة للكتف بالطول فالأقرب أنه يريد به الإفرع؛ لأن المُفْرَع في اللغة: هو الطويل من كل شيء^(٣).

ولم يحدّد أبو عبيدة مكان الكَتِف، وقد يكون ذلك لاشتهاره. غير أن الحيوان - غالباً ما - يتوافق مع الإنسان في أسماء أعضائه، ومواقعها، وربما يتفقان في اسم العضو، ويختلفان في موقعه؛ ومن أجل ذلك يحسن أن نعرض لتفسير الكتف، وتحديد مكانها. قال صاحب: «الكِتِف، والكِتْف»^(٤): عَظْم عريض خَلْف المَنكَب، أنثى، وهي تكون للناس، وغيرهم. والكتف من الإبل، والخيّل، والبغال، والحمير، وغيرها: ما فوق العَضْد^(٥).

ولم يفصح لنا أبو عبيدة عن الصفة المفضولة في قوله: (وعَرَض الكَتِف أَوْلَى بهما)، لكن الأقرب أنه يريد أن عَرَض الكتفين أولى بهما من الإفرع؛ لأنه سبق وأن صرح بالأولوية في مثل هذا السياق، وذلك في قوله: «وعَرَض الوركين أولى بهما من الطول»^(٦)، وقوله: «وعَرَض السّاقين أولى بهما من قصرهما»^(٧). ولا تقوم الحاجة إلى هذه الأولوية إلا في حال الاضطرار لفقدان إحدى الصفتين؛ فلو عَرَض علينا فرسان: أحدهما مُفْرَع الكتف غير

(١) الخيل، لأبي عبيدة، ص ١٢٢.

(٢) المعاني الكبير ٢٦/١.

(٣) ينظر: اللسان، جذر: فرع.

(٤) وقيل: الكتفان أعلى اليدين، والجمع أكتاف. اللسان، جذر: كتف.

(٥) المحيط في اللغة، فصل: ك، ت، ف.

(٦) الخيل، لأبي عبيدة، ص ٢١٣.

(٧) المصدر السابق، ص ١٧٢.

عريضها، والآخر عريض الكتف غير مُفَرَّعها؛ فإننا سنختار - بناء على هذا المعيار - الفرس الثاني؛ لأن عَرْض الكتف أولى بها من إفراعه.

وتعني الأولوية لصفة على أخرى؛ أن هذه الصفة الفاضلة هي الأقدر على اغتفار النقص الحاصل بفقدان الصفة المفضولة؛ وهي الأوفق للصفات الأخرى من الصفة المفقودة. غير أن هذا الاغتفار لا يعتمد على الصفة الفاضلة فحسب، بل لا بد أن يكون محفوفاً بصفات أُخَر فاضلات، وقد أشار أبو عبيدة إلى هذا المعنى في سياق كلامه عن الصفات التي يمكن اغتفارها^(١)، وذلك في قوله: «وقد يُغْتَفَر قِصَرُ ذِرَاعِيهِ؛ بطول عَصْبِهِ، وتمكُّن رُسْغِيهِ، وجَوْدَةُ ما فوقهما من عَضْدِيهِ، وكَتِفِيهِ، وكَاهِلِيهِ، وصُدْرِهِ»^(٢).

وقد استندت في تقدير المحذوف بأنه صفة الإفراع على فعل أبي عبيدة في الوركين والسَّاقَيْن؛ فقد فاضل بين الصفتين الأصليتين فيهما دون الصفات المعطوفة عليهما. وصفة الإفراع - هنا - هي الصفة الأصلية في وصف أبي عبيدة للكتف؛ فهي - بذلك - أولى الصفات بالمفاضلة.

وبناء على ما سبق، فالأقرب أن عَرْض الكتف وطولها من الصفات المشتركة بين الحُسن والجودة، فأما من جهة الجودة؛ فلأن الكتفين موضع اتصال بين الحارك ومغرز العنق، وهذا المكان يستحب فيه الشدة، وأما من جهة الحُسن؛ فلأن الكتفين مرتبطتان بإشراف الحارك واستئخاره، وذلك مستحب - كما تقدم - للحسن والشدة. وقد يغتفر القصر اليسير في الكتفين - في فرس الركوب والزينة - لقول أبي عبيدة: وعرض الكتفين أولى بهما.

(١) وقد أشار إليه - كذلك - في كلامه السابق، الذي استشهدنا به على طول الكتفين، ينظر: ص ٦٢، ٦٣.

(٢) الخيل، لأبي عبيدة، ص ١٧٢.

٦ - إِجْفَارُ الْجَنْبَيْنِ، أَوْ انْتِفَاجُهُمَا:

قال الأصمعي: «ويُستحب في الفرس أن... يَنْتَفِجَ جَنْبَاهُ»^(١). وقال أبو عبيدة: «ويُستحب... إِجْفَارُ [جَنْبِهِ]»^(٢). وعَرَضُهُمَا^(٣). وإِجْفَارُهُ: انْحِنَاءُ ضُلُوعِهِ من أعالي أُصُولِهَا»^(٤).

واستشهد أبو عبيدة بثلاثة شواهد، وهي:

قول أبي دؤاد^(٥):

أَلْ مِنْهُ فَخَفَّ وَهُوَ نَبِيلٌ فِي مَحَانِي ضُلُوعِهِ إِجْفَارُ^(٦)
وقول عتبة بن سَابِق:

مِنَ الْحَارِكِ مَخْشُوشٌ بِجَنْبِ مُجْفِرٍ رَحْبٌ
وقول الطائي^(٧):

وَقَطَاةٌ لَمْ يَخْنَهَا مَتْنُهُ مُجْفِرُ الْجَنْبَيْنِ مِنْ غَيْرِ حَدَبٍ
وقول عتبة بن سَابِق:

عَرِيضُ الْخَدِّ وَالْجَبْهَةِ وَالصَّهْوَةِ وَالْجَنْبِ

(١) الخيل، للأصمعي، ص ٦٥.

(٢) في الأصل - كما ذكر المحقق - (وإِجْفَارُ خَيْفِهِ)، فَصَّرَ بِهَا وَجَعَلَهَا: جَنْبَهُ، فَرَدَّهَا - بِذَلِكَ - من الثنية إلى الأفراد. واعتقد أنه راعى في الأفراد اللفظة التي تليها، وهي قول أبي عبيدة: «وإِجْفَارُهُ...»؛ لأنها مفردة، ولعله لم ينتبه إلى قول أبي عبيدة: «وعَرَضُهُمَا»، التي جاءت بعد في السياق؛ فهي مثناة. وبهذا يكون السياق قد جمع بين الثنية والأفراد؛ فيكون شكل العبارة مرتبكاً، والأولى أن يتمحض السياق في الأفراد، أو في الثنية.

(٣) وفي الأصل: «وإِجْفَارُ خَيْفِهِ» وهو تصحيف كما ذكر المحقق.

(٤) الخيل، لأبي عبيدة، ص ٢٠٧.

(٥) أورده أبو عبيدة في نهاية الكتاب، ص ٢٨٤ بلفظ:

حَوْشَبُ الْخَلْقِ أَفْرَعَتْ كَتِفَاهُ عَنْ مَحَانِي ضُلُوعِهِ إِجْفَارُ
(٦) أورده أبو عبيدة هذا البيت في نهاية كتاب الخيل، ص ٢٨٤ بألفاظ مختلفة ضمن أبيات لابن الرقاع العاملي، وقال إن ابن الرقاع خلط فيها من قول أبي دؤاد. ولفظ البيت:

حَوْشَبُ الْخَلْقِ أَفْرَعَتْ كَتِفَاهُ عَنْ مَحَانِي ضُلُوعِهِ إِجْفَارُ
وقد أشار المحقق إلى ذلك.

(٧) لم أهتم إلى اسمه، والذين نقلوا البيت نقلوه خلوا من النسبة.

نلاحظ في هذه الصفة، أن أبا عبيدة والأصمعي قد اتفقا على تسمية هذا العضو، واختلفا على وصفه، فوصفه أبو عبيدة بالإجفار، ووصفه الأصمعي بالانتفاج. غير أن الوصفين يشتركان في الدلالة وإن اختلفا في الشكل؛ فمن معاني الإجفار^(١) في اللغة: الاتساع، ومن ذلك قولهم: «جَفَرَ جَنْبَاهُ: إِذَا اتَّسَعَا»^(٢). ومن معاني الانتفاج في اللغة: الخروج، ومن ذلك قولهم: «رَجُلٌ مُنْتَفِجٌ الْجَنْبَيْنِ، وَبَعِيرٌ مُنْتَفِجٌ؛ إِذَا خَرَجَتْ خَوَاصِرُهُ. وَانْتَفَجَ جَنْبَا الْبَعِيرِ: ارْتَفَعَا»^(٣). ولا يحصل خروج الخواصر، وارتفاع الجنبيين إلا بسبب سعتهما من الداخل؛ وسبب سعتهما من الداخل - في تقديري - هو بسبب صحة تركيب الضلوع في الظهر؛ إذ المستحب في ضلوع الفرس أن يكون خروجها من الظهر منفرجاً ذات اليمين وذات الشمال. وهذا هو مراد أبي عبيدة بتفسير الإجفار، وهو ما يُعبر عنه عند العرب بالسُّبُوغ؛ ولذلك كان الهَضْم - وهو استقامة الضلوع ودخولها من أعلاها - من العيوب عندهم^(٤)، فإذا صح تركيب الضلوع في الظهر حصلت السعة بين الجنبيين. وعليه يكون المقصود بإجفار الجنبيين، وانتفاجهما هو سعة ما بينهما.

وبناء على ما سبق، فالأقرب أن إجفار الجنبيين من الصفات المشتركة بين الحُسْن والجودة؛ لأن اضطمار الجنبيين من العيوب المؤثرة في وظائف الركوب والزينة^(٥). وقد يغتفر الضيق اليسير إذا جادت معه صفات أخرى، لقول أبي عبيدة: «وإن كان رَحِيبَ الْمُنْخَرَيْنِ، حَسَنَ الْجَوْفِ مِنَ الْمَقْدَمَةِ، لَيْسَ بِالرَّحِيبِ وَلَا الْمَضْمُومِ شَدِيدَ الضَّمِّ؛ اغْتَفَرَ ضَيْقَ جَوْفِهِ»^(٦).

(١) والجُفْرَةُ: جَوْفُ الصدر، وقيل: ما يجمع البطن والجنبيين. اللسان، جذر: جفر.

(٢) اللسان، جذر: جفر.

(٣) اللسان، جذر: نفج.

(٤) ينظر: الخيل، لأبي عبيدة، ص ١٥٧.

(٥) ينظر: الخيل، للأصمعي، ص ٦٥.

(٦) الخيل، لأبي عبيدة، ص ١٧١.

٧ - عِظْمُ الْبِرْكََةِ، ودُخُولُهَا فِي النَّحْرِ:

قال أبو عبيدة: «يُستحب... دُخُولُ بِرْكَتِهِ فِي نَحْرِهِ. وبِرْكَتُهُ: من حيث انْضَمَّتِ الْفَهْدَتَانِ مِنْ أَعَالِيهِمَا؛ إِلَى الْغَرَيْنِ اللَّذَيْنِ دُونَ الْعَضْدَيْنِ؛ إِلَى غُضُونِ الذَّرَاعَيْنِ، وَبَاطِنِهِمَا»^(١). وفسر الفهدين في موضع آخر بقوله: «وَفَهْدَتَاهُ: اللَّحْمُ النَّاتِي فِي صَدْرِهِ»^(٢). وكذلك فسر الْغُرُورَ في موضع آخر بقوله: «وَالْغُرُورُ»^(٣): الْجَدُّ الَّتِي بَيْنَ الْخَصَائِلِ. وَالْخَصَائِلُ: مَا آمَّازَ مِنَ اللَّحْمِ بَعْضُهُ مِنْ بَعْضٍ»^(٤). وقال الأصمعي: «يُستحب في الفرس أن... تَعْظُمَ بِرْكَتُهُ. وَالْبِرْكََةُ: هُوَ عِظْمُ الصَّدْرِ وَمَا عَلَيْهِ مِنَ اللَّحْمِ، وَهُوَ مَا اسْتَقْبَلَكَ مِنْ صَدْرِ الْفَرَسِ»^(٥). وفسر الْغُرُورَ في موضع آخر بقوله: «الْغُرُورُ: مَكَاسِيرُ الْجِلْدِ»^(٦).

واستشهد أبو عبيدة بثلاثة شواهد، وهي:

قول عمرو بن معد يكرب:

فِي مَرَكَلَيْنِ وَمَنْكَبَيْنِ وَحَارِكٍ فِي بِرْكَةٍ كَرَحَى الثَّغَالِ^(٧) مُقَدَّمَةٌ^(٨)
وقول أبي داود^(٩):

(١) الخيل، لأبي عبيدة، ص ١٩١.

(٢) المصدر السابق، ص ١٩٢.

(٣) الْغُرُورُ فِي الْفَخْذَيْنِ: كَالْأَحَادِيدِ بَيْنَ الْخَصَائِلِ... وَغُرُورُ الذَّرَاعَيْنِ: الْإِثْنَاءُ الَّتِي بَيْنَ جِبَاهِمَا. وَالْغَرَانُ: خَطَّانٌ يَكُونَانِ فِي أَصْلِ الْعَيْرِ مِنْ جَانِبَيْهِ. اللِّسَانُ، جَذَرُ: غَرَر.

(٤) الخيل، لأبي عبيدة، ص ١٤٤.

(٥) الخيل، للأصمعي، ص ٦٣.

(٦) نقلاً عن اللسان، جَذَرُ: غَرَر.

(٧) الرَّحَى: الْحَجَرُ الْعَظِيمُ قَالَ ابْنُ بَرِي: الرَّحَا عِنْدَ الْفَرَّاءِ يَكْتُبُهَا بِالْيَاءِ وَبِالْأَلْفِ لِأَنَّهُ يُقَالُ رَحَوْتُ بِالرَّحَا وَرَحَيْتُ بِهَا. وَأَصْلُ الرَّحَى الَّتِي يُطْلَحُنُ بِهَا. اللِّسَانُ، جَذَرُ: رَحَا. وَالثَّغَالُ بِالْكَسْرِ: الْجِلْدُ الَّذِي يُبْسَطُ تَحْتَ رَحَى الْيَدِ لِيَقْبِي الظَّلْجِينَ مِنَ التَّرَابِ. اللِّسَانُ، جَذَرُ: ثَغْل.

(٨) ضبطه المحقق بالرفع. والصواب ضبطه بالنصب، وذلك من وجهين:

الأول: أن البيت السابق له مضبوط بالنصب وهو قوله:

أَمَّا إِذَا يَغْدُو فَشَعْلُ جَرِيَةٍ أَوْ ذَنْبُ عَادِيَةٍ يُعْجِرُ عَجْرَمَةً

فقافية البيت منصوبة؛ لأنَّ عَجْرَمَةً مفعول مطلق. ينظر: شعر عمر بن معد يكرب، تحقيق مطاع الطرايشي، مجمع اللغة العربية، دمشق، ط ٢، ١٩٨٥ م.

وأما الوجه الثاني: فإنَّ الضبط بالرفع يخل بمعنى الشاهد، فيصبح المشبَّه هو مقدِّمة الفرس وليس البركة.

(٩) في رواية الديوان: (ناتئ) في موضع: (نابئ)، كما أشار المحقق.

جُرْشَعاً أَعْظَمُهُ جُفْرَتُهُ نابئاً^(١) البركة في غير بدد
وقول الأعشى:

مُسْتَقْدِمُ الْبِرْكََةِ عَيْلُ الشَّوَى كَفْتُ إِذَا عَصَّ بِفَأْسِ اللَّجَامِ
نلاحظ في هذه الصفة، أن أبا عبيدة والأصمعي قد اتفقا - كذلك - على تسمية العضو، واشتركا في تفسيره، لكنهما اختلفا على وصفه. فأما اتفاقهما في تسميته فظاهر، وأما اشتراكهما في تفسيره؛ فلأن بينهما عموماً وخصوصاً؛ وذلك أن أبا عبيدة - في تحديده لمكان البركة - فضّل بعض ما أجمله الأصمعي؛ فالأصمعي جعل البركة: هي عظم الصدر؛ وما عليه من اللحم، ثم قال: وهو ما استقبلك من صدر الفرس. فبدأ بالخصوص وانتهى إلى العموم، ثم بقي العموم مهيمناً على تفسيره. ولأن ما نستقبله من اللحم على صدر الفرس يدخل فيه اللبان والنحر؛ فإن هذا يفتح باب الاحتمال بدخولهما في تفسير الأصمعي للبركة، فيكون في تخصيص عموم تفسيره بتفسير أبي عبيدة خروج من هذا الاحتمال.

وأما اختلافهما في وصف العضو؛ فلأن أبا عبيدة عبر عنه بلفظ الدخول، ولأن الأصمعي عبر عنه بلفظ العظم، واللفظان مختلفان في الشكل، والدلالة؛ لأن الدخول نقيض الخروج، وهو يدور على معنى الولوج، كما قال ابن فارس: «الدال، والخاء، واللام: أصلٌ مطّرد مُنْقَاس، وهو: الولوج»^(٢). ولأن العظم خلاف الصّغر، وهو يدور على الكبر، والقوة، كما قال ابن فارس: «العين، والطاء، والميم: أصلٌ واحد صحيح؛ يدلُّ على كبر، وقوّة»^(٣). فنحن إذن، أمام عضو واحد موصوف بصفيتين مختلفتين، شكلاً، ودلالة، نظراً إلى اختلاف الشعراء في زاوية النظر، أو في التعبير عن القسيمة الجمالية.

(١) التَّبْوُّ: العُلُوُّ والارتِفاعُ. اللسان، جذر: نبا. وهذا الشاهد يفسره شاهداً: عمرو بن معدي كرب، الأعشى. وفيه دلالة - من جهة المعنى اللغوي - على المعنى الذي يريده أبو عبيدة من دخول البركة.

(٢) مقاييس اللغة، جذر: دخل.

(٣) المصدر السابق، جذر: عظم.

إلا أن هذا الاختلاف لا يخرج عن دائرة اختلاف التكامل؛ لأن الشواهد الشعرية تمدنا بكلتا الدالّتين. فالعِظَم عند الأصمعي يظهر في تشبيه عمرو بن معدي كرب للبركة برحى الثفال، وكذلك يظهر في تشبيه البركة بصدر ذكر النعام، كما قال امرؤ القيس^(١):

وَحَدَّ أَسِيلٍ كَالسَّنَانِ وَبِرْكَةٍ كَجُوجٍ هَيْقٍ^(٢) زِفُهُ قَدْ تَمَوَّرَا

ووصف البركة بالدخول عند أبي عبيدة؛ يغلب على الظن أنه يريد به الاستغناء عن إحدى صفتين من صفات البركة، وهما: بروزها وتقدمها من جهة، وارتفاعها باتجاه النحر من جهة أخرى. وهاتان الصفتان يشهد لهما الواقع؛ فلا تكاد ترى فرساً تتوافر فيه صفات الحُسن؛ إلا وله من تقدم البركة، ودخولها في النحر نصيب. فعندما لاحظ أبو عبيدة قوة الشواهد الشعرية في الدلالة على صفة تقدم البركة وبروزها من جهة، وضعفها في الدلالة على صفة دخول البركة في النحر من جهة أخرى؛ صرح بصفة الدخول، ووَكَّلَ صفة التقدم والبروز إلى الشواهد الشعرية. ويدل على هذا المعنى صنيعه في الفَهْدَتَيْنِ، والجُوجُ؛ وهما من أجزاء البركة كما تقدم؛ فقد صرح فيهما بلفظ الخروج^(٣) - الذي يوازي البروز - عندما كانت دلالة الشواهد الشعرية تحتل مع البروز صفة العِظَم؛ وذلك في الشواهد التي شَبَّهت بِرْكَةِ الفَرَسِ بصدر النعام كما تقدم في شاهد امرئ القيس، وكما في قول عقبة بن مكرم^(٤):

وَلَهَا بِرْكَةٌ كَجُوجٍ هَيْقٍ وَلَبَانٌ مُضَرَّجٌ بِالْخِضَابِ

فكان أبا عبيدة نظر في البركة وما تستحقه من وصف؛ مع ما توافر لديه من الشواهد الشعرية فيها؛ فأراد أن يسدّد ويقارب؛ ليعوض ضعف الدلالة في الشواهد الشعرية بالتصريح بالصفة. فصرح بصفة دخول البركة، واختار معها

(١) ديوان امرئ القيس، ص ٩٩.

(٢) الهَيْقُ: ذكر النعام. اللسان، جذر: هيق.

(٣) انظر كتاب الخيل، لأبي عبيدة، ص ١٩٢.

(٤) ينظر: الخيل، لأبي عبيدة، ص ١٩٢.

الشواهد التي تصرح بتقدمها وبروزها، وصرح بصفة الخروج أو البروز في الفهدين والجؤجؤ، واختار معهما الشواهد التي تحتل مع صفة الخروج أو البروز صفة العَظَم. والذي دفع أبا عبيدة إلى ذلك - في اعتقادي - هو منهجه في الاستقصاء والتفصيل؛ حيث لا يمكن بحال الاستشهاد على جميع الصفات.

وبناء على ما تقدم تكون البركة قد وُصفت بثلاث صفات: بالعَظَم، والبروز، والدخول في النَّحْر، وهي صفات يشهد لها الواقع. وقد حاول ابن هذيل أن يجمع بين الصفات الثلاث في لفظ واحد فاختر لها لفظ الوَفْر؛ لأن فيه دلالة الاستيفاء وعدم النقص، وذلك حيث قال: «ومنها: اسْتِيفَارُ بَرَكَتِهِ فِي نَحْرِهِ»^(١)، قال صاحب العين: «الْوَفْرُ: المال الكثير الذي لم ينقص منه شيء... والوافر: التَّام»^(٢). فكأن ابن هذيل يريد أن يستوفي بهذا اللفظ صفات البركة الثلاث.

لكن الأولى - في تقديري - أن يقال: يستحب في الفرس تقدم بركته، ودخولها في نحره؛ لأن هذه العبارة تجمع بين الحسنيين: بين التقدم أو البروز؛ وهو المعنى الظاهر في الشواهد الشعرية، وبين دخول البركة في النَّحْر؛ وهو المعنى الذي يشهد له الواقع، وأراد أبو عبيدة أن ينبه إليه.

وبناء على ما سبق، فالأقرب أن عَظَم البركة، وبروزها، وتقدمها، ودخولها في النَّحْر، من الصفات المشتركة بين الحُسن والجودة؛ لأن البركة من الصدر، ودنو الصدر من الأرض من العيوب المؤثرة في وظائف الركوب والزينة؛ وذلك لقول الأصمعي: «ومن أسوأ العيوب: الدَّن في كل ذي أربع، وهو دنو الصدر من الأرض»^(٣).

(١) حلية الفرسان، ص ٩٨.

(٢) العين، ص ٢٨٠.

(٣) الخيل، للأصمعي، ص ٦٨.

٨ - دِقَّةُ الزَّوْرِ، وَلُطْفُهُ:

قال الأصمعي: «يُستحب في الفرس أن... يَدِقَّ زَوْرُهُ: وهو الصَّدْر»^(١). وقال أبو عبيدة: «يُستحب... لُطْفُ»^(٢) زَوْرِهِ من مَوْضِعِ مِرْفَقَيْهِ، وَعُرْيُهُ، وَلَصَّصَ مِرْفَقَيْهِ إِلَى زَوْرِهِ، وَجَدَّتُهُمَا. وَزَوْرُهُ: [قَصُّهُ]^(٣)، وَجَنَاحُهُ^(٤)، وَجَوَانِحُهُ^(٥). وَمِرْفَقَاهُ: مَاخِيزُ رُؤُوسِ الذَّرَاعَيْنِ عِنْدَ مُلتَقَى الْعِضْدَيْنِ؛ وَذَلِكَ لِيَكُونَ أَقْوَى لِيَدَيْهِ، وَأَجْمَعَ لَأَخْذِهِ بِهِمَا، وَتُسْتَحَبُّ جِدَّتُهُمَا لِيَكُونَ أَشَدَّ لِيَوْصِلَ الذَّرَاعَيْنِ فِي الْعِضْدَيْنِ»^(٦). وَفَسَّرَ لَصَّصَ الْمَرْفَقَيْنِ فِي مَوْطِنٍ آخَرَ بِقَوْلِهِ: «اللَّصَّصُ فِي مِرْفَقِي الْفَرَسِ: أَنْ تَنْضَمَّا إِلَى زَوْرِهِ وَتَلَصَّقَا بِهِ»^(٧).

واستشهد أبو عبيدة بأربعة شواهد، وهي:

قول عبد الرحمن بن حسان:

طويلُ الذَّرَاعِ لَهُ مِرْفَقٌ أَلَصَّ إِلَى الزَّوْرِ لَمْ يُفْتَلِ

وقول النابغة الجعدي:

فِي مِرْفَقَيْهِ [تَقَارَبَ]^(٨) وَلَهُ بَلَدُهُ نَحْرٌ كَجَبَاةِ الْحَزَمِ

وقول أبي داود:

(١) المصدر السابق، ص ٦٣.

(٢) لَطَفَتْ بِالضَّمِّ يَلُطِّفُ مَعْنَاهُ: صَغُرَ وَدَقَّ... وَاللَّطِيفُ مِنَ الْأَجْرَامِ وَالْكَلَامِ: مَا لَا خَفَاءَ فِيهِ. وَجَارِيَةٌ لَطِيفَةُ الْخَصْرِ إِذَا كَانَتْ ضَامِرَةً الْبَطْنِ. اللِّسَانُ، جذر: لطف.

(٣) فِي الْأَصْلِ: (قَصُّهُ)، وَالصَّوَابُ - فِي تَقْدِيرِي - مَا أَثْبَتْنَاهُ؛ لِأَنَّ الْقَصَّ مِنَ الزَّوْرِ، وَأَبُو عُبَيْدَةَ أَرَادَ أَنْ يَفْسِّرَ الزَّوْرَ بِبَعْضِ أَجْزَائِهِ، وَقَدْ جَاءَتْ فِي الطَّبَعَةِ الْهِنْدِيَّةِ بِمَا أَثْبَتْنَاهُ.

(٤) وَالْجَنَاحُ: عِظَامُ الصَّدْرِ. وَقِيلَ: رُؤُوسُ الْأَضْلَاعِ، يَكُونُ ذَلِكَ لِلنَّاسِ، وَغَيْرِهِمْ. وَقِيلَ: الْجَنَاحُ: أَطْرَافُ الْأَضْلَاعِ مِمَّا يَلِي قَصَّ الصَّدْرِ وَعِظَمَ الصُّلْبِ. اللِّسَانُ، جذر: جنح.

(٥) وَالْجَوَانِحُ: أَوَائِلُ الصُّلُوعِ تَحْتَ التَّرَائِبِ مِمَّا يَلِي الصَّدْرَ. وَقِيلَ: الْجَوَانِحُ: الصُّلُوعُ الْقِصَارُ الَّتِي فِي مُقَدِّمِ الصَّدْرِ. وَقِيلَ: الْجَوَانِحُ مِنَ الْبَعِيرِ وَالِدَابَةِ مَا وَقَعَتْ عَلَيْهِ الْكَتِفُ. اللِّسَانُ، جذر: جنح.

(٦) المصدر السابق، ص ١٩٤، ١٩٥.

(٧) نَقْلًا عَنِ اللِّسَانِ، جذر: لصص.

(٨) فِي الْأَصْلِ: (تَجَانَفَ)، وَمَا أَثْبَتْنَاهُ هُوَ الْأَقْرَبُ لِلْمَعْنَى، وَسِيرِدَ الْبَيْتَ مَرَّةً ثَانِيَةً - بِلَفْظَةِ التَّقَارَبِ - فِي صِفَةِ الْبَلَدَةِ، فِي الْمَبْحَثِ الثَّانِي.

المِرْفَقَانِ لَهُ بِمَا اخْتَمَلَا كَدَعَائِمٍ عُرِضَتْ لَهَا الْخَشَبُ
وقول شاعر من طي^(١):

فَجَاءَتْ بِهِ دَاخِلَ الْمِرْفَقَيْنِ ضَحْمَ الْجَاشِيشِ وَالْمَنْكِبِ
نلاحظ في هذه الصفة، أن أبا عبيدة والأصمعي قد اتفقا على تسمية العضو، واختلفا على تفسيره، وعلى وصفه، ففسره الأصمعي بالصدر، ووصفه بالدقة، وفسره أبو عبيدة بالقَصِّ، والجَنَاجِنِ، والجوانح. ووصفه باللطف، والعُرْي، ولَصَصَ المرفقين إليه. لكن اختلافهما في التفسير، والوصف لا يخرج عن اختلاف التنوع والتكامل. فأما من جهة التفسير فقد فسر الأصمعي الجزء بالكل؛ وذلك أن الزور من الصدر. وقد فسر أبو عبيدة الكل ببعض أجزائه، أو بما جاوره؛ وذلك أن القص، والجناجن، والجوانح، إما من الزور، أو هي مجاورة له. وهذا كله سائغ في لغة العرب كما تقدم في قول ابن قتيبة^(٢).

وأما من جهة الوصف، فقد وصف الأصمعي الزور بالدقة، وهنا يبرز الإشكال، فكيف يفسر الأصمعي الزور بالصدر، ويصفه - بعد ذلك - بالدقة، والصدر - كما سيأتي - يوصف بالعرض؟ والجواب أن الأصمعي لا يريد من الصدر إلا الزور كما تقدم؛ وهم يفرقون بين عرض الصدر، وضيق الزور، كما قال أبو علي القالي: «ويُسْتَحَبُّ عَرْضُ الصدر مع دقة الزور، وهو الجَوْجُو»^(٣). وكما قال ابن قتيبة: «فَأَمَّا الْجَوْجُو»^(٤) والزور - وهما شيء واحد -

(١) لم أهتم إلى اسم هذا الشاعر، ولم أقف على هذا البيت عند غير أبي عبيدة. وقد أورد صاحب اللسان بيتا مشابها لمعناه لَمُرَّةُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حيث قال:

تَرَكْنَا كُلَّ جِلْفٍ جَوْشَنِيٍّ عَظِيمِ الْجَوْشِ مُنْتَفِخِ الصَّفَاقِ

قال ابن منظور: الجَوْشُ الوَسَطُ والجَوْشَنِيُّ العَظِيمُ الجَنِينُ. ينظر: جذر: جوش. وقال ابن دريد: والجَوْشُوشُ: الصدر، والجمع الجَاشِيشُ. ينظر: جمهرة اللغة ٨٥/٢.

(٢) ينظر: ص ١٣.

(٣) الأمالي ٢٤٩/١.

(٤) والأصمعي كذلك يفسر الزور بالجَوْجُو، كما في قوله: «والزور: الصدر، وهو الجَوْجُو». كتاب الإبل، ص ٩٠.

فيستحب فيهما الضيق»^(١). ثم استشهد بقول عبد الله بن سليمة الغامدي:
مُتَقَارِبُ الثَّفَنَاتِ ضَيْقُ زَوْرُهُ رَحْبُ اللَّبَانِ شَدِيدُ طَيِّ صَرِيرِيس
ثم قال: «فوصفه كما ترى بضيق الزور وسعة اللبان وفرق بينهما»^(٢).
واللبان هو الصدر^(٣).

ومما يشد كذلك لدقة الزور وضيقه، قول امرئ القيس^(٤):
له جُؤْجُؤٌ حَشْرٌ كَأَنَّ لِجَامَهُ يُعَالَى به في رأس جذعٍ مُشَدَّبٍ
وعليه، فالأقرب أن الأصمعي يفرق بين وصف الزور، ووصف الصدر،
وأنه لا يريد بالصدر هنا إلا الزور.

وإذا كان الأصمعي قد استنتج من الشعر أن الزور يوصف بالدقة؛ فإن
أبا عبيدة قد استنتج منه - كذلك - أن الزور يوصف باللطف، والعري،
والتصاق المرفقين به. لكن الفرق بينهما أن أبا عبيدة قد تناول الطرف الأسفل
من الزور؛ ولذلك ربطه في - أصل الصفة - بالمرفقين، والسبب في ذلك -
كما يظهر لي - هو منهج الاستقصاء، والتفصيل الذي يسير عليه أبو عبيدة؛
فهو - كما سيأتي - قد خص الطرف الأعلى من الزور بصفة زائدة على
الأصمعي.

وبناء على ما سبق، فالأقرب أن دقة الزور وضيقه، ولطفه، وعريه،
ولصص المرفقين إليه؛ من الصفات المشتركة بين الحُسن الجودة. لكنها قد
تغتفر في فرس الزينة إذا لم تؤثر في حركته، ولا تغتفر في الجودة؛ لتعليلات
أبي عبيدة السابقة، ولقول ابن قتيبة: «ويقال: إن الفرس إذا دَقَّ جُؤْجُؤُهُ،
وتقارب مرفقاه كان أجود لجريه»^(٥).

(١) أدب الكاتب، ص ١١٣.

(٢) المصدر السابق، ص ١١٣، ١١٤.

(٣) ينظر: اللسان، جذر: لب.

(٤) نقلاً عن الأمالي ٢٤٩/١. البيت ليس في الديوان الذي بين يدي.

(٥) أدب الكاتب، ص ١١٤.

٩ - قِصْرُ وَظِيفِي الْيَدَيْنِ، وَحَدَبُهُمَا:

قال الأصمعي: «ويُستحب في الفرس... قِصْرُ الْوَضِيفَيْنِ فِي الْيَدَيْنِ... وَيُستحب... أن... تَحَدَّبَ أَوْظَفَةُ يَدَيْهِ»^(١). وقال أبو عبيدة: «ويُستحب... قِصْرُ وَظِيفِي يَدَيْهِ، وَعِرْضُهُمَا، وَحَدَبُ قَيْنَيْهِمَا... وَلُصُوقُ جِلْدِهِمَا بِهِمَا، وَقِلَّةُ حَشْوِهِمَا، وَفَرَشُ عَصَبِهِمَا، وَعِرْضُهُ، وَعَبَالَتُهُمَا، وَغُمُوضُ أَشَاجِعِهِمَا، وَغُمُوضُ شَطَاهُمَا، وَلَزُوقُهُ بِبَاطِنِ الْوَضِيفَيْنِ... وَوَضِيفَاهُ: مَا بَيْنَ رُكْبَتَيْهِ وَجَبَّتَيْهِ. وَقَيْنَاهُمَا»^(٢): هُمَا الظُّنْبُوبَانِ؛ وَهُمَا مَقَادِيمُ وَظِيفِي الْيَدَيْنِ... وَأَشَاجِعُهُمَا: عَظْمَانِ شَاخِصَانِ مِنْ حَرْفِي الْوَضِيفَيْنِ مِنْ بَاطِنِهِمَا. وَشَطَاهُمَا: مَا بَيْنَ وَظِيفِي الْيَدَيْنِ، وَبَيْنَ الْعَصَبِ؛ وَذَلِكَ لَشِدَّتِهِ، وَسُرْعَتِهِ، وَقُرْبِ سُنْبُكِهِ مِنَ الْأَرْضِ إِذَا جَرَى»^(٣). قال الأصمعي: «الشَّطَا: عَظِيمٌ مُسْتَدِقٌّ مُلْزَقٌ بِالذَّرَاعِ، فَإِذَا تَحَرَّكَ مَوْضِعُهُ قِيلَ: قَدْ شَطِيَ»^(٤).

واستشهد أبو عبيدة بسبعة شواهد، وهي:

بقول دُكَيْنِ الْفُقَيْمِيِّ:

مُسَقَّفٌ^(٥) عَظْمُ الذَّرَاعِ أَحَدَبُهُ مُسْتَوْلِجٌ رَأْسُ الْوَضِيفِ مُكَرَّبُهُ^(٦)

وقول امرئ القيس:

لَهَا حَافِرٌ مِثْلُ قَعْبِ الْوَلِيدِ رُكْبَ فِيهِ وَظِيفٌ عَجِرٌ^(٧)

(١) الخيل، للأصمعي، ص ٦٣، ٦٥.

(٢) والقَيْنَةُ مِنَ الْفَرَسِ: نُقْرَةٌ بَيْنَ الْغُرَابِ وَالْعَجُزِ فِيهَا هَزْمَةٌ، وَالْقَيْنَانِ: مَوْضِعُ الْقَيْدِ مِنَ الْفَرَسِ، وَمِنْ كُلِّ ذِي أَرْبَعٍ، يَكُونُ فِي الْيَدَيْنِ وَالرَّجْلَيْنِ، وَخَصَّ بَعْضُهُمْ بِهِ مَوْضِعَ الْقَيْدِ مِنْ قَوَائِمِ الْبَعِيرِ وَالنَّاقَةِ. وَفِي الصَّحَاحِ، الْقَيْنَانِ: مَوْضِعُ الْقَيْدِ مِنْ وَظِيفِي يَدِ الْبَعِيرِ. وَالْقَيْنَانِ: الْوَضِيفَانِ لِكُلِّ ذِي أَرْبَعٍ، وَالْقَيْنِ مِنَ الْإِنْسَانِ كَذَلِكَ. اللِّسَانُ، جَذَر: قَيْن.

(٣) الخيل، لأبي عبيدة، ص ١٩٧، ١٩٨.

(٤) الخيل، للأصمعي، ص ٥١.

(٥) وَالسَّقْفُ بِالتَّحْرِيكِ: طَوِيلٌ فِي انْحِنَاءِ اللِّسَانِ، جَذَر: سَقْف.

(٦) كُلُّ شَدِيدِ الْعَقْدِ مِنْ خَيْلٍ، أَوْ بِنَاءٍ، أَوْ مَفْصِلٍ: مُكَرَّبٌ. وَوَضِيفٌ مُكَرَّبٌ امْتِنَاءً عَصَبًا. اللِّسَانُ، جَذَر: كَرْب.

(٧) الْعَجِرُ: الْقُوَّةُ مَعَ عَظْمِ الْجَسَدِ. وَعَجِرَ الْفَرَسُ: صَلَبَ لَحْمُهُ. وَوَضِيفٌ عَجِرٌ وَعَجِرٌ بِكَسْرِ الْجِيمِ وَضَمِّهَا: صَلَبٌ شَدِيدٌ. اللِّسَانُ، جَذَر: عَجِر.

وقوله كذلك:

سَلِيمُ الشَّظَا عَيْلٌ^(١) الشَّوَى^(٢) شَيْخُ النَّسَا
كَتَيْسٍ ظَبَاءِ الْحَلْبِ الْعَدَوَانِي
وقول عُقْبَةَ بن مُكْدِم:

رُكِبَتْ فِي قَوَائِمٍ عَجِرَاتٍ
سَلِطَاتٍ شَدِيدَةِ الْإِكْرَابِ
وقول عبد الرحمن بن حَسَّان:

كَأَوْظَفَةِ الْقَالِجِ^(٣) الْمَوْصِلِي
لَا هُوَ رِيضٌ وَلَمْ يُرْحَلِ
وقول عمرو بن شَاس:

مُدْمَجٌ سَابِغُ الضُّلُوعِ طَوِيلُ الشَّ
خَصِ عَيْلُ الشَّوَى مُمَرُّ الْأَعَالِي
وقول أَبِي دُوَاد:

عَيْلُ الشَّوَى عَتِدٌ كَذَلِيقِ
الزُّجِّ مُحْضِيرٌ مُبَاعِدُ

نلاحظ في هذه الصفة، أن أبا عبيدة والأصمعي قد اتفقا على تسمية العضو، وعلى وصفه. ونلاحظ - كذلك - أن شواهد أبي عبيدة الشعرية لم يرد فيها ما ينص على قصره؛ فقد تمحورت على وصف الوظيف بالقوة، والشدة، سواء كان ذلك عن طريق الخصوص، أو عن طريق العموم. ويتمثل الخصوص في وصف الوظيف بالإكراب، أو العَجَر، أو تشبيهه بوظيف البعير، ويتمثل العموم في وصف القوائم بالشدة، والغَلْظ، كقولهم: قوائم عَجِرَات، وعَيْلُ الشَّوَى. والشَّوَى: هي القوائم، والوظيف منها. وهذا يؤكد على أن العرب كانت تركز في وصفها للعضو - بسبب الحاجة - على ما يتعلق بوظائف الركوب أكثر من تركيزها على ما يتعلق بوظائف الزينة.

وفي شاهد دُكِين الفقيمي تنصيب على صفة الحَدَب، لكنه كان يصف به الذراع، وهذا ليس محل الاستشهاد عند أبي عبيدة؛ لأن محل الاستشهاد عنده

(١) الْعَيْلُ: الضَّخْم من كل شيء. وَقَرَسَ عَيْلُ الشَّوَى؛ أَي: غليظ القوائم. اللسان، جذر عيل.

(٢) الشَّوَى: الْيَدَانِ، وَالرُّجُلَانِ. وقيل: الْبَدَانِ، وَالرُّجُلَانِ، وَالرَّأْسُ مِنَ الْأَدْمِيَّةِ، وَكُلُّ مَا لَيْسَ مَقْتَلًا. وشَوَى الْفَرَسِ: قَوَائِمُهُ. جذر: شوا.

(٣) الْقَالِجُ: الْجَمَلُ الضَّخْمُ ذُو السَّنَامِينَ، يُحْمَلُ مِنَ السُّنْدِ لِلْفَحْلَةِ. اللسان، جذر: فليج.

في الوظيف. ومن الذين وصفوا الوظيف بالحَدَب: الراجز العُماني، وذلك في قوله^(١):

تَرى لَهُ عَظَمَ وَظِيفٍ أَحَدَباً مُسَقَّفاً عَبْلاً وَرُسْغاً مُكْرَباً

لكن استخدام لفظ الحذب في وصف القوائم قليل في الشعر الجاهلي، وأكثر وروده بلفظ التحنيب، كما قال طرفة بن العبد^(٢):

وَكَرِي إِذَا نَادَى الْمُضَافُ مَحْنَباً كَسِيدِ الْغَضَى نَبْهَتَهُ الْمُتَوَرِّدِ

قال ابن دريد: «والتَّحْنِيبُ»^(٣): أَحْدِيدَابٌ فِي وَظِيفِي يَدَيِ الْفَرَسِ، وَهُوَ مُسْتَحْسَنٌ»^(٤). والاحديداب: اعوجاج ليس بالشديد، كما قال صاحب: «والتَّحْنِيبُ فِي الْخَيْلِ: مَا يُوصَفُ بِهِ صَاحِبُهُ بِالشَّدَّةِ، وَلَيْسَ ذَلِكَ مِنْ اعْوْجَاجٍ شَدِيدٍ»^(٥). ولذلك قال أبو دؤاد^(٦):

وَفِي الْيَدَيْنِ إِذَا مَا الْمَاءُ أَسْهَلُهُ ثَنِي قَلِيلٌ وَفِي الرَّجْلَيْنِ تَحْنِيبُ

ومن الصفات التي لم يستشهد عليها أبو عبيدة: عَرْضُ الْوَضِيفِ. قال ابن أقيصر^(٧):

وَعَرِيضُ الْوَضِيفِ وَالْجَنْبِ وَالْأَوُ رَاكِ وَالْجَبْهَةِ الْعَرِيضُ الْفَقَارِ

ومنها: لُصُوقُ الْجِلْدِ بِالْوَضِيفِ وَقَلَّةُ حَشْوِهِ. قال النضر بن سلمة العجلي^(٨):

(١) نقلاً عن المعاني الكبير ٣١/١.

(٢) ديوان طرفة بن العبد، ص ٣٢، دار صادر، بيروت.

(٣) والتَّحْنِيبُ - كذلك - هو اعْوْجَاجٌ فِي السَّاقَيْنِ. وقيل: اعْوْجَاجٌ فِي الضُّلُوعِ. وقيل التَّحْنِيبُ فِي الْفَرَسِ:

انحناءٌ وَتَوَتُّيرٌ فِي الضُّلْبِ، وَالْيَدَيْنِ. وقيل التَّحْنِيبُ فِي الْخَيْلِ: بُعْدُ مَا بَيْنَ الرَّجْلَيْنِ مِنْ غَيْرِ فَحْجٍ.

وقيل: تَوَتُّيرٌ فِي الرَّجْلَيْنِ. وبعضهم يخرج الرجلين من مسمى التحنيب، ويرى أن الانحناء والتوتير فيها

يسمى التحنيب بالجمع المعجمة. ينظر: أدب الكاتب، ص ١١٩، واللسان، جذر: حنب.

(٤) الجمهرة ١١٩/١.

(٥) المحيط في اللغة، جذر: حنب.

(٦) ديوانه، ص ٢٩٥.

(٧) نقلاً عن محاسن الأنوار، للشمسطاني ٥٥/١.

(٨) نقلاً عن المعاني الكبير ٤٠/١.

في عَصَبَاتِ مَصْحٍ لَا يُخْشَيْنَ عاري الوَظِيفِ أَخَذَبُ الذَّرَاعَيْنِ

وبناء على ما سبق، فالأقرب أن قصر الوظيف، وحَدَبه، وعِرَضه، وما يلحق بذلك من صفات؛ هي من الصفات المشتركة بين الحُسن والجودة، وقد يغتفر قدر من هذه الصفات في فرس الزينة، إذا لم يؤثر ذلك في حركته، وتناسق شكله العام.

١٠ - تَمَكَّنُ الْأَرْسَاغُ وَإِكْرَابُهَا:

قال الأصمعي: «يُستحب في الفرس أن... تَمَكَّنَ أَرْسَاغُهُ»^(١). وقال أبو عبيدة: «يُستحب... إِكْرَابُ رُسْغِيهِ، [وَعَبَالَتُهُمَا، وَغَلْبُهُمَا]^(٢)... وَتَمَكُّنُهُمَا من غير جُسَاءٍ، ولا لين، ولا جُدُو... وَعِرَضُ باطنِ حَوْشِيهِمَا من مَوْضِعِ أُمِّ الْقِرْدَانِ... وَاسْتِقْدَامُ حَوْشِيهِمَا؛ وذلك لشدة الرُسْغ... وَعَبَالَتُهُمَا: غَلْظُهُمَا. وَغَلْبُهُمَا^(٣): أن يكون [فيهما]^(٤) شِبْهُ الْحَدَبِ مع غَلْظِهِمَا، ولا يكون أَغْلَبَ وهو حَمَشٌ^(٥)... وَالْجُدُو: قِصَرٌ في عَصَبِهِ؛ فَيَسْتَقِيمُ لِذَلِكَ رُسْغُهُ مع وَظِيفِهِ، وَيَطَأُ على الأرض بِأَطْرَافِ سَنَابِكِهِ. وَجُسَاءُ الرُسْغِ: يُبْسُهُ. وَلِينُهُ: أن

(١) المصدر السابق، ص ٦٤.

(٢) يقتضي السياق زيادة هاتين الصفتين؛ لأن أبا عبيدة فسرهما دون أن يقدم بذكرهما كما اعتدنا منه ذلك، هذا من وجه. ومن وجه آخر، فإن ابن هذيل - وهو ناقل عن أبي عبيدة - قد أثبتهما في أثناء استعراضه لصفة الرُسْغ، وذلك في قوله: «ومنها: إِكْرَابُ رُسْغِيهِ وَعَبَالَتُهُمَا، وأن يكون فيهما غَلْبٌ. والرُسْغ: ما بين الجَبَّةِ والأَشْعَرِ. وإِكْرَابِهِ: شدة أَسْرِهِ. وَعَبَالَتُهُ: غَلْظُهُ. وَغَلْبُهُ: اخْدِيدَابُهُ مع غَلْظِهِ». حلية الفرسان، ص ١٠٠. وقد أشار المحقق إلى اقتضاء الزيادة دون تعليل.

(٣) ضبطها المحقق بضم العين، وسكون اللام. والأقرب إلى الصواب الفتح؛ لأن أصلها من الغَلَبِ: وهو غَلْظُ العُنُقِ. ينظر: اللسان. جذر: غلب.

(٤) في الأصل: فيها. والمعنى صحيح بالنسبة إلى الأرساغ، ولكن السياق يقتضي الشنية.

(٥) حَمَشُ الشَّيْءِ: جَمَعَهُ. وَالْحَمَشُ، وَالْحُمُوشَةُ، وَالْحَمَاشَةُ: الدَّقَّةُ. وهو حَمَشُ السَّاقَيْنِ وَالذَّرَاعَيْنِ بالتسكين، وَحَمِيشُهُمَا، وَأَحْمَشُهُمَا: دَقِيقُهُمَا. اللسان، جذر: حمش. وقد ضبط المحقق الميم في حمش بالكسر، والأقرب للمعنى السكون. والمقصود: أن رسغ الفرس إذا كان دقيقاً لا يكون أخدباً، أو لا يظهر فيه الحدب.

تَرى ما وَصَفْتُ مِنَ الْجُسَاءِ لَيْنًا... وَالْحَوْشَبُ: أَلْيَةُ الْحَافِرِ^(١). وَذَكَرَ أَبُو عبيدة صفة الأرساغ - كذلك - فيما يُشَبَّه من خَلْقِ الفرس بحمار الوحش، وذلك في قوله: «ومما يُشَبَّه منه بَخَلْقِ حمار الوحش حتى يقال: كأنه هو... تَمَكَّنَ أَرْسَاغُهُ، وَتَمَحَّضُهَا»^(٢)، وذكرها - كذلك - في الصفات المجملة، وذلك في قوله: «وإذا كان الفرس على ما وصفت في هذا الكتاب كان... عَبَلُ الأرساغ»^(٣). وذكرها - كذلك - في السياق نفسه، ووصفها بِالْقَصْرِ، وذلك في قوله: «وإذا كان الفرس على ما وصفت في هذا الكتاب كان... قَصِيرُ الأرساغ»^(٤). وحدد مكان الأرساغ في موضع آخر، وذلك في قوله: «ثم الرُّسْغَان. وهما: ما بين الجُبَّتَيْنِ، والحافِرَيْنِ»^(٥).

واستشهد أبو عبيدة بستة شواهد، وهي:

قول عُقْبَةَ بن مُكْدَم:

رُكِبْتُ فِي قَوَائِمِ عَجْرَاتٍ سَلَبَاتٍ شَدِيدَةِ الْإِكْرَابِ^(٦)
وقوله أيضاً:

وَأَرْسَاغٍ كَأَعْنَاقِ الضُّ بَاعِ الْأَرْبَعِ الْغُلْبِ
وقول النابغة الجعدي:

كَأَنَّ تَمَائِيلَ أَرْسَاغِهِ رِقَابُ وَغُولٍ لَدَى مَشْرَبِ
وقول علقمة بن عبدة:

وَعُلْبُ كَأَعْنَاقِ الضُّبَاعِ مَضِيعُهَا سِلَاطُ الشَّظَى يَغْشَى بِهَا كُلَّ مَرْكَبِ
وقول عوف بن الخرع:

(١) الخيل، لأبي عبيدة، ص ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠١.

(٢) الخيل، لأبي عبيدة، ص ٢٢٨.

(٣) المصدر السابق، ص ٢٢٣.

(٤) الخيل، لأبي عبيدة، ص ٢٢٢.

(٥) المصدر السابق، ص ١٣٧.

(٦) دلالة هذا الشاهد على الأرساغ من جهة كونها من القوائم.

لَهَا رُسْغٌ أَيْدٍ مُكْرَبٌ فَلَا الْعَظْمُ وَاهٍ وَلَا الْعِرْقُ فَارًا

وقول دُكَيْنَ:

فِي حَافِرٍ لَا يَتَشَكَّى حَوْشَبَهُ صُلْبُ الصِّفَا يَرْفُضُ عَنْهُ أَصْلَبَهُ

نلاحظ في هذه الصفة، أن أبا عبيدة والأصمعي قد اتفقا على تسمية العضو، وعلى وصفه بالتَّمَكُّن، وزاد أبو عبيدة فوصفه بالإكْرَاب، والْعَبَالَة، والغُلْب، والتَّمَحْص، والقَصْر، وهذه الأوصاف المزیدة تحمل في طياتها دلالات متباينة، غير أنها تلتقي في - وصف الرسغ - على دلالة الشدة؛ فالكَرْبُ: هو الحبل الذي يُشد به الدَّلْو ثم يُثْنَى ثم يُثَلَّث ليكون وثيق الإمساك بظرف الماء؛ ولذلك يقال لكل حيوان وثيق المفاصل، شديد القوى: إنه لَمُكْرَبُ الْخَلْق^(١). والغَلْبُ: هو غِلْظ العُنُق مع عِظْمِهَا، وقيل: مع قِصْرِهَا، وقيل: مع مِيلِهَا^(٢)؛ والأخير هو مراد أبي عبيدة بالْحَدَب في الرُسْغ كما تقدم. والميل - في حد ذاته - إذا حُمد في بعض أعضاء الفرس فإنه يُحمد للشدة كما قال صاحب: «والتَّحْنِيبُ فِي الْخَيْلِ: مَا يُوصَفُ بِهِ صَاحِبُهُ بِالشَّدَّةِ، وَلَيْسَ ذَلِكَ مِنْ اعْوْجَاجٍ شَدِيدٍ»^(٣). والْعَبَالَة في قوائم الفرس: هي غِلْظُهَا، والتَّمَحْص: هو خلوصها من التَّرْهَل^(٤)، ويُطلب ذلك للشدة، كما قال أبو عبيدة: «فَأَمَّا الْمُمَحَّصُ فَالشَّدِيدُ الْخَلْقُ»^(٥). والقَصْر يُطلب في الرسغ للشدة؛ قال ابن منظور: «وَمُحْتَبَلُ الْفَرَسِ أَرْسَاغُهُ، وَمِنْهُ قَوْلُ لَبِيدٍ: وَلَقَدْ أَغْدُو وَمَا يَعْدُمْنِي صَاحِبٌ غَيْرُ طَوِيلِ الْمُحْتَبَلِ؛ أَي: غَيْرِ طَوِيلِ الْأَرْسَاغِ، وَإِذَا قَصُرَتْ أَرْسَاغُهُ كَانَ أَشَدَّ»^(٦)، ومن المعلوم - حسا - أن القضيبي كلما قصر صَعِبَ ثنيه، وكلما طال سَهِّلَ ثنيه؛ فالقصر في الرسغ من هذا الوجه يدل على

(١) ينظر: اللسان، جذر: كرب.

(٢) ينظر: اللسان، جذر: كرب، وغلب.

(٣) المحيط في اللغة، جذر: حنب.

(٤) ينظر: اللسان، جذر: عبل، ومحص.

(٥) نقلاً عن اللسان، جذر: محص.

(٦) اللسان، جذر: حبل.

الشدة. وبناء على هذا، فإن هذه الأوصاف إنما تحمد في الرسغ لطلب الشدة، وفي تعليل أبي عبيدة بأن استقدام الحوشب هو لشدة الرسغ؛ دلالة على هذا المعنى، وهذا ما يفسر لنا تمحور الشواهد الشعرية حول هذا المعنى.

وإذا كانت هذه الألفاظ تنتظم - في وصفها للرسغ - تحت دلالة الشدة، فبالإمكان أن تنتظم - كذلك - تحت لفظ التَّمَكُّن، وذلك من جهتين:

الأولى: من جهة دلالة المكان في لفظ التَّمَكُّن، فقد سُمِّي المكان مكاناً؛ لأنه يدل على كينونة الشيء فيه^(١)؛ فكأن لفظ التَّمَكُّن في الرسغ - بهذه الدلالة - مكان لجميع صفات الرسغ، فهو مكان للعبالة، والإكْرَاب، والغَلَب، والتَّمَحُّص، والقِصْر، فكما أن الرسغ هو المكان الذي تجتمع فيه هذه الصفات؛ فإن لفظ التَّمَكُّن هو المكان الذي تلتقي فيه دلالات هذه الألفاظ.

الثاني: من جهة دلالة المكانة في لفظ التَّمَكُّن؛ فالمكانة: هي المنزلة، وقد مَكَّنَ مَكَانَةً فهو مَكِين^(٢)، والمُتَمَكِّنُ من الأسماء عند النحاة: هو المُعَرَّب، وغير المُتَمَكِّنُ: هو المبني، وإذا جمع الاسم بين الإعراب والصرف؛ فإنهم يبالغون في بيان منزلته، ويسمونه: المُتَمَكِّنُ الأَمَكْنُ^(٣)، ومن خلال هذه الدلالة يمكن أن تدخل هذه الألفاظ تحت لفظ التَّمَكُّن؛ لأن كل صفة منها تأخذ من الرسغ مكانتها اللائقة بها، ولا تأخذ مكانتها اللائقة بها إلا إذا تمكنت من الصفة المحمودة فيها.

وإلى هذا المعنى، يمكن أن نعزو اختيار الأصمعي للفظ التمكن - في وصف الرسغ - دون غيرها من تلك الألفاظ، ويؤيد هذا، أن أبا عبيدة عندما أراد أن يعبر عن وصف الرسغ في سياق الإيجاز؛ اختار له لفظة التمكن من بين تلك الألفاظ، حيث قال: «وقد يُغْتَفَرُ قِصْرُ ذِرَاعِيهِ بِطُولِ عَصْبِهِ، وَتَمَكُّنُ

(١) ينظر: المصدر السابق، جذر: مكن.

(٢) ينظر: المصدر السابق، جذر: مكن.

(٣) ينظر: المصدر السابق، جذر: مكن. والمفصل، للزمخشري ٣٥/١، تحقيق علي بو ملحم.

رُسْعِيهِ...»^(١)، وهذا يعني أن أبا عبيدة يرى أن هذه اللفظة تجتمع فيها دلالات الألفاظ الأخرى.

وبهذا يمكن أن نقول: إن وصف الرُسْع بلفظ التمكن يغني عن وصفه بالألفاظ الأخرى؛ لأنه يشتمل على دلالاتها، فإذا وصفنا الأرساغ بالتمكن؛ فكأننا وصفناها بالإكراب، والعبالة، والغلب، والتّمحص، والقصر، في آن واحد.

وبناء على ما سبق، فالأقرب أن قصر الرسغ من الصفات المشتركة بين الحُسن والجودة. وأما إكراجه، وعبالته، وتمحصه، وغلبه؛ فهي أقرب إلى صفات الجودة؛ وذلك لتنصيبهم على تعلقها بالشدة، ومن ثم فهي مغتفرة في فرس الزينة ما لم تؤثر في حركته.

١١ - لُحْبُ الْمَتْنِ:

قال الأصمعي: «ويُستحب في الفرس أن. يَلْحَبَ مَتْنُهُ؛ فَيَقِلَّ لَحْمُهُ»^(٢). وقال أبو عبيدة: «ويُستحب.. لُحْبُ مَتْنِيهِ؛ وهو أن يكون أَخْطَى. وَالْخَطَا: ارتفاع لَحْمِ الْمَتْنَيْنِ عَلَى الصُّلْبِ»^(٣).

واستشهد أبو عبيدة بستة شواهد، وهي:

قول امرئ القيس:

لَهَا مَتْنَتَانِ^(٤) خَطَّاتَا كَمَا أَكَبَّ عَلَى سَاعِدَيْهِ النَّمِرُ

وقول عُقْبَةَ بْنِ سَابِقٍ:

وَمَتْنَانِ خَطَّاتَانِ كَزُحْلُوقٍ^(٥) مِنَ الْهَضْبِ

(١) الخيل، لأبي عبيدة، ص ١٧٢.

(٢) الخيل، للأصمعي، ص ٦٤.

(٣) الخيل، لأبي عبيدة، ص ٢٠٥، ٢٠٦.

(٤) المَتْنُ من كل شيء: ما صَلَبَ ظَهْرُهُ، والجمع مَتُون، وَمَتَانٌ.. وَالْمَتْنُ: الظَّهْرُ، يذكر، ويؤنث.. وَمَتْنَا

الظهر: مُكْتَنَفَا الصُّلْبِ عن يمين وشمال من عَصَبٍ وَلَحْمٍ. اللسان، جذر: متن.

(٥) قال الأصمعي: الزُّحْلُوقَةُ: آثارُ تَرْلُجِ الصَّبِيَانِ من فوق التَّلِّ إلى أسفله، وهي لغة أهل العالية، وتميم =

وقول شاعر من طَيِّئ^(١):

طويلٌ مِثْلُ العُنُقِ أَشْرَفَ كاهلاً أَشَقُّ رَجِيبِ الجَوْفِ مُعْتَدِلُ الجِرْمِ
وقول علقمة بن عبدة:

وَجَوْفٌ هَوَاءٌ تَحْتَ مَتْنٍ كَأَنَّهُ مِنْ الهَضْبَةِ الخَلْقَاءِ زُحْلُوقٌ مَلْعَبٍ
وقول الأنصاري^(٢):

والسَّدُّ مِنْهُمْ مِرٌّ والماءُ مُنَحْدِرٌ والقُصْبُ مُضْطَمِرٌّ والمَتْنُ مَلْحُوبٌ
وقول دختنوس ابنة لقيط:

يَعْدُو بِهِ خَاظِي البَضِ يَمِيعُ^(٣) كَأَنَّهُ سَمِعَ^(٤) أَزَلَ

نلاحظ في هذه الصفة، أن أبا عبيدة والأصمعي قد اتفقا على تسمية العضو، وعلى وصفه، لكنهما اختلفا في تفسير الوصف. ففسر أبو عبيدة لُحْبَ المتن: «بالخطأ»، وفسر الخطأ: بأنه ارتفاع لَحْمِ المَتْنَيْنِ على الصُّلْبِ. وفسر الأصمعي لُحْبَ المتن: بقلعة اللحم، بل جعل كثرة لحم المتن من المكروهات عند العرب^(٥).

وعندما نفتش في معنى الخطأ نجد أنه يدور على كثرة اللحم، واكتنازه، ومن ذلك قولهم: «الخابي: الكثير اللحم». خَطَا لَحْمُهُ يَخْطُو خُطُوءًا وَخَطِي خَطًا: اكْتَنَزَ... وَالْحَفَاةُ: الْمُكْتَنِزَةُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ^(٦). ولعل هذا هو مراد أبي

= تقوله بالقاف، والجمع زَحَالِقٌ وَزَحَالِقٌ. وقال ابن الأعرابي: الزُّحْلُوقَةُ: مكان منحدر مُمْلَسٌ؛ لأنهم يَتَزَحْلَقُونَ فِيهِ. المحيط في اللغة، جذر: زحلق.

(١) تقدم الكلام عنه في حاشية رقم (١) ص ٧٣.

(٢) ذكره أبو عبيدة في أكثر من موطن بلفظ الأنصاري أو رجل من الأنصار، وأشار إلى أن هذا البيت ينسب إلى امرئ القيس كذلك، وبعض المدونات تنسبه إلى أبي دؤاد، وقد نسبة الأصمعي مع بعض الاختلاف في ألفاظه إلى إبراهيم بن النعمان بن بشير الأنصاري. ينظر: كتاب خلق الإنسان، ص ٩.

(٣) البَضْعَةُ: القِطْعَةُ مِنَ اللحم، والجمع بَضْعٌ. وبعضهم يقول: جمعها بَضْعٌ. قال الأصمعي: والبَضْعُ: اللحم؛ يقال: دَابَّةٌ كَثِيرَةُ البَضْعِ. الصحاح. جذر: بضع.

(٤) ضبطها صاحب اللسان بالكسر: سَمِعٌ. وقال: السَّمْعُ: سَمِعٌ مُرَكَّبٌ، وهو وَلَدُ الذَّنْبِ مِنَ الصَّبْعِ. وفي المثل أَسَمِعَ مِنَ السَّمْعِ الْأَزَلِ. اللسان، جذر: سمع.

(٥) ينظر: الخيل، للأصمعي، ص ٦٦.

(٦) اللسان، جذر: خطا.

عبيدة من ارتفاع اللحم على المتنين؛ لأنه إذا كثر اللحم على المتنين واكتنز؛ ارتفع. وعندما نفتش في معنى اللَّحْب لا نظفر فيه بما يدل على كثرة اللحم واكتنازه، بل هو على العكس من ذلك، ومن ذلك قولهم: «اللَّحْبُ: قَطْعُكَ اللَّحْمَ طَوْلًا... وَلَحَبَ الْجَزَارُ ما على ظَهْرِ الْجَزُور: أَخَذَهُ، وَلَحَبَ اللَّحْمَ عن العِظَم يَلْحَبُهُ لَحَبًا: قَشَرَهُ. وقيل: كل شيء قُشِرَ فقد لُحِبَ... وَرَجُلٌ مَلْحُوبٌ: قليل اللحم كأنه لُحِبَ... واللَّحِيبُ من الإبل: القليلة لَحْمِ الظَّهْرِ»^(١). قال صاحب العين: «وَلَحَبَ مَتْنُ الْفَرَسِ وَعَجَزُهُ: إذا اَمْلَسَ في حُدُور»^(٢).

وبناء على هذا فنحن أمام تفسيرين متعارضين؛ يدور منازع بينهما حول معنى اللَّحْب؛ فأبو عبيدة يفسره بكثرة اللحم واكتنازه، والأصمعي يفسره بقلّة اللحم، ويجعل كثرته مكروها. فهل يمكن الجمع بين التفسيرين؟ وما التفسير الأقرب إلى الصواب؟

عندما ننعم النظر في شواهد أبي عبيدة لا نجد فيها دلالة على تفسير اللَّحْب بكثرة اللحم، أو اكتنازه، بل قصارى ما فيها، أن بعضها يصف المتن بكثرة اللحم؛ وهذا يتجلى في بيتي: امرئ القيس، وعقبة بن مكرم. وبعضها يصف المتن باللَّحْب دون تفسيره؛ وهذا يتجلى في بيت الأنصاري. وبعضها يصف المتن بالملاساة والانحدار؛ وهذا يتجلى في بيتي: علقمة بن عبدة، وعقبة بن مكرم. وبعضها يصف اللحم بالكثرة والاكتناز دون تقييد؛ وهذا يتجلى في بيت دختنوس. وبعضها ضعيف الصلة بوجه الدلالة من الصفة الأصلية؛ وهذا يتجلى في بيت الشاعر من طيء؛ لأننا إذا حملنا الكاهل عند هذا الشاعر على المتن، يكون قد وصفه بالإشراف لا غير، فالأحرى بهذا الشاهد أن يُنقل إلى صفة الإشراف في الحارك. وعليه، فيمكن تقسيم شواهد أبي عبيدة إلى قسمين:

(١) اللسان، جذر: لحب.

(٢) العين، ص ٢٣٩.

القسم الأول: الشواهد التي قيدت الوصف بالمتن، وهي قسمان: قسم وصفه بكثرة اللحم، وقسم وصفه باللحوب.

القسم الثاني: الشواهد التي لم تقيد الوصف، وهي قسمان: قسم يمدح كثرة اللحم، وقسم يمدح اللحوب.

فإذا أردنا أن نفسر الشواهد المطلقة في هذا السياق، فالأولى حملها على الشواهد المقيدة، وبذلك يتقيد امتداح كثرة اللحم، وامتداح اللحوب، بالمتن؛ لأنه هو العضو المقصود بالوصف والاستشهاد. وعلى هذا، فليس في شواهد أبي عبيدة ما يدل على تفسير اللخب بكثرة اللحم، أو اكتنازه.

وبناء على ما تقدم نخرج بالاستنتاجات الآتية:

١ - أن أبا عبيدة فسر اللخب بكثرة اللحم، والاكتناز، وأن شواهد الشعرية لا تدل على تفسيره.

٢ - أن الأصمعي فسر اللخب بقله اللحم، وجعل كثرته في المتن من المكروهات.

٣ - أن تفسير الأصمعي للخب موافق لتفاسير أهل اللغة بخلاف تفسير أبي عبيدة.

٤ - أن بعض الشواهد الشعرية وصفت المتن بكثرة اللحم، وبعضها وصفته بقلته.

ومن خلال هذه الاستنتاجات تبرز أمامنا ثلاثة إشكالات:

الأول: التعارض بين تفسير أبي عبيدة، وتفسير الأصمعي للخب.

الثاني: التعارض بين الشواهد التي تصف المتن بكثرة اللحم من جهة، وبين الشواهد التي تصف المتن بقله اللحم، وتفسير الأصمعي من جهة ثانية.

الثالث: التعارض بين امتداح كثرة لحم المتن؛ كما في بيتي: امرئ القيس وأبي دؤاد، وبين ذمه عند الأصمعي.

أما الإشكال الثاني فيمكن الجمع فيه بين الأمرين؛ حيث نحمل الشواهد التي وصفت المتن بكثرة اللحم على حالة السمن، ونحمل الشواهد التي

وصفت المتن بقلة اللحم على حالة الضمّر. وذلك أن الفرس إذا حُبس على العلف سَمِنَ وركبه اللحم؛ لا سيما في الأماكن التي يستحب فيها كثرتة: كالمتن، والورك، والفخذ، والجنب. وقد رُبِطت بعض أوصاف الخيل بالسمن، كما قال صاحب العين: «ويُقَالُ لِلْفَرَسِ السَّمين الذي انْبَتَرَ مَتْنُهُ، وتباينت عُروقه: مَشْطُوبُ الظَّهْرِ، والبَطْنِ، والكَفَلِ؛ أي: تزايل بعضه من بعض من سَمِنَهُ»^(١). وقد ألمح ابن منظور إلى هذا المحمل، وذلك في أثناء تفسيره لشاهد عقبة بن مكرم السالف^(٢)، حيث قال: «شَبَّهَ مَسَّهَا فِي سَمِنِهَا بِالصَّفَاةِ الْمَلْسَاءِ»^(٣). فكأنه يرى أن الشاعر قد وصف الفرس في حال سَمِنِهِ. وإذا حُرِّكَ الفرس ضَمْرًا وذهب عنه أكثر لحمه، واشتد عصبه؛ ولذلك شَبَّهَهُ بالعود، وبالسهم، وبالعنان، مبالغة في تصوير هذه الهيئة. ويشهد الواقع على هذا الأمر؛ فلا تكاد تجتمع كثرة اللحم مع كثرة الحركة. وعلى هذا يكون للمتن حالتان ممدوحتان: الأولى: كثرة لحمه، وهذا في حالة سَمِنِهِ. والثانية: قلة لحمه، وهذا في حالة ضَمْرِهِ. ويشهد لامتناح هاتين الحاليتين قول علقمة بن عبدة^(٤):

كثيرُ سوادِ اللَّحْمِ ما كان بادناً وفي الضمّر ممشوقِ القوائمِ شَوْدَبِ

حيث إنه امتدح الفرس في كلتا الحاليتين.

وأما الإشكال الثالث، الذي يتمثل في امتداح كثرة لحم المتن من جهة، وذمه من جهة أخرى، فيمكن الجمع فيه بين الأمرين؛ وذلك إذا قَسَمْنَا كثرة اللحم إلى قسمين: محمود، ومذموم. فيكون القسم المذموم هو ما زاد عن القدر المحمود، ويكون الضابط في التفريق بين القسمين هو ما يعود على صفة العِتْقِ بالنقض. فإذا كان اللَّين من المعاني المحورية في وظائف الركوب؛ فإن الإفراط في كثرة اللحم يؤثر في هذا المعنى، بل يحيله - إذا أفضى إلى الغلظ -

(١) العين، ص ٢٣٩.

(٢) اللسان، جذر: حظا. وقد نسب البيت إلى أبي دؤاد.

(٣) اللسان، جذر: خطا.

(٤) ينظر: الخيل، لأبي عبدة، ص ١٩٧.

إلى صفة مناقضة للعتق، ولأجل ذلك كانت العرب تكره كثرة اللحم في الفرس، بل عده بعض العلماء من الهجنة^(١).

والذي يعزز هذا التقسيم؛ أن كثرة اللحم وإن كانت مستحبة في مواطن من أعضاء الفرس، إلا أنها إذا أفرطت وتجاوزت القدر المقبول أصبحت عيباً، وكذلك الأمر في قلة اللحم. ولذلك عندما بالغ أبو ذؤيب في وصف الفرس بكثرة الشحم في قوله^(٢):

قَصَرَ الصَّبُوحُ^(٣) لَهَا فَشَرَجَ^(٤) لَحْمَهَا بِالنِّيِّ^(٥) فَهِيَ تَشُوحُ^(٦) فِيهَا الإِصْبَعُ

علق عليه الأصمعي بقوله: «هذا من أخبث ما نعتت به الخيل؛ لأن هذه لو عدت ساعة لانقطعت لكثرة شحمها»^(٧). فإنكار الأصمعي لكثرة اللحم والشحم، مع ربطه لهذا الإنكار بوظيفة الركوب؛ يدل على أن الاعتدال ضابط محوري في قياس الصفات. وعلى هذا، فيحمل امتداح كثرة لحم المتن على القدر المحمود، ويحمل ذم كثرة لحم المتن على القدر المذموم؛ والضابط في ذلك هو قانون العتق. ولا شك أن هذا التعليق اللغوي، يسهم في تغذية آراء نقاد الشعر في المعاني المستحسنة والمستهجنة، وهو ما سنجده في كتب النقد كالوساطة للجرجاني، والموازنة للآمدي.

وأما الإشكال الأول، فإنني لم أقف على ما يسند تفسير أبي عبيدة للحب بكثرة اللحم واكتنازه، ولم أجد - في حدود مطالعتي - عند من اشتهر بالنقل عن أبي عبيدة ذكراً لهذا التفسير؛ حتى إن ابن هذيل - الذي غالباً ما

(١) ينظر: مقاييس اللغة، جذر: كذن.

(٢) ديوان الشاعر، ص ١٦٧، تحقيق: أنطونيوس بطرس، ط ١، دار صادر، بيروت، ٢٠٠٣ م.

(٣) الصَّبُوحُ اللبن، وهو ما حلب بالغدادة. اللسان، جذر: صبح.

(٤) شَرَجَ اللحم: خالطه الشحم، وَشَرَجَ اللحم بالشَّحْمِ؛ أي: تداخلاً. اللسان. جذر: شرح.

(٥) النَّيُّ بفتح النون: الشحم دون اللحم. اللسان، جذر: نيا.

(٦) ثَاغَ الشيءُ ثَوْخاً: ساخ. وَثَاخَتْ قَدَمُهُ فِي الْوَحْلِ تَشُوحٌ وَتَثِيخٌ: خاضت، وغابت فيه. اللسان، جذر: ثوخ.

(٧) شرح أدب الكاتب ١/ ١٢١.

يتوافق مع أبي عبيدة - خالفه في هذا التفسير، ووافق تفسيره تفسير الأصمعي، وذلك في قوله: «ومنها لُحْبٌ مَثْنِيَه، [وَلُحْبُهُ]»^(١): ضُمُورٌ لَحْمِيَه، وَفَرَسٌ مَلْحُوبٌ مِنْهُ»^(٢). وكل ما أورده أبو عبيدة في لُحْبِ المتن - في غير هذا الموضع - كان مجملاً، وليس في مقدورنا أن نحمله على تفسير أهل اللغة مع وجود هذا التفسير. وعليه يكون تفسير الأصمعي لِلْحَبِّ بقلة اللحم هو الأقرب عندي إلى الصواب.

ولعل أبا عبيدة كان يقصد بخظا المتن صلابته؛ مستعيراً ذلك من وصفهم للجماذ بالخظا، وذلك في قولهم: «قَدَحٌ خَاظٌ: حَادِرٌ غَلِيظٌ. قال الشاعر: بِأَيْدِيهِمْ صَوَارِمٌ مُرْهَفَاتٌ وَكُلٌّ مُجَرَّبٌ خَاظِي الكُعُوبِ. الخاظي: الغليظ الصُّلْبُ»^(٣). فيحمل تفسير أبي عبيدة لِلْحَبِّ بالخظا على دلالة الصلابة والشدة فيه؛ وهذه الدلالة مرادة في معنى اللَّحْبِ. فكأن أبا عبيدة عندما فسر لُحُوبِ المتن بالخظا؛ كان يريد هذا المعنى ولا يريد كثرة اللحم. غير أن هذا التأويل لا يسلم من التكلف.

وبناء على ما سبق، فالأقرب أن قلة لحم المتن من صفات الجودة، وأن كثرة لحم المتن من صفات الحُسن؛ لما تقدم من تعليقات، ولقول ابن هذيل: «إن المَلْحُوبُ أشد احتمالاً للرَّبْوِ من الأَخْطَى»^(٤). غير أنه يشترط في كثرة لحم المتن ألا يقترن بالغلظ؛ لأن الغلظ من علامات الهُجْنَةِ، كما قال أبو عبيدة: «الهُجْنَةُ: غِلْظُ الخَلْقِ في الخيل»^(٥).

(١) هذه اللفظة ساقطة من الطبعة التي اعتمدت عليها، وهي مثبتة في الطبعة الهندية.

(٢) حلية الفرسان، ص ٩٧.

(٣) اللسان، جذر: خظا.

(٤) حلية الفرسان، ص ٩٧.

(٥) تقدم في ص ٣٢.

١٢ - قِصْرُ الظَّهْرِ:

قال الأصمعي: «ويُستحب في الفرس أن... يَقْصُرَ ظَهْرُهُ»^(١). وقال أبو عبيدة: «ويُستحب... قِصْرُ ظَهْرِهِ، وَظَهْرُهُ: مُنْقَطَعُ حَارِكِهِ إلى ما بين السُّقْرَيْنِ من صُلْبِهِ، والسُّقْرَانِ: الدَّائِرَتَانِ اللَّتَانِ مِنَ الشَّعْرِ الشَّاخِصِ قُدَّامَ الْحَجَبَتَيْنِ»^(٢).

واستشهد أبو عبيدة بشاهد واحد؛ وهو قول عُقْبَةَ بن سَابِق:

قَصِيرُ الظَّهْرِ عُنْجُوجٌ مُرٌّ شَوْقَبٌ رَحْبٌ

نلاحظ في هذه الصفة، أن أبا عبيدة والأصمعي قد اتفقا على تسمية العضو، وعلى وصفه، وزاد أبو عبيدة على الأصمعي بتحديد مكانه، وجاء شاهده نصاً في الصفة. والظهر يشتمل على الصهوة، وهي: مقعد الفارس؛ كما قال أبو عبيدة: «وظهره: ما بين منتهى الحارك في الظهر إلى السُّقْرَيْنِ، وَصَهْوُهُ»^(٣): مقعد الفارس»^(٤). وقال الأصمعي: «وفيه: الصهوة، وهي موضع اللَّبْد»^(٥)، واللبد هو ما يوضع تحت السرج، أو يستخدم عوضاً عن السرج. وعليه فإن الظهر أعم من الصهوة، وهي جزء منه، وهذا لا يتعارض مع إطلاق الصهوة على الظهر؛ لأن صهوة كل شيء أعلاه كما ذكر الأصمعي^(٦).

ويستحب في الصهوة العَرَضُ، كما قال أبو عبيدة: «وإذا كان الفرس على ما وصفت في هذا الكتاب كان... عريض الصَّهْوَةُ»^(٧). والغريب أن أبا عبيدة لم يذكر الصهوة، ووصفتها - هنا - على عادته في التفصيل، وقد كان شاهدها - أمامه - في القصيدة التي استشهد منها على قصر الظهر، وهو قول عُقْبَةَ بن سَابِق^(٨):

(١) الخيل، للأصمعي، ص ٦٣.

(٢) الخيل، لأبي عبيدة، ص ٢٠٤.

(٣) والصهوة - كذلك - ما أسهل من سَرَاةِ الْفَرَسِ من ناحيتيها كِلْتَيْهِمَا. وَالصَّهْوَةُ: مُؤَخَّرُ السَّنَامِ. وقيل: هي الرَّادِفَةُ تَرَاهَا فَوْقَ الْعَجْزِ. اللسان، جذر: صها.

(٤) الخيل، لأبي عبيدة، ص ١٣٣.

(٥) الخيل، للأصمعي، ٦١.

(٦) ينظر: الخيل، للأصمعي، ص ٦١. واللسان، جذر: صها.

(٧) الخيل، لأبي عبيدة، ص ١٢٢.

(٨) ينظر: المصدر السابق، ص ٢٠٨.

عَرِيضُ الْخَدِّ وَالْجَبْهَةِ وَالصَّهْوَةُ وَالْجَنْبِ
والأقرب أن قصر الظهر وعرضه من الصفات المشتركة بين الجودة،
والْحُسْن؛ لتعلقه بوظائف الركوب والزينة في آن، ولقول الأصمعي: «وفيه:
الطَّنْبُ، وهو طول ظهره، واضطرابه»^(١).

ويمكن أن نذهب إلى استحباب الاطمئنان اليسير في الصهوة؛ أي: أن يكون
فيها انخفاض يسير، وربما نستدل على ذلك من جهة اللغة، ومن جهة الواقع:

أما من جهة اللغة: فإن من معاني الصهوة في اللغة: المكان المَطْمِن من
الأرض، ومن ذلك قولهم: «الصَّهْوَةُ: مُطْمَئِنٌّ من الأرض غامض، تلجأ إليه
ضَوَالُ الإِبِلِ»^(٢)، وقولهم: «الصَّهْوَةُ: مُطْمَئِنٌّ من الأرض بمنزلة البركة؛ ينبت
فيها الشَّجَر، ويُصاب فيها ضَوَالُ الإِبِلِ»^(٣)، وبناء على هذا المعنى، يمكن أن
ننقل دلالة الانخفاض في الأرض إلى صهوة الفرس؛ بجامع الاشتراك بينهما في
التسمية؛ حيث إن تسمية هذا المكان من الأرض صهوة؛ يغرينا بتنزيل دلالاته
على صهوة الفرس، فهذا المكان المطمئن من الأرض تجتمع فيه ضوال الإبل
ليحفظ حياتها؛ لأنه - بسبب انخفاضه - توارى عن عيون السباع الفاتكة، ولأنه -
بسبب انخفاضه - اجتمع فيه الماء والكأ، وهما قوام حياتها، فإذا كانت
الصهوة من الأرض - بهذا المعنى - تشكل حرزاً لضوال الإبل؛ فإن الصهوة من
ظهر الفرس - بهذا المعنى كذلك - تشكل حرزاً للفارس؛ حيث إنها - بانخفاضها
اليسير - تعدُّ مستقراً آمناً للفارس، يثبت فيها، وتحفظه من السقوط، والهلكة.
وقد شهد لهذا المعنى أحد الفرسان المصريين، وهو الأمير محمد علي^(٤)،
حيث قال: «وأغلب الخيول المشوالة»^(٥) تكون سرَّجاء؛ أي: منخفضة الظهر

(١) الخيل، للأصمعي، ص ٦٢.

(٢) المحكم، باب: الهاء، والصاد، والواو ٢٢٩/١.

(٣) الجمهرة ٣٩٩/١.

(٤) ترجمة

(٥) شالت الناقة بذنبها تشوله شولاً، وشولاناً، وأشالته، واشتالته؛ أي: رَفَعَتْه. اللسان، جذر: شول. وهي
من صفات الخيل العراب، فإنها إذا تحركت رفعت أذنانها. والمشوالة عند العرب هو: الحجر. وأما مراد
الأمير بالمشوالة، فهي صيغة المبالغة من شال؛ لأن الفرس العربي لا يكاد يسترخي ذنبه في أثناء الحركة.

قليلاً، والحصان الأسرج يكون مريحاً للراكب؛ إذ يكون لَيِّن الخُطى سهل الحركات، وخصوصاً إذا ركبته مسافات طويلة؛ فإنك لا تكاد تشعر بتعب^(١)، ويتعزز هذا المعنى بدمه لما يناقض هذه الصفة، وهو استقامة الظهر، وذلك في قوله: «ويندر أن يفعل الحصان الأسرج فعل الظَّبْي؛ لأن هذه العادة المرذولة - عادة القَفْز^(٢) - من خصال الخيول ذات الظهر المستقيم في الغالب، وهي خَطِرة على راكبها^(٣)، وهذا يعني أن الانخفاض اليسير في الصهوة هو الأفضل لوظائف الركوب.

غير أن لفظة السَّرَج لا تخلو من إشكال، وذلك لأمرين:

الأول: أن السَّرَج - في عرفنا اليوم - يعد عيباً في الخيل، وهو ما يُسمى عند العرب - قديماً - بالقَعْس^(٤)، والقَعْس: طمأنينة الصُّلب من الصهوة^(٥).

الثاني: أن في بعض كلام الأمير - في سياق الشاهدين السابقين - ما يمكن أن يفهم منه أنه لا يمتدح السَّرَج.

ولكي نقرب من هذا المشكل أكثر، فلا بد من إيراد شاهد الأمير في سياقه الأصلي؛ حيث إنه كان يتحدث عن صفة المشوَال، وأسباب حب الشرقي له؛ فقال: «ومن الأسباب التي تجعل الشرقي يحب الحصان المشوَال، هي أن الحصان الذي يكون بهذه الصفة، لا يمكن أن يكون أخطر الكَفَل؛ لأن هذا يعد عيباً، وأغلب الخيول المشوَال تكون سَرَجاء؛ أي: منخفضة الظهر قليلاً، والحصان الأسرج يكون مريحاً للراكب؛ إذ يكون لَيِّن الخُطى سهل الحركات، وخصوصاً إذا ركبته مسافات طويلة؛ فإنك لا تكاد تشعر بتعب، ويندر أن يفعل الحصان الأسرج فعل الظَّبْي؛ لأن هذه العادة المرذولة - عادة القفز - من خصال الخيول ذات الظهر المستقيم في الغالب،

(١) الأمير محمد علي، تربية الخيول العربية ٣/١، مطبعة علي عنان، ط٢، مصر، ١٩٣٨م.

(٢) هو نوع من العدو يشبه الضَّبْر، يقارب فيه الفَرَس بين يديه ورجليه.

(٣) تربية الخيول العربية، ص٣.

(٤) انظر: الحيل، لأبي عبيدة، ص١٥٥، ٢٠٥.

(٥) انظر: الخيل، لأبي عبيدة، ص٢٠٥.

وهي خَـطَـرَة على راکبها. وإني عندما امتدح الحصان الأُسْرَجَ، لا تظن أيها القارئ أنني أعتبر ذلك منتهى الكمال، ولكنني أقصد أن يكون هناك ميل لانخفاض بسيط؛ أي: أن يكون هناك انحناء كاف يبين موضع اتصال الرقبة بالأكتاف، وموضع ابتداء الكفل، وبهذا التمييز يمكن تمييز مقدّم الجواد من مؤخّره، وهو ما يتطلّبهُ الشرقي الهاوي^(١).

والسؤال هنا: هل كان الأمير في هذا الشاهد يريد أن يذم السّرَج أم يريد أن يمدحه؟

عندما نعم النظر في هذا الشاهد نخرج منه بالمعطيات الآتية:

- ١ - الشهادة بأن أغلب الخيول المشوّال يكون فيها سرج قليل.
 - ٢ - تعليق صحة الكفل بصفة المشوّال، وجعل ذلك من المستحبات عند الشرقي.
 - ٣ - تحديد مقدار السرج بأنه قليل، والتأكيد على ذلك ثلاث مرات بألفاظ مختلفة: انخفاض، ميل، انحناء.
 - ٤ - جعل السرج القليل سبباً في حُسن الحركة، وراحة الفارس.
 - ٥ - جعل السرج القليل مما يستحبه الشرقي الهاوي.
 - ٦ - جعل استقامة الظهر سبباً في فساد الحركة، وقلق الفارس.
 - ٧ - في قول الأمير: «وإني عندما أمتدح الحصان الأُسْرَجَ؛ لا تظن أيها القارئ أنني أعتبر ذلك منتهى الكمال، ولكنني أقصد أن يكون هناك ميل لانخفاض بسيط»؛ دلالة على حيرته، وعدم استقراره على رأي.
- وبناء على هذه المعطيات نتبين أن الأمير كان يقرر أن السرج اليسير هو المنسجم مع وظائف الركوب والزينة؛ لأنه من جهة الركوب أجود لراحة الفارس ولحركة الفرس، ولأنه من جهة الزينة أجمل في عين الهاوي الشرقي. ولكن إذا كان الأمر كذلك فلماذا تردد الأمير في نهاية الشاهد،

(١) تربية الخيل العربية، ص ٣.

وحاول أن يعتذر للقارئ بكلام ليس له معنى يستمسك به في الحقيقة؟
الذي أميل إليه أن الأمير ربما كان يقع تحت تأثير رؤية مخالفة لرؤية
الشرقي العربي، والأقرب أنها رؤية غربية، وأنه كان على قناعة بالرؤية الشرقية
العربية، لكنه لا يملك القدرة على مجابهة الرؤية الغربية، ولذلك ظهر اعتذراه
للقارئ عديم المعنى لا تقوده القناعة العقلية بقدر ما تقوده سلطة الآخر، فلو
سألنا الأمير أين يقع الكمال المنشود في صفة الصهوة؟ لم نجد لديه جواباً غير
السرج اليسير؛ لأن استقامة الظهر ليست منتهى الكمال عند الأمير، وكذلك
السرج الفاحش من باب أولى، فأين يكون منتهى الكمال إن لم يكن في
السرج القليل، الذي دلل الأمير على خدمته لوظفتي الركوب والزينة!!

وبناء على ما تقدم، فالأقرب أن الأمير كان يصف سرجاً محموداً،
وعليه فيمكن أن نقسم السرج إلى نوعين: سرج محمود، وهو الانخفاض
اليسير في الصهوة، وسرج مذموم، وهو الانخفاض الفاحش.

وأما الوجه الثاني؛ الذي يمكن أن نستدل به على استحباب الاطمئنان
في الصهوة: فهو الواقع؛ حيث نشاهد هذا الانخفاض اليسر في كثير من
الخيال التي بين أيدينا اليوم، وكذلك نشاهده في كثير من الخيل التي وصلت
إلينا صورها في أواخر القرن التاسع عشر، ومطالع القرن العشرين، وأنا أميل
إلى أن هذا الانخفاض هو الأجمل لِنَسَقِ الفرس في عين الرائي، ويؤيد هذا
أن العرب في العصر الحديث تحب هذه الصفة، وقد أشار الأمير إلى ذلك في
خاتمة الشاهد أعلاه، وذلك عند قوله: «وبهذا التمييز يمكن تمييز مقدّم الجواد
من مؤخره، وهو ما يتطلّب الشرقي الهاوي»^(١)، فمن يكون هذا الشرقي
الهاوي؟ إن لم يكن العربي الذي نشأ مع الجواد منذ نعومة أظفاره؛ وهو
العليم بما يُستحب فيه وما يُكره.

لكن هذه المسألة لا بد فيها من مراعاة الفرق بين الذكر والأنثى،
فإلخالق الحكيم قد جعل - في سائر مخلوقاته - فرقاً بين الذكر والأنثى، وهذا

(١) المصدر السابق، ص ٣.

الفرق يخضع للوظيفة المنوطة بكل منهما، فلما كان الحمل أحد وظائف الأنثى خصها الله بالرحم، ولا شك أن هذه الوظيفة تتطلب مواصفات أخرى تنهض بها، ففي الوقت الذي يؤدي فيه الفرس الذكر وظيفة واحدة؛ وهي حمل الفارس على صهوته، يؤدي الفرس الأنثى وظيفتين مزدوجتين؛ وهما: حمل الفارس، وحمل الجنين، ولذلك اقتضت حكمة الخالق العليم أن يزود الأنثى بصفات تساعد على القيام بهاتين الوظيفتين في آن؛ ولأجل ذلك كان ظهر الأنثى عند العرب لا يكره فيه بعض الجسأة^(١) - وهي اليُس والغَلظ^(٢) - وإن كانت من العيوب. وعلى هذا، يمكن القول باستحباب اليُس والغَلظ في صهوة الأنثى؛ لأن هذا اليُس والغَلظ، يحمي صهوتها من الضعف والتقوس في أثناء قيامها بتلك الوظيفتين. وبناء على ما تقدم، فالأقرب أن الاطمئنان اليسير في الصهوة هو من الصفات المشتركة بين الحُسن والجودة في الفرس الذكر دون الأنثى.

١٣ - سُبُوغُ الضُّلُوع:

قال الأصمعي: «ويُستحب في الفرس أن... تَسْبَغَ ضُلُوعُهُ»^(٣). وقال أبو عبيدة: «ويُستحب... سُبُوغُ ضُلُوعِهِ»^(٤). واستشهد أبو عبيدة بشاهدين، وهما:

قول عبد الرحمن بن حسان:

عَرِيضُ الْمَقْصَرِ طَوِيلُ الضُّلُوعِ خَفُوقُ الْحَشَا جُرْشُعُ الْمَرَكَلِ
وقول آخر^(٥):

(١) المصدر السابق، ص ١٧٣.

(٢) انظر: اللسان، جذر: جَسَأَ.

(٣) الخيل، للأصمعي، ص ٦٤.

(٤) الخيل، لأبي عبيدة، ص ٢٠٧، ٢٠٨.

(٥) ذكر أبو عبيدة هذا الشاهد في موضع آخر من الكتاب وسمى قائله: عمر بن شأس، ص ١٩٨. وذكره أبو زيد القرشي في معلقة الأعشى. ينظر: جمهرة أشعار العرب، ص ٣٨.

مُدْمَجٌ سَابِغٌ الضُّلُوعِ طَوِيلُ الشَّـ خُصِرَ عَبْلُ الشَّوَى مُمِرُّ الْأَعَالِي

نلاحظ في هذه الصفة، أن أبا عبيدة والأصمعي قد اتفقا على تسمية العضو، وعلى وصفه بالسُّبُوغ. والسُّبُوغ عند أهل اللغة يجمع بين الطول والسَّعة، ومن ذلك قولهم: «شيء سَابِغٌ؛ أي: كاملٌ وافٍ. وَسَبَغَ الشيءُ يَسْبُغُ سُبُوغاً: طَالَ إلى الأرض، وَاتَّسَعَ... والسَّابِغَةُ: الدَّرْعُ الواسِعَةُ... والدَّرْعُ السَّابِغَةُ: التي تَجْرُها في الأرض أو على كَعْبَيْكَ طُولاً، وَسَعَةً»^(١).

وقد جاء شاهد أبي عبيدة الأول مفسراً للسُّبُوغ في شاهده الثاني، وكنا قد قدرنا - سلفاً - أن صحة تركيب الضلوع في الظهر هو سبب سعتها، ونزيد - هنا - أن سبب سبوغها هو صحة بناء الجوف؛ إذا المستحب في جوف الفرس أن يكون واسعاً مستطيلاً؛ لأنه يشتمل على قلبه، وجهازه التنفسي. فإذا ضاق الجوف تأثرت مصادر الأكسجين، وانعكس ذلك على بقية أعضاء الفرس؛ فينقطع عن أداء وظائفه، قال أبو عبيدة: «أما رُحْبُ جَوْفِهِ فَلَترَادُّ النَّفْسِ فيه، وَلِتَجَافِيهِ عن رِئْتَيْهِ، وَقَلْبِهِ؛ لأنه إذا ضاق ذلك الموضع منه رُبّاً وانتفخت الرئتان، فإن لم يجد مُتَفَسِّحاً من الجوف ضَغَطَ القلبَ حتى يَكْرَبَهُ ذلك، وَيَقْطَعَهُ»^(٢). ولذلك شبهوا سعة الجوف بالفضاء كما قال علقمة بن عبدة^(٣):

وجوف هواء تحت مَثْنٍ كأنه من الهَضْبَةِ الحَلَقَاءِ رُحْلُوقٌ مَلْعَبٍ

وبناء على ما سبق، فالأقرب أن سبوغ الضلوع من الصفات المشتركة بين الحُسن، والجودة، فأما من جهة الجودة؛ فلتعليل أبي عبيدة السالف، وأما من جهة الحُسن؛ فلأن الهَضْمَ من العيوب المتعلقة بالضلوع، وهو - كما تقدم - استقامتها من أعلاها، وكلما نزعت الضلوع إلى الاستقامة تأثر تناسق الفرس من حيث شكله العام. وربما يُغتفر الهَضْمُ اليسير في فرس الزينة إذا لم يؤثر في حركته، لكنه لا يُغتفر في فرس الركوب، لا سيما الذي يراد للسَّبق

(١) اللسان، جذر: سبغ.

(٢) الخيل، لأبي عبيدة، ص ١٧١.

(٣) ديوان الخيل في الجاهلية، ص ٥٨٧.

السريع في المسافات الطويلة؛ وذلك لقول الأصمعي: «لا يسبق من غاية بعيدة أهضم أبداً»^(١).

١٤ - نُشُوزُ الْقُصَيْرَى، أَوْ حُبُوطُهَا:

قال أبو عبيدة: «ويُستحب... نُشُوزُ قُصِيرَاهُ؛ وهي آخر ضُلُوعه»^(٢). ونُشُوزُهَا: تَجَافِيهَا عَنْ كِلَيْتَيْهِ. وَالْكِلَيْتَانِ: مَوْضِعُ الرَّبْوِ الَّذِي يُسْرَعُ إِلَيْهِ، فَإِذَا هَضَمَ كَشْحَهُ، وَعَمُضَتْ قُصِيرَاهُ؛ ضَاقَ عَلَى الْكِلَيْتَيْنِ مَوَاضِعُهُمَا»^(٣) وقال في موضع آخر: «والقُصْرِيَانِ، وهما مَوْضِعُ الْخَلْفِ بَائِنَةٌ عَنِ الْجَنْبِ، ومركبهما في المحالة التي تُسمى الْفَرِيدَةِ، وإنما دُعيت الْفَرِيدَةِ؛ لأنها وقعت بين فَقَارِ الظَّهْرِ، وَمَعَاقِمِ الْعَجْزِ»^(٤). وقال الأصمعي: «ويُستحب في الفرس أن... تَحْبَطَ قُصِيرَاهُ... وأما قوله: تحبط قصيراه فإنهما آخر الضلوع، وهما ضِلْعُ الْخَلْفِ»^(٥)»^(٦). وقال في موضع آخر: «ويُستحب في الفرس أن... تَحْبَطَ قُصْرِيَاهُ... وقوله: وتحبط قُصْرِيَاهُ؛ أي: تنتفخ»^(٧).

واستشهد الأصمعي بشاهد واحد؛ وهو قول ابن أحرمر:
حَبِطَتْ قُصِيرَاهُ وَسُونِدَ خَلْقُهُ وَإِذَا تَدَافَعَ خِلَتُهُ لَمْ يُسْنِدِ
واستشهد أبو عبيدة بشاهدين، وهما:
قول امرئ القيس:

-
- (١) الخيل، للأصمعي، ص ٧١.
(٢) والقُصْرِيَانِ، والقُصْرِيَانِ: ضِلْعَانِ تَلِيَانِ الطُّفُفَةِ. وقيل: هما اللتان تَلِيَانِ التَّرْقُوتَيْنِ. اللسان، جذر: قصر. قال ابن قتيبة: والقُصْرَى فيها قولان: يقال: هي الضلع القصيرة مما يلي الصدر. ويقال: هي ضلع الخلف في آخر الأضلاع. المعاني الكبير ٢٥/١.
(٣) الخيل، لأبي عبيدة، ص ٢٠٨، ٢٠٩.
(٤) المصدر السابق، ص ١٤٠.
(٥) وتضبط الخاء - كذلك - بالكسر، قال ابن دريد: وضلع الخلف: هي التي تلي القُصْرَى.
(٦) الخيل، للأصمعي، ص ٦٥.
(٧) نقلاً عن المخصص ٢١/١.

بِعَجْلَرَةٍ قَدْ أَتَرَزَ الضَّبْعُ لَحْمَهَا كَأَنَّ قَصِيرَاها هِرَاوَةٌ^(١) مِنْوَالٍ^(٢)
وقول أبي دؤاد الإيادي:

أَيْدُ الْقُضْرِيِّينَ لَا قِيدَ يَوْمًا فَيُعَنِّي بِصَرْعِهِ بَيْطَارُ

نلاحظ في هذه الصفة، أن أبا عبيدة والأصمعي قد اتفقا على تسمية العضو، لكنهما اختلفا على وصفه؛ حيث عبر عنه الأصمعي بلفظ الحُبوط، وعبر عنه أبو عبيدة بلفظ النُشوز. غير أن هذا الاختلاف لا يعدو أن يكون اختلافاً في الشكل دون المضمون؛ لأن من معاني الحُبوط في اللغة: انتفاخ الخاصرتين، ومن ذلك قولهم: «فَرَسٌ حَبِطَ الْقُصَيْرَى: إِذَا كَانَ مُنْتَفِخَ الخاصرتين»^(٣)، وإذا انتفخت الخاصرتان ارتفعتا؛ وهذا هو المعنى الذي يدور عليه لفظ النشوز في اللغة، كما قال ابن فارس: «النون والشين، والزاء: أصلٌ صحيح يدلُّ على ارتفاع، وُعْلُوٌّ»^(٤). وإذا ارتفعت القُصْرَيان تباعدتا؛ وهذا هو مراد عبيدة بالتجافي، قال ابن منظور: «وفي الحديث، أنه كان يُجَافِي عَضُدَيْهِ عن جَنْبَيْهِ في السجود؛ أي: يباعدهما»^(٥). وعليه، فإنهما متفقان - كذلك - في الوصف.

والأقرب في تفسير الأصمعي للصفة أنه ليس من كلامه، بل هو من تفسير الرواة الذين نقلوا كلامه، وهذا ظاهر في التعقيب على الصفة بالقول: وقوله: كذا يعني كذا، وقد تقدم الكلام عن هذه المسألة في التمهيد^(٦).

وفي الوقت الذي جاء شاهد الأصمعي نصاً على الصفة؛ لم يسلم

(١) الهراوة: القضا، وقيل: العصا الضخمة، والجمع هراوى بفتح الواو على القياس. وهري على غير قياس. اللسان، جذر: هرا.

(٢) المِئْوَال: الحائك الذي يُنْشِجُ الوسائد ونحوها. التَّوَل: خشبة الحائك التي يلفُّ عليها الثوب، والجمع أئوال. اللسان، جذر: نول.

(٣) ولا يقولون: حَبِطَ الفرسُ حتى يُضَيِّفُوهُ إِلَى الْقُصَيْرَى، أو إِلَى الخاصرة، أو إِلَى المَوْقِفِ؛ لأنَّ حَبَطَهُ: انتفأح بطنه. اللسان، جذر: حبط.

(٤) المقاييس، جذر: نشز.

(٥) اللسان، جذر: جفا.

(٦) ينظر: ص ١٩.

شاهداً أبي عبيدة من البعد في الدلالة على صفة تجافي القصيرى؛ وذلك أن امرأ القيس قد شبه القصيرى بالهراوة، وهي: العصا^(١)، وكل ما نستمد منه اللغة في معنى هذا التشبيه؛ هو الدلالة على القوة والصلابة. فكأن امرأ القيس أراد أن يقول: إن قصيراً هذه الفرس قوية وصلبة، كقوة العصا وصلابتها. وكذلك الحال عند أبي دؤاد فقد وصف القصيرى بالأيد؛ وهي: القوة، كما قال ابن منظور: «الأيدُ والآدُ جميعاً: القوة»^(٢). ولم أجد - فيما طالعت - عند أهل اللغة ما يدل على أن تشبيه القصيرين بالعصا، أو وصفهما بالأيد؛ يعني: ارتفاعهما، أو تباعد ما بينهما، أو تجافيهما. فربما يرى أبو عبيدة أن وصف العضو بالقوة والشدة؛ يلزم منه صحة تركيب العضو، لا سيما إذا أخذنا في الاعتبار أن العرب تغلب - كثيراً - في وصف العضو الجوانب المتعلقة بوظائف الركوب.

وبناء على ما سبق، فالأقرب أن حُبوب القصيرى أو تجافيهما، من الصفات المشتركة بين الحُسن والجودة، فأما من جهة الجودة؛ فلربط أبي عبيدة إياها بوظائف الركوب، وأما من جهة الحُسن؛ فلأنها الأكمل لتناسق شكل الفرس. لكنها قد تغتفر في فرس الزينة إذا لم تؤثر في حركته، وتناسق شكله العام.

١٥ - قَصْرُ الطُّفُفَةِ، وَانْشِجَ الْأُطْرَةِ:

قال الأصمعي: «يُسْتَحَبُّ فِي الْفَرَسِ أَنْ... تَقْصُرَ طُفُفَتُهُ»^(٣). وفسر الطُّفُفَةُ^(٤) في موضع آخر، وذلك في قوله: «وتقصّر طُفُفَتُهُ؛ أي: شاكلته»^(٥). وقال أبو عبيدة: «ويُسْتَحَبُّ... انْشِجَ أُطْرَتِهِ. وَأُطْرَتُهُ: طَرَفُ

(١) ينظر: اللسان، جذر: هرا.

(٢) اللسان، جذر: أيد.

(٣) الخيل، للأصمعي، ص ٦٤.

(٤) فهي تضبط بالكسر كذلك. قال ابن منظور: والطُّفُفَةُ، والطُّفُفَةُ: كل لحم أو جلد. وقيل: هي الخاصرة. وقيل: هي ما رُقَّ من طرف الكبد. اللسان، جذر: طفف.

(٥) نقلاً عن المخصص ٢١/٢.

طَفُطَفَتِهِ؛ وهي غليظة؛ كأنها عَصَبَةٌ مُرَكَّبَةٌ في رَأْسِ الْحَجَبَةِ، وَضِلَعِ الْخَلْفِ؛
وذلك لِلشَّدَّةِ^(١).

نلاحظ في هذه الصفة، أن أبا عبيدة والأصمعي قد اختلفا على تسمية العضو، وعلى وصفه، وعلى تفسيره. فسَمَّاهُ الأصمعي طَفُطَفَةً، ووصفها بالقِصْر، وفسرها بالشَّاكِلَة. وسَمَّاهُ أبو عبيدة أُطْرَةً، ووصفها بالانْشِنَاج، وفسرها بطَرَفِ الطَّفُطَفَةِ. غير أن هذا الاختلاف لا يعدو أن يكون اختلافًا في الشكل دون المضمون. فأما من حيث التسمية، والتفسير، فبينهما عموم وخصوص؛ حيث جنح الأصمعي للعموم، وجنح أبو عبيدة للخصوص؛ فجاء مُسَمَّى أبي عبيدة واحداً من أجزاء مُسَمَّى الأصمعي؛ لأن الأُطْرَةَ من الطَّفُطَفَةِ، وجاء تفسير أبي عبيدة تفصيلاً لتفسير الأصمعي؛ لأن الشاكلة تحتوي على هذه العَصَبَةُ الغليظة؛ التي تمتد بين رأسِ الحَجَبَةِ، وَضِلَعِ الْخَلْفِ.

وأما من حيث الوصف فهما يلتقيان من جهتين: من جهة التصريح، ومن جهة الدلالة. فأما من جهة التصريح، فقد نقل ابن قتيبة وصف أبي عبيدة للأُطْرَةِ بالقِصْر، وذلك في قوله: «قال أبو عبيدة: طويل العنق طويل الأذنين... قصير الظهر قصير الأُطْرَةِ»^(٢). وأما من جهة الدلالة، فإن الشَّنَج يدل على التَّقْبُض^(٣)، والتقبض يدل على القِصْر. ويؤيد هذا أن أبا عبيدة قد علل ضيق القَلْت - وهي هزمة بين الحَجَبَةِ والقُصْرَى - بقرب الحَجَبَتَيْنِ من الأُطْرَةِ^(٤). وهذا تصريح بقِصْر المسافة بينهما؛ وهو - في ظني - مقصود أبي عبيدة بالانْشِنَاج. ولذلك فسر ابن قتيبة الشَّنَج بالقِصْر، وذلك في تعليقه على قول النابغة:

لقد لَحِقْتُ بأولَى الخيلِ تحمِلُنِي كَبْدَاءُ لا شَنَجَ فيها ولا طَنَبُ

(١) الخيل، لأبي عبيدة، ص ٢١١.

(٢) المعاني الكبير ٢٦/١. وينظر: زهر الآداب ١٢٨/١.

(٣) ينظر: اللسان، جذر: شَنَج.

(٤) ينظر: الخيل، لأبي عبيدة، ص ٢١١.

حيث قال: «كبداء: ضخمة الوَسَط. شَنْج: قِصْر. وَطَنَب: طول مع اضطراب. يقول: هي مُعْتَدلة»^(١).

وإذا عرفنا أن العرب - كما ذكر الأصمعي - تجعل القُرْب، والكَشْح، والحَشَى، والصُّقْل والإِظْل^(٢)، والخَصْر، شيئاً واحداً^(٣)، وأن الطَّفُظْفَة تسمى خاصرة، وشاكلة^(٤)؛ أدركنا أن اختلاف أبي عبيدة والأصمعي هو - فعلاً - في الشكل دون المضمون.

وليس مقصودنا بإحالة الاختلاف على الشكل هو نفي الفرق بينهما، أو التقليل من أهمية اختلاف الشكل؛ بل على العكس من ذلك تماماً؛ لأن كل زيادة في المبنى تدل على زيادة في المعنى كما يقال. وأستطيع القول: إن كل اختلاف في الشكل يدل على زيادة في المضمون؛ ولذلك كان تعبير أبي عبيدة بالشَنْج منطوياً - مع دلالة على القِصْر - على دلالة الشدة؛ لأن الفرس إنما يوصف بشَنْج الأنساء - وهما عرقان يستبطنان الساقين^(٥) - للدلالة على الشدة؛ فإذا اسرخت أنساؤه استرخت رجلاه، وإذا شَنْجَتْ أنساؤه تقبضت رجلاه، وتَأَبَّضَ في مَشْيِهِ، واشتدَّ ضَرْحُهُ بهما كما ذكر أبو عبيدة^(٦). وعليه يكون إثباتنا للاتفاق، ليس نفيًا للفرق.

وبناء على ما سبق، فالأقرب أن قصر الطَّفُظْفَة، أو الأُطْرَة، أو انشِناجهما من الصفات المشتركة بين الحُسْن والجودة. لكنها تغتفر في فرس الزينة إذا لم تؤثر في حركته، أو تناسق شكله العام.

(١) المعاني الكبير ٣٣/١.

(٢) قال الأصمعي: وبعض العرب يقول: أَيْظَل، وبعضهم يقول: إِظْل، مثل: إِبِل. وبعضهم يقول: إِظْل، مثل: رِظْل. وكل هذا واحد، وهو مُنْقَطِع الأضلاع إلى الحَجَبَة. ينظر: كتاب الإبل، ص ٨٩.

(٣) ينظر: كتاب الإبل، ص ٨٩.

(٤) ينظر: كتاب الإبل، ص ٨٩. واللسان، جذر: طفف.

(٥) ينظر: الخيل؛ لأبي عبيدة، ص ١٤٥. وهو عَرَقٌ يمتد من الورك حتى الحافر، قال الأصمعي: «ثم النَّسَا يخرج من الورك، فيستبطن الفخذين، ثم يمر بالعرقوب حتى يبلغ الحافر». كتاب الخيل، ص ٥٣.

(٦) ينظر: الخيل، لأبي عبيدة، ص ١٦٢. والخيل، للأصمعي، ص ٥٣.

١٦ - إشراف الحَجَبَتَيْنِ :

قال الأصمعي: «ويُستحب في الفرس أن... تُشْرِفَ حَجَبَتَاهُ»^(١). وحدد مكان الحَجَبَتَيْنِ في موضع آخر بقوله: «وفي الورك ثلاثة أسماء... فحرفاها المشرفان على الفخذين: الجاعِرَتان... وحرفاها اللذان يشرفان على الخاصرتين: الحَجَبَتان»^(٢). وقال أبو عبيدة: «ويُستحب... إشراف حَجَبَتَيْهِ، وتَأْنِيفُهُمَا، وُبُعْدُ ما بينهما. وحَجَبَتَاهُ: رُؤُوسُ الْوَرَكَيْنِ من أعاليهما؛ وهما الحُرْفَتَانِ. ويُستحب بُعْدُ ما بينهما؛ لِطُولِ سَنَاسِنِ عَجْزِهِ، وإِشْرَافُهُمَا؛ لِشُخُوصِ السَّنَاسِنِ؛ لِأَنَّ الحَجَبَتَيْنِ تَلْتَقِيَانِ بِأَطْرَافِ السَّنَاسِنِ؛ فَإِذَا قَصُرَتِ السَّنَاسِنُ تَدَانَتِ الحَجَبَتَانِ؛ وَضَاقَتِ لذلِكَ قَطَاتُهُ، وَإِذَا رَقَّتْ أَطْرَافُهُمَا؛ انْحَدَرَتْ لِذلِكَ حَجَبَتَاهُ»^(٣).

واستشهد الأصمعي بشاهد واحد، وهو قول طفيل الغنوي:

وَرَادًا وَحَوًّا مُشْرِفًا حَجَبَاتُهَا بَنَاتُ حِصَانٍ قَدْ تُعُولَمَ مُنْجِبِ

واستشهد أبو عبيدة بشاهدين: أحدهما بيت طفيل السابق، والآخر قول امرئ القيس:

سَلِيمُ الشَّظَى عَبْلُ الشَّوَى شَنِجُ النِّسَا لَهُ حَجَبَاتٌ مُشْرِفَاتٌ عَلَى الْفَالِ

نلاحظ في هذه الصفة، أن أبا عبيدة والأصمعي قد اتفقا على تسمية العضو، وعلى وصفه، وعلى الاستشهاد عليه، وعلى تفسيره كذلك. إلا أن القارئ ربما يتوهم اختلافهما في التفسير؛ وذلك أن أبا عبيدة قد جعل الحَجَبَتَيْنِ رُؤُوسَ الْوَرَكَيْنِ من أعاليهما، وأن الأصمعي جعلهما حرفي الوركين المشرفين على الخاصرتين. ويُدفع هذا الوهم إذا عرفنا أن رُؤُوسَ الْوَرَكَيْنِ تشرفان على الخاصرتين.

(١) الخيل، للأصمعي، ص ٦٣.

(٢) المصدر السابق، ص ٥٢.

(٣) الخيل، لأبي عبيدة، ص ١١٢.

والمقصود بتأنيف الحجبتين عند أبي عبيدة: هو حَدَّثَهُمَا؛ لأن التأنيف كما ذكر صاحب اللسان: هو «تحديد طرف الشيء... والمؤنَّف: المُحَدَّد من كل شيء»^(١)، وقد فسر أبو عبيدة التأنيف في صفة العرقوب بالحدَّة كذلك. وربما يشكل على بعض الناس أنهم يشاهدون حَجَبَتين مشرفتين، ولا يشاهدون فيهما هذه الحدَّة. والسبب - فيما أرى - أن هذه الحدة تختفي - نوعاً ما - إذا سَمِنَت الفرس وركبها اللحم، ولا تظهر بوضوح إلا عندما تُضَمَّرُ الفرس، أو تَهْزُل.

وبناء على ما سبق، فالأقرب أن إشراف الحجبتين، وعِرْضُهُمَا من الصفات المشتركة بين الحُسن والجودة؛ لأنهما - من جهة وظائف الركوب - تتعلقان بالرجلين، والعَجْز، اللذين عليهما مؤونة جري الفرس، ومن جهة وظائف الزينة، تتعلقان بتناسق شكل الفرس، حيث لا يَحْسُنُ فرس الزينة في عين الرائي ما لم يكن مشرف الحجبتين عريضهما. وأما التأنيف أو الحدَّة فيهما؛ فهي أقرب إلى صفات الجودة؛ لأنها تدل على الشدة، ولا تبرز - غالباً - إلا مع الضمَر.

وفي قول الأعرابي: «أما البطيء المُقْرِف فالدكوك الحَجَبَة...»^(٢)؛ ما يدل على أن عدم إشراف الحجبتين من صفات الهُجْنة. لكنني أستبعد هذا الأمر بناء على قانون العِتْق؛ لأن عدم إشراف الحجبتين ليس من خصائص الجنس غير العربي، فإذا انتفى إشراف الحجبتين من الفرس العربي؛ فهو أقرب إلى العيب الحَلَقِي من وصفه بالهُجْنة؛ ولذلك عدَّه العلماء من العيوب^(٣). وعلى هذا، فَحَمَلُ كلام الأعرابي على أنه يريد بالإقراف معناه العام - الذي هو العيب - هو المتوجه.

(١) اللسان، جذر: أنف.

(٢) تقدم في ص ٣٣.

(٣) ينظر: التذكرة الحمدونية ١٠٥/٢. والمخصص ٢١/٢.

١٧ - عَرَضُ الْوَرِكِ:

قال الأصمعي: «يُستحب في الفرس أن... تَعْرَضَ... وَرِكُهُ»^(١). وقال أبو عبيدة: «ويُستحب... عَرَضُ وَرِكَيْهِ، وكَثْرَةُ لَحْيَيْهِمَا، وطَوْلُهُمَا، وإِشْرَافُ غُرَابَيْهِمَا، وَلُصُوقُ الْجِلْدِ بِهِمَا، وأن يكون فيهما سَفْحٌ»^(٢) قليلٌ أَصْدَقُ لهما في الجَرِيِّ، والتَّرْبِيعُ»^(٣) أَحْسَنُ لهما في المَنْظَرِ، فَالْوَرِكَانِ مَقَادِيمُهُمَا، وَحَجَبَتَاهُ مَآخِرُهُمَا، وَجَاعِرَتَاهُ أَعَالِيَهُمَا مِنْ أَوْسَطِهِمَا. وَغُرَابَاهُ أَسَافِلُهُمَا مُلْتَقَى الْوَرِكَيْنِ عَلَى الْعُجْزِ، وَلُصُوقُ الْجِلْدِ بِالْغُرَابِ، وَغُرْيُهُ؛ أَشَدُّ لَانْطِبَاقِ أَعَالِي الْوَرِكَيْنِ؛ لَأَنَّهُمَا تَحْفِزَانِ الْفَقَارَ، وَعَرَضُ الْوَرِكَيْنِ أَوْلَى بِهِمَا مِنَ الطَّوْلِ»^(٤). وحدد مكان الوركين في موضع آخر بقوله: «ثم الوركان: وهما ما بين حَجَبَتَيْهِ، وَجَاعِرَتَيْهِ»^(٥).

واستشهد أبو عبيدة بثلاثة شواهد، وهي:

قول امرئ القيس:

لَهُ وَرِكَانٍ تَحْفِزَانِ فِقْقَارَهُ كِنَازِ الْبَضِيعِ كَالرَّتَاجِ الْمُضَبَّبِ
وقوله أيضاً:

لَهَا عَجْزٌ كَصَفَاةِ الْمَسِيلِ أَبْرَزَ عَنْهَا حِجَافٌ^(٦) مُضِرٌّ
وقول عوف بن الخرع^(٧):

-
- (١) الخيل، للأصمعي، ص ٦٤.
(٢) السَّفْحُ: عَرْضُ الْجَبَلِ حَيْثُ يَسْفَحُ فِيهِ الْمَاءُ، وَهُوَ عَرْضُهُ الْمَضْطَجِعُ. وَقِيلَ: السَّفْحُ: أَصْلُ الْجَبَلِ. وَقِيلَ: هُوَ الْحَضِيضُ الْأَسْفَلُ، وَالْجَمْعُ سَفُوح. اللسان، جذر: سفح. والمقصود: أن في الورك انحدار يسير باتجاه عُكُوة الذَّنْبِ والجاعرتين.
(٣) رَبَعَ الشَّيْءِ: صَبَرَهُ أَرْبَعَةً أَجْزَاءً، وَصَبَرَهُ عَلَى شَكْلِ ذِي أَرْبَعٍ، وَهُوَ التَّرْبِيعُ. اللسان، جذر: ربع. والمقصود: أن الورك في عرضها وكثرة لحمها وقلة سَفْحِهَا تكون أقرب إلى التربيعة في شكلها. وهذا أجمل في العين.
(٤) الخيل، لأبي عبيدة، ص ٢١٣.
(٥) المصدر السابق، ص ١٤٣.
(٦) رواية الديوان فيها: (حِجَاف) في موضع: (حِجَاف). وقد أشار المحقق إلى ذلك.
(٧) البيت في المفضليات وفيه: (مَدَدٌ) في موضع: (رَكَّبَ). وقد أشار المحقق إلى ذلك.

لَهَا كَفَلُ مِثْلُ مَثْنِ الطَّرَافِ^(١) رَكَّبَ فِيهِ الْبُنَاءُ الْحِثَارَا^(٢)

نلاحظ في هذه الصفة، أن أبا عبيدة والأصمعي قد اتفقا على تسمية العضو، وعلى وصفه، غير أن كلام أبي عبيدة عن الأعضاء المتعلقة بالورك لا يسلم من الارتباك والتناقض. ويقع هذا الارتباك في قوله: «فَالْوَرَكَانِ مَقَادِيمُهُمَا، وَحَجَبَتَاهُ مَآخِرُهُمَا، وَجَاعِرَتَاهُ أَعَالِيَهُمَا مِنْ أَوْسَطِهِمَا، وَغُرَابَاهُ أَسَافِلُهُمَا مُلْتَقَى الْوَرَكَيْنِ عَلَى الْعَجْزِ». فهذه العبارة مكونة من أربع جمل اسمية، وكل جملة منها تحتوي على مبتدأ وخبر؛ وهي سليمة من حيث التركيب النحوي، لكنها معيبة من حيث المضمون؛ لأنها وردت في سياق العطف على الورك. فإذا قرأناها في هذا السياق تبين لنا فساد المضمون، وهو يتمثل في الصور التالية:

١ - جملة: «فَالْوَرَكَانِ مَقَادِيمُهُمَا». تقديرها: الْوَرَكَانِ مَقَادِيمُ الْوَرَكَيْنِ. فكيف نصف العضو بنفسه!

٢ - جملة: «وَحَجَبَتَاهُ مَآخِرُهُمَا». تقديرها: وَحَجَبَتَاهُ مَآخِرُ الْوَرَكَيْنِ. وهذا مخالف لمكان الحجتين من الورك - كما تقدم - عند أبي عبيدة نفسه، وكذلك عند الأصمعي^(٣)، وعند غيرهما من أهل اللغة؛ لأن مكان الْحَجَبَتَيْنِ في أعلى الورك وليس في مؤخره^(٤).

٣ - جملة: «وَجَاعِرَتَاهُ أَعَالِيَهُمَا مِنْ أَوْسَطِهِمَا». تقديرها: وَجَاعِرَتَاهُ أَعَالِي الْوَرَكَيْنِ مِنْ أَوْسَطِهِمَا. وهذا مخالف لمكان الجاعرتين عند أبي عبيدة نفسه^(٥)،

(١) الطَّرَافُ: بَيْتٌ مِنْ أَدَمٍ لَيْسَ لَهُ كِفَاءٌ، وَهُوَ مِنْ بَيوت الْأَعْرَابِ. اللسان، جذر: طرف.

(٢) الْحِثَارُ: مَعْقِدُ الطُّنْبِ فِي الطَّرِيقَةِ، وَقِيلَ: هُوَ خِيَطٌ يُشَدُّ بِهِ الطَّرَافُ، وَالْجَمْعُ مِنْ ذَلِكَ كُلُّ حُتْرٍ، وَالْحِثَارُ وَالْحِثْرُ: مَا يُوَصَّلُ بِأَسْفَلِ الْخَبَاءِ إِذَا ارْتَفَعَ مِنَ الْأَرْضِ وَقَلَصَ لِيَكُونَ سِتْرًا. اللسان، جذر: حتر.

(٣) ينظر: ص ٤٨، ٤٩.

(٤) ينظر: اللسان، جذر: حجب.

(٥) قال أبو عبيدة: «وَجَاعِرَتَاهُ: رُؤُوسُ الْوَرَكَيْنِ مِنْ مَآخِرِهِمَا». الخيل، ص ٢١٥. وقال في موضع آخر: «وَجَاعِرَتَاهُ: فُرُوقُ بَيْنِ الْوَرَكَيْنِ مِنْ مَآخِرِهِمَا». الخيل، ص ١٤٣.

وعند الأصمعي^(١)، وكذلك عند غيرهما من أهل اللغة^(٢)؛ لأن مكان الجاعرتين في مؤخر الورك، وليس في وسطه.

والأقرب أن صواب هذه العبارة أن يكون على هذا النحو: «فَالْوَرِكَانِ؛ مَقَادِيمُهُمَا: حَجَبَتَاهُ. وَمَاخِرُهُمَا: جَاعِرَتَاهُ. وَأَعَالِيَهُمَا مِنْ أَوْسَطِهِمَا: غُرَابَاهُ. [وْغُرَابَاهُ]^(٣) أَسَافِلُهُمَا: مُلْتَقَى الْوَرِكَيْنِ عَلَى الْعَجْزِ». لأنها بهذا الترتيب تجمع إلى صحة التركيب النحوي صحة المعنى؛ وتتفق مع ترتيب الأصمعي لهذه الأعضاء، حيث قال: «وفي الْوَرِكِ ثلاثة أسماء: فحرفاها المشرفان على الفخذين: الْجَاعِرَتَانِ. وحرفاها اللذان فوق الذَّنْبِ حيث التقى رأس الورك الْيُسْرَى والْيُمْنَى: الْغُرَابَانِ. وحرفاها اللذان يشرفان على الخاصرتين: الْحَجَبَتَانِ»^(٤). وسبب التناقض في المعنى هو تَغْيِيرُ الحرف الرابط بين الجمل - وهو الواو - عن مكانه الصحيح. وغالباً ما يقع مثل هذا الخطأ بسبب النُّسَاحِ.

وبناء على ما سبق، فالأقرب أن عَرَضُ الورك يلحق في الحكم بعرض الحجبتين؛ لأنهما محوراً ارتكاز الورك، وقد ذكرنا - سلفاً - أنهما من الصفات المشتركة الحُسن والجودة. أما السَّفْحُ في الورك فهو أقرب إلى صفات الجودة، وأما التربيعة فهو أقرب إلى صفات الحُسن، وهذا هو تفريق أبي عبيدة، وتبعه في ذلك ابن هذيل^(٥).

(١) ينظر: ص ٤٨.

(٢) ينظر: اللسان، جذر: جعر.

(٣) السياق يقتضي هذه الزيادة.

(٤) الخيل، للأصمعي، ص ٥٢.

(٥) ينظر: حلية الفرسان، ص ٩٨.

١٨ - أن يضحى العجان:

قال أبو عبيدة: «ويستحب... أن يضحى عجانُهُ. وعِجَانُهُ: من سَمِهِ^(١) إلى صَفْنِهِ. وَصَفْنُهُ: جِلْدُهُ مَاخِرِ خُصْيَيْهِ من أعاليهما. ويستحب ذلك لَتَمَكُنِ رِجْلَيْهِ؛ لَأَنَّهُمَا جَنَاحَاهُ، فإذا ضاق ذلك منه خَذَلَهُمَا^(٢) عن اللِّحَاقِ^(٣)، وكان أَخَذَهُ بهما في كَزَاَرَةٍ^(٤) شَبَّهُ أَخَذَ الْأَنْثَى. وتَمَام أَخَذَ الذَّكَرَ أن تَلَحَّقَ له رِجْلَاهُ، كما تَبَعْتَاهُ في اسْتِقْدَامٍ وَلِحَاقٍ؛ فهو أَتَمُّ لَأَخْذِهِ. فإذا ضاق ذلك من خَلْفِهِمَا اجْتَذَبَهُمَا وَخَزَلَهُمَا^(٥)». وقال الأصمعي: «ويستحب في الفرس أن... يَضْحَى عِجَانُهُ... وأما قوله: يَضْحَى عِجَانُهُ فإنه يريد: يَظْهَرُ^(٦)».

واستشهد أبو عبيدة بشاهد واحد وهو قول أبي دؤاد^(٧):

تَمْشِي كَمْشِي نَعَامَتَيْنِ تَتَابِعَانِ أَشَقَّ شَاخِصٍ

نلاحظ في هذه الصفة، أن أبا عبيدة والأصمعي قد اتفقا على تسمية العضو، وعلى وصفه، وأن أبا عبيدة قد حدد مكانه، وأن الأصمعي^(٨) قد فسر

(١) السَّمُّ: الثَّقْبُ، وَسَمُّ كُلِّ شَيْءٍ وَسُمُّهُ: خَرَّتُهُ، وَثَقْبُهُ، والجمع: سُمُومٌ، ومنه: سَمُّ الْخِيَاطِ... وكان أبو الهيثم

يقول: هما لغتان سَمٌ، وَسَمٌّ؛ لخرق الإبرة... وقال الأصمعي: سُمَّةُ الْمَرْأَةِ ثَقْبَةُ فَرْجِهَا، وَسُمُومُ الْإِنْسَانِ والدابة: مَشَقُّ جِلْدِهِ. اللسان، جذر: سَمِمَ. قال أبو عبيدة: «وأسفل من ذَنْبِهِ خَوْرَانُهُ، وَسُمُّهُ، وَخَلْقَتُهُ، وَجَتَارُهُ، وَسَعْدَانَتُهُ، وَعِجَانُهُ. فَأَمَّا خَوْرَانُهُ: فَسَمُّ دُبُرِهِ؛ وهو مخرج رَوْيِهِ». كتاب الخيل، ص ١٤٣، ١٤٤.

(٢) كذا أثبتتها المحقق. والأقرب أن تكون خَزَلَهَا؛ وذلك من وجهين: الأول: أنها تكررت في نهاية الشاهد بلفظ الخزل. والثاني: أنها أقرب من لفظة الخذل للمعنى المراد؛ قال ابن منظور: الخَزَلُ: من الانْخِرَالِ في المَشْيِ كَأَنَّ الشَّوْكَ شَاكَ قَدَمَهُ. والخَزَلُ، والتَّخَزُلُ، والانْخِرَالُ: مِشْيَةٌ فِيهَا تَنَاقُلٌ وَتَرَاجُعٌ. اللسان، جذر: خزل.

(٣) اللَّحَقُّ، واللُّحُوقُ، والإِلْحَاقُ: الإدراك. وفرس لاحق الأَيْظَلِ من خيل لُحِقَ الْأَيَاطِلُ: إذا ضُمِرَتْ. اللسان، جذر: لحق.

(٤) الْكَزَاَرَةُ، والكَزَاَرُ: الْيُبْسُ، والانْقِبَاضُ. اللسان، جذر: كرز. والمقصود: أن ضيق العجان في الذكر يؤثر على تَفْسُحِهِ في أثناء العدو.

(٥) الخيل، لأبي عبيدة، ص ٢١٥.

(٦) الخيل، للأصمعي، ص ٦٥.

(٧) والبيت في ديوانه، ص ٣٢٢.

(٨) تفسير الضُّحُو ليس من كلام الأصمعي، ينظر ص ٤٦.

الضَّخُو بالظهور. والضاء، والحاء، والحرف المعتل كما قال ابن فارس: «أصلٌ صحيحٌ واحدٌ، يدلُّ على بُروز الشيء»^(١). ونلاحظ كذلك أن في شاهد أبي عبيدة شيء من الغموض، فما هي علاقة مشي النعامتين ببروز العجان؟ لقد فسر لنا ابن قتيبة هذا الشاهد، بعد أن ذكر اختلاف روايته بين أبي عبيدة والأصمعي، فأورد الشاهد بلفظه السابق ثم قال: «هكذا أنشدنيهِ الرِّياضي عن الأصمعي»^(٢)، ثم قال: «وأنشدنيهِ السجستاني عن أبي عبيدة»^(٣):
تَمْشِي كَمْشِي نَعَائِمٍ يَشْتَالُهُنَّ أَشَقُّ شَاخِصٍ
ثم فسر المعنى بقوله: «قوله: يمشي كمشي نعامتين. يقول: إذا مشى اضطرب فارتفعت عَجْزُهُ مرة، وعُنُقُهُ مرة أخرى، وكذلك مشي النعامتين إذا تتابعتا؛ تَقَاصَرُ واحدة وتطاول واحدة، فإذا مشت المتقدمة ارتفع الصدر، وإذا مشت المتأخرة ارتفع العَجْز»^(٤).

ومن خلال تفسير ابن قتيبة يكون المراد من الشاهد؛ هو تشبيه هيئة الفرس في ارتفاع عُنُقِهِ مرة، وعَجْزِهِ مرة أخرى، بهيئة النعامتين المتتابعتين؛ وذلك بجامع اشتراكهما في الهيئة، وهو وجه الشبه. غير أن هذا التفسير لم يُسهم في حل الإشكال بل أبرزه وأكَّده عندنا؛ إذ لا يزال وجه الاستدلال من الشاهد على بروز العجان يحيط به الغموض، وكل من تكلم على هذا الشاهد لم يجاوز فيه قول ابن قتيبة. لكن يمكن أن يقال: إن مراد أبي عبيدة هو الإشارة إلى بروز العجان بما ينتج عنه؛ وذلك أن بروز العجان يكون بسبب الفَحَج غير الشديد، وهذا مستحب في الذكر دون الأنثى كما سيأتي معنا.

وبناء على ما سبق، فالأقرب أن بروز العجان أو ظهوره من صفات الجودة في الفرس الذكر دون الأنثى؛ لأن أبا عبيدة علقه بوظائف الركوب، وفرق في أثره في الحركة بين الذكر والأنثى، وأشار إلى أن عدم بروزه

(١) المقاييس، جذر: ضحا.

(٢) المعاني الكبير ١/١.

(٣) المصدر السابق ١/١.

(٤) المصدر السابق ١/١.

واتساعه هو الأوفق لحركة الأنثى، وعلل ذلك بقوله: «لأن الأنثى إذا اتسع عِجَانُهَا، وَرَحِبَ مِهْبَلُهَا؛ استرخت رجلاها فأدركها الضعف، واحتشت الريح، فأدركها الخور في وركيها»^(١). وبناء على ذلك فإن هذه الصفة من الصفات المزدوجة الوظيفة، التي تحمد في الذكر وتذم في الأنثى من وجه، وتذم في الذكر وتحمد في الأنثى من وجه. وهذه المسألة تدخل في باب ما يخالف فيه الذكر الأنثى. وقد تغتفر هذه الصفة في فرس الزينة الذكر إذا لم تؤثر في حركته.

١٩ - قَصْرُ السَّاقِ:

قال الأصمعي: «ويُستحب في الفرس أن... يَصْغُرَ... ساقُهُ»^(٢). وقال أبو عبيدة: «ويُستحب... قَصْرُ سَاقِيهِ، وَعِرْضُهُمَا... وَعَظْفُهُمَا، وَتَحْنِيْبُهُمَا... وَعِظْمُ حِمَاتِيْهِمَا، وَأَنْبِتَارُهُمَا»^(٣). وعُرِي مَفَاصِلُهُمَا مِنَ اللَّحْمِ، وَعُرِي أَيْبَسِيْهِمَا، وَشَنَجُ نَسَاهُمَا... وَالسَّاقَانِ: ما فوق كَعْبِيْهِ إِلَى فَخْذِيْهِ... وَحِمَاتَاهُمَا: اللَّحْمُ الْمُجْتَمِعُ فِي وَسْطِ السَّاقَيْنِ مِنْ ظَاهِرِهِمَا... وَأَيْبَسَاهُمَا: ما بين الحِمَاتَيْنِ وَالْكَعْبَيْنِ مِمَّا أَقْفَرَ مِنَ اللَّحْمِ. وَنَسَوَاهُمَا: عِرْقَانِ اسْتَبْطَنَا السَّاقَيْنِ وَعَمَّضَا؛ فذلك يُستحب للشدة، و[ل]انْقِبَاضِ رِجْلِيْهِ، وَشِدَّةِ ضَرْجِهِ بِهِمَا، وَلِلصَّبْرِ»^(٤).

واستشهد أبو عبيدة بتسعة شواهد، وهي:

قول الطائي^(٥):

هَزِيمُ الزَّكَاءِ يَهْوِي بِسَاقِي نَعَامَةٍ وَقَلْبِ فَرْوَعٍ حِينَ تَرْجُرُهُ شَهْمٌ

وقول عقبة بن سابق:

(١) الخيل، لأبي عبيدة، ص ١٧٤.

(٢) الخيل، للأصمعي، ص ٦٥.

(٣) تَبَتَّرَ لَحْمُهُ: ائْتَمَزَ. اللسان، جذر: بتر. والمقصود: بروز لحم الساق واجتماعه، ولذلك شبهوه بالأرنب، قال عبد الرحمن بن حسان: كأن حماتيهما أَرْبَابٍ تَقْبِضُنَا خَيْفَةَ الْأَجْدَلِ. ينظر: المعاني الكبير ٣٨/١.

(٤) الخيل، لأبي عبيدة، ص ٢١٧، ٢١٨، ٢١٩.

(٥) تقدم الكلام عنه في حاشية رقم (١) ص ٧٣.

قَصِيرُ السَّاقِ عُنْجُوجٌ مُمِرُّ أَصْمَعُ الْكَعْبِ
وقول آخر^(١):
يَسُوقُ عَرْقُوبَهَا سَاقٌ مُعْضَلَةٌ^(٢) كما يُحْطَرِبُ عَوْدَ النَّبْعَةِ الْوَتَرُ
وقول امرئ القيس:
فَلَأَيًّا بَلَاءِي مَا حَمَلْنَا غَلَامَنَا على ظَهْرِ مَحْبُوكِ السَّرَاةِ مُحَنَّبِ
وقول عنترة:
بِمُحَنَّبٍ مِثْلِ الْعُقَا بِ تَحَالُهُ لِلضُّمْرِ قَدْحَا
وقول امرئ القيس:
وَسَاقَانِ كَعْبَاهُمَا أَصْمَعَا نِ لَحْمٍ حَمَاتِيهِمَا مُنْبَتِرُ
وقول الأيادي:
وَحَمَاتُهُ فِي السَّاقِ آرِزَةٌ^(٣) وَصَلَتْهُمَا الرِّبْلَاتُ وَالْكَعْبُ
وقول الطائي:
شَنِجُ الْأَنْسَاءِ أُمُحُوصُ الشَّوَى أَخْلَفَ الْقَارِحُ^(٤) عَاماً أَوْ كَرَبُ
وقول عُقْبَةَ بْنِ مُكْدَمٍ:
عُرْيَانَةُ السَّاقِ فِي أَنْسَائِهَا شَنِجٌ وَفِي قَوَائِمِهَا طَوْلٌ وَتَحْنِيبُ
ظَمَأَى مَفَاصِلِهَا وَالْمَتْنُ مُطَرِدٌ جَسْرٌ مُمِرُّ سَرَاةِ الظَّهْرِ مَعْصُوبُ

(١) لم أهتم إلى اسم القائل، ولم أجد لهذا الشاهد ذكراً - فيما طالعت - إلا في كتاب الجيم، لأبي عمرو الشيباني، لكنه لم ينسبه. ينظر: كتاب الجيم ٤١/١.

(٢) الْعَضْلَةُ، وَالْعَضِيلَةُ: كُلُّ عَصَبَةٍ مَعَهَا لَحْمٌ غَلِظٌ. اللسان، جذر: عضل.

(٣) أَرَزٌ يَأْرِزُ أُرُوزاً: تَقَبَّضَ وَتَجَمَّعَ وَتَبَتَ، فَهُوَ أَرِزٌ وَأُرُوزٌ. اللسان، جذر: أَرَزَ.

(٤) قَرَحَ الْفَرَسُ: إِذَا انْتَهَتْ أَسْنَانُهُ، وَإِنَّمَا تَنْتَهِي فِي خَمْسِ سَنِينَ. وَقَارِحُهُ: سَنُهُ الَّتِي قَدْ صَارَ بِهَا قَارِحاً. وَقَدْ ضَبَطَهَا الْمُحَقِّقُ عَلَى اعْتِبَارِ أَنَّهَا مُضَافٌ وَمُضَافٌ إِلَيْهِ؛ فَيَكُونُ الْمَعْنَى أَنَّ هَذَا الْفَرَسَ قَدْ خَرَجَتْ سَنُهُ الْقَارِحِ، وَرَبَّمَا أُجِذَ هَذَا الْمَعْنَى مِنْ قَوْلِهِمْ: أَخْلَفَ النَّبَاتُ؛ أَي: أَخْرَجَ الْخُلْفَةَ. وَأَخْلَفَ الطَائِرُ؛ أَي: خَرَجَ لَهُ رِيشٌ بَعْدَ رِيشٍ. لَكِنْ الْأَقْرَبُ - فِي تَقْدِيرِي - أَنَّ تَضَبُّطَ عَلَى أَنَّهَا فَعْلٌ وَمَفْعُولٌ بِهِ؛ لِأَنَّ الْإِخْلَافَ: أَنَّ يَأْتِيَ عَلَى الْبَعِيرِ الْبَازِلُ سَنَةً بَعْدَ بُزُولِهِ. يُقَالُ: بَعِيرٌ مُخْلَفٌ. قَالَ الْجَعْدِيُّ: أَيْدِ الْكَاهِلِ جَلْدٌ بَازِلٌ أَخْلَفَ الْبَازِلَ عَاماً أَوْ بَزَلٌ. يَنْظُرُ: اللِّسَانُ، جَذَرُ: خَلْفٌ، وَقَرَحٌ. فَيَكُونُ الْمَقْصُودُ: أَنَّ هَذَا الْفَرَسَ قَدْ تَجَاوَزَ سِنَ الْقَارِحِ بِعَامٍ أَوْ قَارِبَ ذَلِكَ.

نلاحظ في هذه الصفة، أن أبا عبيدة والأصمعي قد اتفقا على تسمية العضو، لكنهما اختلفا على وصفه، فوصفه أبو عبيدة بالقِصْر، ووصفه الأصمعي بالصَّغَر. والأقرب أن مراد الأصمعي بصغر الساق هو قصرها، وذلك لثلاثة أسباب:

الأول: أن صاحب المخصص قد نقل عن الأصمعي هذه الصفة بلفظ القِصْر، وذلك في قوله: «الأصمعي. يُستحب في الفرس أن... تَقْصُر ساقه»^(١). وهذا يدل على أن مراد الأصمعي بصغر الساق هو قصرها.

الثاني: أن الساق - كما ذكر أبو عبيدة، وغيره - يستحب فيها العَرَض، وكثرة العَصَل، وعِظَم الحماة، وهذا لا يتناسب مع دلالة الصغر.

الثالث: أنه لم يصف ساق الفرس بالصَّغَر - في حدود علمي - سوى الأصمعي، وهذا يقوي القول باحتمال التصحيف، لا سيما إذا كان التصحيف من الظواهر الملحوظة في كتاب الأصمعي كما سبق في التمهيد. وبناء على هذا، فالأقرب أن أبا عبيدة والأصمعي، متفقان على وصف الساق بالقصر.

وقد وصف أبو عبيدة ساق الفرس بالعَطْف، والتَّحْنِيب، وهما بمعنى واحد، ويدل على ذلك قول ابن شُمَيْل: «المُحَنَّبُ من الخيل: المُعَطَّفُ العِظَام»^(٢). وعندما ننظر إلى معاني العَطْف في اللغة نجده يدل على الانحناء، والإمالة. ومن ذلك قولهم: «عطف الشيء يَعْطِفُهُ عَطْفاً وَعُطُوفاً فانعطف وعطفه فتعطف: حناه وأماله»^(٣)، وعندما ننظر إلى معاني التَّحْنِيب في اللغة نجده يدل على الانحناء والاخذِداب، والاعوجاج^(٤)، كما قال صاحب العين: «الحَنَبُ: اعْجُجَّ في السَّاقَيْنِ»^(٥) وهو كذلك في ساق الفرس كما

(١) المخصص ٢/٢١.

(٢) نقلاً عن التهذيب، جذر: حين.

(٣) اللسان، جذر: عطف.

(٤) ينظر: المصدر السابق، جذر: حنب.

(٥) العين، ص ٢٥٠.

قالوا: «الحَنْبَاءُ مُعَوَّجَةُ السَّاقِ وهو مَدْحٌ فِي الْخَيْلِ»^(١) وقد فسر ابن هذيل بالتَقْوُس حيث قال: «ومنها قَصْرُ سَاقِيهِ وَعِرْضُهُمَا، وَيُسْتَحَبُّ التَّحْنِيبُ فِيهِمَا، وَهُوَ تَقْوِيسُهُمَا»^(٢). والدلالة في هذه الألفاظ واحدة. وعلى هذا يكون العَطْف، والتَّحْنِيب، في ساق الفرس شيئاً واحداً.

وقد توزعت شواهد أبي عبيدة على جملة من صفات الساق التي أوردها؛ فبعضها نص على قصر الساق، وبعضها نص على قوتها وكثرة لحمها وعضلها، وبعضها نص على شَنْجِ نساها وعُرْيِ عظامها، وبعضها نص على التَّحْنِيب. وربما يلوح لنا شيء من التعارض بين قول عقبة ابن مكرم: عُرْيَانَةُ السَّاقِ، وبين قول الشاعر في البيت الثالث: سَاقٌ مُعْضَلَةٌ. لأن العُرْي: هو قِلَّةُ اللحم. والتَّعْضُلُ: هو اكتناز اللحم مع العَضَل. وكلاهما يصف الساق. فكيف نجتمع بين وصف الساق باكتناز اللحم، وقِلَّتِهِ؟

سوف نجد الجواب في ثنايا كلام أبي عبيدة نفسه؛ لأنه وصف حماة الساق بالعِظْم والانبِتَار، وحدد مكانها في وسط الساق من ظاهره، ووصف مفاصلها وأَيَّبَسَهَا بالعُرْي، وحدد مكان الأَيِّس ما بين الحَمَاة والكُعْب مما أَقْفَر^(٣) من اللحم. وعلى هذا يكون في ساق الفرس مكانان: أحدهما: يمدح بكثرة اللحم، والعضل. والثاني: يمدح بخلوه من اللحم. فنحمل قول الشاعر في البيت الثالث: سَاقٌ مُعْضَلَةٌ... على المكان الأول، ونحمل قول عقبة بن مكرم: عُرْيَانَةُ السَّاقِ... على المكان الثاني.

وبناء على ما سبق، فالأقرب أن قصر الساق وعِرْضُهَا من الصفات المشتركة بين الحُسْن والجودة، إلا أن بعض الطول قد يغتفر فيهما؛ وذلك لقول أبي عبيدة: وعِرْضُ السَّاقَيْنِ أَوْلَى بِهِمَا مِنْ قَصْرِهِمَا. ويتأكد ذلك بقول

(١) اللسان، جذر: حنب.

(٢) حلية الفرسان، ص ١٠١.

(٣) أَقْفَرُ جَسَدُهُ مِنَ اللَّحْمِ، وَأَقْفَرُ رَأْسُهُ مِنَ الشَّعْرِ، وَإِنَّه لَقَفِيرُ الرَّأْسِ؛ أَي: لَا شَعْرَ عَلَيْهِ. وَإِنَّه لَقَفِيرُ الْجِسْمِ مِنَ اللَّحْمِ. وَرَجُلٌ قَفِيرٌ الشَّعْرَ وَاللَّحْمَ قَلِيلُهُمَا، وَالْأُنْثَى قَفِيرَةٌ، وَقَفْرَةٌ، وَكَذَلِكَ الدَّابَّةُ. اللسان، جذر: قفر.

ابن هذيل: «... كذلك يُغتفر قصر الساقين إذا كان عريضهما»^(١). وأما انبتار الحماة، وكثرة عضلها، وعُري أيبسها، فهو أقرب إلى صفات الجودة؛ لأنه يدل على الشدة.

٢٠ - صِغَرُ الْكَعْبِ، وَصَمْعُهُ، وَحِدَّتُهُ:

قال الأصمعي: «يُستحب في الفرس أن... يَحْدَّ... كَعْبُهُ»^(٢). وقال أبو عبيدة: «ويُستحب... صِغَرُ كَعْبِيهِ، وَصَمْعُهُمَا، وَلُصُوقُ الْجِلْدِ بِهِمَا، وَعُريٌّ مَنْجَمِيهِمَا. وَكَعْبَاهُمَا: بين الوَظِيفَيْنِ، وَالسَّاقَيْنِ. وَصَمْعُهُمَا: لُطْفُهُمَا. وَمَنْجَمَاهُمَا: عَظْمَانِ شَاخِصَانِ فِي بَاطِنِ الْكَعْبَيْنِ؛ وذلك لأن الْكَعْبَ وَضَلَّ يحتاج إلى شِدَّتِهِ؛ لِطُولِ صَكِّهِ الْأَرْضَ بِرِجْلِهِ، وَشِدَّةَ قَبْضِهَا، فإذا لم تكن كذلك لم يَصْبِرْ، ولم يَلْحَقْ بِرِجْلِهِ»^(٣)، وذكرها كذلك في الصفات المجملة^(٤) بلفظ العُري، وذلك في قوله: «وإذا كان الفرس على ما وصفت في هذا الكتاب كان... عاري الكعبين»^(٥)، وذكرها - أيضاً - بلفظ الطول في الموضع ذاته، وذلك في قوله: «طويل الكعبين»^(٦).

واستشهد أبو عبيدة بأربعة شواهد، وهي:

قول عقبة بن سابق:

قَصِيرُ السَّاقِ عُنْجُوجٌ مُورٌ أَصْمَعُ الْكَعْبِ^(٧)

(١) حلية الفرسان، ص ١٩٦.

(٢) الخيل، للأصمعي، ص ٦٤.

(٣) الخيل، لأبي عبيدة، ص ٢١٩، ٢٢٠.

(٤) المقصود بهذا المصطلح الصفات التي أجملها أبو عبيدة بعد التفصيل؛ حيث أجمل في نهاية الصفات، جميع الأقسام في شكل متقابلات تحت جملة من الأوصاف.

(٥) الخيل، لأبي عبيدة، ص ٢٢٢.

(٦) المصدر السابق، ص ٢٢٢.

(٧) أورده أبو عبيدة - كذلك - في آخر الكتاب، مع اختلاف بعض ألفاظه: طويل (العُنُق) عُنْجُوجٌ أَشَقُّ أَصْمَعُ الْكَعْبِ. ونسبه إلى يزيد ابن ضبة الثقفي، ثم قال: والناس يحملونه على أبي دؤاد. ينظر: ص ٣٠٤.

وقول امرئ القيس:

وساقان كُغْبَاهُمَا أَصْمَعَانِ لَحْمٌ حَمَاتِيهِمَا مُنْبَتِرٌ

وقول عبد الرحمن بن حسان:

وساقان كُغْبَاهُمَا أَصْمَعَانِ سَدًّا لَهُ خَلَّلَ الْمَفْصِلِ

وقول دُكين:

يقدمني نهد لطاف أكعُبه مشرّف الخلق أشقُّ شوقُبه

ويمكن أن نضيف إلى شواهد أبي عبيدة قول النضر بن سلمة العجلي في

وصف الكعب بالعُري^(١):

قليلٌ لحمٍ الشَّدَقِ ضَحْمُ الفخذين أَشَقُّ قاسي الظَّهْرِ عاري الكَعْبَيْنِ

نلاحظ في هذه الصفة، أن أبا عبيدة والأصمعي قد اتفقا على تسمية العضو، وعبر أبو عبيدة عن وصفه بلفظ الصَّغَر، والصَّمَع، والعُري، والطول، وعبر الأصمعي عن وصفه بلفظ الحِدَّة، غير أن هذه الأوصاف - ما خلا الطول - وإن كانت متباينة في الشكل إلا أنها تجتمع في الدلالة تحت وصف الصَّمَع؛ لأن لفظ الصَّمَع ينطوي على دلالة هذه الألفاظ، ومن ذلك أن الصَّمَع يدل على الصَّغَر كما في قولهم: «الأَصْمَعُ: الصغير الأذن»^(٢)، وقولهم عن الكلاب: «صُمُع الكُعوب؛ أي: صغار الكعوب»^(٣). ومن ذلك - أيضاً - أن الصَّمَع يدل على الحِدَّة، كما في قولهم: «أتانا بشريدة مُصَمَّعة: إذا دُقَّت، وحُدَّت رأسها، ورُفِعَتْ... والصَّوَمَعَةُ: منارُ الرَّاهِب. قال سيبويه: هو من الأصْمَع؛ يعني: المُحدَّد الطرف، المُنْضَم»^(٤). وتأتي دلالة الصَّمَع على العُري من جهة دلالته على الحِدَّة؛ لأن أبا عبيدة وصف المنجمين بالحِدَّة، حيث قال: «... حديدُ المنجمين»^(٥)؛ والصَّمَع - كما تقدم - يدل عليها.

(١) المعاني الكبير ٤١/١.

(٢) اللسان، جذر: صمع.

(٣) المصدر السابق، جذر: صمع.

(٤) المصدر السابق، جذر: صمع.

(٥) الخيل، لأبي عبيدة، ص ٢٢٢.

وبهذا يكون أبو عبيدة والأصمعي متفقين في وصف الكعب، هذا من وجه. ومن وجه آخر، يكون وصف الكعب بالصَّمْع مغنياً عن وصفه بالصَّعْر، والعُرْي، والحدّة. ويدل على هذا أن أبا عبيدة في معرض الإيجاز قد اختار للكعب لفظ الصَّمْع دون الألفاظ الأخرى، وذلك في قوله: «... إذا كان قصير الساقين، عريضهما، أَصْمَع الكعبين، شَنِجَ الأُنْساء...»^(١)، فاختياره للفظ الصَّمْع دون الألفاظ الأخرى يوحي بكفايته عنها.

وبناء على ما سبق، فالأقرب أن صغر الكعب، وصَمْعُه، وحدته، وعُرْيُه؛ من الصفات المشتركة بين الحُسن والجودة، لكنها قد تغتفر في فرس الزينة إذا لم تؤثر في حركته، ولم يكن كبر الكعب فاحشاً.

أما وصف الكعب بالطول؛ فقد تفرد به أبو عبيدة - فيما أعلم - دون أهل اللغة، وهذا التفرد في حد ذاته يبعث على الريبة والشك؛ فكيف إذا أحاطت به جملة من الإشكالات، التي ربما تزعزع ثبوت هذا الوصف، وهي:

١ - أن أبا عبيدة ذكر صفة طويل الكعبين في الصفات المجملة، ولم يذكرها في أثناء التفصيل، لا في صفات العُنُق، ولا في صفات الجودة، ولا في الصفات المستحبة؛ لا سيما إذا كانت عاداته في الصفات المستحبة أن يعطف على العضو الواحد جملة من الصفات المتعلقة به، وهذا يشي باحتمال زيادتها في سياق الصفات المجملة.

٢ - أن الذين نقلوا عن أبي عبيدة، أو كتبوا عن الخيل، لم يذكروا صفة الطول في الكعب؛ سواء كانوا من أصحاب المعجمات، أو كانوا ممن خصص في كتابه فصلاً عن الخيل، أو كانوا ممن أفرد الخيل بكتاب أو أكثر.

٣ - أن ابن هذيل - وهو ينقل كلام أبي عبيدة كما هو - لم يذكر صفة طول الكعبين، وذلك في قوله: «طويل نُضْل الرأس، طويل العُنُق، طويل الأذنين، طويل الذراعين، طويل الكتفين، طويل البطن، طويل الوركين، طويل

(١) الخيل، لأبي عبيدة، ص ١٧٢.

الفخذين، طويل وظِيفِي الرَّجُلَيْنِ^(١). وعندما نقارن بين كلامه، وكلام أبي عبيده؛ نجدهما متطابقين، سوى أن أبا عبيدة ذكر عبارة: طول الكعبين، ولم يذكر عبارة: طول الكتفين، وأن ابن هذيل ذكر عبارة: طول الكتفين، ولم يذكر عبارة: طول الكعبين، وهذا ما يجعلني أميل إلى أن الأصل في كلام أبي عبيدة هو عبارة: طول الكتفين، ثم حُرِفَت لفظة الكتفين إلى الكعبين؛ لا سيما أن أبا عبيدة قد سبق أن وصف الكتفين بالطول^(٢)، ولم يذكر صفة طول الكعبين إلا في هذا الموطن، ولا سيما - كذلك - أن ابن هذيل قد نص على صفة طول الكتفين في غير ما موضع^(٣)، ولم يذكر صفة طول الكعبين قط.

٤ - أنني لم أقف - فيما طالعت من الشعر - على شاهد يصف كعب الفرس بالطول، سوى شاهد يُنسب لأبي البیداء الأعرابي^(٤)، وذلك في قوله^(٥):

طويل الذراعين أطمى الكُعُوب ناتي الحَمَاتين عاري النِّسا

وعندما نفتش في معنى الطَّما نجدّه يشتمل على دلالة الطول؛ حيث قال ابن منظور: «طَمَى^(٦) النَّبَات: طال، وعَلَا^(٧)»، إلا أن هذه الدلالة يعتورها الضعف من وجهين:

الوجه الأول: من جهة التفرد؛ إذ كيف تخلوا الشواهد الشعرية، وقصائد وصّاف الخيل، من صفة ظاهرة كهذه الصفة؛ لا سيما إذا كان وصف الكعب كثير الورود في شعرهم، ولا سيما - كذلك - إذا كانت صفة الطول كثيراً ما

(١) حلية الفرسان، ص ١٣١.

(٢) انظر: الخيل، لأبي عبيدة، ص ١٧٢.

(٣) انظر: حلية الفرسان، ص ١٣١، ١٦٩.

(٤) ترجمة.

(٥) محمد بن داود الأصبهاني، الزهرة ٧١٥/٢. تحقيق: إبراهيم السامرائي، ونوري القيسي، الأردن، مكتبة المنار، ط ٢، ١٩٨٥ م.

(٦) أَلَفَ طَمًا: واوية، ويائية. فهي تكتب على الوجهين كما أثبتها ابن منظور: يطمو، ويظمي. اللسان، جذر: طما.

(٧) اللسان، جذر: طما.

يقابلون بها صفة القصر، حتى في نثرهم، فانفراد هذا الشاهد بالدلالة على صفة طول الكعب يبعث على الشك، ويتضح هذا الشك في الوجه الثاني.

الوجه الثاني: من جهة احتمال وقوع التّصحيف في الشاهد؛ حيث أن الأقرب في لفظة: أَظْمَى، أن تكون: أَظْمَى بإعجام الظاء، وذلك لثلاثة أسباب:

١ - أن الفارق بين شكل اللفظتين هو نقطة، وما أكثر التصحيف في مثل هذا الفارق.

٢ - أن لفظة الظّما متداولة في وصف الكعب، ومن ذلك قول النضر بن سَلَمَة العِجْلِي:

مُحَدِّدُ الْعُرْقُوبِ أَظْمَى الْكَعْبَيْنِ إِذَا تَعَالَى طَلَقًا أَوْ اثْنَيْنِ^(١)

٣ - أن لفظة الظّما متوافقة في دلالتها مع أوصاف الكعب الأخرى؛ حيث أن الظّما يدل على الضّمر، وقلة اللحم، والدُّبُول، والشّدة، كما في قولهم: «يَقَالُ لِلْفَرَسِ إِذَا كَانَ مُعَرَّقًا^(٢) الشَّوَى: إِنَّهُ لَاظْمَى الشَّوَى، وَإِنَّ فُضُوصَهُ لِظْمَاءٌ: إِذَا لَمْ يَكُنْ فِيهَا رَهْلٌ وَكَانَتْ مُتَوَتِّرَةً، وَيُحْمَدُ ذَلِكَ فِيهِ»^(٣). قال سبط ابن التعاويذي^(٤):

يُهْوِي بِهِ أَظْمَى الْفُضُوصِ مُطَهَّمٌ سَامِي التَّلِيلِ^(٥)

وعلى فرض سلامة الشاهد من التصحيف، فليس أمامنا إلا خيارين أحلاهما مُرًّا: الأول: أن نحمل لفظة الظّما على دلالة الطول فيها؛ فنخالف بذلك ما يحمّد في الكعب، والثاني: أن نحمل لفظة الظّما على دلالة الارتفاع فيها؛ فنحتاج إذن إلى شيء من التكلف في التأويل، وربما نقع في إحالة

(١) نقلًا عن المعاني الكبير ٤٢/١.

(٢) العَرَقُ: العظم الذي أُخِذَ عَنْهُ اللَّحْمُ، والجمع عُراقٌ بالضم. ورجلٌ مُعْرُوقٌ العظام، ومُعَرَّقٌ؛ أي: قليل اللحم. الصحاح، جذر: عرق.

(٣) اللسان، جذر: ظما.

(٤) ترجمة

(٥) دواوين الشعر على مر العصور

المعنى؛ حيث أننا سنحمل الارتفاع في الكعب على بروزه من جهة اليمن والشمال؛ فيكون ذلك البروز بمثابة الصَّمْع أو الحِدَّة، ثم نبني على ذلك مراد أبي عبيدة بطول الكعب؛ فنقول: إن مراد أبي عبيدة بطول الكعب، هو بروزه من تلك الجهتين.

وبناء على ما سبق؛ فإن لفظة الظِّمَام هي الأكثر انسجاماً مع أوصاف الكعب، وما يحمد فيه، بخلاف لفظة الظِّمَام فهي نشازاً في هذا السياق؛ وعليه يكون احتمال التصحيف في شاهد أبي البيداء هو الأقرب عندي. فيكون الراجح بهذا والله أعلم أن صفة طول الكعبين لا تثبت عن أبي عبيدة، وأنها محرفة عن صفة طول الكتفين.

٢١ - تَأْنِيفُ الْعُرْقُوبِ، أَوْ حِدَّتُهُ:

قال الأصمعي: «ويُستحب في الفرس أن... يَحْدَّ... عُرْقُوبُهُ»^(١). وقال أبو عبيدة: «ويُستحب... تَأْنِيفُ عُرْقُوبِهِ، وَاسْتِوَاؤُهُ بِعَصَبِ مُؤَخَّرِ رِجْلِهِ، وَشِدَّةُ لُصُوقِ الْجِلْدِ بِهِ، وَقِلَّةُ الْحَشْوِ فِي ذَلِكَ الْمَوْضِعِ، وَحِدَّةُ إِبْرَتِهِ، وَعَزِيزَاوِيَّتِهِ، وَقَصَرُهُمَا، وَقُرْبُ عُمُوضِهِمَا فِي بَاطِنِهِ مِنَ الْعُرْقُوبِ. وَعُرْقُوبُهُ: مَنْ مَرَكَبٍ وَظِيفِهِ فِي كَعْبِهِ مِنْ مُؤَخَّرِهِ إِلَى مُنْقَطَعِ وَتَرْتِهِ أَسْفَلَ سَاقِهِ، وَيُسْتَحَبُّ ذَلِكَ لَشِدَّتِهِ، وَلَانْقِبَاضِ الرَّجْلِ. وَتَأْنِيفُهُ: حِدَّتُهُ»^(٢).

واستشهد أبو عبيدة بشاهد واحد، وهو قول عُقْبَةَ بْنِ سَابِقٍ:

حَدِيدٌ^(٣) الطَّرْفِ وَالْمَنْكِبِ وَالْعُرْقُوبِ وَالْقَلْبِ

نلاحظ في هذه الصفة، أن أبا عبيدة والأصمعي قد اتفقا على تسمية العضو، وعبر أبو عبيدة عن وصفه بلفظ التأنيف، وعبر الأصمعي عن وصفه

(١) الخيل، للأصمعي، ص ٦٤.

(٢) الخيل، لأبي عبيدة، ص ٢٢٠.

(٣) حَدَّ كُلِّ شَيْءٍ طَرَفٌ شَبَابَتُهُ كَحَدِّ السَّكِينِ، وَالسَّيْفِ، وَالسَّنَانِ، وَالسَّهْمِ. وَقِيلَ: الْحَدُّ مِنْ كُلِّ ذَلِكَ: مَا رَقَّ مِنْ شَفَرَتِهِ، وَالْجَمْعُ: حُدُودُ. اللِّسَانُ، جَذَرٌ: حَدَدَ.

بلفظ الحِدَّة. والمُؤَنَّف: هو المحدد من كل شيء^(١). وعلى هذا تكون دلالة اللفظين واحدة وإن اختلف الشكل.

لكننا قد اعتدنا من أبي عبيدة، أنه يعطف على الصفة الأصلية جملة من الأسماء والصفات؛ التي تتعلق بالعضو الموصوف، وفي هذه المرة عطف العُزِيزاء على العُرقوب، ووصفها بالحِدَّة، والقِصْر، والعُمُوض في باطنه. وعندما نفتش عن العُزِيزاء - في غير هذا الموضع - عند أبي عبيدة، أو عند غيره من أهل اللغة؛ لا نجد لها ذكراً إلا في الورك وما حوله، وهذا يجعلنا نشكك في استقامة العبارة في هذا السياق. ويزيد من سطوة هذا الشك الأسباب التالية:

أولاً: أن أبا عبيدة ذكر العُزِيزاء، في سياق الصفات المستحبة، وحدد مكانها في الورك، وذلك في قوله: «ويُسْتَحَب... قِصْرُ عُزِيزَاوِيهِ، وكَثْرَةُ لَحْمِهَا...» وعُزِيزَاوَاهُ: ما بين جَاعِرَتَيْهِ، وَعُكُودَ ذَنَبِهِ^(٢). وكذلك ذكرها في أثناء تسميته لِخَلْقِ الفَرَس، وجعل مكانها في الورك أيضاً، حيث قال: «ثم الوركين: وهما ما بين حَجَبَتَيْهِ وجَاعِرَتَيْهِ. وفيهما حَجَبَتَاهُ...» وعُزِيزَاوُهُ...^(٣). وقال صاحب العين: «العزيزاوان: عصبتان في أصول الصَّلَوَيْنِ فَصَلَّتَا بَيْنَ الْعَجَبِ وَأَطْرَافِ الْوَرَكَيْنِ»^(٤). فما صلة العزيزاء إذن بالعرقوب، إذا كان مكانها في الورك؟!

ثانياً: أن أبا عبيدة عندما ذكر السَّاق - في أثناء تسميته لِخَلْقِ الفَرَس - ذكر العرقوب والإبرة من جملة أعضائها، لكنه لم يذكر معها العُزِيزاء، وذلك في قوله: «ثم السَّاقَانِ وفيهما: حَمَاتَاهُمَا، وَجِبَالُهُمَا، وَنَسَوَاهُمَا، وَوَثَرَاتُهُمَا، وَأَيْبَسَاهُمَا، وَكَعْبَاهُمَا، وَمَنْجَمَاهُمَا، وَعُرْقُوبَاهُمَا، وفي عرقوبيهما

(١) ينظر: اللسان، جذر: أنف.

(٢) المصدر السابق، ص ٢١٤، ٢١٥.

(٣) الخيل، لأبي عبيدة، ص ١٤٣.

(٤) نقلاً عن المخصص ١٨/١.

إِبْرَتَاهُمَا»^(١). وهذا الموطن من مواطن الاستقصاء في العضو وما يتعلق به من أعضاء كما هي عادة أبي عبيدة، فلو كانت العُزِيزاء من أعضاء الساق، أو العرقوب؛ لذكرها هنا. وكذلك عندما عاد لتحديد مكان العرقوب - في سياق التفسير - أعاد معه ذكر الإبرة دون العُزِيزاء، وذلك في قوله: «وَعُرْقوبَاهُ: ما ضَمَّ ملتقى الوظيفين والساقين من مآخيرهما من العَصَب، والعَظْم. والإِبرَةُ: عَظْمٌ وَثَرَةٌ العرقوب من أعلاه، وهو عَظْمٌ صغير، وأصله لاصق بالكعب»^(٢). فلو كانت العُزِيزاء لا صقة في باطن الكعب - كما تقدم في الشاهد الأصلي - لكان هذا موطن ذكرها.

ثالثاً: أن أبا عبيدة وصف العُزِيزاء - في الشاهد الأصلي - بالِحِدَّة، والقِصْر، لكنه عندما أدرج الأعضاء تحت الصفات الجامعة لها، جعل العُزِيزاء من جملة الأعضاء الموصوفة بالغلظ، حيث قال: «... غَلِظُ العُزِيزاء»^(٣)، ولم يجعلها من جملة الأعضاء الموصوفة بالِحِدَّة؛ التي كان العرقوب من جملتها حين قال: «... حديد العرقوبين»^(٤). فلو كانت العُزِيزاء توصف بالِحِدَّة لما وصفها أبو عبيدة بالغلظ، ولو كانت توصف بالِحِدَّة لذكرها مع العرقوب في جملة الصفات التي أدرجها تحت لفظ الحِدَّة. ولو كانت العُزِيزاء توصف بالقِصْر لأدرجها في جملة الأعضاء الموصوفة بالقِصْر. ولو أن أبا عبيدة أغفل ذكر العُزِيزاء بالكلية في الصفات المجملة؛ لكان هذا مما يدعونا إلى التأمل. لكنه عندما يذكرها هناك، ويكون بين يديه لفظ الحِدَّة، والقِصْر، والغلظ؛ فيجعلها تحت لفظ الغلظ، فإن هذا الصنيع يدل على التناقض؛ إذ كيف يصف العُزِيزاء - هنا - بالِحِدَّة والقِصْر، ثم يدرجها - هناك - تحت لفظ الغلظ مع وجود الألفاظ التي وُصفت بها في الشاهد الأصلي. وهذا يجعلنا نشك في أن لفظة العُزِيزاء مقحمة في سياق الكلام عن العرقوب.

(١) الخيل، لأبي عبيدة، ص ١٤٥.

(٢) المصدر السابق، ص ١٤٥.

(٣) المصدر السابق، ص ٢٢٣.

(٤) المصدر السابق، ص ٢٢٣.

رابعاً: لم أقف - في حدود ما طالعت - على من يجعل العزیزاء في العرقوب سوى أبي عبيدة، وتحديداً في هذا الشاهد. وكل الآراء التي وقفت عليها عند أهل اللغة؛ تجعل العزیزاء في الورك، أو قريباً منه^(١).

خامساً: أن ابن هذيل أورد صفة العرقوب بالفاظ أبي عبيدة نفسها تقريباً، ولم يذكر العزیزاء، أو وصفها، وذلك في قوله: «ومنها تأنيف عُرْقوبيه، واستواؤهما بَعْصَبٍ مُؤَخَّرٍ رِجْلَيْهِ، وَشِدَّةٌ لُصُوقِ الْجِلْدِ بِهِمَا، وَاسْتَحَبَّ ذَلِكَ مِنْهُ لِلشَّدَّةِ، وَانْقِبَاضِ الرَّجْلَيْنِ»^(٢). فإغفال ابن هذيل للعزیزاء وهو ينقل عبارة أبي عبيدة؛ يقوي الشك في أن عبارة العزیزاء مقحمة في هذا السياق.

وبناء على ما تقدم، فالأقرب أن عبارة العُزیزاء، وما يتعلق بها من وصف؛ مقحمة في سياق وصف العرقوب، وأن كلام أبي عبيدة في وصف العرقوب لا يستقيم - مع كلامه في المواطن الأخرى، ولا مع ما هو مقرر عند أهل اللغة - إلا بإسقاطها من هذا السياق. وعليه يكون الأقرب إلى الصواب في تقدير عبارة أبي عبيدة أن تكون على هذا النحو: «ويُستحب... تأنيف عُرْقوبيه، واستواؤه بَعْصَبٍ مُؤَخَّرٍ رِجْلَيْهِ، وَشِدَّةٌ لُصُوقِ الْجِلْدِ بِهِ، وَقِلَّةُ الْحَشْوِ فِي ذَلِكَ الْمَوْضِعِ، وَجِدَّةُ إِبْرَتِهِ. وَعُرْقُوبُهُ: مِنْ مُرَكَّبٍ وَظِيفِهِ فِي كَعْبِهِ مِنْ مُؤَخَّرِهِ إِلَى مُنْقَطَعِ وَثَرَتِهِ أَسْفَلَ سَاقِهِ، وَيُستحب ذلك لشدته، ولانقباض الرجل. وتأنيفه: حَدَّتُهُ». والأقرب أن حَدَّة العرقوب أو تأنيفه؛ من الصفات المشتركة بين الحُسن الجوده، لكنها قد تغتفر في فرس الزينة إذا لم تؤثر في حركته.

(١) أكثرهم يرى أنها في الورك، وبعضهم يرى أنها فجوة الدبر، أو ما يحيط به من العظم. ينظر: التهذيب، والمحيط، واللسان، جذر: عز، أو عزز. والجمهرة ٢/٢٢٢، والمخصص ١٨/٢.

(٢) حلية الفرسان، ص ١٠٢.

٢٢ - طول الوظيفين في الرجلين:

قال الأصمعي: «ويُستحب في الفرس... طول الوظيفين في الرجلين»^(١). وقال أبو عبيدة: «ويُستحب... طول وظيفيه، وعرضهما إذا استعرضتهما»^(٢)، وحذتُهما، ودقَّتُهما إذا استقبلتهما»^(٣)، واستواؤهما إذا استدبرتهما. والوظيف: ما تحت الكعب وفوق الحوْشَب. ويُستحب طولُه لبعْد قدره»^(٤)، ولحاقِ رجلَيْه. وعرضُه، وحذتُه؛ لأنه أضدقُ لشدَّتِه، وأطولُ لصبرِه على صكِّ الأرض؛ لأنَّه إذا دخل من وَسَطِه ومن مُقدِّمِه، وخرج من مؤخَّرِه فلم يَسْتَوِ؛ رَقَّ فلم يصبر، ولم يَقْو»^(٥).

واستشهد أبو عبيدة بثلاثة شواهد، وهي:

قول النَّابِغَةِ الجَعْدِي^(٦):

فَعَمَّ طَوِيلُ عَرِيضِ أَوْظَفَةِ الرَّجْلَيْنِ خَاطِي البَضِيعِ مُلْتَمِ
وقوله أيضاً:

وَأَوْظَفَةٌ أَيْدٍ جَدَلْهَا^(٧) كأَوْظَفَةِ الْفَالِجِ الْمُصْعَبِ

(١) الخيل، للأصمعي، ص ٦٥.

(٢) العَرْضُ بالضم: الجانب والناحية من كل شيء. وفي الحديث حديث الحَجِّ: فَأَتَى جَمْرَةَ الْوَادِي فَاسْتَعْرَضَهَا؛ أي: أتاها من جانبها عَرْضاً.. ونظر إليه مُعَارَضَةً وعن عَرْضٍ وعن عَرْضٍ؛ أي: جانب. اللسان، جذر: عرض.

(٣) الاستقبال: ضدُّ الاستدبار. واستقبل الشيء وقابله: حاذاه بوجهه. وقَبِلْتُ الشيء، ودَبَّرْتُهُ: إذا استقبلته، أو استدبرته. اللسان، جذر: قبل.

(٤) الأَقْدَرُ من الخيل: الذي إذا سار وقعت رجلاه مواقع يديه. اللسان، جذر: قدر.

(٥) الخيل، لأبي عبيدة، ص ٢٢٠.

(٦) له رواية أخرى في التاج كما ذكر المحقق. وهي: فَعَمَّ أَسِيلُ عَرِيضِ أَوْظَفَةِ الرَّجْلَيْنِ خَاطِي البَضِيعِ مُلْتَمِ. التاج، جذر: جبا.

(٧) الجدَل: شِدَّةُ القَتْلِ. وَجَدَلْتُ الحَبْلَ أَجْدِلُهُ جَدَلًا إذا شددت قتله، وَقَتَلْتَهُ قَتْلًا مُحْكَمًا. اللسان، جذر: جدل.

وقول ابن أَحْمَر:

يَخْدِي بِأَوْظَفَةٍ شَدِيدٍ أَسْرُهَا^(١) شَمَّ السَّنَابِكِ لَا تَقِي^(٢) بِالْجَدَجِدِ

نلاحظ في هذه الصفة، أن أبا عبيدة والأصمعي قد اتفقا على تسمية العضو، وعلى وصفه، وحدد الأصمعي مكانه في الرُّجْلين، ولم يصرح أبو عبيدة بمكانه. لكن تحديده للوظيفة بالكعب؛ يدل على أنه يريد وظيفة الرُّجْل؛ لأن الكعب لا يكون إلا فيها.

وقد نصت شواهد أبي عبيدة على اسم العضو، ولم تشر إلى صفة الطول؛ وهي محل الاستشهاد الرئيس فيه. فجاء بيت النابغة الأول يصف الوظيفة بالعَرَض، وجاء بيته الثاني، وبيت ابن أَحْمَر؛ يصفانه بالقوة والإحكام. وهذا الصنيع يصب في سياق تركيز العرب - بسبب الحاجة - على ما يتعلق بوظائف الركوب، أكثر من تركيزهم على ما يتعلق بوظائف الزينة.

والأقرب أن طول وظيفي الرجلين، وعرضهما، ودقتهما من الأمام، واستواءهما من الخلف؛ من الصفات المشتركة بين الحُسن والجودة؛ إلا أن قصر الوظيفة قد يغتفر في فرسي: الركوب والزينة، إذا جادت معه صفات أخرى، ولم يؤثر في وظائف الركوب والزينة، لقول أبي عبيدة: «ويُغْتَفَرُ قَصْرُ وظيفي الرجلين، إذا جاد ما فوقهما، فعَرَضْتُ ساقاه وعَظُمْتُ فخذاه، وطالتا، وكثر لحمهما»^(٣).

(١) أَسْرَهُ يَأْسِرُهُ أَسْرًا وَإِسَارَةً: شَدَّهُ بِالْإِسَارِ. وَالْإِسَارُ: مَا شُدَّ بِهِ، وَالْجَمْعُ أَسْرٌ. وَالْإِسَارُ: الْقَيْدُ، وَيَكُونُ حَبْلُ الْكِتَافِ، وَمِنْهُ سَمِيَ الْأَسِيرُ. اللسان، جذر: أسر.

(٢) قال ابن منظور في التعليق على الشاهد؛ أي: لا تشتكي حزونة الأرض لصلابة حوافرها. اللسان، جذر: وقى. وقال كذلك: وقوله: لا تقي بالجدجد؛ أي: لا تتوقاه ولا تتهبَّبه. اللسان، جذر: جدد. وَوَقَى مِنَ الْحَفَى وَقِيًّا كَوَجَى. قال الأصمعي: وقيل: فرَسَ وَاقٍ: إِذَا حَفَى مِنْ غَلِظِ الْأَرْضِ، وَرَقَّةَ الْحَافِرِ. قال امرؤ القيس: وَضُمَّ صَلَابٍ مَا يَقِينَ مِنَ الْوَجَى. اللسان، جذر: وقى.

(٣) الخيل، لأبي عبيدة، ص ١٧٢.

٢٣ - رُحْبُ الْإِهَابِ، أَوْ اتَّسَاعُهُ:

قال الأصمعي: «ويُستحب في الفرس أن... يَتَّسِعَ جِلْدُهُ»^(١). وقال أبو عبيدة: «ويُستحب... رُحْبُ إِهَابِهِ. وإِهَابُهُ: جِلْدُهُ. ورُحْبُهُ: سَعَتُهُ»^(٢).

واستشهد أبو عبيدة بشاهدين، وهما:

قول الشاعر^(٣):

شَدِيدُ قِلَاتِ الْمِرْفَقَيْنِ مُحَنَّبٌ أَشَقُّ رَحِيبُ الْجِلْدِ عَارِي النَّوَاهِقِ
وقول آخر^(٤):

رَحِيبُ الْجَوْفِ مُعْتَدِلٌ قَرَاهُ هَرِيتُ الشَّدْقِ فَضْفَاضُ^(٥) الْإِهَابِ

نلاحظ في هذه الصفة، أن أبا عبيدة والأصمعي قد اختلفا على تسمية العضو، وعلى وصفه. فسمَّاه الأصمعي جِلْدًا، ووصفه بالسَّعَةِ، وسمَّاه أبو عبيدة إِهَابًا، ووصفه بالرُّحْبِ. غير أن هذا الاختلاف لا يبرح الشكل؛ وذلك أن أبا عبيدة فسر الإهاب: بالجلد، والرُّحْبُ: بالسعة. فهما شيء واحد، وقد انعكس شاهداً أبي عبيدة على هذا المعنى. وعليه، فهما متفقان في التسمية، والوصف.

والأقرب أن رُحْبُ الإِهَابِ أو الجلد من صفات الجودة؛ لأن الحاجة له في وظائف الركوب أشد من الحاجة له في وظائف الزينة، وفرس الركوب يحتاج في عدوه إلى جلد متَّسِعٍ يسبح فيه دون أن يعوق حركته، وعلى هذا فهو مغتفر في فرس الزينة ما لم يؤثر في حركته.

وبهذه الصفة نكون قد ختمنا المبحث الأول من الصفات المحمودة في

(١) الخيل، للأصمعي، ص ٦٤.

(٢) الخيل، لأبي عبيدة، ص ٢٠٨.

(٣) نسبة ابن قتيبة إلى النابتة الجعدي، ينظر: المعاني الكبير ٣٢/١.

(٤) لم أهدأ إلى اسم الشاعر فيما وقفت عليه، وقد ذكر الجاحظ هذا الشاهد ولم ينسبه. ينظر: العرجان والبرصان ٣٥/١.

(٥) الْفَضْفَضَةُ: سَعَةُ الثَّوْبِ، وَالذَّرْعُ، وَالْعَيْشُ. وَذَرْعٌ فَضْفَاضٌ وَفَضْفَاضَةٌ وَفَضْفِضَةٌ: وَاسِعَةٌ، وَكَذَلِكَ الثَّوْبُ. اللسان، جذر: فضض.

الخيال العربية، ويحسن بنا - قبل الشروع في المبحث الثاني - أن نقف على الفرق بين أبي عبيدة والأصمعي، في تناولهما لصفات هذا المبحث، ودلالة هذا الفرق.

يتجلى الفرق بين أبي عبيدة والأصمعي في تناول صفات هذا المبحث من خلال ثلاث حيثيات: الأولى: من حيث تفسير الصفات، والاستشهاد عليها. والثانية: من حيث مساحة الاتفاق والاختلاف في التسمية، والوصف، والتفسير. والثالثة: من حيث الزيادة على الصفات الأصلية، وتعليلها.

أما من حيث تفسير^(١) الصفات، والاستشهاد عليها؛ فقد فسر أبو عبيدة في هذا المبحث عشرين صفة من الصفات المشتركة بينهما، واستشهد فيه باثنين وسبعين شاهداً شعرياً^(٢). ولم يفسر الأصمعي سوى ست صفات، ولم يستشهد إلا بشاهدين. وهذا يؤكد لنا طبيعة الفرق بين الكتابين في التأليف التي قرناها سلفاً في مهاد هذه الدراسة.

وأما من حيث مساحة الاتفاق والاختلاف في تسمية الأعضاء، ووصفها، وتفسيرها؛ فلا يكاد يوجد خلاف بينهما في التسمية، ولا يكاد يوجد خلاف - حقيقي - بينهما في الوصف والتفسير، وما كان من اختلاف فهو يقتصر على الشكل - غالباً - دون المضمون. وقد أضفى اختلافهما في الشكل ثراءً - دلاليًا - على قراءتنا للصفات؛ وذلك أن بعض الألفاظ جاءت مكّملة لقصور الدلالة في ألفاظ أخرى، أو زائدة عليها؛ كلفظي: الشَّج، والقَصْر، في وصف القَصِير. وبعض الألفاظ جاءت مفسّرة للدلالة في ألفاظ أخرى؛ كلفظي: السَّعة، والرُّحْب، في وصف الجُلْد. وبعضها جاءت لتختزل في دلالتها جملة من الأوصاف؛ كلفظ التَّمَكُّن في وصف الرُّسْع، ولفظ الصَّمْع في وصف الكَعْب. وهذا يفتح الباب أمام إمكانية إعادة كتابة صفات الخيل العربية بأسلوب آخر.

(١) تحديد مكان العضو داخل في هذا المصطلح.

(٢) مع الشواهد المكررة.

وأما من حيث الزيادة على الصفات الأصلية، وتعليلها؛ فقد برّز أبو عبيدة في هذا الجانب، فلا مقارنة بينه وبين الأصمعي في ذلك، ومرد هذا - في تقديري - إلى أسلوب التأليف كما أسلفنا. ومن هنا تبرز قيمة الكتابين؛ فكل منهما مكمل لنقص الآخر، سواء كان هذا النقص من جهة الإيجاز، أو من جهة التفسير، أو من جهة التعليل.

المبحث الثاني

الصفات المختلف على إدراجها تحت لفظ واحد

يتناول هذا المبحث الصفات المحمودة في الخيل العربية، التي استنتجها أبو عبيدة والأصمعي من أشعار القدماء، ثم أدرجها كل منهما تحت لفظ مخصوص، وفق الكيفية التي كان يخطتها لنفسه في أثناء التأليف، فجعلها الأصمعي تحت لفظ الاستحباب، وجعل أبو عبيدة قسما منها تحت لفظ العتق، وقسما آخر تحت لفظ الجودة. وقد أفصحنا في مهاد هذه الدراسة - وكذلك في مبحثها الأول - عن الأسباب التي قدرنا أنها تقف وراء تباين هذه التقسيمات، وهذا - بدوره - يمهد الطريق أمام مباشرة البحث في ماهية هذه الصفات، ودلالاتها. وهي تنقسم إلى قسمين:

القسم الأول

الصفات التي أدرجها الأصمعي تحت لفظ الاستحباب،
وأدرجها أبو عبيدة تحت لفظ العتق

١ - رَقَّةُ الْجَحَافِلِ/ دِقَّةُ الْمُسْتَطْعَمِ:

لقد ذكر أبو عبيدة رقة الجحافل في صفات العتق، وذلك في قوله: «ويُسْتَدَلُّ عَلَى عِتْقِ الْفَرَسِ بِرَقَّةِ جَحَافِلِهِ»^(١)، وفسر الجحافل في موطن آخر، وذلك في قوله: «وَجُحْفُلَتَاهُ: ما يتناول به العلف»^(٢). وذكر الأصمعي دِقَّةَ

(١) الخيل، لأبي عبيدة، ص ١٧٠.

(٢) المصدر السابق، ص ١٣٠.

المستطعم في الصفات المستحبة، وذلك في قوله: «يُسْتَحَبُّ فِي الْفَرَسِ . . . أَنْ يَدِقَّ مُسْتَطْعَمُهُ»^(١)، وفسر المُسْتَطْعَمَ بالجحافل في موطن آخر، وذلك في قوله: «وَيَدِقُّ مُسْتَطْعَمُهُ؛ أَي: جَحَافِلُهُ»^(٢).

نلاحظ في هذه الصفة، أن أبا عبيدة والأصمعي قد اختلفا على تسمية العضو، وعلى وصفه. فسماه أبو عبيدة جُحْفَلَةً، ووصفها بالرقّة، وسماه الأصمعي مستطعمًا، ووصفه بالدقة. فهل هما يسميان عضواً واحداً، ويصفانه بصفة واحدة؟ أم أنهما يسميان عضوين مختلفين، ويصفانهما بصفتين مختلفتين؟

من المستحسن أن نبحث هذا التساؤل في شقين: فيكون الشق الأول: في تسمية العضو وتفسيره، ويكون الشق الثاني: في وصفه.

أما الشق الأول، فيقودنا الجواب عنه إلى البحث في الفرق بين الجحافل، والمستطعم، عند أبي عبيدة والأصمعي. وعندما نطلب هذا الفرق نجد أن أبا عبيدة يفرق بينهما؛ لأن المستطعم عنده هو: ما بين مَرَسَنَ الْفَرَسِ، وأطراف جَحَافِلِهِ، والجَحَافِلُ عنده: هي ما يتناول بها الْعَلَفُ. والمَرَسَنُ عنده^(٣): هو موضع الْحَكْمَةِ عَلَى الْأَنْفِ^(٤). وعلى هذا يكون بين الجحافل والمستطعم عند أبي عبيدة عموم وخصوص، ويكون المستطعم عنده أعم من الجحافل؛ لأنه مشتمل عليها. ويعزز هذا التفريق أن أبا عبيدة قد أدرج عضو الجحافل والمستطعم في الصفات المجملة تحت وصف واحد، ولو كان لا يفرق بينهما لاستغنى بأحدهما عن الآخر^(٥).

أما الأصمعي فإنه فسر الجحافل كتفسير أبي عبيدة، وذلك في قوله:

(١) الخيل، للأصمعي، ص ٦٤.

(٢) المصدر السابق، ص ٦٥.

(٣) تضبط لفظة المرسن، بفتح الميم، وكسر السين وفتحها: مَرَسَنَ، ومَرَسِينَ. وتضبط - كذلك - بكسر الميم وفتح السين: مَرَسَنَ. انظر اللسان، جذر: رسن.

(٤) ينظر: الخيل، لأبي عبيدة، ص ١٣٠.

(٥) ينظر: الخيل، لأبي عبيدة، ص ٢٢٣.

«الجُحْفَلَةُ: ما تناول به العَلَف»^(١)، وفسر المستطعم - كما سبق - بالجحافل^(٢). ولم أقف - في حدود علمي - على أنه فسر المستطعم بتفسير أبي عبيدة. وعليه، فظاهر كلام الأصمعي أنه لا يفرق بين الجحافل، والمستطعم، وأنهما عنده كالشيء الواحد.

غير أن هذا الظاهر يقابله ما يشير إلى أن الأصمعي يفرق بينهما؛ وذلك أن نسختين من نسخ مخطوطات الكتاب، وهما: نسخة كوبرلي رقم (١٣٦٠)، والنسخة الظاهرية رقم (٣٧٦١)؛ قد أثبتتا الحرف (و) موضع الحرف (أي)^(٣). وهذا بدوره ينقل العبارة من سياق التفسير إلى سياق العطف؛ فيصبح شكل العبارة على النحو التالي: ويدق مستطعمه وجحافله. فتكون الجحافل بهذا معطوفة على المستطعم، والعطف يقتضي المغايرة. وهذا يعني أنه يفرق بينهما؛ لا سيما إذا أخذنا في الاعتبار؛ أن تفسير المستطعم بالجحافل ربما يكون من كلام الرواة، وليس من كلام الأصمعي.

وعلى هذا، فإن كلام الأصمعي محتمل لكلا الأمرين، فإذا حملناه على التفريق بينهما فنحن نحمله على أصل صحيح عند أهل اللغة؛ فالتفريق بين الأسماء هو الأصل. فيكون الفرق بين الجحفلة والمستطعم؛ هو أن الجحفلة: هي الأداة التي تنقل العلف إلى مكان الاستطعام من الفم؛ ومكان الاستطعام: هو المستطعم. وإذا حملناه على عدم التفريق بينهما فنحن نحمله على أصل صحيح كذلك؛ لأن العرب كما قال ابن قتيبة: تسمي الشيء باسم غيره إذا جاوره أو كان منه بسبب^(٤).

وبهذا نخلص إلى أن أبا عبيدة كان يسمي عضواً واحداً، ويصف عضواً واحداً، وهو: الجحافل، وأن الأصمعي يحتمل كلامه أكثر من عضو؛ لأنه يصدق على الجحافل من وجه، ويصدق على المستطعم من وجه ثان، ويصدق

(١) المخصص ١٦/٢.

(٢) نقلاً عن المخصص ١٦/٢.

(٣) ينظر: كلام المحقق، ص ٦٥، من كتاب الخيل، للأصمعي.

(٤) ينظر: ص ٥٨.

عليهما معاً من وجه ثالث. ومن هنا تظهر لنا ثمرة تحرير هذا الخلاف، فإذا كان الأصمعي يعني بالمستطعم الجحافل؛ فإن عموم الاستحباب عنده يخصص بالعتق عند أبي عبيدة وابن هذيل، فتبقى رقة الجحافل أو دقتها في صفات العتق. وإذا كان الأصمعي يعني بالمستطعم حقيقته؛ فإن الاستحباب يبقى على أصله عنده؛ لأن أبا عبيدة وصف المستطعم باللفظ، وأبقاه على عمومته في الاستحباب، ولأن ابن هذيل جعله من صفات الحُسن، حين قال: «ومنها لُظف مُسْتَطْعِمُهُ، ومُسْتَطْعَمُهُ: ما بين مَرَسَنِهِ إلى طرف جُحْفَلَتِهِ، وذلك للحُسن»^(١).

فالفرق إذن بين وصف الجحافل، والمستطعم، هو أن الجحافل - فيما أرى - قد نُقلت صفتها - بناء على قانون العتق - من صفات الحُسن أو الجودة، إلى صفات العتق؛ لتكون دليلاً على عربية الفرس وسلامته من الهُجنة، وبقية صفة المستطعم على أصلها. لكنني أميل إلى نقل صفة المستطعم معها - كذلك - إلى صفات العتق؛ لأن ضخامة المستطعم من الصفات الظاهرة في الخيل الإنجليزية اليوم، ولا إخال أن العرب القدماء قد شاهدوا هذه الخيل، لبعد المكان في ذلك العصر. فإذا كان المعنى الذي أتاح للعرب القدماء اعتماد بعض صفات الحُسن أو الجودة دليلاً على العتق؛ قائماً في حقنا اليوم؛ فإن ذلك يتيح لنا إلحاق رقة المستطعم أو دقته بدلائل العتق في الخيل العربية والله أعلم.

وأما الشق الثاني، الذي يتمثل في وصف العضو، فقد استخدم أبو عبيدة في وصفه لفظ الرقة، واستخدم الأصمعي في وصفه لفظ الدقة. فما الفرق بين الصفتين؟ وما أثر ذلك على الوصف؟

نستطيع القول: إن لفظتي: الرِّقَّة والدَّقَّة تفرقان في الدلالة، وتلتقيان - كذلك - فيها. فإذا أطلقت الرقة فإنها تدل على اللين، كما قال ابن منظور: «الرَّقِيقُ: نقيض الغليظ»^(٢). وإذا أطلقت الدقة فإنها تدل على الصَّعَر، كما قال

(١) حلية الفرسان، ص ٩٤.

(٢) اللسان، جذر: رقق.

ابن منظور: «والدَّقُّ: كل شيء دَقَّ، وصَغُرَ»^(١). غير أن هذا الفارق بينهما لا يمنع من تقاطعهما في الدلالة، فقد التقت الدقة مع الرقة في اللين؛ كما قال ابن منظور: «الدقيق: خلاف الغليظ»^(٢)، وقوله: «والدقيق: الشيء لا غِلَظَ له»^(٣)، وقوله: «والدُّقَاقَةُ، والدُّقَاقُ: ما اندَقَّ من الشيء وهو التراب اللَّيِّن؛ الذي كَسَحَتْهُ الرِّيحُ من الأرض»^(٤).

وقد انعكس هذا التقاطع على استخدام أبي عبيدة والأصمعي لهما؛ حيث استخدم أبو عبيدة لفظة الرقة والدقة في التعبير عن عضو واحد؛ فوصف أَرْبَةَ الفرس مرة بالركة ومرة بالدقة، ووصف جملة من الأعضاء بالدقة، ونقلها عنه ابن هذيل بالركة^(٥). وكذلك فعل الأصمعي، فقد وصف مستطعم الفرس مرة بالدقة، ومرة بالركة^(٦)، وقد اختلفت - كذلك - نسخ كتابه في وصف مذبح الفرس، فأثبت بعضها الدقة، وأثبت بعضها الرقة^(٧).

وعليه، فإن اختلافهما في الوصف لا يعدو أن يكون من اختلاف التنوع، وهذا النوع من الاختلاف يضيفي - كما أسلفنا - ثراء دلاليًا على قراءتنا للصفات؛ إذ من الممكن أن نقول: إن وصف الجحافل بالركة هو الأقرب إلى طبيعتها؛ لأنها جلد لا عظم فيه، ووصف المستطعم بالدقة هو الأقرب إلى طبيعته؛ لأنه جلد وعظم. وربما نستطيع أن نعزو إلى هذه القراءة؛ وصفهم للجحافل والمستطعم باللُّطَف^(٨)؛ لأن اللُّطَفَ يجمع بين الرقة والدقة، لانطوائه على دلالة الصغر، واللين^(٩). وبناء على ما سبق، فالأقرب أن رِقَّةَ الْجَحَافِلِ،

(١) المصدر السابق، جذر: دقق.

(٢) المصدر السابق، جذر: دقق.

(٣) المصدر السابق، جذر: دقق.

(٤) المصدر السابق، جذر: دقق.

(٥) ينظر: الخيل، لأبي عبيدة، ص ١٢٣، وحلية الفرسان، ص ١٣١.

(٦) ينظر: الخيل، للأصمعي، ص ٦٤، والصحاح، جذر: طعم.

(٧) ينظر: كلام المحقق، ص ٦٤.

(٨) ينظر: الخيل، لأبي عبيدة، ص ٢٢٣، والتهذيب، جذر: طعم. وحلية الفرسان، ص ١٣٢.

(٩) ينظر: اللسان، جذر: لطف.

والمُسْتَطْعَم، أو دَقَّتْهُمَا؛ من صفات الحُسْن، ويُستدل بهما على العِتْق. ولذلك
علق الأزهري على قول ابن مُقبل:

مِنْ كُلِّ أَهْوَاجٍ سِرْيَاحٍ وَمُقَرَّبَةٍ تَقَاتُ يَوْمَ لِكَالِكِ الْوَرْدِ فِي الْغُمْرِ^(١)
بقوله: «وإنما خص الغُمْرَ وسَقَّيْهَا فيه؛ لأنه وصفها بالعِتْق، وسُبوطة
الخدود، ولَطَافَةِ الْأَفْوَاهِ»^(٢).

٢ - عَرَضُ الْمَنْخَرِ^(٣):

لقد ذكر أبو عبيدة هذه الصفة في صفات العِتْق بلفظ العَرَض^(٤)؛ وذلك
في قوله: «وَيُسْتَدَلُّ عَلَى عِتْقِ الْفَرَسِ... بِعَرَضِ مَنْخَرِهِ»^(٥)، وذكرها - كذلك -
في صفات الجودة بلفظ الرُّحْب؛ وذلك في قوله: «وَرُحْبُ مَنْخَرِهِ»^(٦)، ثم
فسر المنخر في موطن آخر بقوله: «وَمَنْخَرُهُ: مَخْرَجُ نَفْسِهِ»^(٧). وذكرها
الأصمعي في المستحبات مرة بلفظ العَرَض؛ وذلك في قوله: «يُسْتَحَبُّ فِي
الْفَرَسِ أَنْ... يَعْرِضَ مَنْخَرُهُ»^(٨)، ومرة بلفظ الاتِّسَاع؛ وذلك في قوله:
«يُسْتَحَبُّ فِي الْفَرَسِ أَنْ... يَتَّسِعَ مَنْخَرُهُ»^(٩).

نلاحظ في هذه الصفة، أن أبا عبيدة والأصمعي قد اتفقا على تسمية
العضو، وعلى وصفه. غير أن أبا عبيدة وصفه مرة بالعَرَض، ومرة بالرُّحْب،

(١) الْغُمْرُ: قُدَيْحٌ صَغِيرٌ يُكَائِلُ بِهِ. كتاب العين، ص ٤١٦. والمقصود: أن هذه الفرس لدقة مستطعمها
ولطفه؛ تستطيع أن تشرب من هذا القدح الصغير.

(٢) تهذيب اللغة، جذر: سرح.

(٣) الْمَنْخَرُ، وَالْمَنْخَرُ، وَالْمَنْخَرُ، وَالْمَنْخَرُ: الْأَنْفُ. وهو كذلك ثقب الأنف. انظر اللسان،
جذر: نخر.

(٤) عَرَضَ الشَّيْءُ عَرَضًا، وَعَرَضًا، وَعَرَضَةً، وهو عَرِضٌ، وَعَرِاضٌ. وَعَرَضْتُهُ وَأَعَرَضْتُهُ: جَعَلْتُهُ عَرِضًا.
ينظر: المحيط، جذر: عرض.

(٥) الخيل، لأبي عبيدة، ص ١٧٠.

(٦) المصدر السابق، ص ١٦٠.

(٧) المصدر السابق، ص ١٣٠.

(٨) الخيل، للأصمعي، ص ٦٥.

(٩) المصدر السابق، ص ٦٥.

وأن الأصمعي وصفه مرة بالعرض، ومرة بالسعة. فهل هناك فرق بين العرض والرحب؛ يوجب إدخال الصفة مرة في العتق، ومرة في الجودة، عند أبي عبيدة؟ وهل هناك فرق بين العرض والسعة؛ يوجب تكرار الصفة بلفظين مختلفين، في سطرين متتابعين، عند الأصمعي؟

أما بالنسبة لأبي عبيدة، فالفرق ظاهر بينهما؛ حيث إنه جعل عرض المنخر في صفات العتق، وجعل رُحْب المنخر في صفات الجودة. ثم استمر - عنده - هذا التأكيد على التفريق في جميع المواطن التي وصف فيها المنخر تحت لفظ الجودة^(١).

وأما بالنسبة للأصمعي، فإن وصفه للمنخر - في الصفات المستحبة - في سطرين متتابعين؛ مرة بالعرض، ومرة بالسعة^(٢)، يدل على أنه يفرق بين اللفظين، فلو كان اللفظان متطابقين في المعنى، لاستغنى بأحدهما عن الآخر؛ لأن تكرار الصفة بلفظين يدلان على معنى واحد، وفي سياق لا يفصل بينهما ولو سطر واحد؛ لا يرد من مثل الأصمعي إلا لوجود فرق بينهما.

وعندما نستنتق مُعْجَمَاتنا العربية نجدها تفرق بين اللفظين، فقد قال صاحب اللسان: «العرضُ خلافُ الطول»^(٣)، وقال كذلك: «الرحبُ بالضم: السعة»^(٤). فالعرض إذن يحمل دلالة التمدد في اتجاهين، والرحب يحمل دلالة التمدد في جميع الاتجاهات. ويظل هذا الفارق ملازماً لجميع فروع اللفظين؛ ولذلك قال ابن فارس: «العين، والراء، والضاد، بناءً تكثُر فروعه، وهي مع كثرتها ترجعُ إلى أصل واحد، وهو العرض الذي يُخالف الطول»^(٥)، وقال كذلك: «الراء، والحاء، والباء، أصل واحد مطرد، يدلُّ على السعة»^(٦).

(١) ينظر: الخيل، لأبي عبيدة. ص

(٢) والسعة والرحب بمعنى واحد كما سيأتي في تفسير الرحب.

(٣) لسان العرب، جذر: عرض.

(٤) لسان العرب، جذر: رحب.

(٥) مقاييس اللغة، جذر: عرض.

(٦) المصدر السابق، جذر: رحب.

لكن هذا التفريق - من حيث الأصل اللغوي - لا يمنع من اشتراكهما في الدلالة، فقد أورد صاحب غريب الأثر ما يدل على أن العَرَض؛ يعني: السَّعة؛ وذلك في قول النبي ﷺ للمنهزمين من أحد: «لقد ذَهَبْتُمْ فِيهَا عَرِيضَةً؛ أَي: واسِعَةً»^(١). وكذلك فيما أورده صاحب اللسان في حديث الخطبة: «لئن أَقْصَرْتَ الخُطْبَةَ لَقَدْ أَعْرَضْتَ المسألة؛ أَي: جِئْتَ بالخطبة قصيرة، وبالمسألة واسعة كبيرة»^(٢). ولا تعارض بين الأمرين؛ فهما يفترقان في الدلالة من وجه، ويجتمعان فيها من وجه آخر. والأقرب أنهما إذا اجتمعا افترقا وإذا افترقا اجتمعا، فإذا اجتمعا في سياق واحد أصبح لكل لفظ دلالة الخاصة، وإذا ورد أحدهما دون الآخر، فإنه يغني عنه ويدل عليه.

وإذا كان الأقرب أن أبا عبيدة والأصمعي يفرقان بين العَرَض، والرُّحْب، في وصف المنْخَر؛ فأين يكون موضعهما من المنْخَر؟

الذي يظهر لي أن العَرَض يكون في مُقَدِّم المنْخَر، وأن الرُّحْب يكون في داخله. ويدل على أن موضع العَرَض يكون في مُقَدِّم المنْخَر أمران:

الأول: قول ابن هذيل في أوصاف الخيل: «ومنها: رُحْب مَنْخَرِهِ... وطول شَقِّهِمَا»^(٣). ففي هذا الشاهد دلالة على أن عَرَض المنْخَر يكون في مُقَدِّمِهِ من وجهين: الأول من جهة مخالفة العَرَض للطول كما تقدم في المعنى اللغوي. والثاني من جهة وقوع الشَّقِّ في مُقَدِّم المنْخَر. فإذا كان الطول، والشَّقُّ، يقعان في مقدم المنْخَر، فإن العَرَض كذلك.

الثاني: قول أبي عبيدة في معرض كلامه عن التفريق بين الألوان: «فأَمَّا الأَحْوَى الأَحْمُ، فالْمُسَاكِلُ لِلدُّهْمَةِ والخُضْرَةِ، ولا يُفَرَّقُ بَيْنَهُ وبين الأَخْضَرِ الأَحْمُ إِلَّا فِي عُرْضِ مَنْخَرِهِ، وشَاكِلَتِهِ؛ فَإِنَّ الأَحْوَى تَحْمَرُ مَنْخَرُهُ،

(١) النهاية في غريب الحديث والأثر، المبارك الجزري ٤٣٩/٣، تحقيق: طاهر الزواوي، ومحمود الطناحي، المكتبة العلمية، بيروت، ١٩٧٩ م.

(٢) لسان العرب، جذر: عرض.

(٣) حلية الفرسان، ص ٩٤.

وأَعْرَاضُهَا، وَتَصَفَّرُ شَاكِلَتَهُ صُفْرَةً مُشَاكِلَةً لِلْحُمْرَةِ^(١). ففي هذا الشاهد دلالة على أن مكان العَرَض في مقدم المنخر، وذلك - أيضاً - من وجهين: الأول: من جهة التصريح بالجهة. والثاني: من جهة الجس؛ لأن الحمرة من الألوان، وهي لا تدرك إلا بالمشاهدة، فلا بد أن تكون في موضع ظاهر. وعليه فالأقرب أن موضع العَرَض يكون في مَقَدِّم المنخر. ويؤيد هذا قول ابن هذيل: «ومنها: دقة عُرْضِي أنفه، وسهولتهما، وعَرْضاه: مبتدأ ما انحدر من قصبه الأنف من جانبيهما جميعاً»^(٢).

ويدل على أن موضع الرُّحْب يكون في داخل المَنْخَر - كذلك - أمران:

الأول: المعنى اللغوي للرُّحْب؛ لأنه - كما تقدم - يدور على السَّعَةِ، والسعة تحمل دلالة التمدد في جميع الاتجاهات. وهذا هو الأقرب لصفة المَنْخَر من الداخل، ويتعزز هذا بالأمر الثاني: وهو تشبيه المنخر بوجار^(٣) الضَّبَاع؛ لبيان سعته، واستدارته، وعمقه. كما قال امرؤ القيس^(٤):

لَهَا مَنخَرٌ كَوَجَارِ الضَّبَاعِ فَمِنْهُ تُرِيحُ إِذَا تَنَبَّهَرُ

ومن خلال هذا التفريق - بين معنى اللفظين، وموضعهما - ندرك لماذا فرق أبو عبيدة بينهما، وجعل عَرَض المنخر من صفات العِتْق، ورُحْبُه من صفات الجودة، وحافظ على هذا التفريق في سياقات مختلفة. ولعل في تعليق صفة العتق بالمكان الظاهر في المنخر؛ دلالة على ضمان صفة الجودة في المكان المستتر منه؛ لأن صحة الظاهر تدل على صحة الباطن غالباً. وبناء على ما سبق، فالأقرب أن عَرَض المَنْخَر من صفات الحُسن، ويُستدل

(١) الخيل، لأبي عبيدة، ص ٢٣١.

(٢) حلية الفرسان، ص ٩٤.

(٣) الوجار، الوجار: جحر الضبع، والأسد، والذئب، والثعلب، ونحو ذلك، والجمع: أوجرة، ووُجَر.

المحكم، جذر: وجر.

(٤) ديوانه، ص ١١٣.

به على العتق، وأن رُحبه من صفات الجودة؛ لتنصيب أبي عبيدة على ذلك، ولقول ابن هذيل: «ومنها رُحْب مَنْخَرِيه، ودقتهما... فالرُحْب لسرعة الإراحة، والدقة للحُسن»^(١)، والإراحة متعلقة بوظائف الركوب. وقوله كذلك: «ومنها دقة عُرْضِي أنفه، وسهولتهما... فذلك للحُسن، وهو دليل العتق»^(٢).

٣ - رِقَّة الأديم:

لقد ذكر أبو عبيدة هذه الصفة في صفات العتق في موطنين: الأول في قوله: «يُستدل على عتق الفرس برِقَّة... أديمه»^(٣). والثاني في قوله: «ومما يُستدل به على عتق الفرس وهو مجلل... رِقَّة ما ظهر من تحت جلاله من جلده»^(٤)^(٥). وذكرها الأصمعي في الصفات المستحبة، وذلك في قوله: «يُستحب في الفرس... أن يرقَّ أديمه»^(٦).

نلاحظ في هذه الصفة، أن أبا عبيدة والأصمعي قد اتفقا على تسمية العضو، وعلى وصفه، واختلفا في تصنيفه، فجعله أبو عبيدة من صفات العتق، وجعله الأصمعي من الصفات المستحبة. لكن تصنيف أبي عبيدة يقيد تصنيف الأصمعي كما أسلفنا. وبناء عليه، فالأقرب أن رقة الأديم من الصفات المشتركة بين الحُسن والجودة، ويُستدل بها على العتق. ودخولها في الجودة من جهة تعلّقها بوظائف الركوب؛ لأن سعة الجلد - كما أسلفنا - تُستحب في الفرس للجودة. والرقّة خير عون له على تمده وكمال سعته.

(١) حلية الفرسان، ص ٩٤.

(٢) المصدر السابق، ص ٩٤.

(٣) الخيل، لأبي عبيدة، ص ١٧٠.

(٤) الجلد هو الأديم، ينظر: اللسان، جذر: جلد، وأدم.

(٥) الخيل، لأبي عبيدة، ص ١٦١.

(٦) الخيل، للأصمعي، ص ٦٤.

القسم الثاني

الصفات التي أدرجها الأصمعي تحت لفظ الاستحباب،
وأدرجها أبو عبيدة تحت لفظ الجودة، أو جعلها في الصفات المجملة

١ - هَرَّتِ الشَّدَقَيْنِ :

لقد ذكرها أبو عبيدة في صفات الجودة، وذلك في قوله: «ومما يُستدل به على جَوْدَةِ الفَرَسِ، وَجَوْدَةُ خَلْقِهِ... هَرَّتِ شِدْقَيْهِ»^(١)، ثم حدد مكان الشَّدَقِ في موطن آخر بقوله: «وشِدْقَاهُ: مَشَقُّ فَمِهِ إِلَى مُنْتَهَى حَدِّ اللَّجَامِ»^(٢). وذكرها - كذلك - في صفة ما يُخْضِرُ من الخيل من غير ضَمَرٍ، وذلك في قوله: «وَرُحِبَ شِدْقَيْهِ»^(٣). وذكرها الأصمعي في الصفات المستحبة، وذلك في قوله: «ويُستحب في الفرس أن... يَرُحِبَ شِدْقَاهُ»^(٤)، وأضاف المحقق - من النسخة الظاهرية - قول الأصمعي: «ويُستحب من الفرس أن يكون واسعَ هَرَّتِ الشَّدَقَيْنِ»^(٥)، وأضاف - كذلك - قوله: «وهَرِئْتُ الشَّدَقَ: واسِعُهُ»^(٦).

واستشهد الأصمعي بقول طفيل الغنوي^(٧):

كَأَنَّ عَلَى أَعْطَافِهِ ثَوْبَ مَائِحٍ وَإِنْ تُلِقَ كَلْبًا^(٨) بَيْنَ لِحْيَيْهِ يَذْهَبُ

نلاحظ في هذه الصفة، أن أبا عبيدة والأصمعي قد اتفقا على تسمية العضو، وعلى وصفه، فكلاهما وصفه بالرُّحْبِ، وبالهَرَّتِ. وقد فسر

(١) الخيل، لأبي عبيدة، ص ١٦٠.

(٢) المصدر السابق، ص ١٣٠.

(٣) المصدر السابق، ص ١٧٥.

(٤) الخيل، للأصمعي، ص ٦٤.

(٥) المصدر السابق، ص ٦٦.

(٦) الخيل، للأصمعي، ص ٦٦.

(٧) وفي رواية الديوان: (يُلِقُ كَلْبًا)، ص ٢٧.

(٨) الْكَلَابُ وَالْكَلْبُ: الْحَلْقَةُ أَوِ الْمِسْمَارُ الَّذِي يَكُونُ فِي قَائِمِ السِّيفِ، تَكُونُ فِيهِ عِلَاقَتُهُ وَالْكَلْبُ حَدِيدَةُ عَقْفَاءُ تَكُونُ فِي ظَرْفِ الرُّحْلِ تُعَلَّقُ فِيهَا الْمَزَادُ، وَالْأَدَاوَى. اللسان، جذر: كلب. والمقصود به في الفرس: فأس اللجام، وهي الحديدية المعترضة في فمه.

الأصمعي الهَرْت بالسَّعة، والمقصود بالسعة - هنا - هي سعة جوف الفم، وسعة مَشَقَّه. ويشهد لسعة جوف الفم قول ابن قتيبة: «ويُستحب في الأفواه الهَرْت، وهو السعة»^(١)، وكذلك قول طفيل السابق، وكذلك قول أبي دؤاد^(٢):

وهي شَوْهَاءٌ كَالْجُوالِقِ فَوْهَا مُسْتَجَافٌ يَضِلُّ فِيهِ الشَّكِيمُ

ويشهد لسعة مَشَقَّ الفم قول ابن سيدة: «وَفَرَسٌ هَرِيْتُ، وَأَهْرَتْ: مَتَّسِعٌ مَشَقَّ الْفَمِ»^(٣). ويكون اتساع مشق الفم نحو الأذن، كما قال صاحب العين: «الهَرْتُ: هَرَّتْكَ الشَّدْقُ نحو الأذن»^(٤). ويشهد لهذا قول الأعشى^(٥):

هَرِيْتُ قَصِيرٌ عِذار اللَّجَامِ أَسِيلٌ طَوِيلٌ عِذار الرَّسَنِ

حيث علّق عليه ابن قتيبة بقوله: «لم يرد بقوله: قصير اللجام أنه قصير الخَدَّ، وكيف يكون ذلك وهو يقول: أسيلٌ طويلٌ عِذار الرَّسَنِ. ولكنه أراد أنه هَرِيْتُ، وأن مَشَقَّ شِدْقِيهِ من الجانبين مُسْتَطِيلٌ فَقَدْ قَصُرَ عِذار لِجَامِهِ. ثم قال: طويل عِذار الرَّسَنِ؛ لأن الرَّسْنَ لا يدخل في شيء منه كما يدخل فأس اللَّجَامِ، فَعِذار رَسْنِهِ طويل لطول خَدِّهِ»^(٦). وإمعاناً في بيان طول هذا الشق شبهته العرب بمشق فم الكلب، كما قال أبو عبيدة: «ومما يُسَبَّه من خَلْقِهِ بخلق الكلب حتى يقال كأنه هو هَرَّتْ شِدْقِيهِ»^(٧).

والأقرب أن هَرَّت الشَّدْقُ من الصفات المشتركة بين الحُسن والجودة، لكنه يُغتفر في فرس الزينة ما لم يصل إلى ضيق الشدق. وهو يتأكد في فرس الركوب؛ لنص أبي عبيدة على تعلقه بوظائف الركوب، ولقول ابن هذيل:

(١) أدب الكاتب ١/ ٩٠.

(٢) ديوانه، ص ٣٤٣.

(٣) المحكم ٢/ ١٨٣.

(٤) العين، ص ٣٣.

(٥) نسيه في اللسان لابن مقبل، للسان، جذر: رسن. ونسيه ابن رشيق لطفيل، ثم قال: ويروى لغيره.

العمدة ١/ ١٠٤.

(٦) أدب الكاتب ١/ ٩١.

(٧) الخيل، لأبي عبيدة، ص ٢٢٦.

«ومنها: هَرَتْ شِدْقِيهِ... وذلك ليتمكن من إخراج النَّفْس... ومنها: طول لسانه، وذلك لكثرة ريقه، ويستحب كثرة ريقه للإراحة»^(١).

٢ - طول الأذن، وتأليلها، أو حدتها:

لقد ذكر أبو عبيدة هذه الصفة في الصفات المجملة بلفظ الحدة، وذلك في قوله: «وإذا كان الفرس على ما وصفت في هذا الكتاب كان... حديد الأذنين»^(٢). وذكرها - كذلك - في المكان ذاته بلفظ الطول، وذلك في قوله: «... طويل الأذنين»^(٣). وذكرها الأصمعي في الصفات المستحبة، وذلك في قوله: «يستحب في الفرس أن... تُؤَلَّلَ أُذُنُهُ»^(٤). ونقل ابن سيده تفسير الأصمعي للتأليل، فقال: «قوله: تُؤَلَّلُ أُذُنُهُ؛ أي: تدق»^(٥).

نلاحظ في هذه الصفة، أن أبا عبيدة والأصمعي قد اتفقا على تسمية العضو، واختلفا على وصفه، فوصفه أبو عبيدة بالحدة، والطول، ووصفه الأصمعي بالتأليل. غير أن وصفهما بالحدة والتأليل، لا يعدو أن يكون اختلافاً في الشكل دون المضمون؛ لأن التأليل هو الحدة، كما قال صاحب العين: «وَأُذُنٌ مُؤَلَّلَةٌ: مُحَدَّدة»^(٦).

وما نقل عن الأصمعي من تفسير التأليل بالدقة؛ فقد أشرنا - سلفاً - أن الأقرب في مثل هذا أن يكون من تفسير الرواة، لكن ليس بينه وبين الحدة تعارض؛ لأن المقصود بحدة الأذن هو انتصابها ودقة طرفها، كما قال صاحب اللسان: «وَأُذُنٌ مُؤَلَّلَةٌ: مُحَدَّدة، منصوبة، مُلَطَّفة»^(٧). ومن هذا القبيل قول عدي بن الرقاع^(٨):

(١) حلية الفرسان، ص ٩٣.

(٢) الخيل، لأبي عبيدة، ص ٢٢٢.

(٣) المصدر السابق، ص ٢٢٢. وينظر فيما ورد من الشعر والنثر في طول الأذنين: المعاني الكبير ٢٦/١.

ونهاية الأرب ٦٩/٣.

(٤) الخيل، للأصمعي، ص ٦٤.

(٥) المخصص ٢١/٢.

(٦) العين، ص ٣٦٢.

(٧) اللسان، جذر: ألل.

(٨) نقلاً عن العقد الفريد ٤٤/١.

يَخْرُجْنَ مِنْ فُرُجَاتِ النَّقْعِ دَامِيَةً كَأَنَّ آذَانَهَا أَطْرَافُ أَقْلَامٍ
فالدقة تُحْمَلُ - هنا - على طرف الأذن. ولا تحمل على صغرها؛ لأن
الأذن لا توصف بالصغر.

وأما وصف أبي عبيدة للأذن بالطول، فقد وافقه ابن هذيل على ذلك،
حيث قال: «ومما يُستدل به على جودة الفرس... إذا كان... دقيق الأذنين،
طويلهما، قائمهما، مع شدتهما ولطف طيئهما كأنهما ورق الريحان، وأطراف
الأقلام»^(١).

والأقرب أن تأليل الأذن أو حديثها، من الصفات المشتركة بين الحُسن
والجودة، ويُستدل بها على العتق؛ لأن حديثها - من جهة - الجودة، تدل على
صرامة الفرس وقوة نفسه، كما قال ابن هذيل: «ومنها في الأذنين: شدتهما،
وذلك للصدق والصرامة»^(٢). وأما من جهة الحُسن، والدلالة على العتق؛
فلقول ابن هذيل كذلك: «ومنها: رقة الأذنين، ولينهما، وتطريقهما،
والتطريق: التأليل، وهو دقة أطرافهما، وذلك للحُسن، ويُستدل به على
العتق»^(٣). ويشهد لتفريق ابن هذيل قول ذي الرمة^(٤):

وَأَذْنٌ تَبِينُ الْعِتْقَ فِي حَيْثُ رَكِبْتُ مُؤَلَّلَةٌ زَعْرَاءَ جَيِّدَةِ النَّصَبِ

أما طول الأذن فالأقرب أنه من الصفات المشتركة - كذلك - بين الحُسن
والجودة؛ لعموم كلام أبي عبيدة. ولم أجد - فيما طالعت من كلام العرب - ما
يدل على التفريق فيه بين الذكر والأنثى. لكنني أميل إلى التفريق في طول
الأذن بين الذكر والأنثى؛ فالأليق - في الحُسن - بالأنثى أن تكون أذنها أطول
قليلاً من الذكر، وذلك من وجهين: الأول: من جهة أصل الفرق بين الذكر
والأنثى؛ فالذكر - عادة - في كل الأزواج ينفرد عن الأنثى ببعض الصفات
التي تدل على ذكوريته، وغالباً ما تكون هذه الفروق متعلقة بالرأس؛ لأنه

(١) حلية الفرسان، ص ١٥٨.

(٢) حلية الفرسان، ص ٩٥.

(٣) المصدر السابق، ص ٩٥.

(٤) ديوان الشاعر، ص ٢١.

أشرف أعضاء الحيوان. وأذن الفرس من الرأس، وهي من أوائل ما يلفت الانتباه إليه، ويُستدل بها - كما تقدم - على شخصيته، فهي إذن من أولى الأعضاء التي يمكن أن يُعلّق الفرق - بين الذكر والأنثى - بها والله أعلم. والثاني: من جهة الواقع، حيث الغالب - فيما شاهدناه من الصور في القرن العشرين، وفيما نشاهده في واقعنا اليوم - أن أذن الأنثى أطول قليلاً من الذكر.

ومما يشهد على أن الأذن يُستدل بها على العتق قول امرئ القيس^(١):
لَهُ أُذنانَ تَعْرِفُ العِتَقَ فِيهِمَا كَسامِعَتَي مَدْعورةٍ وَسَطَ رَبْرَبٍ
وقد جاء هذا العموم مفسراً في بعض الشواهد الشعرية، تارة بالرقّة، كما ورد في تعليق ابن السّجريّ على قول الشاعر:

هو الواهبُ الكومَ الصفايا لجاره وكلَّ رَقِيقِ الحُرَّتَيْنِ أَسِيلٍ
حيث قال: «يريد كلّ فرس رقيق الأذنين. وأراد بالرقّة العتق»^(٢). وتارة باللطف، كم في قول عقبة بن مكرم^(٣):

وترى أذنها كأغليط مرخٍ حُرّةً في لَطافةٍ وأنّصابٍ
وتارة بالتأليل، كما في قول طرفة في وصف الناقة^(٤):

مُؤَلَّلَتانِ تَعْرِفُ العِتَقَ فِيهِمَا كَسامِعَتَي شاةٍ بِحَوْمَلٍ مُفَرَّدٍ

٣ - حِدَّةُ الطَّرْفِ، أَوِ العَيْنِ:

لقد ذكر أبو عبيدة هذه الصفة في الصفات المجملّة، وذلك في قوله: «وإذا كان الفرس على ما وصفت في هذا الكتاب كان... حديد العينين»^(٥). وذكرها الأصمعي في الصفات المستحبة، وذلك في قوله: «يُستحب في

(١) ديوان امرئ القيس، ص ٦٨.

(٢) مختارات شعراء العرب ٤٦/١.

(٣) ديوان الخيل، ص ٩١٩.

(٤) ديوان الشاعر، ص ٢٨.

(٥) الخيل، لأبي عبيدة، ص ٢٢٢.

الفرس . أن . . يَحْدَّ طَرْفُهُ»^(١) .

نلاحظ في هذه الصفة، أن أبا عبيدة والأصمعي قد اختلفا على تسمية العضو، واتفقا على وصفه، غير أن اختلافهما في التسمية هو من باب الاختلاف في الشكل؛ لأن مرادهما واحد، وهو حدة البَصَر. وإذا كان الطَّرْف كما قال صاحب العين: هو «تحريك الجُفُون في النظر»^(٢)، وهو كما قال صاحب اللسان: «إطباقُ الجَفْنِ على الجَفْن»^(٣)؛ وإذا كان الطرف يطلق ويراد به العين كما في قولهم: «هو بمكان لا تراه الطَّوَارِفُ؛ يعني: العيون»^(٤)؛ وإذا كانت العين كما قال صاحب اللسان: «حاسة البصر والرؤية - أنثى - تكون للإنسان، وغيره من الحيوان»^(٥)؛ فيكون أبو عبيدة - بناءً على ذلك - قد سمَّى العضو بآلة الإبصار، ويكون الأصمعي قد سماه بأحد أجزائها.

ويشهد لهذه الصفة قول عقبة سابق^(٦):

حَدِيدِ الطَّرْفِ وَالْمَنْكِبِ وَالْعُرْقُوبِ وَالْقَلْبِ
وقول أبي دؤاد^(٧):

طَوِيلٌ طَامِحُ الطَّرْفِ إِلَى مَفْرَعَةِ الْكَلْبِ

ومما يستحب في العين كذلك سموها، كما قال ابن قتيبة: «ويُستحب في العين السُّمُو، والحِدَّة»^(٨). وتوصف عين الفرس كذلك بالنَّجَلِ والسَّوَادِ، كما قال أبو عبيدة: «فما يُشَبَّه به من الظُّبْيِ حتى يقال: كأنه هو طول وظيفي

(١) الخيل، للأصمعي، ص ٦٤.

(٢) العين، ص ٤١٣.

(٣) اللسان، جذر: طرف.

(٤) المصدر السابق، جذر: طرف.

(٥) المصدر السابق، جذر: عين.

(٦) الخيل، لأبي عبيدة، ص ٣٠٣. والبيت في ديوان أبي دؤاد، ص ٢٨٩.

(٧) ديوان أبي دؤاد، ص ٢٨٨.

(٨) أدب الكاتب، ص ١١٠.

رجليه... وَنَجَلُ مُقْلَتَيْهِ، وسوادهما»^(١). ويشهد لذلك قول وربيعة بن جشم النمرى^(٢):

وعين كعين بغي النساء نجلاء أسفلها مُنْستَرُ
والأقرب أن جدة العين، وسُمّوها من الصفات المشتركة بين الحسن
والجودة؛ وهي قرينة الأذن في دلالتها على الصرامة، وقوة النفس، من جهة
الجودة، كما قال ابن هذيل: «ومنها: بُعد مدى طرفه، وحدته، وذلك لصدق
الصرامة»^(٣). وهي قرينتها - كذلك - في الجاذبية وحضور الشخصية من جهة
الحسن. وأما نجل العين وسوادها فهو من صفات الحسن، كما قال ابن
هذيل: «ومنها: نجل مقليته وصفائهما وشدة سوادهما، والمُقْلَتَانِ: العينان،
ونجلهما: سَعْتُهُما، وذلك للحسن»^(٤). النجل والسواد أليق - في تقديري -
بالأنثى من الذكر.

٤ - خُشوعُ الحِجَاجِ، أو ضَمْرُهُ:

لقد ذكر أبو عبيدة هذه الصفة في معرض تفسيره للحجاجين، وذلك في
قوله: «وَحِجَاجُهُ ما حِيبَ عن مَوْضِعِ مُقْلَتَيْهِ؛ من الذي يحيط بالعينين فإذا
دَقَّ، فهو: ضَمْرٌ»^(٥). وذكرها الأصمعي في الصفات المستحبة، وذلك في
قوله: «يُسْتَحَبُّ في الفَرَسِ أَنْ... يَخْشَعَ»^(٦)

(١) الخيل، لأبي عبيدة، ص ٢٢٤.

(٢) ذكر أبو عبيدة هذا الشاهد في قصيدة امرئ القيس، ثم قال: وهم يخلط قوله بقول النمرى. ولم أجد
البيت في ديوان امرئ القيس، والبيت المثبت في الديوان:

وعين لها حدره بدره وثُقت مآقيهما من آخر
وعليه، فالأقرب أن البيت للنمرى.

(٣) حلية الفرسان، ص ٩٥.

(٤) المصدر السابق، ص ٩٥.

(٥) الخيل، لأبي عبيدة، ص ١٢٩. وينظر: المعاني الكبير ٢٨/١.

(٦) خَشَعَ يَخْشَعُ خُشوعاً وَخَشَعَتْ وَخَشَعَتْ رَمَى بَبَصَرِهِ نَحْوَ الْأَرْضِ وَغَضَّه وَخَفَضَ صَوْتَهُ. وَأَكْمَةُ خَاشِئَةٍ:
مُلْتَزِقَةٌ لَاطِنَةٌ بِالْأَرْضِ. وَالْخَاشِئُ مِنَ الْأَرْضِ: الَّذِي تُبِيرُهُ الرِّيحُ لِسَهولته فتمحو آثاره. وَإِذَا يَبَسَتْ
الْأَرْضُ وَلَمْ تُمَطَّرْ قِيلَ: قَدْ خَشَعَتْ. وَالْعَرَبُ تَقُولُ: رَأَيْنَا أَرْضَ بَنِي فَلَانٍ خَاشِئَةً هَامِدَةً مَا فِيهَا =

حِجَاجُهُ»^(١). ونقل ابن سيده تفسير الأصمعي للحجاج، فقال: «وقوله: يخشع حِجَاجُهُ؛ أي: لا يَجْعَظُ»^(٢).

واستشهد أبو عبيدة بقول الرازي^(٣):

ضَمْرُ الْحِجَاجِينَ هَرِيتُ الشُّذُقِ

نلاحظ في هذه الصفة، أن أبا عبيدة والأصمعي قد اتفقا على تسمية العضو، واختلفا على وصفه، فوصفه أبو عبيدة بالضَّمْر، ووصفه الأصمعي بالخشوع. والضمر والخشوع يلتقيان في الدلالة، وقد قرأ الأصمعي علينا الحديث بتفسيره لخشوع الحجاج؛ لأن الجَعْظ، هو: الضَّخْم. والضَّمْر، هو: قلة اللحم والدقة^(٤). فيكون مراد أبي عبيدة والأصمعي واحداً. وهو وصف الحجاج بالدقة.

ويشهد لخشوع الحجاج قول ابن مقبل في وصف فرسه^(٥):

فِي حَاجِبٍ حَاشِعٍ وَمَاضِغٍ لَهْزٍ وَالْعَيْنُ تَكْشِفُ عَنْهَا ضَافِي الشَّعْرِ

وذلك أن الحاجب هو الشعر النابت على الحجاج، كما قال صاحب اللسان: «والحجاج والحجاج: العَظْمُ النابتُ عليه الحَاجِبُ»^(٦). بل إن الحاجب يطلق على العظم نفسه كما قال صاحب اللسان كذلك: «الحاجبان: العَظْمَانِ اللَّذَانِ فَوْقَ الْعَيْنَيْنِ بِلَحْمِهِمَا وَشَعْرِهِمَا»^(٧).

والأقرب أن خشوع الحجاج أو ضَمْرُه من صفات الحُسن، ويستدل بها على العتق؛ لقول ابن قتيبة: «إذا خشع الحاجب من الفرس والناقة فهو أعتق

= خَضْرَاء. وَخَشَعَ سَنَامُ الْبَعِيرِ إِذَا أُنْضِيَ فَذَهَبَ شَحْمُهُ وَتَطَاطَأَ شَرْفُهُ. اللسان، جذر: خشع. والمقصود: هو ضمر حجاج الفرس كما فسرهُ أبو عبيدة.

(١) الخيل، للأصمعي، ص ٦٤.

(٢) المخصص ٢١/٢.

(٣) لم أقف على قائل هذا الشاهد، وقد نقله ابن قتيبة في المعاني الكبير دون نسبة. ينظر: ٢٨/١.

(٤) ينظر: اللسان، جذر: جعظ، وجذر: ضمير.

(٥) ديوان ابن مقبل، ص ٩٧.

(٦) اللسان، جذر: حجج.

(٧) المصدر السابق، جذر: حجب.

لها»^(١). ولقول ابن هذيل: «ورقة حاجبه مما يُستدل به على عتقه»^(٢).

٥ - عَرَضُ الْجَبْهَةِ، وَعُرْيُهَا:

لقد ذكر الأصمعي هذه الصفة في الصفات المستحبة، وذلك في قوله: «يُستحب في الفرس أن... تَعْرُض... جَبْهَتُهُ»^(٣). وذكرها أبو عبيدة في الصفات المجملة، وذلك في قوله: «وإذا كان الفرس على ما وصفت في هذا الكتاب كان... عَرِضُ الْجَبْهَةِ»^(٤). وذكرها في الموضع ذاته بلفظ العُرْي، وذلك في قوله: «... عاري الجبهة»^(٥). وفسر الجبهة في موضع آخر بقوله: «وَجَبْهَتُهُ: ما تحت أذنيه، وفوق عينيه، وهو: جَبِينُهُ»^(٦).

نلاحظ في هذه الصفة، أن أبا عبيدة والأصمعي قد اتفقا على تسمية العضو، وعلى وصفه. وزاد أبو عبيدة فوصفه بالعُرْي، وقد وافقه ابن قتيبة على هذه الزيادة، وذلك في تعليقه على قول عبد الغفار الخزاعي:

حدث له سبعة وقد عُرِيت تسع ففيه لمن رأى مَنْظَرُ

حيث قال: «... عاري النواحق، عاري السُّموم، عاري الخدين، عاري الجبهة...»^(٧). وتبعهما في ذلك ابن هذيل، حيث قال: «... عاري النواحق، عاري الجبهة...»^(٨). وقد عبر ابن قتيبة عن عرض الجبهة بالسعة، وذلك في قوله: «ويُستحب في الجبهة السَّعة»^(٩). ويشهد لعرض الجبهة وسعتها قول النمرى^(١٠):

(١) المعاني الكبير ٢٧/١.

(٢) حلية الفرسان، ص ٩٥.

(٣) الخيل، للأصمعي، ص ٦٤.

(٤) الخيل، لأبي عبيدة، ص ٢٢٢.

(٥) المصدر السابق، ص ٢٢٢.

(٦) المصدر السابق، ص ١٢٩.

(٧) المعاني الكبير ٢٦/١.

(٨) حلية الفرسان، ص ١٣١.

(٩) أدب الكاتب، ص ١١٠.

(١٠) ذكر أبو عبيدة أن هذا البيت من جملة أبيات يخلط بينها، وبين أبيات لامرئ القيس، والبيت ليس في ديوان امرئ القيس، والأقرب أنه للنميري.

لَهَا جَبْهَةٌ كَسْرَاءُ الْمَجَنِّ حَذَفُهُ الصَّانِعُ الْمُقْتَدِرُ
والأقرب أن عَرَضَ الجبهة وسعتها، من صفات الحُسن.

٦ - عَرَضُ الْخَدِّ، وَعَرْقُهُ^(١):

ذكر أبو عبيدة هذه الصفة في الصفات المجملة، وذلك في قوله: «وإذا كان الفرس على ما وصفت في هذا الكتاب كان... عريض الخد»^(٢). وذكرها الأصمعي في الصفات المستحبة، وذلك في قوله: «يُستحب في الفرس أن... يَعرَقَ^(٣) خَدَّاهُ^(٤)». ونقل ابن سيده تفسير الأصمعي لعرَق الخد، وذلك فقال: «وقوله: يَتَعَرَّقُ خَدَّاهُ؛ أي: يقل لَحْمُهُما»^(٥).

نلاحظ في هذه الصفة، أن أبا عبيدة والأصمعي قد اتفقا على تسمية العضو، واختلفا على وصفه، فوصفه أبو عبيدة بالِعَرَضِ، ووصفه الأصمعي بالِعَرَقِ. وهذا من اختلاف التنوع؛ لأن كلا منهما وصف العضو بإحدى صفاته المحمودة فيه؛ فخد الفرس يحمد فيه العَرَضُ، ويحمد فيه - كذلك - قلة اللحم.

ويشهد لصفة عرض الخد قول عقبة بن سابق^(٦):

عريض الخد والجبهة والصهوة والجنب

ويشهد لقلة لحم خد الفرس قول طفيل الغنوي^(٧):

(١) العَرَقُ بالسكون: العظم إذا أخذ عنه معظم اللحم، وَهَبْرُهُ، وبقي عليها لحوم رقيقة. وعظم مَعْرُوقٌ: إذا أُلقي عنه لحمه. اللسان، جذر: عرق.

(٢) الخيل، لأبي عبيدة، ص ٢٢٢.

(٣) ورجل مَعْرُوقٌ وفي الصحاح مَعْرُوقُ العظام وَمُعْتَرَقٌ وَمُعْرَقٌ: قليل اللحم، وكذلك الخد. وفرس مَعْرُوقٌ وَمُعْتَرَقٌ: إذا لم يكن على قصبه لحم. وفرس مُعْرَقٌ: إذا كان مُضْمَرًا. يقال عَرَقَ فرسك تَعْرِيقًا؛ أي: أجبره حتى يَعرَقَ، وَيُضْمَرُ ويذهب رَهْلٌ لحمه. اللسان، جذر: عرق.

(٤) الخيل، للأصمعي، ص ٦٣.

(٥) المخصص ٢/ ٢١.

(٦) ينظر: الخيل، لأبي عبيدة، ص ٣٠٤.

(٧) ديوان طفيل، ٣٤.

مُعَرَّقَةَ الْأَلْحَى تُلُوحٌ مُتُونُهَا تُثِيرُنَ الْقَطَا فِي مُنْقَلٍ بَعْدَ مَقَرِّبٍ

ويحمد في خد الفرس - كذلك - الأسالة، والملاسة، والرقعة، كما قال ابن قتيبة: «ويُستحب في الحَدِّ: الأسالة، والملاسة، والرقعة، وذلك من علامات العِتْقِ والكَرَمِ»^(١). وقد فسر الأسالة بطول الخد كما تقدم في تفسيره لقول الأعشى؛ حيث فسر طول عذار الرّسن بطول الخد. وفسر بالتفسير ذاته قول ابن مقبل:

تُرْخَى الْعِذَارُ وَلَوْ طَالَتْ قِبَائِلُهُ عَنْ حَشْرَةٍ مِثْلَ سِنْفِ الْمَرْخَةِ الصَّفِيرِ

حيث قال: «ترخي العذار لطول خد الفرس. وقبائله: سيوره»^(٢).

وكأن ابن هذيل قد استلهم تفسيره من هذا التفسير، فأثبت لفظة الطول موضع لفظة الأسالة، حيث قال: «طويل الخدين، أَمْلَسُهُمَا، رَقِيقُهُمَا»^(٣).

وقد أورد أبو عبيدة قول الأعشى:

سَلْسٍ مَقْلَدُهُ، أَسِي لِي خَدُّهُ، مَرِعٍ جَنَابُهُ

برواية أخرى بلفظ الطول ولم ينسبه إليه، فقال: وقال شاعر^(٤):

سَلْسٍ مَقْلَدُهُ، طَوِيلُ خَدُّهُ رَهْلُ اللَّبَانِ حَدِيدُ رَأْسِ الْمَنْكِبِ

والأقرب أن عرض خد الفرس وأسالته، ورقته، وقلة لحمه من صفات الحُسن، ويُستدل بها على العتق، لقول ابن قتيبة السابق: وذلك من علامات العتق والكرَم، ولقول صاحب العين: «وَإِذَا عَرِيَ لَحْيَاهَا مِنَ اللَّحْمِ فَهُوَ مِنْ عِلَامَاتِ عِتْقِهَا»^(٥)، ولقول ابن هذيل: «ومنها: أسالة خديّ، وسهولتُهما، وعرضُهما. وأسالتُهما: طولهما، وذلك للحُسن، ويُستدل به على العِتْق»^(٦).

(١) أدب الكاتب ٨٩/١. وينظر: المعاني الكبير ٢٨/١.

(٢) المعاني الكبير ٢٦/١.

(٣) حلية الفرسان، ص ١٥٨.

(٤) ينظر: الخيل، لأبي عبيدة، ص ١٩٣.

(٥) العين، ص ١٥٤.

(٦) حلية الفرسان، ص ٩٤.

٧ - رَهْلُ الْمَنْكِبِ، وَحِدَّتُهُ:

لقد ذكر أبو عبيدة هذه الصفة في الصفات المجملة، وذلك في قوله: «وإذا كان الفرس على ما وصفت في هذا الكتاب كان... حديد المنكبين»^(١). وذكرها الأصمعي في الصفات المستحبة، وذلك في قوله: «يُستحب في الفرس أن... يَرَهْلُ مَنْكِبُهُ»^(٢). ونقل ابن سيدة تفسير الأصمعي لَرَهْلِ المنكب، فقال: «وقوله: يَرَهْلُ مَنْكِبُهُ؛ أي: يكثر لَحْمُهُما في اسْتِرْخَاء»^(٣).

نلاحظ في هذه الصفة، أن أبا عبيدة والأصمعي قد اتفقا على تسمية العضو، واختلفا على وصفه، فوصفه أبو عبيدة بالِحِدَّة، ووصفه الأصمعي بالَرَهْل. وهذا الاختلاف - كذلك - من باب اختلاف التنوع؛ حيث وصف كل منهما العضو بإحدى صفاته؛ لأن منكب الفرس تُحمد فيه الحِدَّة، ويُحمد فيه الرَهْل.

ويشهد لحدة المنكب قول غيلان الربيعي^(٤):

مُحَدِّدِ الْمَنْكِبِ غَيْرِ أَهْنَعَا إِلَى قَرَا أَيْمٍ^(٥) وَهَادٍ أَتْلَعَا

ويشهد لرهل المنكب قول ابن حمر الباهلي^(٦):

ذِي مَنْكِبٍ رَهْلٍ وَقُضْرَى جَابَةِ وَصَلِيفٍ أَرْعَنَ يَافِعِ الْمُتَلَدِّ

وقد ذكرنا - سلفاً - أن حدة المنكبين تعود إلى بروز الأخرمين، عند

ملتقى رؤوس العضدين برؤوس الكتفين، ويشهد لذلك قول أبي دؤاد^(٧):

(١) الخيل، لأبي عبيدة، ص ٢٢٢.

(٢) الخيل، للأصمعي، ص ٦٣.

(٣) المخصص ٢/ ٢١.

(٤) الخيل، لأبي عبيدة، ص... .

(٥) والأَيْمُ والأَيْمُ: الحَيَّةُ الأَبْيَضُ اللطيف، وَعَمَّ به بعضهم جميع ضُرُوبِ الحَيَّاتِ قال ابن شميل: كل حَيَّةٍ أَيْمٌ ذَكَرًا كَانَ أَوْ أُنْثَى وَرَبَّمَا شَدَّ فَقِيلَ أَيْمٌ كَمَا يَقَالُ هَيْنٌ وَهَيْنٌ. اللسان. جذر: أَيْم. ولشاعر يريد أن يشبه ظهر الفرس بظهر الحية في ملاسته ولطفه.

(٦) الخيل، لأبي عبيدة، ص ٣١١.

(٧) هذه رواية أبي عبيدة، وفي الديوان: (المحازم) في موضع (الأخارم)، و(المعد) في موضع (العقد) =

نبيلُ النَّواهِضِ والمُنْكَبِّينِ حديدُ الأَخارِمِ نابي العُقْدُ
 ويعود رَهْلٌ^(١) المنكبين، إلى كثرة لحمهما في استرخاء كما أشار
 الأصمعي. ويساعد على ذلك سعة جلد الفرس، كما قال ابن قتيبة:
 «والرَّهْلُ في المَنَكِبِ... يُسْتَحَبُّ، وإنما يكون ذلك لسعة الجلد»^(٢).
 ولذلك فإنهم يشبهون جلد الفرس في سعته بجلد الكلب، كما قال أبو
 عبيدة: «ومما يُشَبَّه من خَلْقِه بخلق الكلب حتى يقال كأنه هو... رُحِبَ
 جلده»^(٣).

وفي تفسير الأصمعي - السابق - دلالة على أن التَّرهْل لا يتحقق
 بكثرة اللحم فقط، بل لا بد أن يكون مع كثرتة لنا لا يخالطه غِلْظٌ؛ لأن
 الترهل ينطوي على دلالة التماوج والاضطراب^(٤)، وهذا لا يتحقق مع
 الغلظ.

وبناء على ما تقدم، فالأقرب أن رهل المنكب من صفات الجودة؛ لأنه
 مرتبط بسعة الجلد كما أشار ابن قتيبة، وسعة الجلد تتعلق بوظائف الركوب
 أكثر من تعلقها بوظائف الزينة. وأما حَدَّتْه؛ فإني أميل إلى أنها من الصفات
 المشتركة بين الحُسن والجودة؛ لأنها - في تقديري - تدل على صحة موضع
 الكتفين. فهي إذن تتعلق ببنية الفرس وتراكيبه، وهذا مما يطلب في الحُسن
 والجودة. غير أنها قد تغتفر في فرس الزينة إذا لم تؤثر في حركته، أو شكله
 العام.

= ينظر: ديوان الشاعر، ص ٣٠٣. لكن الأقرب في تقديري أن يجتمع في البيت الأخارم والمعد، فهما
 أكثر ما يوصفان بهذا الوصف.

(١) الرَّهْلُ الانتفاخ حيث كان. وقيل: هو شبه وَرَمٍ ليس من داء ولكنه رَخَاوَةٌ إلى السَّمن، وقد رَهْلَ اللحمُ
 رَهْلًا فهو رَهْلٌ: اضْطَرَب واسترخى. اللسان، جذر: رهل.

(٢) المعاني الكبير ٤٠/١.

(٣) الخيل، لأبي عبيدة، ص ١٢٦.

(٤) ينظر: اللسان، جذر: رهل.

٨ - طَوْلُ الْبَطْنِ:

لقد ذكر الأصمعي هذه الصفة في الصفات المستحبة، وذلك في قوله: «يُستحب في الفرس أن يطول بطنه»^(١). وذكرها أبو عبيدة في الصفات المجملة، وذلك في قوله: «وإذا كان الفرس على ما وصفت في هذا الكتاب كان... طويل البطن»^(٢).

نلاحظ في هذه الصفة، أن أبا عبيدة والأصمعي قد اتفقا على تسمية العضو، وعلى وصفه.

والأقرب أن طول البطن من الصفات المشتركة بين الحُسن والجودة؛ لأنها من جهة الجودة تتعلق بوظائف الركوب، كما قال الأصمعي: «وإنما الفرس بعُنُقِهِ، وبَطْنِهِ»^(٣)، ومن جهة الحُسن تتعلق بالشكل العام؛ لأنها تؤثر في تناسق الفرس. وقد يغتفر بعض القصر - في البطن - في فرس الزينة إذا لم يؤثر في تناسقه، وحركته.

٩ - تَمَحُّصُ الْقَوَائِمِ، وطولها:

لقد ذكر الأصمعي هذه الصفة في المستحبات، وذلك في قوله: «يُستحب في الفرس أن... تَمَحَّصَ قَوَائِمُهُ»^(٤). ونقل ابن سيده تفسير الأصمعي لَتَمَحَّصَ القوائم، فقال: «وقوله: تَمَحَّصَ قَوَائِمُهُ؛ أي: يَشْتَدُّ خَلْقُهُ»^(٥). ووصف القوائم - في غير كتابه - بالطول، وذلك في قوله: «المُقَلَّص: المشرف الطويل القوائم»^(٦). وذكرها أبو عبيدة فيما يُشَبَّه من الفرس بِخَلْقِ حمار الوَحْش؛ واصفاً بها عَصَبَ الفرس، وذلك في قوله: «ومما يُشَبَّه منه بِخَلْقِ حمار الوَحْش حتى يقال كأنه هو... تَمَحَّصُ عَصَبِهِ،

(١) الخيل، للأصمعي، ص ٦٣.

(٢) الخيل، لأبي عبيدة، ص ٢٢٢.

(٣) ينظر: ص ٤٩.

(٤) المصدر السابق، ص ٦٤.

(٥) المخصص ٢١/٢.

(٦) نقلاً عن المعاني الكبير ٦/١.

وَتَمَكُّنُ أَرْسَاعِهِ، وَتَمَحُّصُهَا»^(١). وذكرها - كذلك - في الصفات المجملة مطلقة دون تقييد، وذلك في قوله: «وإذا كان الفرس على هذه الصفة كان... مُمَحَّصًا»^(٢). وذكرها مطلقة - كذلك - في تفسيره للعُنْجُوج، وذلك في قوله: «والعُنْجُوجُ: الطويل المُمَحَّصُ»^(٣). وقد وصف أبو عبيدة قوائم الفرس بالطول، وذلك في قوله: «والطَّرْفُ: الطويل القوائم، الطويل العُنُق، المُطَرَّف الأذنين»^(٤). وكذلك في قوله: «والمُقْلَصُ: الطويل القوائم»^(٥).

نلاحظ في هذه الصفة، أن أبا عبيدة والأصمعي قد اتفقا على بعض الصفات وموصوفاتها، مثل: القوائم وطولها، واتفقا - كذلك - على بعض الصفات الأخرى، لكنهما اختلفا في موصوفاتها، مثل: التَّمَحُّص؛ حيث وصف به الأصمعي القوائم، ووصف به أبو عبيدة العَصَب، إلا أن هذا الاختلاف لا يخرج عن دائرة تسمية الشيء بأحد أجزائه؛ لأن العَصَب من القوائم، وليس لها قوام إلا به. ويعني وَصَفُ القوائم بالتَّمَحُّص خلوصها من التَّرَهْل، كما قال ابن منظور: «ويُستحب من الفرس أن تَمَحَّصَ قوائمه؛ أي: تَخْلُصَ من الرَّهْل»^(٦)، ولا تخلص قوائم الفرس من الترهل إلا إذا اشتد عصبها؛ ولذلك وصفها ابن قتيبة - مع التمحص - بالاندماج، فقال: «ويُستحب في القوائم: الاندماج، والتَّمَحُّص»^(٧).

ويشهد لوصف القوائم بالتَّمَحُّص قول طفيل الغنوي^(٨):

وَأَحْمَرَ كَالدِّيبَاجِ أَمَّا سَمَاؤُهُ فَرِيًّا وَأَمَّا أَرْضُهُ فَمُحَوَّلٌ

(١) الخيل، لأبي عبيدة، ص ٢٢٨.

(٢) الخيل، لأبي عبيدة، ص ٢٢٣.

(٣) المصدر السابق، ص ٢٤٧.

(٤) الخيل، لأبي عبيدة، ص ٢٤٧.

(٥) نقلاً عن المعاني الكبير ٦/١.

(٦) اللسان، جذر: محص.

(٧) أدب الكاتب، ص ١١٨.

(٨) البيت ليس في الديوان، لكن ابن قتيبة نسبته إليه من غير جزم. ينظر: المعاني الكبير ٣٦/١.

قال ابن قتيبة في تفسير هذا البيت: «سَمَاؤُهُ: أَعَالِيهِ وَأَرْضُهُ: قَوَائِمُهُ»^(١)، وقال كذلك: «سَمَاءُ الْفَرَسِ: مَا كَانَ مِنْ عَجَبٍ ذَنَّبِهِ إِلَى الْمُعْذَرِ. وَأَرْضُهُ: قَوَائِمُهُ. يَرِيدُ أَنَّ قَوَائِمَهُ مُمَحَّصَةٌ لَيْسَتْ بِرَهْلَةٍ، وَأَنَّ أَعْلَاهُ رِيَانٌ لَيْسَ بِمَهْزُولٍ، وَلَا ضَعِيفٌ»^(٢).

ويشهد لوصف القوائم بالتمحص والطول - معاً - قول حاجب بن حبيب الأسدي^(٣):

كَمِيتٌ أَمِرٌّ عَلَى زَفْرَةٍ طَوِيلٌ الْقَوَائِمُ غُرْيَانُهَا

ولطول القوائم دور مهم في وظائف الركوب، لا سيما منها العدو السريع، فقد كانت إحدى الصفات التي كررها أبو عبيدة في سياق حديثه عن ذراعة الفرس، حيث قال: «وصفة الذريع»^(٤) الذي لا صبر له من الخيل، الذي تطول عنقه وذراعه، وتعظم فخذه، وتطول قوائمه وتلين، ولا يساعده بقية خلقه إذا احتاج إلى الصبر»^(٥). فطول القوائم إذن هو إحدى ركائز الذراعة في الفرس، فإذا فقدوها فقد يفقد معها الذراعة، كما قال أبو عبيدة: «وأما الصبور الذي ليس بالذريع، فالذي ليس بالسُّرْحِ اليدين، ولم تُفَرَطْ قَوَائِمُهُ فِي الطَّوْلِ... فَإِنَّ لَانَ وَتَمَكَّنَ، وَطَالَتْ قَوَائِمُهُ، وَعُنُقُهُ، وَذِرَاعَاهُ، وَعَظُمَتْ فَخْذَاهُ، كَانَ أَذْرَعُ لَهُ»^(٦).

لكن من المهم أن يكون هذا الطول مضبوطاً بالشكل العام للفرس، ولا يحاكم بمعزل عنه، وكذلك الحال بالنسبة لأيّة صفة من الصفات المحمودة، سواء

(١) أدب الكاتب، ص ١١٨.

(٢) المعاني الكبير ٣٦/١.

(٣) ذكره أبو عبيدة باسم حبيب بن حاجب، وأظنه قدّم الأب على الابن؛ لأن كل المصادر تذكره حاجب بن حبيب، ومنها: المفضليات. ينظر: ٦٧/١.

(٤) وقد حدد أبو عبيدة ضابطها في ذلك في قوله: «تُعرف ذراعة الفرس إذا كيل بفرس قد عُرف ذراعه، أن تنظر إلى قَدْرِهِ وتطريح قوائمه إذا أَحْضَرَ، فإن كان كل قَرْجٍ مما بين آثار قوائمه في الأرض ثنتي عشر قدماً؛ فهو الذريع الذي ليس من الخيل شي أذرع منه، فإن زاد على ذلك فهو الذي لا يُقدر على مثله في ذراعة، وإن كان قدر سبعة أقدام أو أقل فهو بطيء وإن كان قَدْرُهُ ما بين سبعة أقدام إلى اثنتي عشر قدماً فهو وسط في الذراعة». الخيل، ص ١٦٧.

(٥) الخيل، لأبي عبيدة، ص ١٦٨.

(٦) المصدر السابق، ص ١٦٨.

وصفت بالطول، أو القصر، أو العباله، أو الدقة، أو غير ذلك... يجب أن يحكم عليها وفق الإطار العام لشكل الفرس، فالعرب قد تبالغ في الوصف طلباً للكمال، لكنهم - قطعاً - لا يقصدون بهذه المبالغة الخروج عن حد الاعتدال؛ لأنه مخالف لفطرتهم. والاعتدال يقدر في كل صفة بما يناسبها، ويكون ذلك في ضوء الشكل العام للفرس، وفي إطار قانون العتق، وقانون الركوب والزينة.

وبناء على ذلك، فالأقرب أن طول القوائم، وتمحصها، وعُريها؛ من الصفات المشتركة بين الحُسن والجودة، إلا أنها من جهة الجودة لا تغتفر في فرس السرعة وفرس القفز؛ لأنها من صفات الذراعة، وقد تغتفر في فرس القُدرة والتحمل؛ لأنه لا يحتاج - غالباً - إلى السرعة. وأما من جهة الحُسن، فهي مغتفرة في فرس الزينة ما لم تؤثر في حركته، وشكله العام.

١٠ - ظَمًا الْفُصُوصِ، وَلُطْفُهَا:

لقد ذكر أبو عبيدة هذه الصفة في صفات الجودة، وذلك في قوله: «ومما يُستدل به على جُودة الفَرَسِ، وجُودة خَلْقِهِ وهو مُجَلَّلٌ بما ظَهَرَ من جلاله... ظَمًا فُصُوصِهِ»^(١). وذكرها - كذلك - في الصفات المجملّة بلفظ اللُطف، وذلك في قوله: «وإذا كان الفَرَسُ على ما وصفت في هذا الكتاب كان... لَطِيفُ الْفُصُوصِ»^(٢). وذكرها الأصمعي في الصفات المستحبة، وذلك في قوله: «يُستحب في الفَرَسِ أن... تَظْمًا فُصُوصُهُ»^(٣). وفسر الفصوص في موضع آخر بالمعاقم حيث قال: «والمعاقم من الخيل: الفصوص، فالرُصغ»^(٤) عند الحافر معقم، والركبة معقم»^(٥). ونقل ابن سيده تعميم الأصمعي للمعاقم على جميع المفاصل^(٦)، ونقل - كذلك - تفسير

(١) الخيل، لأبي عبيدة، ص ١٦١.

(٢) المصدر السابق، ص ٢٢٣.

(٣) الخيل، للأصمعي، ص ٦٤.

(٤) لغة في الرُصغ. ينظر: العين، ص ٣٧٢.

(٥) المصدر السابق، ص ٦٧.

(٦) ينظر: المخصص ١٩/٢.

الأصمعي لظماً الفصوص، فقال: «وقوله: وَتَظْمًا فُصُوصُهُ؛ أي: يَقِلْ لَحْمُهَا، والفُصُوص: المفاصل»^(١).

نلاحظ في هذه الصفة، أن أبا عبيدة والأصمعي قد اتفقا على تسمية العضو، وعلى وصفه بالظماً، وزاد أبو عبيدة فوصفه باللطف، وزاد الأصمعي ففسر ظماً الفصوص بقله لحمها. وفي وصف الفصوص بالظماً دلالة على الشدة، وفي وصفها باللطف، دلالة على اللين، وتلك هي الثنائية التي تقوم عليها الفصوص، وهي إحدى ركائز وظائف الركوب والزينة. فالمطلوب في فصوص الفرس أن تجمع بين تقنية اللين والشدة، وألا تتمحض في إحداهما؛ لأن التمحض في إحدى الصفتين يؤثر على وظائف الركوب والزينة. فكيف ينعطف الفرس - وهو يحمل فارسه طالباً أو مطلوباً - بزوايا مختلفة، إذا لم تكن الفصوص تعمل بتقنية الازدواج بين الشدة واللين. وكيف يتحول الفرس - إذا باغته الخطر - من السرعة القصوى إلى السرعة الدنيا دون تدرج؛ إذا لم تكن الفصوص تقوم على هذه الثنائية. ومن أجل ذلك كانت العرب تكره الجسأة^(٢) في الخيل.

ومن هنا ندرك لماذا كان أبو عبيدة يؤكد على صفة اللين - بتكرارها - وهو يصف ما يُستجاد في الفرس في أثناء العدو، حين قال: «ويُستدل... على جودة الفرس وهو مُعْنَق؛ بتدافعه في عَنَقه، ولينه واطراد متنه، وتمكنه، وشنج نساه، وتأبُض رجليه، وشُهومته. وليُنّه: أن ترى معاقده كلها من فصوصه، وفقار ظهره، في تَمْعُطه، وعَنَقه، والتفاتة لينّة»^(٣). ومن هنا - أيضاً - ندرك لماذا كانت صفات العتق تدور - بالدرجة الأولى - على معنى اللين. وهذا - في تقديري - هو أحد أسرار وصف الفصوص بالأمان في أشعار العرب، كما قال عدي بن يزيد^(٤):

(١) المخصص ٢١/٢.

(٢) الخيل، لأبي عبيدة، ص ١٦٢.

(٣) المصدر السابق، ص ١٦٢.

(٤) الخيل، لأبي عبيدة، ص ١٩٦.

وَمُنْجَرِدٍ كَالسَّيِّدِ شُدَّ بِ لَحْمِهِ أَمِينِ الْفُصُوصِ سَاهِمِ الْوَجْهِ ذِي خَالٍ
وذلك أن هذا الازدواج بين الشدة واللين، هو صِمام الأمان للقيام
بوظائف الركوب والزينة على الوجه الأكمل والله أعلم.

ويشهد لوصف الفصوص بالظماً قول عقبة بن مكرم^(١):
ظَمَأَى مَفَاصِلُهَا وَالْمَتْنُ مُطَرِّدٌ جَسْرٌ مُمِرٌّ سَرَاةَ الظَّهْرِ مَعْصُوبٌ
وقول النابغة الجعدي^(٢):

ظَمَاءُ الْفُصُوصِ لَطَافُ الشَّطْيِ نِيَامُ الْأَبَاجِلِ لَمْ تُضْرَبِ
ويشهد لوصف الفصوص باللفظ قول الشاعر^(٣):

لَطَافُ الْفُصُوصِ نِيَامُ الشَّطْيِ صِحَاحُ الْأَبَاجِلِ لَمْ تُضْرَبِ
وبناء على ما سبق، فالأقرب أن ظَمَأَ الفصوص، من الصفات المشتركة
بين الحُسن والجودة، لكنها قد تُغتفر في فرس الزينة إذا لم يؤثر في حركته.

١١ - قَصْرُ الْعَسِيبِ:

لقد ذكر أبو عبيدة هذه الصفة في الصفات المجملة، وذلك في قوله:
«وإذا كان الفرس على ما وصفت في هذا الكتاب كان... قَصِيرُ الْعَسِيبِ»^(٤).
وذكرها - كذلك - في السياق نفسه بلفظ الغَلَطِ، وذلك في قوله: «... غَلِيطُ
الْعَسِيبِ»^(٥). وفسر العسيب في موضع آخر بقوله: «وَعَسِيبُهُ: عَظُمُ الذَّنْبِ»^(٦).
وذكرها الأصمعي في الصفات المستحبة، وذلك في قوله: «يُسْتَحَبُّ فِي الْفَرَسِ
أَنْ... يَصْغُرَ عَسِيبُهُ»^(٧). قال ابن دريد: «وكان الأصمعي يقول: العسيب:

(١) المصدر السابق، ص ٢١٩.

(٢) هذه رواية أبي عبيدة، وفي الديوان: (صحيح الفصوص أمين الشظا). ينظر: ص ٣٥.

(٣) المعاني الكبير ٣٨/١.

(٤) المصدر السابق، ص ٢٢٢.

(٥) الخيل، لأبي عبيدة، ص ٢٢٣.

(٦) الخيل، لأبي عبيدة، ص ٤٣.

(٧) الخيل، للأصمعي، ص ٦٤.

فَقَرَّةٌ مِنْ فَقَرِ الظَّهْرِ؛ فَبِذَاكَ يُسْتَدَلُّ عَلَى شِدَّةِ مَتْنِ الْفَرَسِ، أَنْ يَتِمَّطَّى الرَّجُلُ فِي عَسِيْبِهِ فَيَجْتَذِبُهُ»^(١).

نلاحظ في هذه الصفة، أن أبا عبيدة والأصمعي قد اتفقا على تسمية العضو، واختلفا على وصفه، وعلى تفسيره؛ فوصفه أبو عبيدة بالقصر، والغَلْظُ، ووصفه الأصمعي بالصَّغَرِ. غير أن وصف الأصمعي للعسيب بالصغر لم يرد إلا في هذا الموضع، ولم أقف عليه - فيما أعلم - عند غيره. فإما أن تكون كلمة الصَّغَرِ مصحفة عن القصر، وإما أن يكون مراد الأصمعي بالصغر هو القصر.

والذي أميل إليه، أن لفظة الصغر مصحفة عن القصر في هذه النسخة من نسخ المخطوط؛ لأن الأصمعي قد عطف على لفظة الصغر ثلاثة أعضاء كلها مما يوصف بالقصر، لا الصغر، وذلك في قوله: «يُسْتَحَبُّ فِي الْفَرَسِ أَنْ يَصْغُرَ عَسِيْبُهُ، وَسَاقُهُ، وَقَضِيْبُهُ»^(٢)، فالعسيب، والساق، والقضيْب، لم يرد وصفها - عند غير الأصمعي - إلا بالقصر، هذا من وجه. ومن وجه ثانٍ، فقد نقل ابن سيده وصف الأصمعي لهذه الأعضاء نفسها بلفظ القصر، وذلك حيث قال: «قال: الأصمعي: يُسْتَحَبُّ فِي الْفَرَسِ أَنْ... يَقْصُرَ قَضِيْبُهُ... وَيَقْصُرَ عَسِيْبُهُ... وَتَقْصُرَ سَاقُهُ»^(٣). ومن وجه ثالث، فإن الأصمعي نفسه قد فسر قولَ أحد الأعراب - في الذَّنْبِ - بالقصر، وذلك في قوله: «قال لي أعرابي: اخْتَرْتُ طَوِيلَ الذَّنْبِ، قَصِيرَ الذَّنْبِ. يريد: طَوِيلَ الشَّعْرِ، وَقَصْرَ الْعَسِيْبِ»^(٤). وهذا يرجح أن هذه النسخة قد صُحِّفَتْ فِيهَا لَفْظَةُ الْقَصْرِ إِلَى الصَّغَرِ.

أما ما نقله ابن دريد من تفسير الأصمعي لعسيب الذنب بأنه فقرة من فقار الظهر، فيُحْمَلُ - في تقديري - على أصل العسيب ومصدره؛ وهو الْعَجَبُ، وذلك من وجهين: الأول: لأن الأصمعي سمى العضو الذي يجذب

(١) جمهرة اللغة ١/١٥٣.

(٢) المصدر السابق، ص ٦٤.

(٣) المخصص ٢/٢١.

(٤) نقلاً عن أدب الكاتب، ص ١١٦.

الرجل - من الفرس - عسيباً، وهذا يدل على أن العسيب عنده هو الجزء الظاهر من الذنب، وهذا الذي يتوافق مع تفاسير أهل اللغة^(١). والثاني: لأنه ربط التفسير بالدلالة على القوة، فكأنه يريد أن يقول: إن قوة العسيب ليست في هذا الجزء الظاهر منه، بل هي مستمدة من قوة عَجَبه في صلبه، كما قال أبو عبيدة: «ويُسْتَحَب... شِدَّةُ عَجَبِهِ، وَغِلْظُهُ... وذلك لأنه آخرُ صُلْبِهِ، وَأَقْصَى وَصْلِهِ، فإذا دَقَّ الْعَجَبُ كَانَ الصُّلْبُ قَمِناً بِالضَّعْفِ، وإذا اشْتَدَّ ذَلِكَ عُرِفَ قُوَّةُ صُلْبِهِ بِهِ»^(٢).

وأما وصف أبي عبيدة للعسيب بالغلظ، فلم أقف عليه عند غيره، وقد جاء هذا الوصف في سياق العموم، فالأولى حمله على عَجَب الذنب، وعُكُوتِه؛ فهما اللذان يوصفان بالغلظ والشدة، كما قال أبو عبيدة نفسه: «وشدة عَجَبه وغلظه»، وقال كذلك: «... غليظ العُكُوة». ويدل على ذلك أيضاً فعل ابن هذيل، فقد فرق بين العسيب والعُكُوة، فجعل القصر في العسيب، وجعل الغلظ في العُكُوة^(٣). وليس المقصود هو نفي الغلظ عن العسيب فالعسيب بطبيعته يتصف بالغلظ، لكن غلظه أقل من غلظ العَجَب والعُكُوة؛ لأنه يستدق في حجمه كلما اتجهنا إلى طرفه. وهذا الذي يتناسب مع ثنائية اللين والشدة في خَلْق الفرس، فلو كان الذنب كله على درجة واحدة من الحجم والغلظ؛ لما أصبح الفرس العربي شياً لذيلاً، ولفقد بذلك دليلاً من دلائل جودته، وصفة من صفات حسنه. بل إنني أميل إلى أن صفة قصر العسيب إنما جاءت لتُسَهِّل على صُلْب الفرس، وعَجَبه ذنبه، وعُكُوتِه، حمل الذيل؛ فلما كانت تلك هي وظيفة العَجَب والعُكُوة - بالدرجة الأولى - استحب فيهما الغلظ، واستحب في العسيب القصر.

ويشهد لقصر العسيب قول جُحَيْش بن وابطصة الأُسَدي^(٤):

(١) ينظر: اللسان، جذر: عسب.

(٢) الخيل، لأبي عبيدة، ص ٢١٤.

(٣) ينظر: حلية الفرس، ص ١٣١.

(٤) الأشباه والنظائر من أشعار المتقدمين، الخالديان ١/١٠٨.

وقصير الكُراع والظَّهَرِ والسَّاقِ قصير العَسيبِ والقلْبِ وارٍ^(١)
ويشهد - في تقديري - لجمع الذيل بين الشدة واللين قول امرئ
القيس^(٢):

وَأَسْحَمُ رِيَانُ الْعَسِيبِ كَأَنَّهُ عَثَاكِيلُ قِنَوٍ مِنْ سُمِيحَةٍ مُرْطَبٍ

والأقرب أن قصر العسيب من الصفات المشتركة بين الحُسن والجودة.
فأما من جهة الجودة؛ فلأنه متصل بعَجَبِ الذنب وعُكُوتِهِ، وهما يدلان على
شدة الصلب كما أشار الأصمعي وأبو عبيدة. وأما من جهة الحُسن؛ فلأنه
يُسهل على الفرس حمل ذيله، ولا يَحُسِّنُ الفرس في عين الرائي ما لم يكن
شيئاً لذيله. ورفع الذيل في أثناء المشي أو العدو من أهم الضوابط في
الحكم على صحة صُلْبِ الفرس، وصحة عَجَبِ ذنبه وعُكُوتِهِ، كما قال ابن
قتيبة: «ويُستحب من الفرس أن يرفع ذنبه إذا عَدَا، يقال: هو من شدة
صُلْبِهِ»^(٣). بل إنني أميل إلى أن عدم رفع الفرس لذيله في أثناء الحركة هو من
علامات الهُجْنة؛ وذلك أن عدم رفع الذيل - كما هو معلوم اليوم - من
الصفات الغالبة على الجنس غير العربي. ولو قال قائل: كيف غفلت العرب
عن هذا المعنى؟ نقول: ربما لم تظهر هذه الصفة في زمانهم في الجنس
الهجين بسبب تفوق الجنس العربي في توريث صفاته، فكانوا يحملونها إذا
ظهرت في أفراد الجنس العربي على العيب. أما في زماننا فقد ظهرت أنواع
من الخيل - ربما - لم تشاهدها العرب، وأصبحت هذه الصفة من سماتها،
فإذا ظهرت عندنا في الجنس العربي - مع اعتبار اختلال النَّسَبِ - فحملها على
الهُجْنة أقرب - في تقديري - من حملها على العيب. وكذلك أميل إلى أن
طول العَسيب من علامات الهُجْنة في الجنس العربي؛ لأنه من الصفات البارزة
في بعض أنواع الجنس غير العربي كالخيل الإنجليزية مثلاً.

(١) أي: متقد. ينظر: اللسان، جذر: وري.

(٢) ديوانه، ص ٦٨.

(٣) المعاني الكبير ٣٤/١. وينظر: كتاب الإبل، للأصمعي، ص ٥١.

١٢ - قِصْرُ الْقَضِيبِ، أَوْ الْجُرْدَانِ، أَوْ النَّضِيِّ:

لقد ذكر الأصمعي هذه الصفة في الصفات المستحبات، وذلك في قوله: «يُستحب في الفرس أن... يَصْغُرُ... قَضِيبُهُ»^(١). وفسر القضيب في موضع آخر بقوله: «ويقال لقضيبه: العُرمول، والجُردان، وهذان لا يكونان إلا لذي الحافر. والقضيب في كل ذكر»^(٢). وذكرها أبو عبيدة - فيما يوصف من أمر الخيل وفحولها وإنائها - بلفظ الجُردان، ووصفه بالطول، وبالقصير، وذلك في قوله: «ومن الحُصْن: سابعٌ، وكَمِشٌ... فأما السابع؛ وهو الفُخُور: فالطويل الجُردان. والكَمِشُ: القصير الجُردان»^(٣). وفسر الجُردان في موضع آخر بالذَكَر، وذلك في قوله: «إذا أخرج الفرس جُردانه؛ وهو ذَكَرُهُ، قيل: وَدَى يَدِي»^(٤). وفسره في موضع آخر - كذلك - بالعُرمول، والنَّضِيِّ، وذلك في قوله: «وَقُنْبُهُ الذي فيه جُردانه، وهو عُرموله... وساعة يخرج الجُردان فهو النَّضِيُّ»^(٥).

نلاحظ في هذه الصفة أن أبا عبيدة والأصمعي قد اختلفا على تسمية العضو، واتفقا على وصفه، غير أن اختلافهما على تسمية العضو هو من باب اختلاف التنوع؛ بدليل أن الأصمعي فسر تسميته للعضو بتسمية أبي عبيدة. وعليه، فإن ذَكَرَ الفرس - من حيث العموم - يسمى قَضِيباً، وجُرداناً، وعُرمولاً، ونَضِياً.

لكن الأصمعي نفى أن يُسمى ذَكَرَ الفرس غير العَتِيقِ نَضِياً، وقصر ذلك على العَتِاق، حيث قال: «لا يُسمى الذَكَر من الحصان العَتِيق إلا النَّضِيُّ، ولا يقال له جُردانٌ، ولا عُرمول»^(٦). وقد عزا الجاحظ مثل هذا القول إلى أبي

(١) المصدر السابق، ص ٦٤.

(٢) المصدر السابق، ص ٦٢.

(٣) الخيل، لأبي عبيدة، ص ١٤٦.

(٤) الخيل، لأبي عبيدة، ص ١٤٦.

(٥) الخيل، لأبي عبيدة، ص ١٤٢، ١٤٧. وينظر: المعاني الكبير ٢٦/١.

(٦) نقلاً عن المخصص ١٨/٢.

عبيدة، فقال: «والأَيُّرُ من البعير: المِقْلَمُ. ومن الحافر: الجُرْدَان. ومن الظِّلْف كله: القَضِيب. ومن الفَرَس العتيق: النَّضِيُّ. زعم ذلك أبو عبيدة»^(١). وعليه، فإن العموم السابق يخص - في الخيل العربية - بهذا التقيد، وهذا فيه دلالة على حرص العرب على تمييز الفرس العتيق عن غيره.

أما اختلافهما في وصف العضو، فقد تقدم في صفة العسيب، أن الأقرب في لفظة الصَّغَر أنها مصحفة عن لفظة القَصْر، أو أن الأصمعي يريد بها القصر. ولا يتعارض وصف أبي عبيدة لقضيب الفرس بالقصر مع وصفه بالطول؛ وذلك أن أبا عبيدة عندما وصف قضيب الفرس - مرة بالقصر، ومرة بالطول - كان في معرض تعداد الأنواع، وليس في معرض بيان حكمها.

والأقرب أن قَصَرَ القضيب، أو الغُرْمُول، أو الجُرْدَان، أو النَّضِي؛ هو مما يُستدل به على عتق الفرس العربي؛ لأن طول القضيب من الصفات الغالبة على بعض أنواع الجنس غير العربي. وهو من الأعضاء التي لا يحسن تعليق الحُسن بها.

١٣ - قَصَرُ الشَّعْرِ، وَدِقَّتُهُ:

لقد ذكر الأصمعي هذه الصفة في الصفات المستحبة، وذلك في قوله: «يُستحب في الفَرَس أن... تَقْصُرَ شَعْرَتُهُ»^(٢). وذكرها أبو عبيدة في الصفات المجملية، وذلك في قوله: «وإذا كان الفَرَس على ما وصفت في هذا الكتاب كان... دَقِيقَ الشَّعْرِ»^(٣).

نلاحظ في هذه الصفة أن أبا عبيدة والأصمعي قد اتفقا على تسمية العضو، واختلفا على وصفه، غير أن اختلافهما في الوصف لا يعدو أن يكون اختلافاً في الشكل دون المضمون، بل إن هذا الاختلاف قد أضفى على العضو كمالاً قد لا يتحقق بأحدهما دون الآخر؛ وذلك أن شَعْرَ الفرس

(١) الحيوان، للجاحظ ١/٤٩٢.

(٢) الخيل، للأصمعي، ص ٦٣.

(٣) الخيل، لأبي عبيدة، ص ٢٢٣.

يُستحب فيه اللين، كما مر معنا في مواضع كثيرة، بل لينه في بعض المواضع من دلائل العتق؛ فلو اتفقا في وصفه بالقصر لم يكن القصر كافياً في الدلالة على اللين، ولو اتفقا في وصفه بالدقة لم تكن الدقة كافية في الدلالة على القصر.

ومن المستغرب - حقاً - أن أبا عبيدة والأصمعي لم يستخدموا في وصف هذا العضو لفظة الجرد؛ التي هي من أكثر الألفاظ دوراناً في الشعر الجاهلي، بل أكثرها على الإطلاق، والتي تنطوي - مع ذلك - على دلالة الدقة والقصر؛ كما قال الجوهري: «وفرسٌ أجرد، وذلك إذا رَقَّتْ شَعْرَتُهُ وقَصُرَتْ»^(١).

والأقرب أن قصر شعر جلد الفرس، ودقته، من الصفات المشتركة بين الحُسن والجودة، وهو مما يُستدل به على العتق كذلك؛ لقول ابن قتيبة: «وطول الشَّعر هُجْنَةٌ»^(٢). غير أن طول الشعر وقصره يتأثر بعامل الزمان والمكان، فيميل في المناخات الباردة إلى الطول، لحاجة الفرس إلى الدفء، ويميل في المناخات الحارة أو المعتدلة إلى القصر. وربما يتأثر بالمرض أو سوء التغذية كذلك.

وبهذه الصفة نكون قد ختمنا المبحث الثاني من الفصل الأول في الصفات المحمودة، وليس ثمة اختلاف كبير بينه وبين المبحث الأول - من حيث تناول أبي عبيدة والأصمعي للصفات - سواء من حيث التفسير أو التعليل، أو الاستشهاد. غير أن الاستشهاد قد جاء قليلاً عند أبي عبيدة في هذا المبحث، والسبب وراء ذلك أن الاستشهاد الشعري عند أبي عبيدة مرتبط بقسم الاستحباب، وهذا يعود بنا إلى مدخل هذه الدراسة، لتذكر أن أبا عبيدة كان يرى - انطلاقاً من الشعر - أن الأصل في الصفات المحمودة هو الاستحباب، ولذلك فصل في هذا القسم كثيراً واستشهد عليه بالشعر كثيراً، واستغنى بهذا التفصيل والاستشهاد عن إعادته في الأقسام الأخرى التي تتفرع

(١) الصحاح، جذر: جرد.

(٢) المعاني الكبير ٦/١.

منه كالجودة، والعتق. ويمكن أن يقال كذلك: إن وصف الحيوان عند العرب القدماء لم يكن متمحضا في المعنى الفيزيولوجي العضوي، بل هو - مع ذلك - جسر يعبرون منه إلى التعبير عن أغراضهم وثقافة عصرهم، كالفخر الذاتي والقبلي مثلا.

المبحث الثالث

الصفات التي تفرد بها أحدهما

يتناول هذا المبحث الصفات المحمودة في الخيل العربية، التي استنتجها أبو عبيدة أو الأصمعي من أشعار العرب، وتفرد بها أحدهما عن الآخر، وفق التقسيمات التي ذكرناها سلفاً. وقد رأيت ألا أعزل التعليق في هذا المبحث عن كلام أبي عبيدة أو الأصمعي؛ لأن ذلك أوفق - في تقديري - لسياق التفرد من سياق الاتفاق أو الاختلاف.

أولاً: ما تفرد به أبو عبيدة

أ - الصفات التي تفرد بها أبو عبيدة تحت لفظ العِتَق:

١ - رَقَّة الأَرْنَبَةِ:

قال أبو عبيدة: «يُسْتَدَلُّ عَلَى عِتَقِ الْفَرَسِ بِرِقَّةٍ... أَرْنَبَتِهِ»^(١). وفسر الأرنبة في موطن آخر بالنخرة، فقال: «و[نُخْرَتُهُ]»^(٢) أَرْنَبَتُهُ»^(٣). والنخرة كما ذكر الأصمعي: هي مقدَّم الأنف^(٤). وعليه فإن الأرنبة تقع في مقدِّمة الأنف

(١) الخيل، لأبي عبيدة، ص ١٦١، ١٧٠. وينظر: المعاني الكبير ٢٦/١. وحلية الفرسان، ص ٩٤.

(٢) مضبوطة (نُخْرَتُهُ) وهو تصحيف، والصواب ما ذكرناه؛ لأنه ذكر النخرة في السطر السابق لها في قوله: «وخيشومه: ما بين أعلى نخرته...»، ثم ذكرها مرة ثانية ليفسرهما، وهذا هو منهج أبي عبيدة في تناول الصفات. وكذلك ما أثبتناه موافق للطبعة الهندية.

(٣) الخيل، لأبي عبيدة، ص ١٣٠.

(٤) ينظر: المخصص ٧٧/١.

بين المنخرين، كما قال ابن هذيل: «وأرنبته: ما بين منخريه»^(١). وهي تحديداً فوق الوتر؛ لقول أبي عبيدة: «ووترته فيما بين الأرنبه، وأعلى الجحفلة»^(٢)، والوتر: هي الحاجز بين فتحتي المنخر^(٣). وطرف الأرنبه من أعلاها هي: الخنابة، كما قال أبو عبيدة: «وخنابته: طرف الأرنبه من أعلاها»^(٤). وطرف الأرنبه من أسفلها هي: الروثة، كما قال صاحب العين: «الروثة: طرف الأرنبه حيث يقطر الرعاف»^(٥)^(٦). وبناء عليه، فالأقرب أن الأرنبه تقع بين أعلى فتحتي المنخر عند منتهى طرف قصبة الأنف.

ولا يتعارض هذا التحديد مع العمومات التي نجدها في تفسير الأرنبه بما جاورها من الأعضاء، أو مع تسميتها بأكثر من اسم؛ لأن ذلك من طبيعة اللغة. فقد فسرت الأرنبه بالنخرة كما تقدم، وفسرت - كذلك - بالروثة، والعُرمة، والحِثمة، والخورمة^(٧). وعند التدقيق في مُسميات هذه الأسماء نجدها لا تخرج عن حالتين: إما أنها تختلف فيما بينها؛ ومن ثم فهي تُسمى بأسماء بعضها بعضاً من قبيل المجاورة، والسببية. وإما أنها تشترك في تسمية عضو واحد؛ ومن ثم فهي تعتمد - من جهة - على السماع من العرب، ومن جهة أخرى على طريقة فهم العلماء لكلام العرب. ونحن ندقق في تحديد موضع هذا العضو؛ لأنه يترتب على وصفه حكم يؤثر في نوع الجنس العربي؛ وهو العتق، كما قال ابن هذيل: «ومنها رقة أرنبته... وذلك للحسن، ويُستدل به على العتق»^(٨).

(١) حلية الفرسان، ص ٩٤.

(٢) الخيل، لأبي عبيدة، ص ١٣٠.

(٣) ينظر: المخصص ٧٧/١.

(٤) الخيل، لأبي عبيدة، ص ١٣٠.

(٥) الرعاف: طرف الأرنبه لتقدمه صفة غالبية. وقيل: هو عامة الأنف. والرعاف: دم يسبق من الأنف.

اللسان، جذر: رعف.

(٦) العين، ص ٢٣٤.

(٧) ينظر: الجرائم ٣٨/١، والمخصص ٦٦/١، ٧٧. واللسان، جذر: نخر.

(٨) حلية الفرسان، ص ٩٤.

٢ - عُزِّي النَّوَاهِق:

قال أبو عبيدة: «يُستدلُّ على عِتْقِ الْفَرَسِ... بِعُزِّي نَوَاهِقِهِ... ونَوَاهِقُهُ: الْعِظْمَانِ الشَّاحِصَانِ فِي وَجْهِهِ أَسْفَلَ مِنْ عَيْنَيْهِ»^(١). وقد توافق معه الأصمعي في هذا التفسير، حيث قال: «والنواهق من الفرس: العظمان اللذان يبدوان في مسيل الدمع»^(٢). ووافقهم على ذلك ابن هذيل، ونص على أن هذه الصفة من دلائل العتق، حيث قال: «فمن مُسْتَحْسِن أوصاف أعضاء الْفَرَسِ»^(٣). رِقَّة نَوَاهِقِهِ، وأن لا تنتشر في وجهه. ورقتهما: قلة لحمها، ولُصُوق الجلد فيهما، وذلك للحسن، ويُستدل به على العِتْق»^(٤).

وقد نقل ابن سيدة عن أبي عبيدة تفسيراً آخر للنواهق، فقال: «والنواهق من الفرس والحمار مخارج النُّهَاق من حَلْقِهِ»^(٥). وهذا مستنكر في الفرس؛ ولذلك علّق أحد العلماء على هذه العبارة بقوله: «هذه العبارة سيئة؛ لأن النُّهَاق لا يكون للفرس، إلا أن يكون مستعاراً»^(٦). وأنا أقول: حتى على سبيل الاستعارة ليست مقبولة؛ لأن الصهيل جعل دليلاً على عِتْقِ الْفَرَسِ - كما سلف - فكيف نعبر عن صوته بما يدل على هُجُتِهِ! ولذلك فرق ابن قتيبة في النواهق بين الفرس والحمار، فجعلها من الحمار مخرج الصوت من حَلْقِهِ، ومن الفرس العظمان الشاحصان في وجهه^(٧). والأقرب

(١) الخيل، لأبي عبيدة، ص ١٣٠، ١٧٠. وينظر: أدب الكاتب، ص ١٢٦. والمعاني الكبير ٢٦/١. صبح الأعشى ٢١/٢.

(٢) الخيل، للأصمعي، ص ٥١.

(٣) أصل العبارة هو: (فمن مُسْتَحْسِن أوصاف الأعضاء) فعدلتها، وأضفت لفظة الفرس في هذا الشاهد، وفي جميع الشواهد التي أوردتها في مثل هذا السياق؛ وذلك ليستقيم السياق، وهي موجودة في أصل عنوان الباب عند ابن هذيل، وذلك في قوله: «... فيما يستحب في أعضاء الفرس من الصفات». حلية الفرسان، ص ٩٣.

(٤) حلية الفرسان، ص ٩٤.

(٥) المخصص ١٦/٢.

(٦) نقلاً عن المخصص ١٦/٢.

(٧) ينظر: الجرائيم، لابن قتيبة ٢٣/١. وأدب الكاتب، ص ١٢٦.

أن أبا عبيدة قد أثبت هذا المعنى في سياق الجمع والاستيعاب لما يرد من معاني اللغة - لأنه مشغلهم الأول في ذلك العصر - ولم يورده في سياق الفرز والحكم؛ ولذلك لم يذكر هذا المعنى - في مدونته عن الخيل - عندما تكلم عن ناهق الفرس، وعندما تكلم - كذلك - عن أصوات الخيل^(١).

ومما يشهد لِعُرْي النواهق، قول الزبرقان بن بدر^(٢):

إِنَّ الرَّقِيبَ أَدَاوِيَهُ وَأَصْنَعُهُ عَارِي النَّوَاهِقِ لَا جَافٍ وَلَا قَفِرٍ

٣ - عُرْي السُّمُوم:

قال أبو عبيدة: «يُستدلُّ على عِتْقِ الْفَرَسِ... بِعُرْيِ سُمُومِهِ»^(٣). وقال في موطن آخر: «وَأَمَّا سُمُومُهُ: فَمَا رَقَّ عَنْ صَلَابَةِ الْعَظْمِ مِنْ جَانِبَيْ قَصَبَةِ أَنْفِهِ إِلَى نَوَاهِقِهِ؛ وَهِيَ مَجَارِي دُمُوعِهِ»^(٤). ووافقه ابن هذيل على هذه الصفة، ونص على أنها من دلائل العتق، حيث قال: «فَمَنْ مُسْتَحْسَنُ أَوْصَافِ أَعْضَاءِ الْفَرَسِ... عُرْيِ سُمُومِهِ. وَسُمُومُهُ: مَا رَقَّ عَنْ صَلَابَةِ [الْعَظْمِ]»^(٥) من جانبي قصبه أنفه من أعلاهما إلى نواهقه، وهي مجاري دموعه، وذلك للحسن، ويُستدل به على العتق»^(٦).

ومما يشهد لِعُرْي السُّمُوم قول حُمَيْد بن ثور^(٧):

طَرَفٍ أَسِيلٍ مَعْقِدِ الْبَرِيمِ عَارٍ لَطِيفٍ مَوْضِعِ السُّمُومِ

(١) ينظر: الخيل، لأبي عبيدة، ص ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨.

(٢) أسماء خيل العرب وفرسانها، لابن الأعرابي، ص ٣٨، تحقيق: حاتم الضامن، ط ١، دار البشائر، دمشق، ٢٠٠٣ م.

(٣) الخيل، لأبي عبيدة، ص ١٧٠.

(٤) المصدر السابق، ص ١٣٠.

(٥) في الأصل: (اللحم). والأقرب إلى الصواب ما أثبتناه؛ لاستقامة المعنى، ولكلام أبي عبيدة.

(٦) حلية الفرسان، ص ٩٤.

(٧) ديوان حميد بن ثور، ص ١١٤، إشراف: محمد يوسف، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٥ م.

٤ - رِقَّةُ الْجُفُونِ:

قال أبو عبيدة: «يُستدلُّ على عِتْقِ الْفَرَسِ... بِرِقَّةِ جُفُونِهِ»^(١). وقال في موطن آخر: «وَجُفُونُهُمَا: ما أَطْبَقَ على مُقْلَتَيْهِ من الْجِلْدِ من أَغْلَاهِما وَأَسْفَلِهِما دون الْحِجَاكِينِ... وَحِجَاغَاهُ»^(٢): ما جِيبَ عن موضع مُقْلَتَيْهِ من الذي يحيط بالعينين»^(٣). ووافقه ابن هذيل على هذه الصفة، ونص على أنها من دلائل العتق، حيث قال: «فمن مُسْتَحْسَن أوصاف أعضاء الْفَرَسِ... رِقَّةُ جُفُونِهِ. وهي ما انطبق على الْمُقْلَتَيْنِ من الجلد، من أعاليهما وأسافلهما، وذلك لِلْحُسْنِ، وَيُستدل به على الْعِتْقِ»^(٤).

٥ - لَيْنُ شَكِيرِ النَّاصِيَةِ، وَالْعُرْفِ:

قال أبو عبيدة بعد أن عدد صفات الْعِتْقِ: «وَأَبَيْنُ من ذلك كُلِّهِ لَيْنُ شَكِيرِ نَاصِيَتِهِ»^(٥)، وَعُرْفِهِ... وَالشَّكِيرُ: ما أَطَافَ بِمَنْبَتِ نَاصِيَتِهِ من الرَّعْبِ»^(٦). ثم أضاف إليه الْعُرْفَ في موطن آخر فقال: «وَشَكِيرُهُ: الرَّعْبُ الذي في أَصْلِ عُرْفِهِ، وَنَاصِيَتِهِ»^(٧). وقد استثنى هذه الصفة في سياق استعراض الصفات المستحبة، وجعلها دليلاً على العتق، فقال: «تُسْتَحَبُّ أَنْ تَكُونَ نَاصِيَةُ الْفَرَسِ شَدِيدَةً السَّوَادِ، وَيُسْتَحَبُّ لَيْنُهَا، وَلَيْنُ شَكِيرِهَا، وَطُمَأْنِينُهُ عَصْفُورَهَا... وَذلك كله لِلْحُسْنِ، إِلَّا لَيْنُ نَاصِيَتِهِ، وَلَيْنُ شَكِيرِهَا، فَإِنْ ذلك مما يُستدل به على عِتْقِهِ»^(٨). ووافقه على ذلك ابن هذيل، حيث قال: «فمن مُسْتَحْسَن أوصاف أعضاء الْفَرَسِ... لَيْنُ الشَّكِيرِ، وَطُمَأْنِينَتُهُ في مَنْبَتِهِ. وَالشَّكِيرُ: ما أَطَافَ

(١) الخيل، لأبي عبيدة، ص ١٧٠.

(٢) والحِجَاغُ: الْعَظْمُ الْمُطْبِقُ على وَفِّةِ الْعَيْنِ، وعليه مَنْبَتُ شَعْرِ الْحَاجِبِ. اللسان، جذر: حجج.

(٣) المصدر السابق، ص ١٢٨، ١٢٩.

(٤) حلية الفرسان، ص ٩٥.

(٥) قال ابن هذيل: «والناصية: هي الشعر المرسل على عينيه ووجهه حتى طرف عُرْفِهِ من قُدَمِ. والعُرفُ اسم الشعر خاصة؛ والمَعْرِفَةُ منبت العُرف». حلية الفرسان، ص ٦٨.

(٦) الخيل، لأبي عبيدة، ص ١٧٠، ١٨٣. وينظر: المخصص ١٦/٢. وصبح الأعشى ٢١/٢.

(٧) المصدر السابق، ص ١٣٢.

(٨) المصدر السابق، ص ١٨٣.

بالناصية من قصير الشعر، وهو مما يُستدل به على العتق»^(١).

والمحمود في شعر الناصية هو اعتداله، كما قال ابن قتيبة: «والمحمود منها المعتدلة وهي: الجثلة»^(٢)؛ لأن خفته عيب، وكثرته عيب. وسنبين ذلك عند الكلام عن المذمومات في الفصل الثاني بإذن الله.

٦ - رِقَّةُ أَعَالِي الْأُذْنَيْنِ، وَمَا ظَهَرَ مِنْهُمَا:

قال أبو عبيدة: «يُستدل على عِتْقِ الْفَرَسِ... بِرِقَّةِ أَعَالِي أُذُنَيْهِ، وَمَا ظَهَرَ مِنْهُمَا»^(٣). وَرِقَّةُ أَعَالِي الْأُذْنَيْنِ هِيَ حِدَّةٌ ذُبَابِيهِمَا، كَمَا قَالَ فِي مَوْطِنٍ آخَرَ: «وَأَمَّا ذُبَابَاهُ: فَمَا حَدَّ مِنْ أَطْرَافِ الْأُذْنَيْنِ»^(٤). وَرِقَّةٌ مَا ظَهَرَ مِنْهُمَا هُوَ جَرْدُهُمَا، وَعُزْبُهُمَا، كَمَا قَالَ فِي مَوْطِنٍ آخَرَ: «وَإِذَا كَانَ الْفَرَسُ عَلَى مَا وَصَفْتُ فِي هَذَا الْكِتَابِ كَانَ... عَارِي مُتَوْنِ الْأُذْنَيْنِ»^(٥). وَوَافَقَهُ ابْنُ هَذِيلَ عَلَى هَذِهِ الصِّفَةِ، وَنَصَّ عَلَى أَنَّهَا مِنْ دَلَائِلِ الْعِتْقِ، حَيْثُ قَالَ: «فَمَنْ مُسْتَحْسَنٌ أَوْ صَافٍ أَعْضَاءُ الْفَرَسِ... رِقَّةُ الْأُذْنَيْنِ، وَلِيْنُهُمَا، وَتَطْرِيْقُهُمَا. وَالتَّطْرِيْقُ: التَّأْلِيلُ، وَهُوَ دَقَّةُ أَطْرَافِهِمَا، وَذَلِكَ لِلْحُسْنِ، وَيَسْتَدِلُّ بِهِ عَلَى الْعِتْقِ»^(٦). وَقَدْ تَقَدَّمَ الْاسْتِشْهَادُ عَلَى هَذِهِ الصِّفَةِ فِي صِفَةِ تَأْلِيلِ الْأُذُنِ^(٧).

٧ - رِقَّةُ السَّالِفَةِ، أَوْ يِقَّتْهَا:

قال أبو عبيدة: «يُستدل على عِتْقِ الْفَرَسِ... بِرِقَّةِ سَالِفَتِهِ... وَسَالِفَتُهُ: مَا دَقَّ مِنْ أَعَالِي عُنْقِهِ إِلَى قَدَالِهِ خَلْفَ خُشْشَاوَيْهِ. وَخُشْشَاوَاهُ: الْعِظْمَانِ الشَّاخِصَانِ خَلْفَ أُذُنَيْهِ... وَقَدَالُهُ: مَعْقِدُ الْعِذَارِ خَلْفَ النَّاصِيَةِ»^(٨). قَالَ كَذَلِكَ

(١) حلية الفرسان، ص ٩٥.

(٢) أدب الكاتب، ص ١١٠، وينظر: المعاني الكبير ٢٧/١.

(٣) الخيل، لأبي عبيدة، ص ١٧٠. وينظر: زهر الآداب ١٢٨/١.

(٤) المصدر السابق، ص ١٢٦.

(٥) الخيل، لأبي عبيدة، ص ٢٢٢.

(٦) تقدم تخريجه في صفة التأليل.

(٧) ينظر: ص ١٢٦، ١٢٧.

(٨) الخيل، لأبي عبيدة، ص ١٧٠، ١٨٥.

في سياق المستحبات: «ويُستحب... دَقَّةُ سَالِفَتِهِ»^(١).

ثم استشهد بقول امرئ القيس:

وسالفةٌ كَسَحُوقِ اللَّبَانِ^(٢) أَضْرَمَ فِيهَا الْغَوِيُّ السُّعْرُ

وظاهر فعل أبي عبيدة هنا أنه يفرق بين دقة السالفة ورقتها؛ لأنه ذكر الرقة في العتق، وذكر الدقة في الاستحباب. لكن فعله هذا يتقيد باستخدامه للفظتين؛ فقد تقدم معنا أن أبا عبيدة لا يفرق بين الدقة والرقة في كثير من المواضع، وهذا - في تقديرنا - ما حمل ابن هذيل على ذكر السالفة بلفظة الدقة فقط، حيث قال: «فمن مُسْتَحْسَنٍ أوصاف أعضاء الفرس... دَقَّةُ سَالِفَتِهِ... وذلك للحسن، والاستدلال على العتق»^(٣). فكأن ابن هذيل يعلم من أبي عبيدة هذا الصنيع، ولذلك ذكر السالفة بلفظة الدقة، ونص على أنها مما يستدل به على العتق.

ويحسن في هذا السياق أن نذكر استفلاك الذفرى؛ لأنها مجاورة للسالفة؛ ولأن ابن قتيبة جعلها من دلائل العتق، وذلك في تعليقه على قول امرئ القيس: وَمُسْتَفْلِكِ الذُّفْرَى كَأَنَّ عِئَانَهُ وَمُثْنَاتَهُ فِي رَأْسِ جِدْعٍ مُشَدَّبٍ حيث قال: «الذفريان: عن يمين الأذن وشمالها، ومستفلك: يقول كأن ذفراه فَلَكَّةٌ، وذلك من علامات العتق»^(٤). والفَلَكَةُ كما قال ابن شميل: أصغر الآكام، وإنما فَلَكُها اجتماعُ رأسها، هي - كذلك - قطعة من الأرض مرتفعة مستديرة في سهوله، وهي - كذلك - رأس المِعْزَلِ^(٥). فالشاعر يريد إذن أن يصف ذُفْرَى فرسه بالدقة والاستدارة. ومما يشهد على أن الذُفْرَى توصف بالعتق، هو قول ابن الأعرابي في صفة الناقة^(٦):

(١) المصدر السابق، ص، ١٢٩، ١٥٨.

(٢) وفي الديوان: (الليان)، موضع (اللبان). وهو الأقرب إلى الصواب، لقول ابن دريد: «كيف يشبه عتق الفرس بشجرة اللبان وهي قدر قاعدة الرجل؟ وإنما هي كسحوق اللبان، والليان: النخل». ينظر: تصحيح التصحيف وتحريف التحريف، للصفدي ٩٣/١.

(٣) حلية الفرسان، ص ٩٦.

(٤) المعاني الكبير ٢٧ / ١.

(٥) ينظر: اللسان، جذر: فلك.

(٦) نقلاً عن الصحاح، جذر: سجع.

لَهَا أُذُنٌ حَشْرٌ وَذِفْرَى أَسِيلَةٌ وَوَجْهٌ كَمِرَّةٍ الْغَرِيبَةِ أَسْجَحُ
وذلك أن الأسالة من دلائل العتق كما مر معنا^(١).

٨ - لَيْنُ الْأَشْعَرِ:

قال أبو عبيدة: «يُستدلُّ على عِتْقِ الْفَرَسِ... بَلَيْنِ أَشْعَرِيهِ...
وَالْأَشْعَرُ: مَا انْحَدَرَ عَلَى الْحَافِرِ مِنَ الشَّعْرِ»^(٢). وقد توافق معه الأصمعي في
هذا التفسير حيث قال: «وفي الحافر الأشعر، هو الشعر الذي يطيف به فوق
جَبَةِ الحافر»^(٣). ووافقهم - كذلك - على هذا التفسير ابن هذيل، لكنه لم يذكر
الصفة، وذلك في قوله: «وفي اليد: الأشعر، والجمع: الأشاعر: وهي
أطراف الشعر عند الحافر»^(٤).

ومما يشهد لاستحباب اللين في الأشعر قول الشاعر^(٥):

رَقِيقٌ خَمْسٍ غَلِيظٌ أَرْبَعَةٌ نَاتِي الْمَعْدَيْنِ لَيْنُ الْأَشْعَرِ

٩ - لَيْنُ شَعْرِ الرُّكْبَةِ:

قال أبو عبيدة: «يُستدلُّ على عِتْقِ الْفَرَسِ... بَلَيْنِ شَعْرِ رُكْبَتَيْهِ»^(٦). ولم
أقف على من خصص هذه الصفة بالركبة سوى أبي عبيدة، غير أنها تدخل في
عموم وصف الشعر باللين، كما قال ابن هذيل: «وأي فرس تمت له هذه
الصفات فهو كريم مطلق... وذلك أن يكون... رقيق الشعر»^(٧). وجميع
الأعضاء التي يُستدل فيها بَلَيْنِ الشعر على العتق، هي داخلة في عموم
النصوص التي تدل على أن لين الشعر من علامات العتق.

(١) نقلاً عن تهذيب اللغة، جذر: حشر. وقد ذكره الجوهري في الصحاح ونسبه لذي الرمة. جذر: سحج.

(٢) الخيل، لأبي عبيدة، ص ١٧٠.

(٣) كتاب الخيل، للأصمعي، ص ٥٧. وينظر: كتاب الإبل، ص ٣٣. وينظر: العين، ص ٢٥١. وجمهرة
اللغة ١/٣٩٦.

(٤) حلية الفرسان، ص ٧٩.

(٥) قال أبو عبيدة: لا أعرف قائله، وقال أبو حاتم السجستاني: هو العبد الغفار الخزاعي. ينظر: المعاني
الكبير ١/٢٦.

(٦) الخيل، لأبي عبيدة، ص ١٧٠، وص.

(٧) حلية الفرسان، ص ١٣١.

ب - الصفات التي تفرد بها أبو عبيدة في المستحبات :

١ - شِدَّةُ سَوَادِ النَّاصِيَةِ، وَطَمَأْنِينَةُ عُصْفُورِهَا:

قال أبو عبيدة: «تُسْتَحَبُّ أَنْ تَكُونَ نَاصِيَةُ الْفَرَسِ شَدِيدَةً السَّوَادِ... وَيُسْتَحَبُّ طَمَأْنِينَةُ^(١) عُصْفُورِهَا... وَالْعُصْفُورُ: مَنبْتُ النَّاصِيَةِ^(٢). وقال في موطن آخر: «وَأَمَّا نَاصِيَتُهُ: فَمَا أَقْبَلَ مِنَ الشَّعْرِ سَائِلًا عَلَى جَبْهَتِهِ^(٣). وقد توافق معه الأصمعي في مكان العصفور، حيث قال عن الفرس: «وفيه: العصفور، وهو ما تحت الناصية بين العينين»^(٤).

وُفْسِرَ الْعُصْفُورُ بِأَكْثَرِ مِنْ تَفْسِيرٍ؛ جَمَعَهَا صَاحِبُ اللِّسَانِ فِي قَوْلِهِ: «وَالْعُصْفُورُ: عَظْمٌ نَاقِئٌ فِي جَبِينِ الْفَرَسِ، وَهُمَا عُصْفُورَانِ، يَمْنَةُ وَيَسْرَةُ. قال ابن سيده: عُصْفُورُ النَّاصِيَةِ: أَصْلٌ مِنْبَتُهَا. وقيل: هو الْعُظِيمُ الَّذِي تَحْتَ نَاصِيَةِ الْفَرَسِ بَيْنَ الْعَيْنَيْنِ. وَالْعُصْفُورُ: قُطِيعَةٌ مِنَ الدِّمَاغِ تَحْتَ فَرْخِ الدِّمَاغِ كَأَنَّهُ بَائِنٌ، بَيْنَهَا وَبَيْنَ الدِّمَاغِ جُلَيْدَةٌ تَفْصِلُهَا... وَالْعُصْفُورُ: الشُّمْرَاخُ السَّائِلُ مِنَ غَرَّةِ الْفَرَسِ لَا يَبْلُغُ الْخَطْمَ، وَالْعَصَافِيرُ: مَا عَلَى السِّنَانِينَ مِنَ الْعَصَبِ»^(٥).

وهذا الاختلاف في تفسير العصفور قد يكون نابعا من اختلاف فهم العلماء لكلام العرب، وقد يكون نابعا من اختلاف لهجات العرب نفسها، وهو على كلا الحالين يدل على ثراء اللغة وتعدد دلالاتها، لكن الذي يعنيني هنا هو أن أبا عبيدة قد وصف العصفور بالطمأنينة، فهل يتعارض وصفه مع وصف العصفور بالتواء في هذا الشاهد؟

عندما نقارن بين هذين التفسيرين، نلاحظ أن وصف العصفور بالتواء - في هذا الشاهد - متعلق بالجبهة، وأن وصف العصفور بالطمأنينة - عند أبي عبيدة -

(١) الطَّمَأْنِينَةُ: السُّكُونُ. وَاطْمَأَنَّ الشَّيْءُ: إِذَا سَكَنَ. وَاطْمَأَنَّتِ الْأَرْضُ وَتَطَأَمَنْتُ: انْخَفَضَتْ. اللِّسَانُ، جَذَرٌ: طَمَنَ. وَالْمَقْصُودُ هُنَا: عَدَمُ تَوَعُّدٍ مَنبَتِ النَّاصِيَةِ.

(٢) الخيل، لأبي عبيدة، ص ١٨٢، ١٨٣.

(٣) المصدر السابق، ص ١٢٧.

(٤) الخيل، للأصمعي، ص ٦١. وينظر: المخصص ١٦/٢.

(٥) اللسان، جذر: عصفور.

متعلق بالناصية، وهناك فرق بين الناصية والجبهة^(١)، ولذلك ربط أبو عبيدة تفسيره للعصفور بالناصية، فكأنه يريد عصفور الناصية، كما قال ابن سيده: عَصْفُورُ النَّاصِيَةِ أَصْلٌ مِنْبَتُهَا^(٢)، وهذا يعني أن العصفور قد يُربط بما جاوره من الأعضاء. وعليه يمكن أن نقول: عصفور الجبهة: هو العظم الناتئ فيها، لا سيما إذا كانت حدود العصفور - كما عند الأصمعي - تسمح بذلك. وعلى كل حال فلا تعارض بين التفسيرين لاختلاف مكانيهما.

ولم أقف - فيما طالعت - على من يخص سواد شعر الناصية بالحمد سوى أبي عبيدة، ولم يستشهد على ذلك، فربما أخذه من كثرة ذكر العرب للكُمْتَة؛ فهي من أكثر الألوان دورانا في الشعر الجاهلي. وبناء على ذلك، فإن هذه الصفة تتعلق بالألوان، والألوان - في تقديري - تحتاج إلى دراسة مستقلة؛ وذلك لسببين: الأول: لأن الأذواق تتفاوت فيها كثيراً من جهة الحُسن. والثاني: لأن ربطها بالجودة يحتاج إلى جمع كلام العرب وفحصه، ولهم كلام كثير في ذلك، لعل الفرصة تسنح لتناوله في دراسة مستقلة.

١ - إفْرَاعُ الْعَلَابِي:

قال أبو عبيدة: «وَيُسْتَحَبُّ... إفْرَاعُ^(٣) عَلَابِيَّهِ، وَشَدَّةُ مُرْكَبِهَا فِي الْكَاهِلِ. وَعِلْبَاوَاهُ: عَصَبَتَانِ تَحْتَ الْعُرْشَيْنِ... [وَيُسْتَحَبُّ] عِرْضُهُمَا... وَعُرْشَاهُ: مَنَبَتُ عُرْفِهِ، وَذَلِكَ أَشَدُّ لَوْضَلِ الْعُنُقِ فِي الْكَاهِلِ أَنْ تُفْرَعَ عَلَابِيَّهِ إِلَى الْكَاهِلِ إِذَا شَخَصَ؛ فَلَا يَكُونُ فِيهِ هَزْمَةٌ... وَقَدْ يَكُونُ مَضْبُوبٌ^(٤) الْعَلَابِيُّ

(١) ينظر: الخيل، لأبي عبيدة، ص ١٢٩.

(٢) ينظر: المحكم، (العين، والصاد).

(٣) فَرَعٌ كُلُّ شَيْءٍ أَغْلَاهُ وَالْجَمْعُ فُرُوعٌ... وَالْفَارَعُ الْمُتَرَفِّعُ الْعَالِي. وَأَفْرَعُ فَلَانٌ طَالَ وَعَلَا. اللسان، جذر: فرع. والمقصود: هو بروز العلباوين في العنق.

(٤) الضَّبْبُ: تَضَوُّبٌ نَهْرٌ أَوْ طَرِيقٌ يَكُونُ فِي حُدُودٍ. وَضَبَّ فِي الْوَادِي انْحَدَرَ. أبو زيد: سمعت العرب تقول لِلْحُدُودِ الضَّبُوبِ، وَجَمْعُهَا ضُبُوبٌ. اللسان، جذر: صبب. والمقصود: أن العلباوين قد يكونان غير بارزين، ويكون الفرس مع ذلك شديد مُرْكَبٍ الْعُنُقِ.

وهو شديد مُرَكَّبِ العُنُقِ في الكاهل»^(١). ثم قال: «ويُستحب... اضطرابُ جِرَانِهِ؛ وذلك لإفراعِ عَلاَبِيَّهِ، وأنحدارُ جِرَانِهِ؛ وذلك لشدَّةِ العُنُقِ. وجِرَانُهُ: ما فوق مَرِيئِهِ وحُلُقُومِهِ من جِلْدٍ من باطنِ عُنُقِهِ، وذلك أَرْحَبُ لَمَخْرَجِ نَفْسِهِ، وقد شُبِّهَ بِجِرَانِ الثَّوْرِ»^(٢).

ثم استشهد أبو عبيدة بستة شواهد، هي:

قول عُقْبَةَ بن سابق:

يَهْزُ العُنُقَ الأَجْرَدَ في مُسْتَأْمِنِ الشَّعْبِ
وقوله أيضاً:

مِنَ الحَارِكِ مَخْشُوشاً بِجَوْفِ مُجْفِرٍ رَحْبِ
وقول أبي دؤاد:

وَمُنِيفٌ عَوُجُ اللَّبَانِ يُرَى مِنْهُ بِأَعْلَى عِلْبَائِهِ إِدْبَارُ
وقول الشاعر، ويحمل على أبي دؤاد الإيادي^(٣):

إِذَا قَيْدَ قَحْمٍ مَنْ قَادَهُ وَوَلَّتْ^(٤) عَلاَبِيُّهُ وَاجْلَعَبُ
وقول أبي دؤاد:

يَعْلُو بِفَارِسِهِ مِنْهُ إِلَى سَنَدٍ عَالٍ وَفِيهِ إِذَا مَا جَدَّ تَضْوِيبُ
وقول يزيد بن عمرو الحنفي:

مُحَنَّبٌ مِثْلُ تَيْسِ الرَّبْلِ مُحْتَفِرٌ بِالقُضْرِيِّينَ عَلَى الأَخْشَاءِ مَضْبُورُ

ووافقه على هذه الصفة ابن هذيل، ونص على أنها من صفات الحُسن، حيث قال: «فمن مُسْتَحْسَنِ أوصافِ أَعْضَاءِ الفَرَسِ... إفْرَاعُ عَلاَبِيَّهِ، وشدة مرْكَبِهِمَا في كاهله. وَعِلْبَاوَاهُ: عَصْبَتَانِ تَحْتَ العُرْشَيْنِ، والعُرْشَانِ: منبت

(١) الخيل، لأبي عبيدة، ص ١٨٥، ١٨٦. وينظر: الجرائم ٢٣/١. والمخصص ١٦/٢.

(٢) المصدر السابق، ص ١٨٦. وينظر: المخصص ١٦/٢.

(٣) البيت لأبي دؤاد كما ذكر المحقق. وهو في ديوانه، ص ٢٩٢.

(٤) وَلَّى الشَّيْءُ وَتَوَلَّى: أَذْبَرَ، اللسان، جذر: ولي. والمقصود بالتولية في الشاهد، هو الإدبار في البيت الذي قبله، والمقصود بهما: الإفراع السالف الذكر.

عُرْفِهِ. وذلك أَشدَّ لَوْضُلِ عُنُقِهِ فِي الكَاهِلِ. وإِفْرَاعُ الْعَلَابِيِّ: هُوَ ارْتِفَاعُهُمَا، وَذَلِكَ أَحْسَنُ فِي الْمَنْظَرِ [مِنْ] ^(١) انْصِبَابِهِمَا. وَمِنْهَا عَرَضُ عُنُقِهِ مِنْ أَصْلِهَا، وَاضْطِرَابُ جِرَانِهِ، وَيَكُونُ ذَلِكَ مِنْ إِفْرَاعِ الْعَلَابِيِّ، وَانْحِدَارُ الْجِرَانِ، وَذَلِكَ لَشِدَّةِ الْعُنُقِ. وَجِرَانُهُ: مَا فَوْقَ مَرِيئِهِ وَحُلُقُومِهِ مِنْ جِلْدَةٍ بَاطِنِ عُنُقِهِ، وَذَلِكَ أَرْحَبُ لِمَخْرَجِ نَفْسِهِ ^(٢).

وَلَا يَتَحَقَّقُ إِدْبَارُ الْعِلْبَاوَيْنِ إِلَّا مَعَ لَيْنِ الْعُنُقِ، كَمَا قَالَ ابْنُ قَتِيبَةَ: «وَإِذَا جَسَّاتِ الْعُنُقُ لَمْ يَدْبِرِ الْعِلْبَاءُ» ^(٣). وَالْأَقْرَبُ أَنْ إِفْرَاعَ الْعَلَابِيِّ مِنَ الصِّفَاتِ الْمَشْتَرَكَةِ بَيْنِ الْحُسْنِ، وَالْجُودَةِ؛ لِتَعَلُّقِهَا بِوُضَائِفِ الرُّكُوبِ وَالزَّيْنَةِ مَعًا، كَمَا أَشَارَ إِلَى ذَلِكَ أَبُو عُبَيْدَةَ وَابْنُ هَازِلٍ. لَكِنَّ الْفَرَسَ الذَّكَرَ - فِي تَقْدِيرِي - أَحْوَجَ إِلَى إِفْرَاعِ الْعَلَابِيِّ مِنَ الْأُنْثَى فِي الْحُسْنِ وَالْجُودَةِ عَلَى السَّوَاءِ؛ لِأَنَّ عُنُقَهُ - فِي الْعَادَةِ - أَطْوَلَ قَلِيلًا مِنْ عُنُقِ الْأُنْثَى. وَقَدْ يُغْتَفَرُ الْإِفْرَاعُ فِي فَرَسِ الرُّكُوبِ؛ لِقَوْلِ أَبِي عُبَيْدَةَ: وَقَدْ يَكُونُ مَضْبُوبُ الْعَلَابِيِّ وَهُوَ شَدِيدُ مُرَكَّبِ الْعُنُقِ فِي الْكَاهِلِ.

٢ - خُرُوجُ الْجَوْجُؤِ، وَالْفَهْدَتَيْنِ، وَعَرَضُ الْفَهْدَتَيْنِ مِنْ أَسْفَلِهِمَا:

قَالَ أَبُو عُبَيْدَةَ: «وَيُسْتَحَبُّ... خُرُوجُ ^(٤) جَوْجُؤِهِ، وَفَهْدَتَيْهِ، وَعَرَضُهُمَا مِنْ أَسْفَلِهِمَا. وَجَوْجُؤُهُ ^(٥): مُلْتَقَى فَهْدَتَيْهِ مِنْ أَسْفَلِهِمَا إِلَى أَعَالِيهِمَا. وَفَهْدَتَاهُ: اللَّحْمُ النَّاتِي فِي صَدْرِهِ» ^(٦).

ثُمَّ اسْتَشْهَدَ بِقَوْلِ امْرِئِ الْقَيْسِ:

(١) فِي الْأَصْلِ: (فِي)، وَالْأَقْرَبُ إِلَى صِحَّةِ الْمَعْنَى مَا أَثْبَتْنَاهُ؛ لِأَنَّ إِفْرَاعَ الْعَلَابِيِّ يَقَابِلُهُ انْصِبَابُهَا كَمَا تَقْدُمُ عِنْدَ أَبِي عُبَيْدَةَ.

(٢) حَلِيَّةُ الْفَرَسَانِ، ص ٩٦.

(٣) الْمَعَانِي الْكَبِيرُ ٢٩/١.

(٤) الْخُرُوجُ نَقِضُ الدَّخُولِ. اللَّسَانُ، جَذَرُ: خَرَجَ. وَالْمَقْصُودُ: بَرُوزُ هَذَا الْمَوْضِعِ مِنَ الْفَرَسِ.

(٥) وَالْجَوْجُؤُ: الصَّدْرُ. وَقِيلَ: عِظَامُهُ وَالْجَمْعُ الْجَآجِؤُ. وَالْجَوْجُؤُ: عِظَامُ صَدْرِ الطَّائِرِ. اللَّسَانُ، جَذَرُ: جَآجَأَ.

(٦) الْخَيْلُ، لِأَبِي عُبَيْدَةَ، ص ١٩٢. وَيَنْظُرُ: الْمَخْصَصُ ١٦/٢.

وَحَدَّ أَسِيلٍ كَالسَّانِ وَبِرْكَةٍ كَجُوجُؤٍ هَيْقٍ^(١) زِفُهُ قَد تَمَوَّرَا
وقول عقبة بن مكرم:

ولها بِرْكَةٌ كَجُوجُؤٍ هَيْقٍ وَلَبَانٌ مُضَرَّجٌ بِالْخِضَابِ
وقول ابن عسلة الشيباني:

صَبَّحَتْهُ صَاحِبِي^(٢) كَالسَّيِّدِ مُعْتَدِلٌ كَأَنَّ جُوجُؤَهُ مَدَاكُ^(٣) أَصْدَافٍ

وقد وافقه ابن هذيل على هذه الصفة، حيث قال: «فمن مُسْتَحْسَن أوصاف أعضاء الفرس... خروجُ جُوجُؤِهِ. وجُوجُؤُهُ: ملتقى فهدتيه من أسافلها. وفَهْدَتَاهُ: اللحمتان الناتئتان في صدره»^(٤). وقد تقدم أن الجُوجُؤَ، والزَّوْرَ، شيء واحد عند الأصمعي، وابن قتيبة، والقالي، وغيرهم... فهل هما عند أبي عبيدة كذلك؟ وقد تقدم - كذلك - أن الأصمعي، وابن قتيبة، والقالي، قد وصفوا الزَّوْرَ بالدقة، والضيق، فلماذا وصف أبو عبيدة الجوجؤ هنا بالخروج؟

لم أجد - فيما طالعت - ما يدل على أن أبا عبيدة يفرق بين الجُوجُؤَ والزور؛ بل إن تفسيره للجُوجُؤَ - كما تقدم - يتوافق مع وصف العلماء له بالضيق. ولا تعارض - فيما أرى - بين وصف أبي عبيدة للجُوجُؤَ بالخروج، ووصف العلماء له بالدقة أو الضيق؛ وذلك أن أبا عبيدة كان يراعي المعنى العام في وصف الجُوجُؤَ؛ فالبركة - والجُوجُؤُ جزء منها - توصف بالتقدم والبروز، والفهدتان - والجُوجُؤُ يقع بينهما - توصفان بالخروج؛ فكأن هذا المعنى كان مهيمنا على أبي عبيدة عند وصفه للجُوجُؤَ، فغلبه وأغفل معنى الدقة، أو الضيق. وربما يكون هذا هو سبب عطف الفهدتين عليه.

(١) الهَيْقُ: ذكر النعام. اللسان، جذر: هيق. والمقصود: تشبيه جُوجُؤِ الفرس في بروزه بصدر ذكر النعام.

(٢) في رواية المفضليات: (صاحبا) كما أشار المحقق.

(٣) المَدَاكُ على مَفْعَلٍ: حجر يسحق به الطيب. والمَدَاكُ حجر يسحق عليه الطيب. والدَّوْكُ ضرب من

محرار البحر. اللسان، جذر: دوک. والمقصود: تشبيه جُوجُؤِ الفرس - لبروزه - بالحجر. كما صرح

بذلك في البيت الذي سيأتي.

(٤) حلية الفرسان، ص ٩٩.

ولو قال أبو عبيدة: يُسْتَحَبُّ دَقَّةُ جَوْجُوهُ، وخروج فهدتيه؛ لجمع - بهذه العبارة - بين الحُسنيين؛ لأن وصف الجَوْجُو بالخروج مُتَضَمِّنٌ في وصف الفهدتين بذلك. وعلى كل حال فلا تعارض - فيما يظهر لي - بين وصف الجَوْجُو بالضيق، وبين وصفه بالخروج؛ لأن مأخذ وصفه بالضيق يراعي العضو ذاته، ومأخذ وصفه بالخروج يراعي ما جاوره، وهذا سائغ في اللغة كما سلف.

ومما يشهد لوصف الفهدتين بالخروج قول الشاعر^(١):

لَهُ جَوْجُوٌّ كَالْفَهْرِ يَكْتَنُ زَرَوَهُ بِمُحْتَنِكٍ صَدَقَ الظَّهَارِ جَدِيلِ
وأما وصف أسفل الفهدتين بالعرض، فالأقرب أن أبا عبيدة يريد به الْبَلْدَةَ؛ لأنها - كما سيأتي - تقع في أسفل الفهدتين، وتوصف بالعرض. والأقرب أن خروج الجَوْجُو والفهدتين، من الصفات المشتركة بين الحُسْن والجودة - كما تقدم - في صفة البركة؛ لأنهما جزء منها. لكن عدم الخروج اليسير فيهما قد يُغْتَفَرُ في فرس الزينة إذا لم يؤثر في حركته.

٣ - عَرَضُ بَلَدَتِهِ:

قال أبو عبيدة: «وَيُسْتَحَبُّ... عَرَضُ بَلَدَتِهِ. وَبَلَدَتُهُ^(٢): مُنْقَطَعُ الْفَهْدَتَيْنِ مِنْ أَسَافِلِهِمَا إِلَى عَضْدِيهِ^(٣)». ثم استشهد بقول النابغة^(٤):
فِي مِرْفَقَيْهِ تَقَارُبٌ وَلَهُ بَلْدَةٌ نَحَرَ كَجَبَاءِ الْخَزَمِ^(٥)

(١) الأنوار ومحاسن الأشعار ١١٨/١.

(٢) وَالْبَلْدَةُ: بَلْدَةُ النَّحْرِ: وهي ثَغْرَةُ النحر وما حولها، وقيل: وسطها. وقيل: هي الْفَلَكَةُ الثالثة من فَلَكِ زَوْرِ الْفَرَسِ، وهي ستة. وقيل: هو رَحَى الزَّوْرِ. وقيل: هو الصدر من الحُفِّ، والحافر. اللسان، جذر: بلد.

(٣) الخيل، لأبي عبيدة، ص ١٩٢. وينظر: المخصص ١٦/٢.

(٤) ورواية الديوان فيها: (بركة) موضع (بلدة)، و(زور) موضع (نحر). ينظر: ديوان النابغة، ص ١٦١، تحقيق: واضح الصمد، ط ١، دار صادر، بيروت، ١٩٩٨ م.

(٥) والجَبَاءُ مثل الجَبْهَةِ، وهي خشبة الحَذَاءِ التي يَحْدُو عليها. اللسان، جذر: جبا. والخَزَمُ بالتحريك: شجر له لِفْثٌ تُتَّخَذُ من لحائه الحبال الواحدة خَزَمَةً. اللسان، جذر: خزم. والمقصود: أن الفرس متقارب المرفقين، لكنه عريض الصدر.

ووافقه ابن هذيل على هذه الصفة، وذلك في قوله: «فمن مُسْتَحْسَن أوصاف أعضاء الفرس... عَرَضُ بَلَدَتِهِ. وَبَلَدَتُهُ: مُنْقَطِعُ الْفَهْدَتَيْنِ مِنْ أَسْفَلِهِمَا إِلَى عُضْدِيهِ»^(١)، والبلدة جزء من البركة كما مر معنا. والأقرب أن عَرَضُ الْبَلَدَةِ من الصفات المشتركة بين الحُسن والجودة؛ لأنها من جهة الجودة تتعلق بوظائف الركوب، وذلك لدلالاتها على سعة الجوف. ولأنها من جهة الحُسن تتعلق بوظائف الزينة، وذلك لدلالاتها على تناسق شكل الفرس.

٤ - رَهْلُ الصَّدْرِ:

قال أبو عبيدة: «ويُسْتَحَب... رَهْلُ صَدْرِهِ. وَصَدْرُهُ: بَرَكَّتُهُ، وَجُوجُؤُهُ، وَذَلِكَ أَشَدُّ لَصَدْرِهِ، وَأَسْرَعُ^(٢) لِمَنْكَبِيهِ»^(٣). ثم استشهد بقول أبي دؤاد:

وَإِذَا اسْتُقْبِلَ اتْلَابٌ مُنِيفاً رَهْلَ الصَّدْرِ مُفْرِعاً طَيَّاراً

ووافقه ابن هذيل على هذه الأوصاف، وأدخل معها الْفَهْدَتَيْنِ، وَالْبَلَدَةَ، حَيْثُ قَالَ: «فمن مُسْتَحْسَن أوصاف أعضاء الفرس... رَهْلُ صَدْرِهِ، وَبَرَكَّتُهُ، وَجُوجُؤُهُ، وَفَهْدَتِيهِ، وَبَلَدَتِيهِ، وَذَلِكَ أَشَدُّ لَصَدْرِهِ، وَأَشْرَحُ لِمَنْكَبِيهِ»^(٤).

وجميع هذه الأعضاء - من حيث العموم - داخلية في الصدر. لكن السؤال هنا: إذا كان الرَّهْلُ يدل على الاسترخاء، والتماوج، والاضطراب^(٥)، فكيف نجمع بين هذا المعنى، وبين التعليل بأن الرهْل أشد للصدر، وأشرح للمنكب؟

(١) حلية الفرسان، ص ٩٩.

(٢) أثبت ابن هذيل لفظة: (أشرح) موضع: (أسرع)، وهو الأنسب في تقديره، وإن كان اللفظان يؤولان إلى معنى واحد.

(٣) الخيل، لأبي عبيدة، ص ١٩٣.

(٤) حلية الفرسان، ص ٩٩.

(٥) ينظر: اللسان، جذر: رهْل.

ربما نستلهم الجواب من قول ابن قتيبة: «يُستحب أن يكون الفرس رَهْلَ اللَّبَانِ، رَحِيبَ الإِهَابِ، واسع الآباط، وعيب الحمار الكَزَاة في يديه، وفي مَنْكَبِيهِ، وانضمامهما إلى إبطيه، وضيق جلده»^(١). ومن قوله كذلك: «يُستحب أن يكون في جلد الصدر، وجلد المنكبين؛ رَهْلٌ، وهو مسترخي جلد المنكب، فهو يموج وليس بضيق»^(٢). وهذا الاستحباب - كما تقدم - مرتبط بوظيفة الحركة، المتفرعة من وظائف الركوب، فهي تحتاج إلى سعة الإهاب؛ لكي يتمدد الفرس في أثناء عدوه، فيسبح بيديه دون معوِّق. وكذلك الحال بالنسبة لعضلات الصدر، والمنكبين وعصبيهما؛ فإنها تحتاج - مع سعة الجلد - إلى رَهْل اللحم الذي يغطيها؛ لكي تتمكن من التمدد في أثناء الحركة كذلك، وبهذا نفهم معنى الشدة من خلال الرَّهْل. وهذه إحدى صور ثنائية اللين والشدة، التي تقوم عليها وظائف الركوب والزينة في الفرس العربي.

والأقرب أن رَهْل الصَّدر من صفات الجودة؛ لأنه يتعلق بوظائف الركوب كما هو ظاهر في تعليقات أبي عبيدة وابن هذيل. وهو يغتفر في فرس الزينة ما لم يؤثر في حركته.

٥ - قِصْرُ الْعَضْدَيْنِ:

قال أبو عبيدة: «يُستحب... قِصْرُ عَضْدَيْهِ؛ وذلك لِيُخْرَجَ مَنْكِبَاهُ، وَيَدْخُلَ [مِرْفَقَاهُ]^(٣)، وَجُوجُهُ، وَفَهْدَتَاهُ؛ لأنها إذا قَصُرَتْ رَفَعَتْ مُرْكَبَ الْكَتِفِ فيها وَأَتْبَعَتْهَا الذَّرَاعُ فَدَخَلَتْ، وإذا طَالَتْ رَفَعَتْ رَأْسَ الذَّرَاعِ حَتَّى تَخْرُجَ مِرْفَقَاهُ؛ وذلك أَشَدَّ لَتَفْرِقَ يَدَيْهِ وَأَضْعَفَ لَهَا. وَعَضْدَاهُ: الْعَظْمَانِ اللَّذَانِ بَيْنَ كَتِفَيْهِ وَذِرَاعِيهِ»^(٤). وقد ذَكَرَ قِصْرَ الْعَضْدَيْنِ فِي صفات الجودة بصيغة أخرى حيث قال: «ومما يُسْتَدَلُّ بِهِ عَلَى جَوْدَةِ الْفَرَسِ، وَجُودَةُ خَلْقِهِ وَهُوَ مُجَلَّلٌ بِمَا

(١) المعاني الكبير ٣١/١.

(٢) المعاني الكبير ٣٢/١.

(٣) في الأصل: (رفقاه). وهو تصحيف، وما أثبتناه موافق للطبعة الهندية.

(٤) الخيل، لأبي عبيدة، ص ١٩٣، وينظر: الأمالي ٢٤٩/١.

ظَهَرَ مِنْ جَلَالِهِ . . . قُرْبُ رُكْبَتَيْهِ مِنْ [جُبَّتَيْهِ] ^(١) ^(٢) .

ثم استشهد بقول أبي دؤاد:

قَصِيرُ الْجَنَاحِ حَابِي الضُّلُوعِ طَوِيلُ الذَّرَاعِ قَصِيرُ الْعَضُدِ
ووافقه ابن هذيل على هذه الصفة، ولم يذكر فيها الجَوْجُو، والفَهْدَتَيْنِ،
وذلك في قوله: «فمن مُسْتَحْسَن أوصاف أعضاء الفَرَس . . . قِصَر عَضُدَيْهِ؛
وذلك ليخرج مَنَكِبَاهُ، ويدخل مِرْفَقَاهُ؛ لأنها إذا قصرت دفعت ^(٣) مُرْكَبَ الكتف
فيها، وأتبعها الذراع فدخلت، وإذا طالت رفعت رأس الذراع حتى يخرج
مِرْفَقَاهُ؛ وذلك أشد لتَفَرُّق يديه. وعضداه: هما العظامان اللذان بين كتفه
وذراعيه» ^(٤) .

غير أن تعليلي أبي عبيدة، وابن هذيل، في قصر العَضُد وطولها لم
يسلما من الغموض والارتباك؛ فكيف نتصور أن العضد إذا قصرت ترفع
الكتف أو تدفعه، بل المتصور العكس! وكيف نتصور أن العضد إذا طالت
ترفع رأس الذراع، إذ كيف ترفعه وهي فوقه! . فعبارة أبي عبيدة قد جاءت
غامضة في تعليل قصر العضد، ومرتبكة في تعليل طولها، وقد تبعه ابن هذيل
في ذلك. وربما يكون استبعاد ابن هذيل للجَوْجُو، والفَهْدَتَيْنِ، نابعا من هذا
الغموض والارتباك، وربما يكون بسبب توهم التعارض بين وصف الجَوْجُو
والفَهْدَتَيْنِ بالدخول، ووصفهما بالتقدم والبروز كما سلف.

والذي أميل إليه أن أبا عبيدة أراد أن يقول: إن قصر العضد مُسْتَحِب في
الفرس؛ لأنه يحفظ لنا صفتين مرتبطتين به: الأولى: من جهة أعلى العضد؛

(١) في الأصل: (جنبه)، وهو تصحيف والصواب ما أثبتناه؛ لأن المعنى لا يستقيم إلا به، وذلك أن ما
بين الركبتين والجُبَّتَيْنِ هما وظيفا اليدين ويستحب فيهما القصر، ولو أثبتنا لفظة الجنبين لأصبح
المقصود بالوصف الذراعين، والذراعان يستحب فيهما الطول وليس القصر، وبهذا يقع التناقض بين
قول أبي عبيدة: بُعِد مِرْفَقِيهِ مِنْ رُكْبَتَيْهِ، وقوله: قُرْبُ رُكْبَتَيْهِ مِنْ جُنْبَيْهِ.

(٢) المصدر السابق، ص ١٦١.

(٣) استخدم ابن هذيل لفظة: (دفعت) عوضا عن لفظة أبي عبيدة: (رفعت). لكن المعنى متقارب، وهو لا
يسلم من غموض عند الاثنين كما بينا.

(٤) حلية الفرسان، ص ٩٩.

وهي بروز الأخرمين. والثانية: من جهة أسفل العضد، وهما: لصوق المرفقين بالزُّور، ودخول البركة في النحر. فكأن أبا عبيدة يريد بخروج المنكبين خروج الأخرمين؛ لأنهما يلتقيان برأسي العضدين، ويوصفان بالبروز كما سلف. وكأنه يريد بدخول المرفقين، لصوقهما إلى الزُّور، ويريد بدخول الجَوْجُو، والفَهْدَتين، دخول البركة؛ لأنهما من أجزائها كما سلف. فقصر العضدين إذن، يحفظ هذه الصفات على هيئتها المحمودة فيها.

أما طول العضدين، فينتج عنه ضرر في الصفتين السالفتين، من الجهتين ذاتهما: فأما من جهة أعلى العضد، فهو يتمثل في زيادة بروز الأخرمين، وذلك بدوره يؤدي إلى اختلال وضعية الكتف، فتزيد درجة ميلها إلى الخلف؛ لأن رأس العضد إذا طال يدفع مُرَكَّب الكتف إلى الأعلى. وأما من جهة أسفل العضد، فهو يتمثل في انفراج المرفقين عن الزُّور من جهة، وفي انحدار البركة من جهة أخرى؛ لأن رأس العضد من أسفله إذا طال يدفع رأس الذراع، ومن ثم يحصل انفراج المرفقين عن الزور، ويتسع الجَوْجُو فتتحدر البركة، وهذا بدوره قد يؤدي إلى البَدَد، وهو تباعد اليدين في الفرس وهو عيب، وقد يؤدي كذلك إلى الدَّنَن؛ وهو دنو الصدر من الأرض، وهو من أسوأ العيوب كما ذكر الأصمعي^(١). وبناء على ذلك، فإن الأقرب أن قصر العضد من الصفات المشتركة بين الحُسن والجودة؛ لأن طولها يؤثر في وظائف الركوب والزينة.

٦ - رَخَاوَةُ الْمَرْدَعَةِ، وَعِظْمُ النَّاهِضِ، وَتَعَثُّرُ لَحْمِهِ:

قال أبو عبيدة: «وَيُسْتَحَبُّ... رَخَاوَةُ^(٢) مَرْدَعَتِهِ، وَعِظْمُ نَاهِضِهِ، وَتَعَثُّرُ^(٣) لَحْمِهِ. وَمَرْدَعَتُهُ: اللَّحْمُ الَّذِي فِي أَصُولِ الْعَصْدَيْنِ مِنْ خَلْفِهِمَا مِمَّا يَلِي الْفَرِيصَةَ. وَنَاهِضُهُ: خَصِيلَةُ الْعَصْدِ الْمُتَبَيِّرَةِ. وَمَا عَظُمَتْ، وَتَعَثَّرَتْ؛ فَهُوَ

(١) ينظر: الخيل، للأصمعي، ص ٦٨.

(٢) الرَّخْوُ، وَالرَّخْوُ، وَالرَّخْوُ: الْهَشُّ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ. اللِّسَانُ، جَذَرٌ: رَخَا.

(٣) عَثَرَ الرَّمْحُ وَغَيْرُهُ يَغْتَرُّ عَثْرًا وَعَثْرَانًا: اشْتَدَّ، وَاضْطَرَبَ، وَاهْتَزَّ. اللِّسَانُ، جَذَرٌ: عَثَرَ.

خَيْرٌ لَهُ... وفريضة^(١): مرجع مرفقه إلى منتهى مَعَدَّيه من أسفلهما. والمَعَدُّ: المَضِيغَةُ الشاخِصَةُ خلف الكتف^(٢). وقال الأصمعي: «وفي الفرس: المضائغ، وهي كل لحمة غليظة، وهي عصبه»^(٣).

ثم استشهد بقول أبي دؤاد:

نَبِيلُ النَّوَاضِرِ وَالْمَنْكَبَيْنِ حَدِيدُ الْأَخَارِمِ نَابِي الْعُقْدِ

ووافقه ابن هذيل على هذه الصفة، حيث قال: «فمن مُسْتَحَسَّنْ أوصاف أعضاء الفرس... رَخَاوَةٌ مَرْدَغَتُهُ، وَعِظْمٌ نَاهِضُهُ. والمَرْدَغَةُ: هي اللحمة التي في أصول العضدين من خلفهما مما يلي الفريضة. والنَّاهِضُ: خَصِيلَةُ الْعَضُدِ النَّاشِزَةُ فوقه؛ فكلما عَظُمَتْ، وَعَتَّرَتْ، وغلظت؛ فهو خير له»^(٤).

وقد اختلفت مذاهب العلماء في تفسير النَّاهِضِ؛ فذهب أكثرهم إلى أنه اللحم الذي على العضد، أو المنكب^(٥)، وذهب بعضهم إلى أنه اللحم الذي في مرجع العضد^(٦)، وذهب بعضهم إلى أنه العظم الذي على أعلى العضد^(٧)، وذهب بعضهم إلى أنه رأس المنكب، دون تقييد بلحم أو عظم، وقد نسب هذا القول - كذلك - إلى أبي عبيدة^(٨). وكل هذه الأقوال تدور في فلك واحد، وهي لا تخرج - في تقديرنا - عن قاعدة تسمية الشيء باسم غيره إذا جاوره أو كان منه بسبب.

والأقرب أن رخاوة المَرْدَغَةِ، وَعِظْمُ النَّاهِضِ، وتَعَتَّرُهُ، من صفات

(١) والفريضة: المَضَعَةُ القليلة تكون في الجنب، تُرْعَد من الدابة إذا فَرَعَتْ، وجمعها: فَرِيصٌ بغير ألف. اللسان، جذر: فرص.

(٢) الخيل، لأبي عبيدة، ص، ١٣٩، ١٩٣، ١٩٤. وينظر: العين ٤٨٠/٣. والمعاني الكبير ٢٦/١. والتهذيب، جذر: نهض.

(٣) الخيل، للأصمعي، ص ٦٠. وينظر: المخصص ١٦/٢.

(٤) حلية الفرسان، ص ٩٩.

(٥) ينظر: التهذيب، والمحكم، والمحيط. جذر: نهض.

(٦) ينظر: الجمهرة ٨/٢.

(٧) ينظر: الأمالي ٢٥٠/١.

(٨) ينظر: المخصص ٩٥/١.

الجودة؛ لأنهم ربطوها بوظائف الركوب، ومن ثم فهي تُغتفر في فرس الزينة ما لم تؤثر في حركته.

٧ - كَثْرَةُ الْغُضُونِ - فِي الْجِلْد - بَيْنَ الْعَضْدَيْنِ، وَالْفَهْدَتَيْنِ، وَبِاطْنِ الذَّرَاعَيْنِ، وَالْإِبْطَيْنِ:

قال أبو عبيدة: «يُستحب... كَثْرَةُ الْغُضُونِ بَيْنَ الْعَضْدَيْنِ، وَالْفَهْدَتَيْنِ، وَبِاطْنِ الذَّرَاعَيْنِ، وَالْإِبْطَيْنِ مِنَ الْجِلْدِ؛ وَذَلِكَ أَسْرَحُ^(١) لِيَدَيْهِ، وَأَبْسَطُ لِضَبْعَيْهِ^(٢) إِذَا جَرَى^(٣)». ثم استشهد بقول أبي دؤاد:

كَأَنَّ الْغُضُونَ مِنَ الْفَهْدَتَيْنِ إِلَى بَلَدَةِ الرُّورِ حُبُّكَ الْعُقْدَ وَوَافَقَهُ ابْنُ هَذِيلَ عَلَى هَذِهِ الصِّفَةِ، حَيْثُ قَالَ: «فَمَنْ مُسْتَحْسَنُ أَوْصَافِ أَعْضَاءِ الْفَرَسِ... كَثْرَةُ الْغُضُونِ بَيْنَ الْعَضْدَيْنِ، وَالْفَهْدَتَيْنِ، وَبِاطْنِ الذَّرَاعِ، وَالْإِبْطَيْنِ، مِنَ الْجِلْدِ؛ وَذَلِكَ أَسْرَحُ لِيَدَيْهِ إِذَا جَرَى^(٤)».

والغضون هي مكاسر الجلد، كما قال ابن فارس: «الغين، والضاد، والنون، أصلٌ صحيح يدلُّ على تشنُّ وتكسُّر، من ذلك الْغُضُونُ: مَكَاسِرُ الْجِلْدِ، وَمَكَاسِرُ كُلِّ شَيْءٍ غُضُونٌ^(٥)». وهي محمودة في هذه المواضع من الفرس لارتباطها بالحركة. وبناء عليه، فهي من الصفات المشتركة بين الحُسن والجودة، لكنها تُغتفر في فرس الزينة إذا لم تؤثر في حركته. وأكثر أنواع فرس الركوب حاجة إلى كمالها، هما فرسا: السرعة، والقفز؛ لأنهما أحوج من غيرهما إلى تسريح اليدين، وتَفْسُحِ الْآبَاطِ.

(١) خيل سُرحٌ وناقَةٌ سُرحٌ ومُسَرِّحَةٌ في سيرها؛ أي: سريعة. والتَّسْرِيحُ: التسهيل، وشيءٌ سريح: سهل. اللسان، جذر: سرح. والمقصود: أن كثرة الغضون تعطي مساحةً أوسع لحركة يدي الفرس ذاهباً وجيئةً في أثناء المشي أو العدو؛ ولذلك قال ابن منظور: «وَمِلَاطُ سُرْحِ الْجَنْبِ: مُتَسْرِحٌ لِلذَّهَابِ وَالْمَجِيءِ، يَعْنِي بِالْمِلَاطِ الْكَثْفُ وَفِي التَّهْدِيدِ الْعَضْدُ». اللسان، جذر: سرح.

(٢) الضَّبْعُ بسكون الباء: وَسَطُ الْعَضْدِ بِلَحْمِهِ، يَكُونُ لِلْإِنْسَانِ وَغَيْرِهِ، وَالْجَمْعُ: أَضْبَاعٌ، مِثْلُ فَرْخٍ وَأَفْرَاحٍ، وَقِيلَ: الْعَضْدُ كُلُّهَا، وَقِيلَ: الْإِبْطُ. اللسان، جذر: ضبع.

(٣) الخيل، لأبي عبيدة، ص ١٩٤.

(٤) حلية الفرسان، ص ٩٩.

(٥) مقاييس اللغة، جذر: غضن.

٨ - انْجِدَارُ الْقَصِّ:

قال أبو عبيدة: «ويُستحب... انْجِدَارُ^(١) قَصِّهِ. وقَصُّهُ: ما بين الرَّهَابَةِ إلى مُنْقَطَعِ أَسْفَلِ الْفَهْدَتَيْنِ. والرَّهَابَةُ: آخِرُ فَلَكِ الزَّوَرِ، تَنْقَطِعُ عندها الْجَوَانِحُ، وَتَفْتَرِقُ عندها الضُّلُوعُ، وفيها غُضُرُوفٌ نَاتِيَةٌ، وذلك أَسْبَغُ لِضُلُوعِهِ، وَأَتَمُّ لَأَخْذِهِ. وانْجِدَارُ الْقَصِّ على الرَّتَيْنِ وَالْقَلْبِ يُسْتَحَبُّ لِمُتَنَفْسِهِ^(٢). ثم استشهد بقول الشاعر^(٣):

فَحَشَاهُ لَاحِقٌ فِي بَطْنِهِ وَأَسْفَ^(٤) الْقَصِّ مِنْهُ لِلرُّكْبِ

ووافق ابن هذيل على هذه الصفة، حيث قال: «فمن مُسْتَحْسَنُ أوصاف أعضاء الفرس... انْجِدَارُ قَصِّهِ. وقَصُّهُ: ما بين الرَّهَابَةِ إلى مُنْقَطَعِ أَسْفَلِ الْفَهْدَتَيْنِ وَآخِرِ فَلَكِ الزَّوَرِ، وعندها تنقطع الجوانح، وتنفرد الضلوع، وذلك أَسْبَغُ لَضُلُوعِهِ، وَأَتَمُّ لَأَخْذِهِ»^(٥).

والأقرب أن انْجِدَارَ الْقَصِّ من صفات الجودة؛ لتعلقه بوظائف الركوب. ومن ثم فهو مُغْتَفَرٌ في فرس الزينة ما لم يؤثر في تناسق شكله العام.

٩ - طُولُ الذَّرَاعَيْنِ، وَعِبَالَتُهُمَا، وَعِرْضُهُمَا:

قال أبو عبيدة: «ويُستحب... طُولُ ذِرَاعَيْهِ، وَعِبَالَتُهُمَا. وذِرَاعَاهُ: ما بين عَضْدَيْهِ، وَرُكْبَتَيْهِ. وَعِبَالَتُهُمَا: غِلْظُهُمَا. وَعِظْمُ عَظْمَتَيْهِمَا، وَغُرُورُهُمَا. وَعَظْمَتَاهُمَا: ما غَلِظَ من أعالي الذَّرَاعَيْنِ. والغُرُورُ: ما بين الحَبَالِ؛ وهي طَرَائِقُ تَفْصِيلٍ بَيْنَ الْخَصَائِلِ»^(٦). ثم قال: «ويُستحب... عِرْضُهُمَا إِذَا اسْتَعْرِضْتَهُمَا، وَغُرِيٌّ ما فوق الرُّكْبَتَيْنِ مِنْهُمَا، وَلُصُوقُ جِلْدِهِمَا بِهِمَا، وذلك

(١) لَحْدَرٌ من كل شيء: تَحْدَرُهُ من غُلُوٍّ إلى سُقُلٍ. اللسان، جذر: حذر.

(٢) الخيل، لأبي عبيدة، ص ١٩٥.

(٣) لم أقف على هذا الشاهد عند غير أبي عبيدة.

(٤) أَسْفَ الطَائِرُ، والسَّحَابَةُ، وغيرُهما: دَنَا من الأرض. اللسان، جذر: سف. والمقصود: أن قَصَّ الفرس يستحب فيه الانحدار قليلاً باتجاه الركبة للرَّحْبِ.

(٥) حلية الفرس، ص ٩٩.

(٦) الخيل، لأبي عبيدة، ص ١٩٥، ١٩٦.

لشِدَّتَيْهِمَا، وَقُدْرَتِهِ عَلَى الْأَخْذِ بِهِمَا إِذَا أَخَذَ الْجَرِيَّ، وَبُعْدِ قَدْرِهِمَا^(١). وقد ذكر صفة طول الذراعين في صفات الجودة بصيغة أخرى فقال: «ومما يُستدل به على جَوْدَةِ الْفَرَسِ، وَجَوْدَةِ خَلْقِهِ وَهُوَ مُجَلَّلٌ بِمَا ظَهَرَ مِنْ جَلَالِهِ... بُعْدُ مِرْفَقَيْهِ مِنْ رُكْبَتَيْهِ»^(٢).

ثم اسشهد على هذه الصفة بأربعة شواهد، وهي:

قول أبي دؤاد:

ضَرُوحُ الْحَمَاتَيْنِ سَامِي^(٣) الذَّرَاعِ إِذَا مَا انْتَحَاهُ خَبَارٌ وَثَبَ
وقول الشاعر^(٤).

كَأَنَّ غُرُورَ مَا اسْتَقْبَلْتُ مِنْهُ دَبِيبُ الرُّقْشِ^(٥) فِي الرَّمْلِ الْهَيَامِ^(٦)
وقول الحارثي^(٧):

إِذَا انْشَقَّ أَعْلَى لَحْمِهَا وَبَدَتْ لَهَا غُرُورٌ كَأَنَارِ السَّيَاطِ قَوَالِقُهُ
وقول أبي النجم:

رُكْبَنٌ فِي غَاسِيَةِ عَوَارِي فِي غَيْرِ مَا بَيَضٍ وَلَا انْتِشَارِ
وقد وافق ابن هذيل أبا عبيدة على هذه الصفة، لكنه لم يتوسع فيها توسع أبي عبيدة، بل اقتصر على وصفها بالطول والعظم، وذلك في قوله: «فمن مُسْتَحْسَنِ أَوْصَافِ أَعْضَاءِ الْفَرَسِ... طَوْلُ ذِرَاعِيهِ، وَعَبَالَتُهُمَا، وَذِرَاعَاهُ: مَا بَيْنَ عِضْدَيْهِ، وَرُكْبَتَيْهِ. وَعَبَالَتُهُمَا: عِظْمُهُمَا»^(٨). غير أن وصفه للذراعين

(١) المصدر السابق، ص ١٩٦.

(٢) المصدر السابق، ص ١٦١.

(٣) السُّمُو: الارتفاع، والعلو. وَسَمَا الشَّيْءُ يَسْمُو سُمُوًّا فَهُوَ سَامٍ: ارْتَفَعَ. اللسان، جذر: سما.

(٤) لم أقف على هذا الشاهد، عند غير أبي عبيدة.

(٥) جُنْدَبُ أَرَقَشٍ، وَحَيَّةُ رَقْشَاءٍ: فِيهَا نَقَطٌ سَوَادٌ وَبَيَاضٌ... الْأَرَقَشُ: لَوْنٌ فِيهِ كِدْرَةٌ وَسَوَادٌ وَنَحْوُهُمَا.

اللسان، جذر: رَقَش. والمقصود في الشاهد: أن غرور هذه الفرس بارزة في استطالة وهي تشبه أثر

الحيّة على الرمل. ويدل على هذا المعنى بيت الحارثي الذي يليه؛ فقد شبه الغرر بآثار السياط.

(٦) الْهَيَامُ بِالْفَتْحِ: تَرَابٌ يَخَالِطُهُ رَمْلٌ يَنْشَفُ الْمَاءَ نَشْفًا. اللسان، جذر: هيم.

(٧) كذلك لم أقف على هذا الشاهد عند غير أبي عبيدة.

(٨) حلية الفرسان، ص ٩٩.

بالعظم لا يرقى إلى وصف أبي عبيدة بالغَلْظ؛ وذلك أن الغلظ يدل على الشدة؛ وهي محمودة في الذراع، وأما العظم فإنه يدل على كبر الحجم، وهو غير محمود في العتاق، بل هو من صفات الهُجْن. ولا أستبعد أن يكون اللفظ مصحفاً عن الغلظ؛ لاستبعاد غياب مثل هذا المعنى عن ابن هذيل.

والأقرب أن طول الذراعين، وعبالتهما، وعرضهما، من الصفات المشتركة بين الحُسن الجودة؛ لأنها تتعلق بوظائف الركوب والزينة. فأما تعلقها بوظائف الركوب؛ فظاهر في تعليقات أبي عبيدة وابن هذيل، وأما تعلقها بوظائف الزينة؛ فلأنها تتعلق بتناسق الشكل العام للفرس. وقصر الذراعين، ودقتهما، مما يُغتفر في فرس الركوب، لقول أبي عبيدة: «وقد يُغتفر قصر ذراعيه بطول عَصَبِهِ، وَتَمَكُّنُ رُسْغِيهِ، وجودة ما فوقهما من عضديه، وكتفيه، وكاهله، وصدرة، وكذلك حُمُوشَتُهُ»^(١) إذا كانتا طويلتين^(٢)، وهي من باب أولى تُغتفر في فرس الزينة ما لم تؤثر في حركته، أو تناسق شكله. لكنني أميل إلى أن اغتفار الطول يقتصر في فرس الركوب على فرس القدرة والتحمل، وأن اغتفار الدقة يقتصر على فرس السرعة، والقفز؛ لأن الطول - كما مر معنا - من الصفات الأساسية في ذراعة^(٣) الفرس، ووظيفة فرس السرعة والقفز، تعتمد - بالدرجة الأولى - على الذراعة.

١٠ - لَطَافَةُ الرُّكْبَتَيْنِ، وَشِدَّةُ سُومُمِهِمَا، وَإِكْرَابُ أَسْرِهِمَا، وَقُرْبُ مَا بَيْنَهُمَا:

قال أبو عبيدة: «يُستحب... لَطَافَةُ رُكْبَتَيْهِ، وَشِدَّةُ سُومُمِهِمَا»^(٤)، وإِكْرَابُ أَسْرِهِمَا، وَقُرْبُ مَا بَيْنَهُمَا. وَرُكْبَتَاهُ: وَصْلُ مَا بَيْنَ ذِرَاعَيْهِ، وَوُظَيْفَيْهِ؛ وذلك لِشِدَّتَيْهِمَا، وَقِلَّةِ فُتُورِهِمَا؛ لَأَنَّهُمَا وَصْلٌ، فَإِذَا كَانَتْ كَذَلِكَ كَانَ أَبْطَأَ لِفُتُورِهِمَا»^(٥).

(١) والخُمُوشَةُ، والحَمَاشَةُ: الدَّقَّة. اللسان، جذر: حمش.

(٢) الخيل، لأبي عبيدة، ص ١٧٢.

(٣) ينظر: ص ١٣٩.

(٤) سُومُ السيف حُزُورٌ فيه يَعْلَمُ بها. وَسُومُ الفرس كل عَظْم فيه مُخٌّ. اللسان، جذر: سم. والأقرب أن المقصود بشدة سوم ركبة الفرس هو ما فيها من التواءات، وليس المقصود المخ؛ لأن الركبة ليس فيها مخ، فإذا كان الجلد عارياً ملتصقاً بالركبة تبرز تلك التواءات.

(٥) الخيل، لأبي عبيدة، ص ١٩٦، ١٩٧. وينظر: زهر الآداب ١/ ١٨٢.

ثم استشهد على هذه الصفة بثلاثة شواهد، وهي:

قول عدي بن زيد:

وَمُنْجَرِدٍ كَالسَّيْدِ شُدْبَ لَحْمِهِ أَمِينٌ^(١) الْفُصُوصِ سَاهِمُ الْوَجْهِ ذِي خَالٍ
وقول الأنصاري^(٢):

وَفِي الْقَطَاةِ نُشُوزٌ لَمْ يَكُنْ حَدْبًا وَفِي مَعَاقِمِهَا^(٣) مَسْدٌ^(٤) وَتَلْحِيْبٌ
وقول علقمة بن عبدة:

كَثِيرٌ سَوَادِ اللَّحْمِ مَادَامَ بَادِنًا وَفِي الضُّمْرِ مَمْسُوقُ الْقَوَائِمِ شَوْدَبٌ

ووافقه ابن هذيل على هذه الصفة، حيث قال: «فمن مُسْتَحْسَن أوصاف أعضاء الفرس... لَطَافُهُ رَكْبَتَيْهِ، وَشِدَّةُ سُمُومِهِمَا، وَإِكْرَابُ أَسْرِهِمَا، وَقُرْبُ مَا بَيْنَهُمَا؛ وَذَلِكَ لِلشَّدَّةِ وَقِلَّةِ الْفَتُورِ؛ لِأَنَّهَا وَضَلُ بَيْنِ الذَّرَاعِ، وَالْوِظَيفِ، فَإِذَا كَانَتْ كَذَلِكَ كَانَ أَبْطَأَ لِفَتُورِهِمَا»^(٥).

والأقرب أن لَطَافَةَ الرِّكْبَتَيْنِ من صفات الحُسْنِ؛ لِأَنَّ اللَّطْفَ أَقْرَبُ إِلَى

(١) وَالْأَمْنُ ضِدُّ الْخَوْفِ. اللِّسَانُ، جَذَر: أَمِنَ. وَالْمَقْصُودُ: أَنَّ هَذَا الْفَرَسَ مُحْكَمَ الْمَفَاصِلِ شَدِيدِهَا لَا يَخْشَى مِنْهَا ضَعْفٌ أَوْ فَتُورٌ.

(٢) وَرَدَ الْبَيْتُ فِي ثَلَاثَةِ مَوَاضِعَ مِنَ الْكِتَابِ يَخَالِفُ بَعْضُهَا بَعْضًا، فِي بَابِ شِيَاتِ الْخَيْلِ جَاءَتْ لَفْظَةً: (وَتَجْيِيبٌ) مَوْضِعَ (تَلْحِيْبٍ)، وَفِي آخِرِ الْكِتَابِ جَاءَتْ لَفْظَةً: (تَحْنِيْبٌ)، وَأَشَارَ الْمُحَقِّقُ إِلَى أَنَّ لَفْظَةَ تَلْحِيْبٍ مُصَحَّفَةٌ. وَالَّذِي يَظْهَرُ لِي أَنَّهَا لَيْسَتْ كَذَلِكَ، بَلْ هِيَ أَقْرَبُ الْأَلْفَاظِ لِلْمَعْنَى الْمُرَادِ فِي الشَّاهِدِ هُنَا؛ لِأَنَّ الشَّاهِدَ يَصِفُ الْمَفَاصِلَ بِالشَّدَّةِ، وَاللَّحْبِ - كَمَا مَرَّ مَعَنَا - هُوَ قِلَّةُ اللَّحْمِ وَهُوَ يَطْلُبُ لِلشَّدَّةِ. وَالْأَقْرَبُ - عِنْدِي - إِلَى التَّصْحِيفِ هِيَ رَوَايَةُ التَّحْنِيْبِ؛ لِأَنَّ الْمَفَاصِلَ لَا تُوصَفُ بِالتَّحْنِيْبِ. أَمَّا رَوَايَةُ التَّجْيِيبِ فَهِيَ صَحِيحَةٌ؛ لِأَنَّ التَّجْيِيبَ مِنَ الشِّيَاتِ، وَهُوَ يَقَعُ فِي الْقَوَائِمِ، قَالَ الْأَصْمَعِيُّ: «فَإِذَا ارْتَفَعَ التَّحْجِيلُ، فَجَاوَزَ الثَّنَّ حَتَّى يَصْعَدَ فِي الْأَوْظَفَةِ؛ فَهُوَ التَّجْيِيبُ». الْخَيْلُ، ص ٧٥.

(٣) الْمَعَاقِمُ: الْمَفَاصِلُ. وَالْمَعَاقِمُ مِنَ الْخَيْلِ: الْمَفَاصِلُ، وَاحِدُهَا مَعَقِمٌ، فَالرُّسْعُ عِنْدَ الْحَافِرِ مَعَقِمٌ، وَالرُّكْبَةُ مَعَقِمٌ، وَالْعُرْقُوبُ مَعَقِمٌ، وَسُمِّيَتِ الْمَفَاصِلُ مَعَاقِمَ؛ لِأَنَّ بَعْضَهَا مُنْطَبِقٌ عَلَى بَعْضٍ. اللِّسَانُ، جَذَر: عَقِمَ.

(٤) قَالَ ابْنُ السَّكَيْتِ: الْمَسْدُ: مُصَدَّرُ مَسَدِ الْحَبْلِ يَمْسُدُهُ مَسْدًا بِالسَّكُونِ إِذَا أَجَادَ فِتْلَهُ، وَقِيلَ: حَبْلٌ مَسْدٌ؛ أَيْ: مَمْسُودٌ قَدْ مُسِدَ؛ أَيْ: أَجِيدٌ فِتْلُهُ. اللِّسَانُ، جَذَر: مَسَدٌ. وَالْمَقْصُودُ: أَنَّ مَفَاصِلَ الْفَرَسِ فِي شِدَّتِهَا وَتَمَاسُكِهَا كَأَنَّهَا شَدَتْ بِحَبْلِ مُحْكَمِ الْفِتْلِ.

(٥) حَلِيَةُ الْفَرَسَانِ، ص ١٠٠.

الزينة، وأن شدة سُومِهما، وأكرايهما، وقرب ما بينهما من صفات الجودة؛ لارتباطها - من خلال التعليقات السابقة بوظائف الركوب - ولقول أبي عبيدة: «ومما يُستدل به على جَوْدَةِ الفَرَسِ، وجَوْدَةِ خَلْقِهِ... قُرْبُ ما بين رُكْبَتَيْهِ»^(١).

١١ - لَطَافَةُ الْجُبَّةِ، وَتَمَحُّصُهَا:

قال أبو عبيدة: «ويُستحب... لَطَافَةُ جُبَّتِهِ وَتَمَحُّصُهَا. وَجُبَّتُهُ: مُلْتَقَى الْوُظَيْفَيْنِ وَأَعْلَى الْحَوْشِبِ»^(٢). ثم قال: «فأما الحوشبان: فعظما الرُّسْعِ»^(٣).
ثم استشهد بقول العقيلي:

يَخْطُو عَلَى مَحْصَاتٍ غَيْرِ فَاتِرَةٍ شُمُّ السَّنَابِكِ لَمْ تُقْلَبْ وَلَمْ تَرِبْ
ووافقه ابن هذيل على هذه الصفة، حيث قال: «فمن مُسْتَحْسَن أوصاف أعضاء الفَرَسِ... لَطَافَةُ جُبَّتِهِ، وَتَمَحُّصُهَا. وَجُبَّتُهُ: مُلْتَقَى الْوُظَيْفَيْنِ، وَأَعْلَى الْحَوْشِبِ»^(٤).

وقد اختلفت مذاهب العلماء في تفسير الجُبَّةِ على ثلاثة أقوال: الأول: أنها ملتحى الوظيف وأعلى الحوشب؛ عند من يرى أن الحوشب هو عَظْم الرُّسْعِ. والثاني: أنها ملتحى الوظيف والذراع. والثالث: أنها حشو الحافر، أو مغرز الحوشب في الحافر. وتجتمع الأقوال الثلاثة في أحد المعنيين اللذين تدور مادة هذا الجذر حولهما، كما قال ابن فارس: «الجيم، والباء في المضاعف، أصلان: أحدهما الْقَطْع، والثاني تَجْمُعُ الشَّيْءِ»^(٥). وعليه، فالمكان الذي يجتمع فيه الوظيف مع أعلى الحوشب يُسمى الجُبَّةِ، والمكان الذي يجتمع فيه الذراع مع الجُبَّةِ، والمكان الذي يجتمع فيه

(١) المصدر السابق، ص ١٦١.

(٢) الخيل، لأبي عبيدة، ص ١٩٩. وينظر: زهر الآداب ١/١٢٨.

(٣) المصدر السابق، ص ١٣٧.

(٤) حلية الفرسان، ص ١٠٠.

(٥) مقاييس اللغة، جذر:

أسفل الحوشب مع الحافر يُسمى الجُبَّة. فالأقوال الثلاثة إذن، تجتمع في تفسير الجُبَّة وإن كانت تختلف في تحديد مكانها؛ لاختلاف نظرة العلماء في تلقيهم لكلام العرب. غير أن اختلافهم في تحديد مكانها لا يؤثر في الوصف؛ لأن الجُبَّتَيْن من فصوص الفرس، والفصوص - كما مر معنا - تشمل كل هذه الأقوال، ويُستحب فيها الجمع بين الشدة واللين^(١).

والأقرب أن لطافة الجُبَّة من صفات الحُسن، وأن تمخُّصها من صفات الجودة، للأسباب التي ذكرناها في الركبة.

١٢ - «صِغَرُ الْعُجَايَةِ، وَقَلَّةُ لَحْمِهَا، وَغُمُوضُ الْعَصَبِ فِيهَا، وَصِغَرُ قَمْعَتِهَا:

قال أبو عبيدة: «وُيُسْتَحَبُّ... صِغَرُ عُجَايَتَيْهِ، وَقَلَّةُ لُحُومِهِمَا، وَغُمُوضُ الْعَصَبِ فِيهِمَا، وَصِغَرُ قَمْعَتَيْهِمَا. وَعُجَايَتُهُ: مُؤَخَّرُ الْجُبَّةِ؛ حَيْثُ يَغْرُقُ عَصَبُ يَدَيْهِ، [و] فِيهِمَا مَنَبْتُ الثُّنَّةِ. وَالثُّنَّةُ: الشَّعْرُ النَّائِسُ فِي مُؤَخَّرِهَا. وَقَمْعَتُهُمَا: مَا فِي جَوْفِ الثُّنَّةِ مِنْ طَرَفِ الْعُجَايَةِ؛ مِمَّا لَا يُنْبِتُ الشَّعْرُ»^(٢).

ووافقه ابن هذيل على هذه الصفة حيث قال: «فَمَنْ مُسْتَحْسَنٌ أَوْ صَافٍ أَعْضَاءُ الْفَرَسِ... صِغَرُ الْعُجَايَةِ، وَقَلَّةُ لَحْمِهَا، وَغُمُوضُ الْعَصَبِ فِيهَا، وَصِغَرُ قَمْعَتِهَا. وَالْعُجَايَةُ: مُؤَخَّرُ الْجُبَّةِ؛ حَيْثُ [يَغْرُقُ] عَصَبُ يَدَيْهِ، وَفِيهَا مَنَبْتُ الثُّنَّةِ»^(٤).

وقد تنوعت أقوال العلماء في تفسير العُجَايَةِ؛ فمنهم من جعلها عَصَبًا مَرَكَبًا، فيه فصوص من عظام^(٥)، ومنهم من جعلها عصبية مستطيلة في الوظيف تنتهي عند الرُّسْغِ^(٦)، ومنهم من أطلقها على عصب الوظيف دون تقييد^(٧)، ومنهم من جعلها

(١) ينظر: ص ١٤٠.

(٢) الخيل، لأبي عبيدة، ص ١٩٩. وينظر: محاسن الأنوار ١/ ١٢٨. والتهذيب، جذر: عجا.

(٣) في الأصل: (تفرق) موضع (يغرق)، وهذا مخالف للمعنى المراد؛ لأن العصب يوصف بالغموض في العُجَايَةِ، ولا يوصف بالتفرق، فربما يكون اللفظ مصحفاً.

(٤) حلية الفرسان، ص ١٠٠.

(٥) ينظر: التهذيب، والمحكم، جذر: عجا.

(٦) ينظر: شرح أدب الكاتب ١/ ٨٢. وحلية الفرسان، ص ٧٩. والتهذيب، جذر: عجا.

(٧) ينظر: أدب الكاتب، ص ١٢٤، والمعاني الكبير ١/ ٣٨. والمخصص ٢/ ٢٨.

مُضَيَّعة موصولة بعصبة الوظيف^(١)، غير أن هذه الأقوال يفسر بعضها بعضا، ويقيد بعضها بعضا، وهي لا تخرج - في تقديري - عن قاعدة تسمية الشيء باسم غيره إذا جاوره أو كان منه بسبب؛ وذلك أنهم لم يختلفوا على أن العصبة التي يحدث فيها الانتشار تُسمى العُجاية، وإنما اختلفوا في تحديد مكانها، وعندما اختلفوا في تحديد المكان لم يخرجوها عن الجُبّة، والوظيف، اللذين يدور حولهما سبب التسمية من حيث الأصل، وإذا فهمنا سبب التسمية وأصلها، سندرك لماذا اختلف العلماء في تحديد مكانها. فأصل العَجْو يدور على الوَهْن، كما قال ابن فارس «العين، والجيم، والحرف المعتل، أصلٌ صحيحٌ يدلُّ على وَهْنٍ في شيءٍ، إما حادثاً، وإما خِلقة»^(٢). فلما كان عصب الوظيف، الذي يغرق في مؤخر الجُبّة؛ يحدث فيه الانتشار - بسبب الإتعاب - سُمِّيَ عُجاية، كما قال الأصمعي: «الانتشار: انتفاخ في العَصَب من الإتعاب، والعصبة التي تنتشر هي: العُجاية»^(٣). ولما كانت درجة هذا الانتشار تتفاوت مساحتها تبعا لطبيعة المؤثر؛ تفاوت العلماء في تحديد مكان الانتشار، ومن ثم اختلفوا في تحديد مكان العُجاية.

والأقرب أن صغر العُجاية، وصغر قَمْعَتِها، من الصفات المشتركة بين الحُسن والجودة، وأما قلة لحمها، واندماج عصب الوظيف فيها؛ فهي أقرب إلى الجودة من الحُسن؛ لحاجة وظائف الركوب إليها.

١٣ - عِظْمُ الحَافِرِ، وإِفْحَاجُ حَوَامِيهِ، وَحِدَةُ سُنْبُكِهِ، وَرُحْبُ صَحْنِهِ، وَصِغَرُ نُسُورِهِ، وَبُعْدُ أَلْيِهِ مِنَ الْأَرْضِ، وَقِلَّةُ فَتُورِهِ:

قال أبو عبيدة: «وَيُسْتَحَبُّ... عِظْمُ حَافِرِيهِ، وإِفْحَاجُ حَوَامِيهِ. وَالْحَوَامِي: مَا خَيْرُ حَوَافِرِهِ مَا ارْتَفَعَ مِنْهَا؛ وَبَيْنَهَا النَّسُورُ»^(٤). ثم قال:

(١) ينظر: الأمالي ٢/٢٥٠. والتهذيب، جذر: عجا.

(٢) مقاييس اللغة، جذر: عجا.

(٣) نقلاً عن المخصص ٢/٢٨.

(٤) الفحج: تباعد ما بين أوساط السَّاقَيْنِ في الإنسان والدابة، وقيل: تباعد ما بين الفَخْدَيْنِ، وقيل: تباعد ما بين الرجلين. اللسان، جذر: فحج. والمقصود في الشاهد: تباعد الحوامي عن بعضها.

(٥) الخيل، لأبي عبيدة، ٢٠١. وينظر: أدب الكاتب، ص ١٢٠. والمخصص ٢/١٩. وحلية الفرسان، ص ١٠٠.

«ويُستحب... حِدَّةُ سُنْبِكِهِ، وَرُحْبُ صَحْنِهِ، وَقِلَّةُ فُتُورِهِ. وَسُنْبُكُهُ: طَرَفُ حَافِرِهِ. وَصَحْنُهُ: وَسْطُهُ؛ وَهُوَ الْمَنْقَلُ. وَفُتُورُهُ: مَا لَانَ وَتَسَرَّبَ فِي أَطْرَافِ النَّسُورِ»^(١). ثم قال: «ويُستحب... صِغَرُ نُسُورِهِ، وَضِيقُ مَوْضِعِهَا. وَنُسُورُهُ: مَا ارْتَفَعَ فِي بَاطِنِ الْحَافِرِ مِنْ أَعْلَاهُ بَيْنَ الْحَوَامِي»^(٢). ثم قال: «ويُستحب... بَعْدُ أَلْيَةِ الْحَافِرِ مِنَ الْأَرْضِ. وَأَلْيَتُهُ»^(٣): اللَّحْمُ الَّذِي فِي أَعَالِي الْحَوَامِي مِنْ مُؤَخَّرِ الْأَشْعَرِ، وَيُستحبُّ ذَلِكَ مِنْهُ لِصَبْرِهِ عَلَى صَكِّ الْأَرْضِ، وَاحْتِمَالِهِ مَا فَوْقَهُ مِنَ الثَّقَلِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا دَنَتْ الْحَوَامِي فَلَمْ تَفْجَّ»^(٤) وَلَمْ تَرْتَفِعْ فَاتَّسَعَ مَوْضِعُ النَّسُورِ مِنْ أَعْلَى الْحَافِرِ وَمُرَكَّبِ الْحَوْشِبِ فِيهِ، وَغَمَزُ»^(٥) الْحَوَامِي مُرَكَّبِ النَّسُورِ مِنْ أَعْلَى الْحَافِرِ، وَاشْتَدَّ صَكُّ الْحَوْشِبِ لَهُ؛ ثَقُلَ عَلَى مَا تَحْتَهُ مِنْ أَعْلَى الْحَافِرِ فَيَضْعُفُ عَنْهُ، فَيُستحبُّ ذَلِكَ كُلَّهُ لِشِدَّتِهِ، وَحُسْنِهِ، وَتَقْعِيهِ، وَأَنْ لَا يُصَرَّ، وَلَا يَنْبَطِحَ، وَلَا يَرِقَّ»^(٦).

ثم استشهد على هذه الأوصاف بثمانية شواهد، وهي:

قول عُقْبَةَ بْنِ مُكْدَمٍ:

فَعَمُّ أَرَحٍّ وَقَاخٌ^(٧) صَائِبٌ سَلِطٌ^(٨) يَشْقَى بِسُنْبِكِهِ الصُّمُّ الصِّيَاهِبُ

وقول أَبِي النِّجْمِ الْعِجْلِيِّ:

(١) الخيل، لأبي عبيدة، ص ٢٠٢.

(٢) الخيل، لأبي عبيدة، ص ٢٠٢.

(٣) قال أبو عبيدة: وَأَلْيَتُهُ مُؤَخَّرُ الْحَافِرِ. الخيل، ص ١٨٣.

(٤) والفجج، والفجج، تعود إلى معنى واحد، وهو: التباعد. ينظر: اللسان، جذر: فجج، فجج.

(٥) هكذا ضبطها المحقق والصواب للمعنى: غَمَزَ.

(٦) الخيل، لأبي عبيدة، ص ٢٠٣.

(٧) حافر وَقَاخٌ: صُلْبٌ بَاقٍ عَلَى الْحِجَارَةِ. اللسان، جذر: وقع.

(٨) وحافر سَلِطٌ وسَلِيطٌ: شديد. اللسان، جذر: سلط.

سُمِرَ الحَوَامِي وَأَبَّةُ^(١) الآثارِ كالأَقْعَبِ^(٢) البَيْضِ من النُّضَارِ

وقول عُقْبَةَ بن سابق:

يَحْضُدُ الأَرْضَ خَدًّا بِضُمَّلٍ^(٣) سَلِطٍ وَأَبِ

وقول أَبِي دُوَاد:

سَلِطُ السُّنْبِكِ لَأَمَّ فَضُّهُ مُكْرَبُ الأَرْسَاغِ مَهْمُوكُ المَعَدِّ

وعقْبَةَ بن مكدم:

لَهُ بَيْنَ حَوَامِيهِ نُسُورٌ كَنَوَى القَسْبِ^(٤)

وقول عَلْقَمَةَ بن عَبْدَةَ:

وَسُمِرَ يُفْلَقَنَّ الظَّرَابِ كَأَنَّهَا حِجَارَةٌ غِيلٍ وَارِسَاتٌ بِطُحْلِبِ

وقول عَوْفِ بن الخَرَج:

لَهَا حَافِرٌ مِثْلُ قَعْبِ الوَلِيدِ يَتَّخِذُ الفَأْرَ فِيهِ وَجَارَا

وقول عُقْبَةَ بن سَبَاق:

صَحِيحُ النَّسْرِ والأَشْعَرِ مِثْلُ العُمَرِ القَعْبِ

وقول الشاعر، ويحمل على أَبِي دُوَاد:

تَتَّقِي الأَرْضَ بِفَعْمٍ صُلْبٍ غَيْرَ مَضْرُورٍ وَلَا جِدُّ أَرَحٍ

وقد وافق ابن هذيل أبا عبدة على عظم الحافر، وإفجاج الحوامي،
وحدة السُنْبِك، وبُعْدَ أَلْيَتِهِ من الأرض، وذلك في قوله: «فمن مُسْتَحْسَنِ
أوصاف أعضاء الفرس... عِظْمُ حَافِرِهِ، وإفجاج حواميه، وَحِدَّةُ سُنْبِكِهِ...
وبُعْدَ أَلْيَةِ حَافِرِهِ من الأرض. والأَلْيَةُ: اللحمَةُ التي في أعلى الحوامي من

(١) حافرٌ وأَب: شديدٌ مُنْضَمُّ السَّنَابِكِ خفيف. وقيل: هو الجَيْدُ القَدَرِ. وقيل: هو المُقْعَبُ الكثيرُ الأخذِ من الأرض. اللسان، جذر: وأَب.

(٢) القَعْبُ: القَدَحُ الضَّخْمُ الغليظُ الجافي. وقيل: قَدَحٌ من خَشَبٍ مُقَعَّر. وقيل: هو قَدَحٌ إلى الصَّغَرِ يُشَبَّه به الحافر. اللسان، جذر: قَعَب.

(٣) الضَّمْلُ: اليُبْسُ والشَّدَّةُ. والضَّمْلُ: الشديدُ الخَلْقُ من الناسِ، والإِبِلُ، والجِبَالُ. اللسان، جذر: صمل. والمقصود: هو وصف الحافر بالشدة.

(٤) القَسْبُ: النمر اليابس يَتَفَتَّتُ في الفم، صُلْبُ النَّوَاةِ. اللسان، جذر: قَسَب.

مؤخر الأشعر، واستحب ذلك لصبره على صك الأرض، واحتماله ما فوقه من الثقل، وفيه مع الشدة الحسن^(١).

غير أن تعليل أبي عبيدة لبُعد أليّة الحافر من الأرض؛ لم يسلم من الغموض من حيث صياغته. والأقرب أن أبا عبيدة يريد أن يقول: يُستحب بُعد أليّة الحافر من الأرض؛ ولا يكون ذلك إلا بارتفاع الحوامي، وتباعدها؛ لأنه يترتب على تدانيها، وعدم ارتفاعها؛ اتساع موضع النُسور من أعلى الحافر؛ وهذا الموضع هو مَعْرَز الحَوْشِب، فإذا اتسع ضَعَط الحَوْشِبُ على النُسور فاصطكت بالأرض - في أثناء العدو - لقربها منها، ومن ثم تَدَمَّى وتضعف.

وقد مُدح الحافر بِالرَّحَح كما في شاهد عقبة السابق، لكنه - في المقابل - دُمَّ به كما في قول حميد الأرقط^(٢):

لا رَحَحَ فيها ولا اضْطَرَّارُ ولم يُقَلِّبْ أَرْضَهَا الْبَيْطَارُ

فكيف يجتمع الحمد والذم في صفة واحدة؟

الأقرب أن المقصود بِالرَّحَح المحمود: هو سعة الحافر من غير إفراط، مع تَقْعِيه؛ ولذلك علق ابن دريد على هذا الشاهد بقوله: «لا رَحَحَ فيها، يعني أن يَتَّسَع الحافر إفراطاً»^(٣). وقال الأزهري في السياق نفسه: «يعني: لا فيه عَرَض مفرط، ولا انقباض وضيق، ولكنه وأبُّ بقدر محمود»^(٤). وعليه، يكون الرَّحَحُ المذموم في الحافر هو سعته المفرطة؛ مع انبطاحه على الأرض؛ ولذلك قال صاحب اللسان: «الرَّحَحُ: سعة في الحافر، وهو محمود لأنه خلاف المَضْطَرَّ، وإذا انْبطَح جداً فهو عيب»^(٥).

وبناء على ما سبق، فالأقرب أن عَظُم الحافر، وإفْحَاج حَوَامِيه، وتَقْعِيه، وَجِدَّة سُنْبُكِهِ، وَرُحْب صَحْنِهِ، وَصِغَرُ نُسُورِهِ، وَبُعد أليّة من الأرض،

(١) حلية الفرسان، ص ١٠٠، ١٠١.

(٢) كتاب الأبل، ص ٢٩.

(٣) الجمهرة ١/ ٢١٢.

(٤) التهذيب، جذر: رحح.

(٥) اللسان، جذر: رحح.

وَقَلَّ فتوره؛ من الصفات المشتركة بين الحُسْن والجودة؛ لما تقدم من تعليقات أبي عبيدة وابن هذيل. إلا أنه يُعْتَفَر في فرس الزينة من هذه الأوصاف ما لا يُعْتَفَر في فرس الركوب، ما لم يؤثر ذلك في حركته وتناسق شكله العام.

١٤ - نُبُوُّ الْمَعْدَيْنِ، وَكَثْرَةُ لَحْمِهِمَا:

قال أبو عبيدة: «وَيُسْتَحَبُّ. نُبُوُّ مَعْدَيْهِ، وَكَثْرَةُ لَحْمِهِمَا. وَمَعْدَاهُ: اللَّحْمُ الْغَلِيظُ الْمُجْتَمِعُ خَلْفَ كَتِفَيْهِ؛ وَذَلِكَ لشدتهما، وإجفار ما تحتهما، من الضلوع لِمُتَنَفِّسِهِ لِمَوْضِعِ الرَّبْوِ، فإذا ضاق ذلك الموضع منه ضَغَطَ الْقَلْبَ فَغَمَّهُ، فَيَأْخُذُهُ لِذَلِكَ الْكَرْبُ»^(١).

ثم استشهد بقول الْمُتَوَكَّلِ اللَّيْثِيِّ:

صُلْبُ النُّسُورِ لَهُ مَعَدُّ مُجْفِرٌ سَبِطُ الضُّلُوعِ وَكَاهِلٌ مَلْمُومٌ

وقد تنوعت أقوال العلماء في تفسير الْمَعْدَيْنِ، وتحديد مكانهما؛ فمنهم من جعلهما الجنبين، ومنهم من جعلهما رؤوس الكتفين إلى مؤخر المتن، ومنهم من جعلهما أسفل الكتفين إلى أسفل الأضلاع، ومنهم من جعلهما موضع رجلي الراكب، ومنهم من جعلهما موضع دَفَّتِي السَّرْجِ من جَنْبَيِ الْفَرَسِ، وقد جعل الأصمعي الْمَعَدَّ وَالْمَرْكَلَ سواءً^(٢). وكل هذه الأقوال كما - أسلفنا - تدور في فلك تسمية الشيء باسم غيره إذا جاوره أو كان منه بسبب؛ لا سيما إذا كانت هذه المواضع مما يحمد فيها الغلظ؛ وهي المادة التي يدور عليها الأصل اللغوي، كما قال ابن فارس: «الميم، والعين، والبدال، أصلٌ صحيح يدلُّ على غِلَظٍ فِي الشَّيْءِ»^(٣).

والمقصود بنبو الْمَعَدِّ هو ارتفاعه، كما قال أبو دؤاد^(٤):

رَفِيعُ الْمَعَدِّ كَسِيدُ الْغَاضَا تَمِيمُ الضُّلُوعِ بِجَوْفِ رَحْبٍ

(١) الخيل، لأبي عبيدة، ص ٢٠٤.

(٢) ينظر: الخيل، للأصمعي، ص ٦٠. والمعاني الكبير ٤١/١، ٢٠٠. والمخصص ١٨/٢.

(٣) مقاييس اللغة، جذر: معد.

(٤) ديوان أبي دؤاد، ص ٢٩٢.

والأقرب أن نبو المَعْدَيْن وكثرة لحمهما من الصفات المشتركة بين الحُسن والجودة؛ لتعلقها من جهة الجودة بوظائف الركوب كما ذكر أبو عبيدة، ولتعلقها من جهة الحُسن بوظائف الزينة؛ لأنها تدخل في كمال تناسق الشكل العام للفرس. إلا أنه قد يُغتفر اليسير منها في فرس الزينة ما لم يؤثر ذلك في حركته، أو في تناسق شكله.

١٥ - اعْتِدَالُ الصُّلْبِ، وَعِرْضُ فَقَرَاتِهِ:

قال أبو عبيدة: «ويُستحب... اعْتِدَالُ صُلْبِهِ وَعِرْضُ فَقَرَاتِهِ. واعتداله: استِواءُهُ»^(١). وقال في موضع آخر: «والمحال: فقار الظهر المفصلة، وبين كل فقرتين طبق؛ ذلك كله الصُّلْب»^(٢). وقال في موضع آخر: «وأسنان الكاهل: أطرافه. ومثناه: ما ابتدأ الصُّلْب من اللحم والعَصَب»^(٣). واستشهد على هذه الصفة بقول الشاعر^(٤):

رَحِيبُ الْجَوْفِ مُعْتَدِلٌ قَرَاهُ^(٥) هَرِيتُ الشَّدْقِ فَضْفَاضُ الْإِهَابِ

ووافقه ابن هذيل على هذه الصفة، حيث قال: «فمن مُسْتَحْسَن أوصاف أعضاء الفرس... اعتدالُ صُلْبِهِ. واعتداله: استواؤه، وعِرْضُ فَقَرِهِ. والفقر: جمع فِقْرَةٍ، وهي خَرَزُ الظَّهْرِ، ويقال لها: المَحَالُ، وذلك مراد للشدة والحسن»^(٦).

وربما يتوهم بعض الناس أن اعتدال الصُّلْب يتعارض مع إشراف القطة، أو انحناء الصهوة، غير أن الأمر بخلاف ذلك؛ لأن المقصود باعتدال الصلب هو سلامته من الحَدَب، والقَعَس، والبَزَخ، والعَوَج، وكل هذه من العيوب التي تعتري الصُّلْب، وسنأتي عليها مفصلة - بإذن الله - في فصل المذمومات.

(١) الخيل، لأبي عبيدة، ص ٢٠٥.

(٢) الخيل، لأبي عبيدة، ص ١٣٣. وينظر: كتاب الإبل، ص ٨٦، ٨٧. وأدب الكاتب، ص ١٢٦.

(٣) الخيل، لأبي عبيدة، ص ١٣٤.

(٤) ينظر: ١١٣.

(٥) القَرَا: الظهر. وقيل: القَرَا: وسط الظهر. اللسان، جذر: قَرَا.

(٦) حلية الفرس، ص ٩٧.

والأقرب أن اعتدال الصُّلب، وعَرَض فقراته من الصفات المشتركة بين
الحُسن والجودة، لقول ابن هذيل: وذلك مراد للشدة والحُسن.

١٦ - عَرَضُ الصِّفاق، وَكَثَافَتُهُ، وَشِدَّتُهُ:

قال أبو عبيدة: «ويُستحب... عَرَضُ صِفَاقِهِ، وَكَثَافَتُهُ، وَشِدَّتُهُ.
وصِفَاقُهُ: ما بين الجِلْد، والأَعْفَاج^(١)؛ وهو ما بين شَرَّاسِيفِهِ^(٢)، وَقُنْبِهِ إلى
رَهَابَتِهِ... وَقُنْبِهِ: الذي فيه جُرْدَانُهُ: وهو غُرْمُولُهُ^(٣). وكذلك ذَكَرَ عَرَضُ
الصِّفاق في الصفات المجملة، وذلك في قوله: «وإذا كان الفرس على ما
وصفت في هذا الكتاب كان... عَرِيزُ الصِّفاق»^(٤). وقد توافق معه
الأصمعي في تفسير الصِّفاق، وذلك في قوله: «وفيه: صِفَاقُهُ: وهو الجِلْد
الأسفل الذي تحت الجِلْد الذي عليه الشعر»^(٥).

واستشهد أبو عبيدة على هذه الصفة بشاهدين، وهما:

قول النابغة الجعدي:

كَأَنَّ مَقَطَّ شَرَّاسِيفِهِ إِلَى طَرَفِ الْقُنْبِ فَالْمَنْقَبِ^(٦)
لُطْمَنَ بُتْرُسٍ شَدِيدِ الصِّفاقِ مِنْ خَشَبِ الْجَوْزِ لَمْ يُثَقِّبِ
وقول ابن مُقْبِل:

كَأَنَّ مَا بَيْنَ جَنْبَيْهِ وَمَنْقَبِهِ مِنْ جَوْزِهِ وَمُنَاطِ^(٧) الْجَنْبِ مَلُطُومٌ

(١) الأغفاج من الناس ومن ذوات الحافر والسباع كلها: ما يصير الطعام إليه بعد المعدة، وهو مثل
المصارين لذوات الخف والظلف. وقيل: هو مكان الكرش لما لا كرش له. اللسان، جذر: عفج.

(٢) الشَّرَّسُوفُ: غُضْرُوفٌ مُعَلَّقٌ بِكُلِّ ضِلْعٍ مِثْلُ غُضْرُوفِ الْكَتِفِ. الشَّرَّاسِيفُ: أَطْرَافُ أَضْلاعِ الصَّدْرِ الَّتِي
تُشْرِفُ عَلَى الْبَطْنِ. اللسان، جذر: شرمف.

(٣) الخيل، لأبي عبيدة، ص ١٤٢، ٢٠٩.

(٤) الخيل، لأبي عبيدة، ص ٢٢٢.

(٥) الخيل، للأصمعي، ص ٦١. وينظر: المعاني الكبير ٣٣/١. والأماشي ٢٥٠/٢.

(٦) الْمَنْقَبُ مِنَ الشَّرَّةِ: قُدَامُهَا حَيْثُ يُثَقَّبُ الْبَطْنُ، وَكَذَلِكَ هُوَ مِنَ الْفَرَسِ. وقيل: الْمَنْقَبُ: الشَّرَّةُ نَفْسُهَا.
اللسان، جذر: نقب.

(٧) في رواية الديوان: «ومقط الجنب» في موضع: «ملاط الجنب». كما ذكر المحقق.

بُتْرُسٍ أَعْجَمَ لَمْ تُنْخَرْ مَنَاقِبُهُ مِمَّا تَخَيَّرُ فِي أَفْدَانِهَا الرُّومُ^(١)
وقد وافق ابن هذيل أبا عبيدة على صفة العَرَض، حيث قال: «وأي فرس تمت له هذه الصفات فهو كريم مطلق... وذلك أن يكون... عَرِيض الصَّفَاق»^(٢). وقال في موضع آخر: «وأما الصَّفَاق فما بين الجلد والأعفاج»^(٣).

ومما يشهد لشدة الصفاق كذلك، قول عبد الرحمن بن حسان بن ثابت^(٤):

طَوِيلُ الصُّلُوعِ شَدِيدُ الصَّفَاقِ خَفُوقُ الْحَشَا جُرْشُعُ الْمَرْكَلِ
والأقرب أن عَرَض الصفاق وكثافته وشدته من الجودة؛ لأنها توصف بالشدة، فتكون بذلك من المُغْتَفَرَات في فرس الزينة.

١٧ - خُرُوجُ الْمُوقِفِ، وخُرُوجُ الْقَلْتِ، وضيقه:

قال أبو عبيدة: «ويُستحب... خُرُوجُ مَوْقِفِيهِ. ومَوْقِفَاهُ: ما دَخَلَ مِنْ وَسْطِ شَاكِلَتِهِ إِلَى مُنْتَهَى الْأُطْرَةِ؛ وذلك للشدة... وَأُطْرَتُهُ: طرف طَفُطَفَتِهِ، وهي غليظة كأنها عصبية مركبة في رأس الْحَجَبَةِ، وَضِلْعُ الْحَلْف... وَيُستحب... ضِيقُ قَلْتِهِ، وخُرُوجُهُ. وَقَلْتُهُ: هَزْمَةٌ^(٥) بَيْنَ الْحَجَبَةِ، وَالْقُصْرَى، وَالْمَتْنِ، وَالْأُطْرَةِ؛ وذلك لِقُرْبِ الْقُصْرَيْنِ مِنَ الْحَجَبَتَيْنِ، وَقُرْبِ الْحَجَبَتَيْنِ مِنَ الْأُطْرَةِ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ كَانَ أَشَدَّ لِحَقْوِهِ^(٦)، وَقِلَاتِهِ^(٧)».

(١) في رواية الديوان: «مناقبه» في موضع: «مناقبه». كما ذكر المحقق.

(٢) حلية الفرسان، ص ١٣١.

(٣) المصدر السابق، ص ٧٤.

(٤) الأنوار ومحاسن الأشعار ٥٤/١.

(٥) هَزَمَ الشَّيْءُ يَهْزِمُهُ هَزْمًا فَإِنْ هَزَمَ: عَمَزَهُ بِيَدِهِ فَصَارَتْ فِيهِ وَقْرَةٌ كَمَا يُفْعَلُ بِالْقَتَا وَنَحْوِهِ، وَكُلُّ مُوَضِعٍ مُنْهَزَمٍ مِنْهُ هَزْمَةٌ، وَالْجَمْعُ هَزْمٌ وَهَزُومٌ. اللسان، جذر: هزم.

(٦) قال ابن هذيل: «وَحَقْوُهُ: مُوَصِلُ صُلْبِهِ فِي عَجْزِهِ، مُسْتَدْبِرًا بِمَا ظَهَرَ مِنْهُ وَمَا بَطَنَ». حلية الفرسان، ص ٩٨.

(٧) الخيل، لأبي عبيدة، ص ٢١٠، ٢١١.

ثم استشهد على هذه الصفة بقول النابغة الجعدي^(١):

شديدٌ قِلاتٍ^(٢) الموقفينِ كأنما نَهَى نَفْساً [أو قد] أرادَ لِيَزْفِرَا

ووافقه ابن هذيل على تسمية عضو الموقِف، وعلى تفسيره، لكنه خالفه في وصفه، حيث وصفه بالدخول، فقال: «فمن مُسْتَحْسَن أوصاف أعضاء الفرس... دخولٌ مَوْقِفِيهِ. ومَوْقِفَاهُ: ما دخل من وسط الشاكلة إلى مُنتَهَى الأُطْرَةِ؛ وذلك للشدة»^(٣).

والأقرب - في تقديري - هو ما ذهب إليه أبو عبيدة؛ وذلك من وجهين:
الأول: أن موضع الموقِف في الشاكلة، والشاكلة فيها القُصْرِيَّان، والقصريان - كما مر معنا - يُستحب فيهما الخروج، والانتفاخ، مراعاة لوظائف الركوب.
والثاني: أن ابن قتيبة قد فسر شاهد النابغة السابق بقوله: «نَهَى نَفْساً: كأنه أراد أن يزفر فانتفخ لذلك، ثم نهى نَفْسَهُ؛ أي: رَدَّه»^(٤). وهذا يدل على أن استنباط أبي عبيدة لمعنى الخروج من الشاهد كان دقيقاً، ويشهد لهذا قول النابغة الجعدي كذلك:

فليقُ النَّسَا حَيْطُ الموقفينِ يَسْتَنُ كالتَّيسِ في الحَلَبِ

وقد فسر ابن قتيبة الموقِف في هذا الشاهد بتفسير أبي عبيدة، فقال: «والموقِف ما دخل في وسط الشاكلة إلى منتهى الأُطْرَةِ من منتهى الخاصرة. أراد أنه مُنْتَفِج»^(٥). وعليه، فرأي أبي عبيدة هو الأقرب إلى الصواب في تقديري. وربما يكون ابن هذيل قد توهم التعارض - في عبارة أبي عبيدة - بين وصف الموقفين بالخروج، ثم تفسيرهما بالدخول، فرجح أن يتسق الوصف مع

(١) رواية الديوان: «به نفس أو قد» في موضع: «نهي نفساً وقد»، ص ٨١. والمعنى واحد، لكن رواية أبي عبيدة لا يستقيم معها الوزن.

(٢) القُلْتُ: المَطْمَنُ في الخاصرة. والقُلْتُ: ما بين التَّرْقُوة والعُنُق. وقُلْتُ العين: نُقِرْتُهَا. وقُلْتُ: الكَفْتُ: ما بين عَصَبَةِ الإبهام والسَّبَّابة وهي البُهْرَةُ التي بينهما. وعَيْنُ الرُّكْبَةِ قُلْتُ، وقُلْتُ: الفرس: ما بين لَهَوَاتِهِ إلى مُحَنَكِهِ. اللسان، جذر: قلت.

(٣) حلية الفرسان، ص ٩٨.

(٤) المعاني الكبير ١/ ٣٢.

(٥) المعاني الكبير ١/ ٣٥.

التفسير، فوصف الموقفين بالدخول. ولو رد ابن هذيل كلام أبي عبيدة إلى بعضه لأدرك أن أبا عبيدة لا يريد أن يصف الموقفين بالدخول، وإنما أراد أن يبين أن موضع الموقفين في وسط الشاكلة فقط؛ وذلك احترازاً مما جاورها من الأعضاء التي تشاركها في الشاكلة، كالأُطْرَيْن، والقُلْتِ، والأُطْرَةِ، والطُّفْطُفَةِ. والذي يظهر لي أن ابن هذيل لم يتعامل مع كلام أبي عبيدة تعاملًا نقدياً، ولذلك لم يناقش أبا عبيدة في كثير من منعرجات الغموض في مدونته، بل نقل - في أحيان كثيرة - ذلك الغموض كما هو، وفي أحسن الأحوال يُسْقِط بعض كلام أبي عبيدة إذا ظهر له عدم اتساقه، وهذا ليس مقام الحديث عن ابن هذيل، وسوف أتناول علاقته بمدونة أبي عبيدة في نهاية هذا المبحث بإذن الله.

وللموقف في الفرس موضعان: أحدهما في الشاكلة، وما حولها، والآخر عند ملتقى الفخذين بالوركين. فأما الأول - وهو محل الشاهد - فقد تنوعت أقوال العلماء في تحديد مكانه: فمنهم من تبع أبا عبيدة في تفسيره السابق^(١)، ومنهم من جعله الهَزْمَتَيْن اللتين في الكَشْحَيْن، ومنهم من جعله النُّقْرَتَيْن اللتين في الخاصرتين^(٢)، ومنهم من جعله ما أشرف على الخاصرتين من الصُّلْب؛ وقد نُسب هذا القول - كذلك - إلى أبي عبيدة^(٣). وهذه الأقوال بعضها من بعض، وهي تدور في فلك قاعدة تسمية الشيء باسم غيره كما سلف؛ ولذلك قال أبو عبيدة: «القُرْب، والمَوْقِف، والأَيْطَل، والحَقْو، كل ذلك قريب بعضه من بعض، وهو الخاصرة وما يليها»^(٤).

وأما الموضع الثاني، فقد جعلوه رؤوسَ الفخذين في الوركين، وقرنوه بالحارقة، كما قال ابن قتيبة: «المَوْقِفَان، والحارِقَتَان، سواء، وهما رؤوس

(١) ينظر: المعاني الكبير ٣٥/١. والمخصص ١٨/٢. واللسان، جذر: وقف.

(٢) ينظر: اللسان، جذر: وقف.

(٣) ينظر: المخصص ١٨/٢. واللسان، جذر: وقف.

(٤) نقلاً عن المعاني الكبير ٣٣/١.

الفخذين في الوركين»^(١). والحارقة: هي العصبية التي تثبت رأس عظم الفخذ في الثفرة التي في مؤخر عظم الورك، وعليها مدار ثبات الرجلين، فإذا انفصلت لا تلتئم أبدا كما قال بعضهم^(٢)، وعليه يكون الموضع الثاني للموقف من الفرس، هو إما ملتقى رؤوس الفخذين في الوركين، وإما العصبية التي تجمع رؤوس الفخذين بمؤخر الوركين.

والأقرب أن خروج الموقفين، وخروج القلت، وضيقه، من صفات الجودة؛ لأن أبا عبيدة ربطها بوظائف الركوب من خلال تعليلها بالشدة، ومن ثم فالأقرب اغتفارها في فرس الزينة ما لم تؤثر في حركته أو في تناسقه.

١٨ - إشراف القطاة، وعرضها، وكثرة لحمها:

قال أبو عبيدة: «ويستحب... إشراف قطاته، وعرضها، وكثرة لحمها. وقطاته: ما بين حجبتيه إلى فريديته؛ وذلك لشدة وصل عجزه؛ وهي معاقمه... والفريضة: المحالة التي تخرج من الصهوة التي تلي المعاقم... وإنما دُعيت الفريضة؛ لأنها وقعت بين فقار الظهر، ومعاقم العجز»^(٣). وذكر عرض القطاة - كذلك - في الصفات المجملة، وذلك في قوله: «وإذا كان الفرس على ما وصفت في هذا الكتاب كان... عريض القطاة»^(٤). وكذلك فسر القطاة في موضع آخر بعبارة مغايرة في الشكل للعبارة الأولى، غير أنها تفضي إلى دلالتها، وذلك حيث قال: «والقطاة: مقعد الردف خلف الفارس»^(٥).

ثم استشهد على هذه الصفة بأربعة شواهد، هي:

-
- (١) أدب الكاتب، ص ١٢٧.
 - (٢) ينظر: اللسان، جذر: حرق.
 - (٣) الخيل، لأبي عبيدة، ص ١٣٣، ١٣٤، ١٤٠، ٢١١. وينظر: أدب الكاتب، ص ١١٥. والأمالي ٢/ ٢٤٧. والمخصص ١٧/ ٢. وصح الأعشى ٢٣/ ٢.
 - (٤) الخيل، لأبي عبيدة، ص ٢٢٢.
 - (٥) الخيل، لأبي عبيدة، ص ١٣٤. وينظر: أدب الكاتب، ص ١١٥. والمخصص ١٧/ ٢.

قول امرئ القيس^(١) :

وَصُمَّ صَلَابٌ مَا يَقِينُ مِنَ الْوَجَا كَأَنَّ مَكَانَ الرَّذْفِ مِنْهُ عَلَى رَأْلِ^(٢)
وقول علقمة :

قَطَاةٌ كُزْدُوسٍ^(٣) الْمَحَالَةِ^(٤) أَشْرَفَتْ عَلَى كَاهِلٍ مِثْلِ الْغَبِيطِ الْمَذَابِ
وقول الأنصاري^(٥) :

وَفِي الْقَطَاةِ نُشُوزٌ^(٦) لَمْ يَكُنْ حَدَبًا وَفِي مَعَاقِدِهَا مَسْدٌ وَتَحْنِيبٌ
وقول ابن أحمر الباهلي :

حَدِيثٌ بِحَارِكِهِ قَطَاةٌ فَعَمَّةٌ فِي صَنْدَلٍ لَهْزٍ وَهَادٍ مُوفِدٍ

وقد وافق ابن هذيل أبا عبيدة على إشراف القطاة، وكثرة لحمها، حيث قال: «فمن مُسْتَحَسِّنْ أوصاف أعضاء الفرس... إشرافُ قَطَاتِيه، وكثرةُ لَحْمِهَا، وقَطَاتُهَا: مَقْعَدُ الرَّذْفِ خلف الفارس؛ وذلك لشدة وُضَلِ عَجْزِهِ فِي صُلْبِهِ»^(٧). ووافقه - كذلك - في عَرْضِهَا فقال: «وأي فرس تمت له هذه الصفات فهو كريم مطلق... وذلك أن يكون... عريض القطاة»^(٨).

والأقرب أن إشراف القطاة، وعَرْضِهَا، وكثرة لحمها من الصفات المشتركة بين الحُسن، والجودة. فأما من جهة الجودة؛ فلأن أبا عبيدة وابن

(١) وفي الديوان: «رال» في موضع: «رأل»، ص ١٤٣.

(٢) الرأل: ولد النعام، وخص بعضهم به الحَوْلِيَّ منها. اللسان، جذر: رأل.

(٣) الكُزْدُوس: فُقْرَةٌ مِنْ فُقَرِ الْكَاهِلِ، وَكُلُّ عَظْمٍ تَامَ ضَخْمٌ فَهُوَ كُزْدُوسٌ. وكل عظمين التقيا في مُفْصِلٍ: فَهُوَ كُزْدُوسٌ، نَحْوُ الْمَنْكَبَيْنِ، وَالرُّكْبَتَيْنِ، وَالْوَرَكَيْنِ. اللسان، جذر: كردس.

(٤) المَحَالَةُ: الْفُقْرَةُ مِنْ فَقَارِ الْبَعِيرِ، وَجَمْعُهُ مَحَالٌ. وَالْمَحَالَةُ وَالْمَحَالُ: أَيْضًا الْبَكْرَةُ الْعَظِيمَةُ الَّتِي تَسْتَقِي بِهَا الْإِبِلُ. اللسان، جذر: محل. والمقصود بالمحالة في الشاهد البكرة التي توضع على البئر ليستعان بها في استخراج الماء، وهي تكون منتصبة على خشبتين أو حديدتين، فشبّه الشاعر إشراف القطاة بإشراف المحالة على البئر.

(٥) تقدم البيت في ص ١٩٦، وقد ذكرنا أن الأقرب فيه إلى الصواب: التلحيب، أو التجبيب، في موضع التحنيب.

(٦) النَّشْرُ وَالنَّشْرُ: الْمَتْنُ الْمَرْتَفِعُ مِنَ الْأَرْضِ. اللسان، جذر: نشر.

(٧) حلية الفرسان، ص ٩٨.

(٨) حلية الفرسان، ص ١٣١.

هذيل قد ربطاها بوظائف الركوب من خلال التعليل بالشدة، بل إن أبا عبيدة قد نص على أن إشرافها من صفات الجودة، حيث قال: «ومما يُستدل به على جَوْدَةِ الْفَرَسِ... إَشْرَافُ قَطَائِهِ»^(١). وأما من جهة الحُسن؛ فلأن الْبَرْخَ - وهو طمأنينة الصلب مع القطة^(٢) - من عيوب الخيل، وهو بلا شك يؤثر في تناسق شكل الفرس العام، إن لم يؤثر - كذلك - في حركة الزينة.

١٩ - شِدَّةُ عَجَبِ الذَّنْبِ، وَغِلْظُهُ، مِنْ غَيْرِ إِفْرَاطٍ ارْتِفَاعٍ، وَلَا غُمُوضٍ:

قال أبو عبيدة: «ويُستحب... شِدَّةُ عَجَبِهِ، وَغِلْظُهُ مِنْ [غَيْرِ]^(٣) إِفْرَاطٍ ارْتِفَاعٍ، وَلَا غُمُوضٍ. وَالْعَجَبُ: مَا ارْتَفَعَ فَوْقَ عُكُودِ الذَّنْبِ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ آخِرُ صُلْبِهِ، وَأَقْصَى وَضْلِهِ، فَإِذَا دَقَّ الْعَجَبُ كَانَ الصُّلْبُ قِمْنًا بِالضَّعْفِ، وَإِذَا اشْتَدَّ ذَلِكَ عُرِفَ قُوَّةُ صُلْبِهِ بِهِ. وَغُمُوضُهُ ضَعْفٌ، وَإِفْرَاطُ إِشْرَافِهِ اتِّسَاعٌ مِنَ الصَّلَا، وَخَيْرُ حَالَتِهِ أَنْ لَا يَغْمُضَ، وَلَا يُفْرِطَ إِشْرَافُهُ»^(٤).

وقال صاحب العين: «الْعَجَبُ مِنْ كُلِّ دَابَّةٍ: مَا ضُمَّتْ عَلَيْهِ الْوَرِكَانُ مِنْ أَصْلِ الذَّنْبِ الْمَغْرُوزِ فِي مُؤَخَّرِ الْعَجْزِ... وَالْعُكُودُ: أَصْلُ الذَّنْبِ حَيْثُ عَرِيَ مِنَ الشَّعْرِ، وَيُقَالُ: هُوَ مَا فَضَلَ عَنِ الْوَرِكَائِنِ مِنْ أَصْلِ الذَّنْبِ قَدْرَ قَبْضَةٍ»^(٥). وقد وافق ابن هذيل أبا عبيدة على هذه الصفة، فقال: «فَمَنْ مُسْتَحْسَنُ أَوْصَافِ أَعْضَاءِ الْفَرَسِ... شِدَّةُ عَجَبِهِ، وَغِلْظُهُ، مِنْ غَيْرِ إِفْرَاطٍ فِي ارْتِفَاعٍ، وَلَا غُمُوضٍ؛ وَذَلِكَ لَشِدَّتِهِ»^(٦).

والأقرب أن شدة عَجَبِ الذَّنْبِ، وغلظه من غير إفراط ارتفاع ولا غموض من صفات الجودة؛ لأنهم ربطوه بوظائف الركوب، من خلال

(١) الخيل، لأبي عبيدة، ص ١٦١.

(٢) ينظر: كتاب الخيل، لأبي عبيدة، ص ٢٠٥. أدب الكاتب، ص ١٢٢.

(٣) زيادة (غير) في الطبعة الهندية، ص ٨١.

(٤) الخيل، لأبي عبيدة، ص ٢١٤.

(٥) العين، ص ١٨٠، ٢٣٥.

(٦) حلية الفرسان، ص ٩٨.

الاستدلال به على الشدة، ولقول الأصمعي كذلك: «يُستدل على شدة متن الفرس أن يتمطى الرجل في عَسيبه، فيجتذبه»^(١).

٢٠ - قِصْرُ الْعُرْيَازِ، وَكَثْرَةُ لَحْمِهَا:

قال أبو عبيدة: «ويُستحب... قِصْرُ عُرْيَاوِيهِ، وَكَثْرَةُ لَحْمِهَا... وَعُرْيَاوَاهُ: ما بين جَاعِرَتَيْهِ وَعُكُوةَ ذَنَبِهِ؛ وذلك لِقُرْبِ جَاعِرَتَيْهِ مِنْ عَجْبِهِ، وَلَشَدَّةِ مُعَلَّقِ الْجَاعِرَتَيْنِ فِي الْعَجْبِ، وَلَشَدَّةِ الْعَجْبِ»^(٢).

وقد اختلفت أقوال العلماء، في تفسير العُرْيَازِ، وفي تحديد مكانها، فقال صاحب العين: «العُرْيَاوَان: عَصْبَتَانِ فِي أَصُولِ الصَّلَوَيْنِ، فَصَلَّتَا بَيْنَ الْعَجْبِ، وَأَطْرَافِ الْوَرَكَيْنِ»^(٣)، وقال ابن دريد: «العُرْيَازُ: فَجْوَةُ الدُّبُرِ مِنَ الْفَرَسِ»^(٤)، وقال ابن سيده: «والعُرْيَازُ مِنَ الْفَرَسِ: وَهُوَ الْعَظْمُ الَّذِي عَلَى فُقْحَتِهِ»^(٥).

فأما قولاً أبي عبيدة، وصاحب العين، فهما - في تقديري - متقاربا المأخذ، حيث حدد أبو عبيدة مكان العُرْيَازِ من ظاهر؛ لقوله: وكثرة لحمها، وحدد صاحب العين مكانها من باطن؛ لربطه لها بالصَّلَوَيْنِ. وأما قولاً ابن دريد، وابن سيده؛ فهما يدخلان في قاعدة تسمية الشيء باسم غيره إذا جاوره أو كان منه بسبب، فيكون أحدهما قد سُمي بالآخر للمجاورة. ولذلك لم يذكر ابن سيده العَظْمَ عندما فسر العُرْيَازَ في موضع آخر بقوله: «والعُرْيَازُ ما أطاف بُدْبُرَ الْفَرَسِ ما بين عَكُوتِهِ وَجَاعِرَتِهِ»^(٦).

لكن الإشكال أن أبا عبيدة قد حدد مكان العُرْيَازِ، ولم يفصح عن نوعها، هل هي عصبة أم عظم؟ وكلام أبي عبيدة - فيما أرى - يحتمل

(١) الجمهرة ١/١٥٣.

(٢) الخيل، لأبي عبيدة، ص ٢١٤، ٢١٥.

(٣) نقلاً عن المخصص ١٨/٢.

(٤) جمهرة اللغة ٢/٢٢٢.

(٥) المخصص ٣/٣٥٤.

(٦) المخصص ٤/١٢٩.

الأمرين؛ وذلك لتقارب الموضعين. إلا أنني إلى حمل كلام أبي عبيدة على العَصْبَةِ أميل؛ لأنه علَّقها بشدة الجاعرتين والعَجَب؛ فكأن العُزِيزاء إنما جاءت لتعزيز هذه الأُعضاء، وهذا هو المعنى الذي اكتسبت منه تسميتها من حيث الأصل، كما قال ابن فارس: «العين، والزاء، أصلٌ صحيح واحد، يدلُّ على شدَّةٍ وقوَّة...»^(١).

والأقرب أن قصر العُزِيزاء، وكثرة لحمها، من الصفات المشتركة بين الحُسن والجودة. لكنها تُغتفر في فرس الزينة إذا لم تؤثر في حركة أو تناسق شكله العام.

٢١ - شَمَمُ الجَاعِرَتَيْنِ، وَبُعْدُ ما بينهما:

قال أبو عبيدة: «ويُستحب... شَمَمُ جَاعِرَتَيْهِ... وَبُعْدُ ما بينهما... وجاعرتاه: رؤس الوركَيْنِ من مآخِيرهما. وشَمَمُهُما: ارتفاعُهُما إلى العَجَب؛ وذلك لِئَلَّا تَزِلَّ الرَّجُلُ وتَقْصُرَ، ولا تَرْتَفِعَ الجَاعِرَةُ حتى يَطُولَ الوظيفُ»^(٢)، والعَجْزُ، وإذا [زَلَّ]^(٣) الوظيفُ وقْصُرَ؛ ضَمَّتْ إليه عِظامُ الرَّجُلِ؛ فلا تَجِدُ الجَاعِرَةَ بُدًّا من أَنْ تَنْحَدِرَ. وشَمَمُهُما لِتَمَامِ طولِ الرَّجُلِ»^(٤).

ثم استشهد بقول بن مقبل العجلاني:

من الحَوَافِلِ لم تُنْكَسْ^(٥) جَوَاعِرُهُ في مِرْفَقَيْهِ وفي الأنْساءِ تَجْرِيمُ
لقد اختلفت أقوال العلماء في تحديد موضع الجاعرتين، فمنهم من جعلها حرفي الوركين المشرفين على الفخذين^(٦)، ومنهم من جعلها موضع

(١) مقاييس اللغة، جذر: عزز.

(٢) المقصود: ألا تُفَرط الجاعرة في الارتفاع؛ لأن طول الوظيف في الرجلين مستحب.

(٣) هذه لفظة الطبعة الهندية، ولفظة هذه الطبعة (دلّ) وهي مصحفة، وقد أثبت لفظة الطبعة الهندية؛ لأن المعنى لا يستقيم إلا بها.

(٤) الخيل، لأبي عبيدة، ص ٢١٥.

(٥) النُّكْسُ: قلب الشيء على رأسه، نَكَسَهُ يَنْكُسُهُ نَكْسًا فَانْتَكَسَ، وَنَكَسَ رَأْسَهُ أَمَالَهُ. اللسان، جذر: نكس. والمقصود: أن جاعرة هذا الفرس مشرفة وليست منحدرية.

(٦) ينظر: الخيل، للأصمعي، ص ٥٢. الأمالي ١/ ٢٥٠. المخصص ١٨/ ٢.

الرَّقْمَتَيْنِ من إِسْتِ الحمار^(١)، ومنهم من جعلها مُكْتَنَفِ الذنب من يمين وشمال^(٢)، ومنهم من جعلها مَضْرَبِ ذنب الفرس على فخذه^(٣)، ومنهم من جعلها ما اطمأن من الفخذ والورك في موضع المفصل^(٤).

وهذه الأقوال تعود - في تقديري - إلى قولين: أحدهما المكان الذي يكتنف الذنب من يمين وشمال؛ وهذا يدخل فيه قول من يقول بأن الجاعرتين هما مآخير الوركين، ومن يقول: هما حرفا الوركين المشرفان على الفخذين، ومن يقول: هما موضع الرقمتين من إِسْتِ الحمار. وثانيهما ملتقى عَظْمِ الورك بعظم الفخذ من ظاهر؛ وهذا يدخل فيه قول من يقول بأن الجاعرتين هما ما اطمأن من الفخذ والورك في موضع المفصل، ومن يقول: هما مضرب ذنب الفرس على فخذه.

والذي أميل إليه أن هذه الأقوال تخرج من مشكاة واحدة؛ لأن الموضوعين - على الواقع - من جسم الفرس متقاربان جدا، فكأن كلا من الفريقين قد أخذ بطرف من الجاعرة في مبدأ وصفه. وليس في القولين - فيما يظهر لي - تعارض من حيث الوصف بالشَّمَم؛ لأن كلا الموضوعين يطلب فيهما الارتفاع، وليس المقصود بقولهم في الجاعرة: هي ما اطمأن من الفخذ...؛ هو عدم شَمَمِها، بل المقصود به تحديد موضعها باعتبار ما جاورها؛ وذلك أن الحجبتين، والغرابين، مشرفان على الجاعرتين. وعلى كل حال، فلو قلنا باختلاف الموضوعين، فإن القول الأول هو الذي عليه الأكثر ومنهم أبو عبيدة، والأصمعي، ومن ثم فنحن نحاكم الصفة إليه.

وبناء على ذلك، فالأقرب أن شَمَمَ الجاعرتين من الصفات المشتركة بين الحُسن والجودة؛ لأنها - من خلال تعليقات أبي عبيدة - تؤثر في وظائف الركوب والزينة على السواء. لكن قول أبي عبيدة: ولا تَرْتَفِعَ الجَاعِرَةُ حتى

(١) ينظر: أدب الكاتب، ص ١٢٧. الأمالي ١/ ٢٥٠. وحلية الفرسان، ص ٨١.

(٢) ينظر: المخصص ١٨/ ٢.

(٣) ينظر: أدب الكاتب، ص ١٢٩. والجرائم ١/ ٢٣.

(٤) ينظر: المخصص ١٨/ ٢.

يَطُولُ الوَظِيفُ، والعَجْزُ...؛ يدل على أن الفرس الذكر أحوج إلى شَمَمِ الجاعرة من الأنثى؛ لأن الأنثى يُسْتَحَبُّ في عَجْزها القصر، لقول أبي عبيدة: «ويُسْتَحَبُّ من الأنثى قِصَرُ العَجْز»^(١).

٢٢ - وَعَرَضُ الْفَخِذَيْنِ، وَطَوْلُهُمَا:

قال أبو عبيدة: «ويُسْتَحَبُّ... عَرَضُ فَخِذَيْهِ، وَطَوْلُهُمَا. وَفَخِذَاهُ: ما بين وَرِكَيْهِ، وَسَاقِيَيْهِ. وَعَرَضُهُمَا: ما بين فَائِلِيَيْهِ، وَثَفِنَتَيْهِ. وَطَوْلُهُمَا: ما بين جَاعِرَتَيْهِ، وَ[مَأْبُضِيَيْهِ]^(٢)»، وَعَرَضُهُمَا أُولَى بِهِمَا مِنَ الطَّوْلِ... والفائِلان: ما أسفل من الكَاذَتَيْنِ إلى قريب من المَأْبُضَيْنِ، وهما دائرتا الفخذين»^(٣). ثم قال في الفخذين كذلك: «ويُسْتَحَبُّ... كَثْرَةُ لَحْمٍ كَاذَتَيْهِمَا، وَعَرَضُ فَائِلِيَيْهِمَا، وَعِظْمُ رَبْلَتَيْهِمَا. وَالْكَاذَتَانِ: أسفل الجَاعِرَتَيْنِ. والفائِلان: دَوَابِرُ الْفَخِذَيْنِ. وَالرَّبْلَتَانِ: ما التَّقَّتَا في باطن الْفَخِذَيْنِ من أعاليهما من اللَّحْمِ؛ وذلك كله لِتَمَامِ شِدَّةِ الْفَخِذَيْنِ، وهما الْعِظْمَانِ اللَّذَانِ يَحْتَمِلَانِ عَامَّةَ مَوْنَةِ الْحُضْرِ، وعليهما يُعْتَمَدُ»^(٤).

ثم استشهد على هذه الصفات بثلاثة شواهد، وهي:

قول عبد الرحمن بن حسان:

إِلَى فَخِذِ رَابِيٍّ^(٥) لَحْمُهَا مَحْمَلَجَةٌ^(٦) الْقَتْلِ كَالْقَنْقَلِ^(٧)

وقول هشام بن قيس المرِّي:

(١) الخيل، لأبي عبيدة، ص ١٧٤.

(٢) في الأصل بالافراد.

(٣) الخيل، لأبي عبيدة، ص ١٤٤، ١٤٥، ٢١٦. وص. وينظر: المعاني الكبير ٢٦/١. والأماشي ٢٤٨/٢. ونهاية الأرب ٧٠/٣. وزهر الآداب ١٢٨/١.

(٤) المصدر السابق، ص ٢١٦، ٢١٧. وينظر: زهر الآداب ١٢٨/١.

(٥) رَبِيًّا الْقَوْمَ يَرْبُوهُمْ رَبًّا وَرَبًّا لَهُمْ: اظْلَعْ لَهُمْ عَلَى شَرَفٍ... رَبًّا وَارْتَبًّا: أشرف... رَبَّاتِ الْأَرْضِ رَبَاءً: زَكَّتْ وَارْتَفَعَتْ. اللسان، جذر: ربأ.

(٦) حَمَلَجَ الْحَبْلُ: أَي: قَتَلَهُ قَتْلًا شَدِيدًا. اللسان، جذر: حملج.

(٧) الْقَنْقَلُ: مِكَيَالٌ عَظِيمٌ ضَخْمٌ. اللسان، جذر: قنقل.

مُحَنَّبُ السَّاقِ عَرِيضُ الْفَائِلِ نَابِي الْمَعْدَّيْنِ مُنِيفُ الْكَاهِلِ
وقول عبد الرحمن بن حسان:

على رَبْلَتَيْنِ كَظْهَرِ النَّقَا^(١) من الْعَقْدِ الْهَائِرِ الْأَهِيلِ

وقد وافق ابن هذيل أبا عبيدة على عَرْضِ الفخذ، حيث قال: «وأي فرس تمت له هذه الصفات فهو كريم مطلق... وذلك أن يكون... عريض الفخذين»^(٢). ووافقه - كذلك - على كثرة لحمهما حيث قال: «فمما يُستحب في صفة الفرس من خَلْقِ الظَّبي... عِظْمُ فَخْذِهِ، وكثرة لحمهما»^(٣). وقال في تعليل ذلك: «وأما عِظْمُ فَخْذِهِ، فلأنه يَعتمد عليهما في حركته، وبهما يكون عِظْمُ مَوْوَنَةِ جَرِيهِ»^(٤). ووافقه - كذلك - في عِظْمِ الرِّبْلَتَيْنِ، حيث قال: «فمن مُسْتَحْسَنِ أوصاف أعضاء الفرس... عِظْمُ الرِّبْلَتَيْنِ. والرِّبْلَتَانِ: ملتقى باطن الفخذين من أعلاهما من اللحم، وذلك مستحب لتمام شدة الفخذين، وعليهما يعتمد في عَدْوِهِ»^(٥).

وقد اختلفت أقوال العلماء في تحديد مكان الكاذتين، فمنهم من جعلها اللحم الناتئ في أعالي الفخذين^(٦)، ومنهم من جعلها بمنزلة الجاعرتين^(٧)، ومنهم من جعلها لحم الفخذين من دبر^(٨)، ومنهم من جعلها لحم الفخذين من ظاهر^(٩)، ومنهم من جعلها لحم الفخذين من باطن^(١٠). لكن هذا الاختلاف لا يخرج عن لحم الفخذ، ولا يؤثر على وصفه بالكثرة، وهو ينبع من اختلاف

(١) النَّقَا مقصور: الكثيب من الرمل. والنَّقَا من الرمل: القطعة تُنْقَادُ مُخْدَوْدِيَّةً، والثَّنيَةُ نَقَوَانِ وَنَقْيَانِ، والجمع أَثْقَاءُ. اللسان، جذر: نقا.

(٢) حلية الفرس، ص ٢١، ٢٦، ٢٨.

(٣) المصدر السابق، ص ١٠٣.

(٤) المصدر السابق، ص ١٦٧.

(٥) المصدر السابق، ص ١٠١.

(٦) ينظر: أدب الكاتب، ص ١٢٩. والصحاح، جذر: كوذ.

(٧) ينظر: العين، ص ٣٩٨، ٣٩٩. والتهذيب، جذر: كوذ.

(٨) ينظر: الخيل، للأصمعي، ٥٣. وكتاب الإبل، للأصمعي، ص ٩٦.

(٩) ينظر: اللسان، جذر: كذو.

(١٠) المصدر السابق، جذر: كذو.

إدراك العلماء لكلام العرب، وجمهور العلماء على أن الكاذبتين هما لحم
الفخذين من دبر الدابة - بغض النظر عن تحديد مكانهما - ومن هؤلاء
الخليل بن أحمد، وأبي عبيدة، والأصمعي، وابن قتيبة، وغيرهم . . .

وقد اختلف العلماء - كذلك - في تحديد نوع الفائل ومكانه، فمنهم من
جعله عِرْقاً في الْوَرَكِ والفخذ^(١)، ومنهم من جعله لَحْماً في الْوَرَكِ^(٢)، وكل
هذا مستمد من الشعر، ولا يتعارض - في تقديري - مع وصف أبي عبيدة له
بالعَرَض. وذلك أن الفائل إذا كان لَحْماً في الْوَرَكِ؛ فالورك يوصف بالعَرَض،
وإذا كان عِرْقاً يستبطن الْوَرَكِ والفخذ؛ فهما - كذلك - يوصفان بالعَرَض، بل
إنهم في الحقيقة لا يريدون وصف الفائل - إذا كان عِرْقاً - بالعَرَض، وإنما
يريدون وصف الْوَرَكِ، والفخذ؛ لأن الْعِرْقَ لا يوصف بالعَرَض.

غير أن في تفسير أبي عبيدة الثاني للفائلين بأنهما دوابر الفخذين تعارضاً
مع وصفه للفائلين بالعَرَض؛ لأن دوابر الفخذين - وهما الكاذتان - لا توصفان
بالعَرَض، بل توصفان - كما ذكر أبو عبيدة نفسه - بكثرة اللحم. وسبب
الإشكال - في تقديري - أن أبا عبيدة لم يُتِمَّ هذا التفسير؛ وذلك اعتماداً منه
على تفسيره الأول للفائلين، وتماحه أن يقول: والفائلان: دوابر الفخذين إلى
قريب من المأبضين كما فعل في تفسيره الأول؛ لأن دوابر الفخذين هما
الكاذتان كما تقدم.

وبناء على ما تقدم، فالأقرب أن عَرَضَ الفخذين، وطولهما، وكثرة
لحمهما؛ من الصفات المشتركة بين الحُسن والجودة. فأما من جهة الجودة؛
فلأنهم صرحوا بعلاقتها بوظائف الركوب، وأما من جهة الحُسن فلأنها مرتبطة
بكمال زينة الفرس من حيث تناسب شكله العام. وقد يغتفر قصر الفخذ ما لم
يؤثر في وظائف الركوب أو الزينة؛ لقول أبي عبيدة: والعَرَضُ أولى بهما من

(١) ينظر: الخيل، للأصمعي، ص ٥٢، ٥٣. أدب الكاتب، ص ١٢٩. جمهرة اللغة ١/ ١٦٤. والمخصص
١/ ١٢٢.

(٢) ينظر: المحيط ٢/ ٤٥٨. والصاح، جذر: فيل. والمخصص ١/ ١٢٢.

الطول. والقدر الذي يؤثر على وظائف الركوب أو الزينة؛ هو الذي يصل إلى حد القَسَط، كما قال أبو عبيدة: «والقَسَط: قصر الفخذ، وانتصاب الساقين»^(١)، وقصر الوظيف، وذلك ضعف»^(٢). وأما ما جاء في قول ابن هذيل: «ويستحب في الأثني قصر الفخذين»^(٣)؛ فذلك تصحيف عن استحباب قصر العَجَز فيها؛ لقول أبي عبيدة: «ويستحب من الأثني قصر العَجَز»^(٤).

٢٣ - تَوَلِيحُ الثَّفَنَتَيْنِ، وَلُصُوقُ الْجِلْدِ عَلَى رُؤُوسِهِمَا:

قال أبو عبيدة: «ويستحب... تَوَلِيحُ»^(٥) ثَفَنَتَيْهِ وَلُصُوقُ الْجِلْدِ عَلَى رُؤُوسِهِمَا. وَثَفَنَتَاهُ: مُرَكَّبُ الْفَخْذَيْنِ فِي أَعْلَى السَّاقَيْنِ مِنْ مَقَادِيمِهِمَا، وَيُستَحَبُّ ذَلِكَ لَأَنَّهُمَا إِذَا وَلَجَتَا كَانَ أَجْمَعُ لِرِجْلَيْهِ فِي أَخْذِهِ، وَأَقْوَى لَهُمَا عَلَى مَا فَوْقَهُمَا مِنَ الثَّقَلِ، وَأَصْبَرُ عَلَى طَوْلِ الْحُضُرِ؛ وَذَلِكَ لِاجْتِمَاعِهِمَا وَدُخُولِهِمَا تَحْتَ مَا فَوْقَهُمَا»^(٦).

ووافقه ابن هذيل على هذه الصفة، حيث قال: «فمن مُسْتَحْسَن أوصاف أعضاء الفرس... تَوَلِيحُ ثَفَنَتَيْهِ، وهو انضمام بعضها إلى بعض، وَلُصُوقُ الجلد على رؤوسهما. وَالثَّفَنَتَانِ: هما مُرَكَّبُ الْفَخْذَيْنِ فِي أَعْلَى السَّاقَيْنِ»^(٧). وقد جعلهما - في موضع آخر - عَصَبَتَيْنِ تشبهان العظم، فقال: «وفي الرَّجُلِ: الثَّفَنَتَانِ، وهما: مَوْصِلُ الْفَخْذَيْنِ فِي السَّاقَيْنِ؛ وهما عَصَبَتَانِ كَأَنَّهُمَا عَظْمَانِ»^(٨).

(١) الأولى الإفراد.

(٢) الخيل، لأبي عبيدة، ص ١٥٧.

(٣) حلية الفرسان، ص ١٧١.

(٤) ينظر: الخيل، لأبي عبيدة، ص ١٧٤.

(٥) الوُلُوحُ: الدخول. اللسان، جذر: ولج. والمقصود: أن رأس عظم الفخذين متداخل ومستحكم مع رأس عظم الساقين.

(٦) الخيل أبي عبيدة، ص ٢١٧.

(٧) حلية الفرسان، ص ١٠١.

(٨) المصدر السابق، ص ٨٢.

ولا تقتصر الثفّنات على الرجلين، بل هي - أيضاً - في اليدين، كما قال ابن قتيبة: «الثلثنات: مواصل الذراعين في العضدين، والساقين في الفخذين»^(١). وربما تكون تسمية ركبتَي الإنسان، وما يبرك عليه البعير من أعضائه: ثفّنات، هو من هذا الباب^(٢).

ولا تعارض - هنا - بين قول أبي عبيدة: وَثَفْنَتَاهُ: مُرَكَّبُ الْفَخْذَيْنِ فِي أَعْلَى السَّاقَيْنِ مِنْ مَقَادِيمِهِمَا، وبين قوله السابق: الثَّفْنَتَانِ: مَوْصِلُ الْفَخْذَيْنِ فِي السَّاقَيْنِ مِنْ بَاطِنِهِمَا؛ لأنه أراد بتفسير الثفّنيتين في هذا السياق مقابلة المأبضين من حيث الجهة؛ وذلك لقوله: الْمَأْبُضَانِ: مَوْصِلُ الْفَخْذَيْنِ فِي السَّاقَيْنِ مِنْ ظَاهِرِهِمَا. أما مراده في التفسير الأول فهو تحديد مكان الالتقاء وليس جهته.

وبناء على ما تقدم، فالأقرب أن توليج الثفّنيتين، ولصوق الجلد على رؤوسهما؛ من صفات الجودة؛ لأنهم ربطوها بوظائف الركوب، وهي بذلك مغتفرة في فرس الزينة ما لم تؤثر في حركته.

ج - الصفات التي تفرد بها أبو عبيدة في الجودة:

لقد تناول أبو عبيدة هذه الصفات - من حيث الأصل - تحت ثلاثة عناوين رئيسية: الأول: تحت قوله: «ومما يُستدل به على جودة الفرس وجودة خلقه وهو مُجَلَّلٌ بما ظهر من جلاله»^(٣). والثاني: تحت قوله: «ومما يستدل به على جودة الفرس وهو معنق»^(٤). والثالث: تحت قوله: «ومما يستدل به على جودة الفرس وهو محضر»^(٥).

فكأن أبا عبيدة يريد أن يصل من خلال هذا التقسيم إلى غاية مزدوجة، هي في بعدها الأول ترمي إلى أن الفرس لا يحكم له بالجودة إلا بعد فحصه

(١) المعاني الكبير ٣٨/١.

(٢) ينظر: اللسان، جذر: ثفن.

(٣) الخيل، لأبي عبيدة، ص ١٦٠.

(٤) المصدر السابق، ص ١٦٢.

(٥) المصدر السابق، ص ١٦٣.

في حالة السكون، والحركة. وهي في بعدها الثاني ترمي إلى أن الفارس أو المربي، يحتاج أن يعرف مواصفات الجودة في جميع هذه الأحوال؛ فقد لا يتمكن من رؤية الفرس إلا وهو في جلاله، أو وهو يجري. فكيف يستطيع أن يعرف جودته إذا لم يكن على علم بملاسات هذه الأحوال؟

وقد أعاد أبو عبيدة في القسم الأول من هذه الأقسام جملة من الصفات السابقة بصياغة أخرى، فآثرت أن أردّها إلى مكانها لسببين: أولهما لعدم التكرار، وثانيهما لدخول بعضها في دائرة الاتفاق والاختلاف مع الصفات التي ذكرها الأصمعي، فيكفي ذكرها في تلك المواضع.

أولاً: ما يستدل به على جودة الفرس وجودة خلقه وهو مُجَلَّل بما ظهر من جلاله:

١ - كَثْرَةُ الرِّيقِ:

قال أبو عبيدة: «ومما يُستدل به على جَوْدَةِ الفَرَسِ، وَجُودَةُ خَلْقِهِ وهو مُجَلَّلٌ»^(١) بما ظَهَرَ من جِلالِهِ . . . كَثْرَةُ رِيقِهِ»^(٢).

وقد وافقه ابن هذيل على هذه الصفة، وجعل سببها طول اللسان، حيث قال: «فمن مُسْتَحْسَن أوصاف أعضاء الفَرَسِ . . . طولُ لسانه؛ وذلك لكثرة ريقه، ويُستحب كثرة ريقه للإراحة»^(٣). قال ابن منظور: «الرَّيْقُ: ماء الفم . . . ورَيْقَةُ الفم ورَيْقُهُ: لُعَابُهُ. وجمع الرِّيقِ أَرْياقٌ ورِياق»^(٤).

والأقرب أن كثرة الرِّيق من صفات الجودة؛ لتنصيب أبي عبيدة على ذلك، ولربطهم لها بوظائف الركوب، ولقول أبي عبيدة - كذلك - بعد أن

(١) جُلُّ الدابة وجُلُّها: الذي تُلبَّسه لئُصان به. والجمع جَلال وأَجْلال. وجَلال كل شيء غطاؤه. وتجليل الفرس: أن تُلبَّسه الجُلُّ. اللسان، جذر: جلل.

(٢) الخيل، لأبي عبيدة، ص ١٦٠.

(٣) حلية الفرسان، ص ٩٣.

(٤) اللسان، جذر: ريق.

استعرض جملة من الصفات المتعلقة بوظائف الركوب: «وأما كثرة ريقه، ورُحْب شِدْقِيهِ... فعون له وعلى ما وصفت لك»^(١).

٢ - بُعْدُ مَا بَيْنَ اللَّحْيَيْنِ مِنْ أَعَالِيهِمَا:

قال أبو عبيدة: «ومما يُستدل به جَوْدَةُ الْفَرَسِ، وَجَوْدَةُ خَلْقِهِ وهو مُجَلَّلٌ بما ظَهَرَ مِنْ جَلَالِهِ... بُعْدُ مَا بَيْنَ لِحْيَيْهِ مِنْ أَعَالِيهِمَا»^(٢).

وهذا هو الشَّجَرُ، كما قال أبو عبيدة نفسه: «وشَجَرُهُ: ما بين أعالي لحييه من مُعْظَمِهِمَا»^(٣). وقد توافق معه الأصمعي على هذا التفسير حيث قال: «ويقال لمجتمع اللَّحْيَيْنِ: الشَّجَرُ»^(٤). ووافقه ابن هذيل على هذه الصفة، فقال: «وأي فرس تمت له هذه الصفات فهو كريم مطلق... وذلك أن يكون... رَحِيبَ الشَّجَرِ»^(٥).

والأقرب أن استحباب البعد بين اللَّحْيَيْنِ، هو من الصفات المشتركة بين الحُسْن والجودة؛ فأما من جهة الجودة، فلسعة مدخل الهواء إلى جوف الفرس، وهذا أقرب إلى وظائف الركوب، وأما من جهة الحُسْن، فلأن مُرْكَبَ العُنُقِ في الرأس لا يَحْسُن - في تقديري - إلا إذا دَقَّ المذبح، وتباعد اللحيان، وهذا أقرب إلى وظائف الزينة.

ثانياً: ما يستدل به على جودة الْفَرَسِ وهو مُعْنِقٌ^(٦):

لقد أثرت عدم تجزئة صفات هذين القسمين إلى عناصر متسلسلة، وذلك لسببين: أولهما: أن هذه الصفات مرتبطة بجو الحركة، فهي تشكل في مجموعها - مع الحركة - صورة واحدة، مزدوجة الوظيفة، نستطيع من خلالها

(١) الخيل، لأبي عبيدة، ص ١٧٥.

(٢) الخيل، لأبي عبيدة، ص ١٦١.

(٣) المصدر السابق، ص ١٣١.

(٤) كتاب الإبل، ص ٥.

(٥) حلية الفرسان، ص ١٣٠، ١٣١. وص ٢١، ٢٦، ٢٨.

(٦) العُنُق: هو نوع من مشي الفرس قال أبو عبيدة: «ذا مشى الفرس فأدنى مشيه، العُنُق». الخيل، ص ٢٥٦. وقال الأصمعي: «من المشي: العنق، وهو أول المشي». الخيل، ص ٦٩.

أن نحكم على جودة العضو بصحة الحركة، ونستطيع من خلالها أن نحكم على صحة الحركة بجودة العضو. وقد ألمح أبو عبيدة إلى هذا المعنى في مطلع القسم الثاني، عندما قال: «... إن تفرست في عَنَقِهِ، ولم تأمل عظامه»^(١). فكأنه يقول: لا تنظر إلى الأعضاء في معزل عن الحركة، بل اجعل تركيزك منصبا على عموم الصورة. وكذلك كرر هذا التنبيه في مطلع القسم الثاني، حيث قال: «... إن رأيته يُحْضِرُ، فَتَفَرَسْتَ فِي حُضْرِهِ الْجَوْدَةَ»^(٢)، فهو ينبه بهذا إلى استحضر الحركة. وثانيتها: أن هذه النصوص لم تسلم من الغموض في بعض جوانبها، ولا يحسن أن نقدم رأينا في محاولة فك هذا الغموض إلا في سياقها الأصلي، ليكون القارئ هو الحكم.

قال أبو عبيدة: «يُستدل... على جودة الفرس وهو مُعْنَق... إن تفرست في عَنَقِهِ، ولم تأمل عظامه، بَدَأُفِعْ فِي عَنَقِهِ، وَلِينِهِ، وَاطْرَادِ مَتْنِهِ»^(٣)، وَتَمَكُّنِهِ، وَشَنَجِ نَسَاءَهُ، وَتَأْبُضِ^(٤) رِجْلَيْهِ، وَشُهُومَتِهِ^(٥)، وَلِينِهِ، وَأَنْ تَرَى مَعَاقِدَهُ كُلَّهَا مِنْ فُصُوصِهِ، وَفِقَارِ ظَهْرِهِ، فِي تَمَعُّكِهِ^(٦) وَعَنَقِهِ وَالتِفَاتِهِ لِينَةً. إِلَّا أَنْ تَكْرَهُ لَيْنَ كَعْبِيهِ [وتكره الجسأة]^(٧). وَلِينُهُمَا: التَوَاوُهُمَا إِذَا مَسَى. وَالْجُسَاءُ: أَنْ

(١) الخيل، لأبي عبيدة، ص ١٦٢.

(٢) الخيل، لأبي عبيدة، ص ١٦٣.

(٣) اطْرَدَ الشيءُ: تَبَعَ بعضُهُ بعضاً، وجرى. وَاطْرَدَ الكلامُ: إِذَا تَتَابَعَ. وَاطْرَدَ الماءُ: إِذَا تَتَابَعَ سَيْلَانُهُ. اللسان، جذر: طرد. والمقصود في الشاهد: تتابع أعضاء الفرس لكمال خلقه.

(٤) قال أبو عبيدة: «والتأبض انقباض الرجلين». الخيل، ص ٢٥٦.

(٥) الشَّهْمُ: الذِّكْيُ الْفَوَادِ الْمُتَوَقِّدُ الْجَلْدُ. وَالْمَشْهُومُ: الْحَدِيدُ الْفَوَادِ. وَفَرَسَ شَهْمٌ: سَرِيعٌ نَشِيطٌ قَوِيٌّ. وقال الفراء: الشَّهْمُ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ: الْحُمُولُ الْجَيِّدُ الْقِيَامُ بِمَا حُمِّلَ الَّذِي لَا تُلْقَاهُ إِلَّا حُمُولاً طَيِّبَ النَّفْسِ بِمَا حُمِّلَ، وَكَذَلِكَ هُوَ فِي غَيْرِ النَّاسِ. اللسان، جذر: شهيم.

(٦) التَّمَعُّكُ: الدَّلْكُ. مَعَكَ فِي التَّرَابِ يَمَعُكَ مَعَكاً: دَلَّكَ. وَمَعَكَ تَمَعِكاً: مَرَّغَهُ فِيهِ. وَالتَّمَعُّكُ: التَّقَلُّبُ فِيهِ. وَفِي الْحَدِيثِ فَتَمَعَكَ فِيهِ؛ أَي: تَمَرَّغَ فِي تَرَابِهِ. اللسان، جذر: معك.

(٧) يقتضي السياق هذه العبارة؛ لأن عادة أبي عبيدة جرت بذكر المُفَسِّرِ قبل تفسيره.

تَرَى مَوْضِعَ ما وَصَفْتُ مِنَ اللَّيْنِ جَاسِئاً^(١)؛ فإذا لَانَ تَدَافَعَ فِي عَنَقِهِ، وَاطَّرَدَ مَتْنُهُ. وَالتَّمَكُّنُ: أَنْ يَكُونَ ما وَالِي الْأَرْضِ مِنْ حَوَافِرِهِ آخِذاً لِنَصِيْبِهِ مِنْ مَوْطِنِهِ؛ وَتَكُونُ أَرْسَاغُهُ لَيْسَتْ [بِالْجَاذِيَةِ]^(٢)، وَلَا اللَّيْنَةُ. وَيُعْرَفُ شَنْجُ نَسَاءٍ، وَشِدَّةُ كَعْبِيَةٍ؛ بِتَأْبُضِ رِجْلَيْهِ إِذَا مَشَى، وَمَكَانِهَا عَلَى الْأَرْضِ؛ وَيُسْتَحَبُّ ذَلِكَ مِنْهُ لَانْقِبَاضِ رِجْلَيْهِ، وَشِدَّةِ ضَرْحِهِ^(٣) بِهِمَا^(٤).

نلاحظ في هذا النص أن أبا عبيدة قد كرر لفظة اللين ثلاث مرات في سطرين متتاليين، وذلك في قوله: بِتَدَافُعِهِ فِي عَنَقِهِ، وَلِيْنِهِ، وَاطَّرَادِ مَتْنِهِ، وَتَمَكُّنِهِ، وَشَنْجِ نَسَاءٍ، وَتَأْبُضِ رِجْلَيْهِ، وَشُهُومَتِهِ، وَلِيْنِهِ، وَأَنْ تَرَى مَعَاقِدَهُ كُلَّهَا مِنْ فُصُوصِهِ، وَفَقَارَ ظَهْرِهِ، فِي تَمَعُّكِهِ وَعَنَقِهِ وَالتِّفَاتِهِ لَيْنَةً.

والذي يظهر لي أن لفظة اللين الثانية، ما هي إلا تفسير للفظه اللين الأولى كما جرت بذلك عادة أبي عبيدة، فهو يذكر الصفات متتابعة، ثم يعود ويفسرهما. والذي أميل إليه أن الواو التي قبل الحرف (أن) زائدة، وأن الواو التي قبل لفظة اللين الثانية استثنائية. وعليه، يكون تقدير العبارة - فيما أرى - على هذا النحو: «ولِينُهُ: أَنْ تَرَى مَعَاقِدَهُ كُلَّهَا مِنْ فُصُوصِهِ،

(١) جَسَأَ الشَّيْءُ يَجْسَأُ جُسْوءاً وَجُسَاءَةً فَهُوَ جَاسِئٌ: صَلَبٌ وَخَشَنٌ. وَجَبَلَ جَاسِئٌ، وَأَرْضٌ جَاسِئَةٌ، وَنَبْتُ جَاسِئٌ: يَابَسٌ. وَالْجُسَاءَةُ فِي الدَّوَابِّ: يُبْسُ الْمَعْطَفُ. وَدَابَّةٌ جَاسِئَةٌ الْقَوَائِمُ. اللِّسَانُ، جَذَرُ: جَسَأَ.

(٢) وَفِي الْأَصْلِ: (الْحَاذِيَةِ)، وَهُوَ تَصْحِيفٌ، وَالْأَقْرَبُ إِلَى الصَّوَابِ مَا أُثْبِتَ لَهُ؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى لَا يَسْتَقِيمُ إِلَّا بِهِ؛ قَالَ أَبُو عُبَيْدَةَ: «... وَالْجُدُو: قَصْرٌ فِي عَصَبِهِ، فَيَسْتَقِيمُ لَذَلِكَ رُسْغُهُ مَعَ وَظِيفِهِ، وَيَطَأُ عَلَى الْأَرْضِ بِأَطْرَافِ سَنَابِكِهِ». الْخِيلُ، ص ٢٠١. قَالَ ابْنُ مَنْظُورٍ: «جَذَا الشَّيْءُ يَجْذُو جَذْوَاً وَجُذْوَاً وَأَجْذَى. ثَبَتَ قَائِماً. الْجَاذِي: الْمُقْعِي مَنْتَصِبُ الْقَدَمَيْنِ، وَهُوَ عَلَى أَطْرَافِ أَصَابِعِهِ». اللِّسَانُ، جَذَرُ: جَذَا.

(٣) الضَّرْحُ: التَّنْحِيَةُ. وَقَدْ ضَرَحَهُ أَيُّ: نَحَاهُ وَدَفَعَهُ، فَهُوَ مُضْطَرَحٌّ؛ أَيُّ: رَمَى بِهِ فِي نَاحِيَةٍ. وَقَوْسٌ ضَرُوحٌ: شَدِيدَةُ الْحَفْزِ وَالدَّفْعِ لِلْسَهْمِ. وَالضَّرُوحُ الْفَرَسُ النَّفُوحُ بِرِجْلِهِ. وَقِيلَ: ضَرَحَ الْخَيْلُ بِأَيْدِيهَا، وَرَمَحَهَا بِأَرْجُلِهَا. اللِّسَانُ، جَذَرُ: ضَرَحَ.

(٤) الْخَيْلُ، لِأَبِي عُبَيْدَةَ، ص ١٦٢.

وفقار ظهره، في تمعكه وعنقه والتفاتة لينة^(١). ويشهد لهذا عبارة ابن هذيل، حيث قال: «يُستدل على لين أعطافه بأن تكون معاقده كلها، وفصوصه، وفقار ظهره: لينة، في تمعكه، وعنقه، والتفاتة»^(٢). وهذا التوجيه يتعلق بالشكل أكثر من تعلقه بالدلالة؛ لأن المعنى على السياقين كليهما واحد.

وعندما نلفت الذاكرة قليلاً إلى الوراء؛ سنلاحظ أننا قد تناولنا أكثر هذه الصفات بالدرس والتحليل، فما الجديد هنا؟ الجديد - في تقديري - أننا نقف أمام صورة متحركة لجملة من تلك الصفات الساكنة، وهذه الصورة تحمل صفة مضافة؛ وهي تناغم تلك الصفات الساكنة فيما بينها - بواسطة ثنائية الشدة واللين - في أثناء القيام بوظائف الركوب أو الزينة. فتلك الصفات الحسنة والمستجادة من حيث الشكل، لا ينبغي أن تكون نشازا في أثناء القيام بوظائفها الفرعية، بل يجب أن تكون متناغمة ومنسجمة في مشهد القيام بإحدى الوظائف. وإذا اختل هذا الانسجام فإن هذا مؤشر خلل في إحدى الوظائف الفرعية؛ ناجم عن الصفة المنوطة بها.

وبناء على ذلك، فإن التناغم والانسجام، بين مجموع الصفات الحسنة والمستجادة - في أثناء القيام بإحدى وظيفتي: الركوب، والزينة - هو صفة من صفات الخيل العربية، وهي أقرب - في تقديري - إلى الاشتراك بين صفات الحُسن والجودة؛ لأنها مطلوبة في كلتا الوظيفتين.

ثالثاً: ما يُستدلُّ به على جَوْدَةِ الفَرَسِ وهو مُحْضِرٌ^(٢):

قال أبو عبيدة: «ومما يُستدلُّ به على جَوْدَةِ الفَرَسِ وهو مُحْضِرٌ... إنَّ رَأْيَتَهُ يُحْضِرُ فَتَفَرَّسَتْ فِي حُضْرِهِ الْجَوْدَةُ؛ أَنْ تَرَاهُ قَدْ سَمَا بِهَادِيهِ، وَأَثْبَتَ

(١) حلية الفرسان، ص ١٦٠.

(٢) الحُضْر: نوع من أنواع العدو الشديد. ينظر: الخيل، لأبي عبيدة، ص ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨. والخيل، للأصمعي، ص ٦٩.

رَأْسُهُ، واجْتَمَعَتْ قَوَائِمُهُ، وَكَأَنَّ يَدَيْهِ فِي قَرْنٍ^(١)، وَرِجْلَيْهِ فِي قَرْنٍ، وَبَسَطَ يَدَيْهِ حَتَّى لَا يَجِدَ مَزِيداً فِي غَيْرِ عُلُوٍّ مِنْ يَدَيْهِ، وَقَبَضَ بِرِجْلَيْهِ فِي قَرْنٍ، وَبَسَطَ يَدَيْهِ حَتَّى لَا يَجِدَ مَزِيداً لِلْحَاقِ؛ وَحَتَّى كَأَنَّ حَافِرَيْهِ دُفِعَا فِي رُفْعَيْهِ^(٢)؛ يَمْلَخُ^(٣) بِيَدَيْهِ، وَيَضْرِبُ بِرِجْلَيْهِ فِي اجْتِمَاعٍ كَأَنَّمَا يَرْفَعُ بِهِمَا قَائِمَةً وَاحِدَةً، وَاشْتَدَّ وَقْعُهُ لَهَا فِي حُضْرٍ وَلَمْ يَخْتَلِطْ؛ فَهُوَ الْجَوَادُ الْكَامِلُ الْخَلْقِ وَالْجَرِيِّ؛ وَذَلِكَ إِذَا اشْتَدَّتْ نَفْسُهُ، وَرَحِبَ مَنْخَرَاهُ؛ وَبِهِمَا يَصِيرُ مَعَ كَمَالِ خَلْقِهِ وَحُسْنِ أَخْذِهِ [صَبُوراً ذَرِيعاً]^(٤)»^(٥).

ثم استشهد بقول الأحمر بن محرث:

تَدَارَكَ مَسْعَاتِي وَرَكَضِي بِطَرْفَةٍ سُبُوحٍ^(٦) إِذَا اسْتَعْظَمَتْهَا الْجَرِيُّ تَسْبِخُ
ضُرُوحَ بِرِجْلَيْهَا سُبُوحَ بَصْدَرِهَا كَأَنَّ سَنَا نَارٍ بَدَتْ لَكَ تَلْمَحُ
تَلَعَّبُ فِي أَقْرَابِهَا حِينَ تَرْتَمِي حَوَافِرُهَا وَالْأَمْعَزُ^(٧) الْمُتَفَلِّحُ

(١) الْقَرْنُ: شَيْءٌ مِنْ لِحَاءِ شَجَرٍ يَفْتَلُ مِنْهُ حَبْلٌ. وَالْقَرْنُ: الْحَبْلُ مِنَ اللَّحَاءِ حَكَاهُ أَبُو حَنِيفَةَ. وَالْقَرْنُ: أَيْضاً الْخُصْلَةُ الْمَفْتُولَةُ مِنَ الْعِهْنِ. وَالْقَرْنُ جَمْعُكَ بَيْنَ دَابَتَيْنِ فِي حَبْلٍ، وَالْحَبْلُ الَّذِي يُلْزَمُ بِهِ يُدْعَى قَرْنًا. وَالْقَرْنُ الْحَبْلُ يُقَرَّنُ بِهِ الْبَعِيرَانِ وَالْجَمْعُ أَقْرَانٌ. اللَّسَانُ، جَذَرُ: قَرْنٌ. وَقَدْ أورد أبو عبدة لفظة القرن تارة بسكون الراء وتارة بفتحتها، والمعنى واحد.

(٢) الرَّفْعُ وَالرُّفْعُ: أَصُولُ الْفَخْذَيْنِ مِنْ بَاطِنِ اللَّسَانِ، جَذَرُ: رَفَعُ.

(٣) مَلَخَ الشَّيْءَ يَمْلَخُهُ مَلَخًا وَامْتَلَخَهُ: اجْتَذَبَهُ فِي اسْتِلَالِ يَكُونُ ذَلِكَ قَبْضًا وَعَضًّا. وَقَالَ ابْنُ هَانئٍ الْمَلَخُ مَذُّ الضَّبْعَيْنِ فِي الْحُضْرِ عَلَى حَالَاتِهِ كُلِّهَا مُحَسَّنًا أَوْ مُسَيِّئًا، وَالْمَلَخُ السِّيرُ الشَّدِيدُ. قَالَ ابْنُ سِيدَةَ: الْمَلَخُ كُلُّ سِيرٍ سَهْلٍ وَقَدْ يَكُونُ الشَّدِيدُ. وَالْمَلَخُ أَنْ يَمْرَ مَرًّا سَرِيعًا. وَمَلَخَ الْفَرَسُ وَغَيْرُهُ لَعِبَ. اللَّسَانُ، جَذَرُ: مَلَخَ. وَالْمَقْصُودُ فِي الشَّاهِدِ: أَنَّ الْفَرَسَ فِي حُضْرِهِ كَانَ يَجْتَذِبُ إِلَيْهِ الْأَرْضَ بِيَدَيْهِ فِي سُرْعَةٍ وَسَهُولَةٍ.

(٤) يَقْتَضِي السِّيَاقُ زِيَادَةَ هَذِهِ الْعِبَارَةِ؛ لِأَنَّ خَبَرَ الْفِعْلِ النَاقِصِ غَيْرُ مَوْجُودٍ. وَرَشَحْتُ هَذِهِ الْعِبَارَةَ، لِقَوْلِ أَبِي عُبَيْدَةَ: «فَأَمَّا الصُّبُورُ الذَّرِيعُ: فَالْكَامِلُ الْخَلْقُ، الْحَسَنُ الصِّفَةِ، الشَّدِيدُ النَّفْسِ، الرَّحْبُ الْمُتَنَفِّسِ». الْخَيْلُ، ص ١٦٧.

(٥) الْخَيْلُ، لِأَبِي عُبَيْدَةَ، ص ١٦٣، ١٦٤.

(٦) السَّبْحُ وَالسَّابْحَةُ: الْقَوْمُ. وَسَبَّحَ الْفَرَسُ: جَرَّيَهُ. وَفَرَسَ سُبُوحٌ وَسَابِغٌ: يَسْبِغُ بِيَدَيْهِ فِي سِيرِهِ. اللَّسَانُ، جَذَرُ: سَبَّحَ.

(٧) قَالَ أَبُو يُونُسَ: الْأَمْعَزُ: الْأَرْضُ الصَّلْبَةُ ذَاتُ الْحَصَى، وَالْمُتَفَلِّحُ: الْمُتَشَقِّقُ. الْخَيْلُ، لِأَبِي عُبَيْدَةَ، ص ١٦٤. وَهُوَ رَاوِي الْكِتَابِ كَمَا أَشارَ الْمُحَقِّقُ.

وقول الشاعر، وقد يحمل على أبي دؤاد:

صَبَحْتُ^(١) مع الفَجْرِ ذا مَيْعَةٍ قَرُونَ اليَدَيْنِ شَدِيدِ الضَّرَاحِ
إذا شاءَ فَارِسُهُ ضَمَّهُ كما ضَمَّ بازٍ إليه الجَنَاحِ
وقوله أيضاً:

ضَرَوْحُ الحَمَاتَيْنِ سامي الذَّرَاعِ إذا ما انْتَحَاهُ خَبَارٌ وَثَبَ

لقد جاء هذا النص بمثابة صورة موسعة للصورة السابقة، التي رسم فيها أبو عبيدة صفة الانسجام والتناغم بين الصفات في أثناء قيامها بوظيفتي: الركوب، أو الزينة. ثم ختم هذا الرسم بصورة النموذج الكامل للجواد العربي، عندما قال: فهو الجوادُ الكاملُ الخَلْقُ والجَرِي. فكأنه يشير بكمال الخَلْق إلى وظيفة الزينة، وكأنه يشير بكمال الجري إلى وظيفة الركوب. لكنه اشترط لكمال هذا النموذج ثلاثة أركان، وهي: كمال الخَلْق، وشدة النَّفْس، ورُحْب المَتَنَفَّس، وهي تعود كما أسلفنا إلى قوة العضو، وقوة النَّفْس.

ولم يكن أبو عبيدة - وهو يُنظَر لهذا النموذج - مثالياً، ولا معزولاً عن واقع الحياة وسُنَنِها، فقد نبه - في أكثر من موضع - على صعوبة اجتماع هذه الأركان، ومن ذلك قوله: «ولا يُوجد جميع ما وصفت في فرس، غير أن الفرس إذا تم فيه بعض ما وصف، لحق بالجياد بعد أن يكون عتيقاً»^(٢).

ولا تعني إشارة أبي عبيدة إلى النموذج الكامل للفرس العربي أن هذه الصفات تدخل على وجه التفصيل في صفات الحُسن، بل هي في هذا النص أقرب إلى صفات الجودة؛ لأن فرس الزينة لا يحتاجها، وأحوج أنواع فرس الركوب إليها، هما: فرس السرعة، والقفز.

(١) هي كذا في الديوان، وذكرت في الطبعة الهندية (صحبت).

(٢) الخيل، لأبي عبيدة، ص ١٧٠.

ثانياً: ما تفرد به الأصمعي

الصفات التي تفرد بها الأصمعي في المستحبات:

١ - لَهْزُ الْمَاضِغِ:

قال الأصمعي: «يُستحب في الفرس أن... يَلْهَزَ مَاضِغُهُ»^(١). وقال في صفة خَلْقِ الإنسان: «وموضع الماضغ الذي يتحرك إذا مضغ الإنسان»^(٢).

وفسر أبو عبيدة الماضغ باللَّحْيَيْنِ، حيث قال: «وماضِغُهُ: لحياء»^(٣). وفسر ابن قتيبة لهز الماضغ بالشدة، حيث قال: «إذا اشتد الماضغ، وكَبُرَ عَصْبُهُ، قيل: ماضِغٌ لَهْزٌ»^(٤). وخصه ابن هذيل بأعالي اللحيين حيث قال: «والماضغان: أعالي اللحيين حيث الْمُتَحَرِّكُ عند المضغ مما يلي الأذنين»^(٥). وهذه الأقوال بعضها من بعض.

ويستدل على لهز الماضغ بشخصه عند المضغ، لقول ابن سيدة: «وفي الخَدَّ المَاضِغَانِ، وهما ما انضَمَّ من الشَّدَقَيْنِ فَشَخَّصَ عن حاله عند المَضْغِ»^(٦).

ويشهد لهذه الصفة قول ابن مقبل السالف الذكر:

وحاجبٍ خاشعٍ وماضِغٍ لَهْزٍ والعينُ تكشفُ عنها ضافي الشعرِ
والأقرب أن لَهْزَ الماضِغِ من صفات الجودة؛ لأنهم ربطوه بوظائف
الركوب من خلال وصفه بالشدة.

(١) الخيل، للأصمعي، ص ٦٣.

(٢) كتاب خلق الإنسان، للأصمعي، ص ٦٠.

(٣) الخيل، لأبي عبيدة، ص ١٣١.

(٤) المعاني الكبير ٢٧/١.

(٥) حلية الفرس، ص ٧٠.

(٦) المخصص ٥٦/١.

٢ - أن لا يَعْجَلَ العَرَقُ بالخروج ولا يُبْطِئُ:

قال الأصمعي: «يُستحب في الفرس أن... لا يَعْجَلَ عَرَقُهُ ولا يُبْطِئُ»^(١). وقد ورد عن أبي عبيدة في بعض التعليقات ما يدل على أن سرعة العَرَق محمودة في الفرس، ومن ذلك قوله في سياق صفة ما يُخْضَر من الخيل من غير ضُمُر: «وأما كثرة ريقه، ورُحْب شِدْقِيه، وسرعة عَرَقه؛ فعون له على ما وصفت لك»^(٢)، وقوله كذلك في سياق المغتفرات: «... كان قَمِيناً أن يموت إلا أن يكون هَشّاً فِيرِيح لسرعة عَرَقه»^(٣). وقد ورد عن صاحب العين ما يدل - كذلك - على هذا المعنى، وذلك في تعليقه على قول أبي دؤاد:

ولقد أَغْتَدِي يدافع رُكْنِي أَجُولِي ذُو مَيْعَةٍ إِضْرِيحُ
حيث قال: «أي جَوَّالٌ سريع العَرَق»^(٤). وقال في موضع آخر:
«والإِضْرِيحُ من الخَيْل: الجَوَادُ الكثيرُ العَرَق»^(٥). وقد نُقِلَ التفسير الثاني عن أبي عبيدة كذلك^(٦).

غير أن هذه النصوص يمكن الجمع بينها؛ لأن كلام الأصمعي قد جاء في معرض التقرير، وأكدته - أيضاً - عندما انتقد أبا ذؤيب الهذلي في قوله^(٧):
تَأْبَى بِدَرَّتِيهَا إِذَا مَا اسْتَكْرَهْتُ إِلَّا الْحَمِيمَ فَإِنَّهُ يَتَبَضَّعُ
حيث قال: «قد أساء الوصف لأنه يُستحب من الفرس أن لا يعجل عَرَقُهُ ولا يُبْطِئُ»^(٨)، هذا من وجه. ومن وجه آخر، فإن قول الأصمعي موافق لأصل الفطرة، وهو اعتدال الخَلْق.

فإذا تقرر هذا، فإن كلام أبي عبيدة قد جاء في سياق المُغْتَفِرَات

(١) الخيل، للأصمعي، ص ٦٤.

(٢) الخيل، لأبي عبيدة، ص ١٧٥.

(٣) الخيل، لأبي عبيدة، ص ١٧٢.

(٤) العين، ص ٢٩٤.

(٥) المصدر السابق ٤٢/٦.

(٦) ينظر: التهذيب، جذر: ضرج.

(٧) ديوان أبي ذؤيب، ص ١٦٨.

(٨) نقلاً عن المعاني الكبير ٣/١.

وتعويض النقص في بعض الصفات، وليس في سياق التقرير. وعليه، فإن امتداح سرعة العرق في تلك السياقات، يُحمل على أنه هو الأنفع في تلك الحالة الناقصة، لا على أنه هو الأكمل من حيث الأصل.

وأما كلام صاحب العين؛ فقد فُسِّرَت لفظة الإضرِيج بأكثر من معنى، جمعها صاحب اللسان في قوله: «والإضرِيج: الجَيِّد من الخيل... الإضرِيج من الخيل: الجَوَاد الكثير العَرَق... الإضرِيج: الواسِع اللَّبَان، وقيل: الإضرِيجُ: الفرس الجَوَاد الشديد العَدُو»^(١). ففي تنوع هذه التفسيرات ما يدل على تنوع فهم العلماء لأشعار العرب، وما يسمح كذلك برد التفسير المشتبه إلى التفسير المحكم، لا سيما أن ذكر عرق الفرس قد جاء مطلقاً في الشعر، دون تقييد بالسرعة أو الإبطاء. وعليه، فالأقرب - عندي - أن أبا دؤاد أراد أن يصف فرسه بشدة العدو، أو بسعة اللَّبَان، أو بكثرة العَرَق، ولم يرد وصفه بسرعة العرق. ويشهد لذلك تفسير الجواليقي لهذا البيت، حيث قال: «والإضرِيج الفرس الكثير العرق، الشديد الجري، كأنه يتضرج في عدوه؛ أي: يتفتح، ويقال: هو الواسع الصدر، ويقال: الإضرِيج: الأشقر من قولهم: ضُرِّجَ بالدم إذا لُطِّخَ به»^(٢). فكان الجواليقي لا يرى أن الفرس ينعت بسرعة العَرَق، ولذلك ذكر التفسيرات السابقة - وزاد عليها - ما عدا تفسير الإضرِيج بسرعة العرق فإنه لم يذكره.

والأقرب - في تقديري - أن يقال: إن لفظة الإضرِيج لفظة مُحايدة، تدل - من ضمن معانيها - على سرعة العرق، لكنها إذا استُخدمت في مدح الخيل لا تحمل على هذا المعنى، وإنما تحمل على معانيها الأخرى، كشدة العدو وسعة اللَّبَان... وبناء على ما تقدم؛ فإن حقيقة هذه الأقوال لا تتعارض مع قول الأصمعي، بل تعود إليه. والأقرب أن هذه الصفة - عدم سرعة العرق، وعدم إبطائه - من صفات الجودة؛ لتعلقها بوظائف الركوب.

(١) اللسان، جذر: ضرج.

(٢) شرح أدب الكاتب ٨١/١.

وبهذه الصفة نكون قد ختمنا المبحث الثالث من الفصل الأول في الصفات المحمودة، وفي هذا المبحث يكاد يختفي دور الأصمعي، وذلك بسبب قلة الصفات التي تفرد بها عن أبي عبيدة، وهذا يعود - كما أسلفنا - إلى المنهج الذي اختطه كل منهما لنفسه، فالاستقصاء الذي سلكه أبو عبيدة كاد أن يأتي على الاختصار الذي سلكه الأصمعي، حيث لم يتفرد الأصمعي في قسم المحمودات - في كتابه هذا - عن أبي عبيدة سوى بصفيتين.

ويبرز في هذا المبحث دور ابن هذيل الأندلسي، الذي نقل جل ما في كتاب أبي عبيدة دون أن ينسبه إليه إلا في مواضع يسيرة، فجاء دور ابن هذيل - غالباً - يصب في سياق تدوير العلم وحفظه أكثر من صبه في سياق إنتاجه. والسبب في هذا أن ابن هذيل لم يستقبل كتاب أبي عبيدة استقبالا نقدياً، بل استقبله ليلخص منه ما يتحف به السلطان، وقد ظهر ذلك جلياً في قوله: «وإن من أعظم الفوائد قدراً، وأشرف المعاني ذكراً، وأنجح المساعي أمراً، أن يُرفع فن من العلم نبيل، إلى مقام ملك جليل؛ فذلك هو الذي أوجب على العبد تأليف هذا الكتاب وتلخيصه، وتهذيبه وتمحيصه»^(١). ولو تلقى ابن هذيل كتاب أبي عبيدة تلقياً نقدياً، لأضاف إلينا شيئاً كثيراً في هذا العلم؛ لأن ابن هذيل يملك موهبة نقدية عالية، تجلت في القسم الذي تناول فيه فن ركوب الخيل، وظهرت بشكل محدود في بعض التعليقات، والقياسات في ثنايا الكتاب، وعلى كل حال فإن كتاب ابن هذيل قد مهد لنا الطريق في إزاحة بعض جوانب الغموض التي سكنت في كتاب أبي عبيدة، وبذلك فإنه يُعد مصدراً مهماً في هذا الباب.

(١) حلية الفرسان، ص ٢٧.

الفصل الثاني

المذموم من صفات الخيل العربية

- المبحث الأول: العيوب المتفق عليها بين أبي عبيدة والأصمعي.
المبحث الثاني: العيوب التي تفرّد بها أحدهما.

يتناول هذا الفصل الشق الثاني من صفات الخيل العربية، ويتمثل في الصفات التي عابتها العرب أو كرهتها؛ بناء على قانون الركوب والزينة، وقانون العِتَق، وقد مهدنا في مدخل هذه الدراسة لنشأة هذا القسم، ومأخذ تقسيمات العلماء فيه، وعرفنا هناك أن الأصمعي قد جعل الصفات المذمومة تحت عنوان واحد وهو المكروهات، وأن أبا عبيدة قد جعلها تحت عنوان واحد وهو العيوب، ثم أدرج تحت هذا العنوان قسمين من العيوب، هما: العيوب الخلقية، والعيوب الحادثة.

وقد رأيت أن أجمع العيوب المتفق عليها بين أبي عبيدة والأصمعي - في المبحث الأول من هذا الفصل - تحت قسمين رئيسين: الأول: ما ورد في كتابيهما من الصفات المذمومة المتفق عليها، والثاني: ما ورد في أحد الكتابين، ونُقل عن الكتاب الآخر أو عن صاحبه، من الصفات المذمومة المتفق عليها؛ والسبب في هذا الصنيع أن هذه العيوب متشعبة في جملة من الأقسام أو العناوين المختلفة، فهي لا تنتظم إلا في هذا التقسيم. وقد حرصت على عدم غياب الأقسام والعناوين الأصلية؛ فصدرت كل صفة بسياق ورودها في مكانها الأصلي، ثم أعدت التقسيمات والعناوين إلى أصلها في مبحث التفرد. وعليه يكون هذا التقسيم قد جمع بين ثلاث حسنات: إحداها سياق الصفات المتفق عليها في مساق واحد، وثانيها إيراد الصفات التي نُقلت عنهما ولم ترد في كتابيهما، وثالثها ربط الصفات بأقسامها الأصلية. وقد رأيت - كذلك - أن أجمع العيوب التي تشترك في العضو أو في المعنى، في فقرة واحدة تجنباً للإطالة وإعادة التفسير أو الاستشهاد.

ويحسن في هذا الموضع أن ننبه إلى أن الصفات المذمومة تمثل إلى حد كبير وجهاً آخر للصفات المحمودة، ولذلك سوف نستغنى عن إعادة كثير من التفسيرات والشواهد الشعرية، التي أوردناها في الفصل الأول.

المبحث الأول

العيوب المتفق عليها بين أبي عبيدة والأصمعي

أولاً: ما ورد في الكتابين من العيوب المتفق عليها:

١ - الدَّنَن:

لقد ذكر الأصمعي هذا العيب في سياق الصفات المكروهة، وذلك في قوله: «يُكْرَهُ مِنَ الْخَيْلِ . . . دُنُوُّ الصَّدْرِ مِنَ الْأَرْضِ»^(١). ثم ذكره في سياق عيوب الحافر، وذلك في قوله: «وَمِنْ أَسْوَأِ الْعُيُوبِ: الدَّنَنُ فِي كُلِّ ذِي أَرْبَعٍ، وَهُوَ دُنُوُّ الصَّدْرِ مِنَ الْأَرْضِ»^(٢). وذكره أبو عبيدة في سياق العيوب الخَلْقِيَّةِ، وذلك في قوله: «وَمِنْ عُيُوبِ الْخَيْلِ مِمَّا يَكُونُ خِلْفَةً . . . الدَّنَنُ . . . وَالدَّنَنُ: الَّذِي اطْمَأْنَنْتَ عُتْقُهُ مِنْ أَصْلِهَا»^(٣).

نلاحظ في هذا العيب، أن أبا عبيدة والأصمعي قد اتفقا على تسميته، وعلى تفسيره؛ وذلك أن التفسيرين يدلان عن معنى واحد؛ لأن أصل العُنُق يخرج من أعلى الصدر. ويؤكد هذا تعامل ابن قتيبة مع التفسيرين كليهما؛ فقد راوح بينهما في تفسير هذا العيب، فقال في أحد المواضع: «وَالدَّنَنُ: طُمَأْنِينَةٌ فِي أَصْلِ الْعُنُقِ، يُقَالُ: فَرَسٌ أَدَنُّ»^(٤). وقال في موضع آخر: «ويكره الدَّنَنُ».

(١) الخيل، للأصمعي، ص ٦٤. وينظر: المخصص ٢/ ٢١. والتذكرة ٢/ ١٠٥.

(٢) المصدر السابق، ص ٦٤. وينظر: صبح الأعشى ٢/ ٢٦.

(٣) الخيل، لأبي عبيدة، ص ١٥٥، ١٥٧. وينظر: صبح الأعشى ٢/ ٢٦.

(٤) أدب الكاتب، ص ١٢١.

وهو تَطَاثُن الصَّدْر ودُنُوّه من الأرض، وهذا أسوأ العيوب^(١). وعليه، فإنهما متفقان في تسمية هذا العيب، وفي تفسيره.

والأقرب أن الدَّن من العيوب المشتركة بين وظائف الركوب والزينة، وأنه من العيوب الخلقية المؤثرة في داخل نوع الجنس العربي. فأما كونه من العيوب الخلقية؛ فلنص أبي عبيدة على ذلك، وأما كونه مؤثراً في داخل نوع الجنس العربي؛ فلقول الأصمعي: وهذا من أسوأ العيوب.

٢ - القَنَا:

لقد ذكر الأصمعي هذا العيب في سياق الصفات المكروهة، وذلك في قوله: «يُكْرَهُ من الخيل... القَنَا»^(٢). وذكره أبو عبيدة في سياق عدّ أنواع الجبهة مع قصبة الأنف، ولم يذكره في العيوب، وذلك في قوله: «ومن الخيل: مُصَفَّح، وأَجَبَه، وأَقْفَى، وأَخَسَس، وأَقْطَس، فكل شيء ارتفع من قَصْبَةِ أنفه من بين عينيه إلى أَرْبَبَتِهِ فهو قَنَا»^(٣).

نلاحظ في هذا العيب، أن الأصمعي قد نص على أنه من العيوب، ولم يفسره، وأن أبا عبيدة قد فسره، وسكت عن بيان حكمه. والسبب في ذلك أن أبا عبيدة قد جرت عاداته - في هذا الكتاب - بعدم إصدار الأحكام في سياق عدّ الأنواع. وقد نقل ابن دريد تفسير هذا العيب منسوباً إلى الأصمعي عن أبي عمرو بن العلاء، فقال: «قال أبو حاتم عن الأصمعي عن أبي عمرو بن العلاء: ويكره في الخيل: القَنَا، والصَّفَّاح. فأما القَنَا: فهو أن يحدودب الأنف من وسطه فتراه شاخصاً، فإذا أفرط ذلك ضاق المَنْخَر فكان عيباً»^(٤). وعليه، فإن أبا عبيدة والأصمعي متفقان، على التسمية والتفسير، وإن كان تفسير أبي عبيدة أعم من تفسير الأصمعي.

(١) المصدر السابق، ص ١١٤.

(٢) الخيل، للأصمعي، ص ٦٤. وينظر المخصص ٧٩/١.

(٣) الخيل، لأبي عبيدة، ص ١٣١. وينظر: صبح الأعشى ٢٦/٢.

(٤) الجمهرة ٢٧٨/١. وينظر: كتاب خلق الإنسان، للأصمعي، ص ١٠.

وقد ذكر ابن قتيبة هذا العيب في عيوب الخيل الخَلْقِيَّة، ونص على أنه من صفات الهُجْنَةِ، وذلك في قوله: «وَالْقَنَا: أَحْدِيدَابٌ يَكُونُ فِي الْأَنْفِ، وَذَلِكَ يَكُونُ فِي الْهُجْنِ»^(١). وبناء عليه، فإن كلام ابن قتيبة مُقَيَّدٌ لكلام الأصمعي، فيكون الأقرب أن الْقَنَا من العيوب المؤثرة في نوع الجنس العربي.

٣ - الْهَضَمُ:

لقد ذكر الأصمعي هذا العيب في سياق الصفات المكروهة، وذلك في قوله: «يُكْرَهُ مِنَ الْخَيْلِ الْهَضَمُ»^(٢). وفسره في موطن آخر بقوله: «وَالْهَضَمُ: اضْطِمَارُ الْجَنِينِ»^(٣). وذكره أبو عبيدة في العيوب الخَلْقِيَّة، وذلك في قوله: «وَمِنْ عَيْبِ الْخَيْلِ مِمَّا يَكُونُ خِلْقَةً... الْهَضَمُ... وَالْهَضَمُ: اسْتِقَامَةُ الضُّلُوعِ، وَدُخُولُ أَعَالِيهَا»^(٤).

نلاحظ في هذا العيب، أن أبا عبيدة والأصمعي قد اتفقا على تسميته، واختلفا على تفسيره، ففسره الأصمعي باضْطِمَارِ الجنين، وفسره أبو عبيدة باستقامة الضلوع، ودخولها من أعاليها. والأقرب أن التفسيرين يدلان على معنى واحد؛ وهو الدلالة على ضيق المسافة بين الجنين. وذلك أن الجنين يستحب فيهما الإجفار، والإجفار ناتج عن تباعد الضلوع من حيث أصل تركيبها في الظهر، فإذا استقامت الضلوع ضاقت المسافة بينها، وانعكس ذلك على الجنين. وأما تنصيب أبي عبيدة على دخول الضلوع من أعلاها؛ فلأنه الموضع الذي تخرج منه الضلوع، فإذا صح مخرجها صح تركيبها، ومن ثم يصح وصفها.

والأقرب أن الْهَضَمَ^(٥) من العيوب المشتركة بين وظائف الركوب

(١) أدب الكاتب، ص ١٢١. وينظر: المعاني الكبير ٢٧/١.

(٢) الخيل، لأصمعي، ص ٦٦.

(٣) المصدر السابق، ص ٦٥.

(٤) الخيل، لأبي عبيدة، ص ١٥٥، ١٥٧. وينظر: أدب الكاتب، ص ١٢١.

(٥) وهناك نوع محمود من الْهَضَمِ، وهو الذي يقصد به خفة لحم الفرس وخلوصه من الشحم والرَّهْل، كما قال أبو حاتم السجستاني: «فأما الْهَضَمُ الذي هو الضُّمَرُ فمحمود». المخصص ٢١/٢.

والزينة. وأنه من العيوب المؤثرة في داخل نوع الجنس العربي. فأما من جهة الزينة، فهو يؤثر على تناسق شكل الفرس، وأما من جهة الركوب، فقد قال الأصمعي: «لم يسبق الحَلَبَةُ فرسٌ أَهْضَمُ قَطَّ»^(١).

٤ - البَدَد في اليدين:

لقد ذكر الأصمعي هذا العيب في سياق الصفات المكروهة، وذلك في قوله: «يُكْرَهُ من الخيل... البَدَد في اليدين»^(٢). ثم فسره في موضع آخر بقوله: «والبَدَد: تباعد ما بين الرُكْبَتَيْنِ»^(٣). وذكره أبو عبيدة في سياق العيوب الخَلْقِيَّة، وذلك في قوله: «ومن عيوب الخيل مما يكون خِلْقَةً... البَدَد... والبَدَدُ: بُعْد ما بين اليدين»^(٤).

نلاحظ في هذا العيب، أن أبا عبيدة والأصمعي قد اتفقا على تسميته، وعلى تحديد مكانه؛ وذلك أن موضع الركبتين من ذوات الأربع في اليدين. لكن ابن هذيل قد استخدم لفظ البدد في موضع مختلف عن موضعي أبي عبيدة والأصمعي، حيث جعله في الأذن، وذلك في قوله: «فمن عيوب الخيل: الحَدَا: وهو استرخاء في الأذنين من أصولهما، والْفَرَسُ لذلك أَخَذَى. فإن كانتا مائلتين على خَدَيْهِ كهيئة آذان الحمير، فذلك البَدَدُ، والْفَرَسُ منه أَبَدُ»^(٥).

وهذا يعني أن ابن هذيل يغلب في استخدام لفظ البدد جانب النظر إلى المعنى اللغوي أكثر من تغليب له جانب النظر إلى العضو الموصوف. فالباء، والدال في المضاعف، كما قال ابن فارس: «أصلٌ واحد، وهو التفرُّق، وتباعدُ ما بين الشَّيْئَيْنِ»^(٦). وهذه النظرة تفتح الباب أمام استخدام لفظ البدد حتى في الصفات المحمودة من صفات الخيل. فيصبح البَدَد - كما هو في

(١) نقلاً عن أدب الكاتب، ص ١١٤.

(٢) الخيل، للأصمعي، ص ٦٦. ينظر: صبح الأعشى ٢/ ٢٦.

(٣) المصدر السابق، ص ٦٧.

(٤) الخيل، لأبي عبيدة، ص ١٥٥، ١٥٧.

(٥) حلية الفرسان، ص ١٤٣.

(٦) مقاييس اللغة، جذر: بد.

الهُضْم - نوعين: محمود ومذموم. فإذا كان العضو يُستحب فيه التباعد كان البدد محموداً، وإذا كان العضو يُستحب فيه الضيق كان البدد مذموماً، وهذا ما يفسر لنا عدم ورود البدد في العيوب مطلقاً دون تقييد.

والأقرب أن البدد في يدي الفرس من العيوب المشتركة بين وظائف الركوب والزينة. وأنه من العيوب المؤثرة في داخل نوع الجنس العربي. وقد يُغتفر يسيره في فرس الزينة إذا لم يؤثر في حركته.

٥ - الفَحْجُ الفاحش:

لقد ذكر الأصمعي هذا العيب في سياق المكروهات، وذلك في قوله: «يُكره من الخيل... الفَحْجُ الفاحش»^(١). وذكره أبو عبيدة في سياق العيوب الخَلْقِيَّة، وذلك في قوله: «ومن عيوب الخيل مما يكون خِلْقَةً... الفَحْجُ الفاحش»^(٢).

نلاحظ في هذا العيب، أن أبا عبيدة والأصمعي قد اتفقا على تسميته، وعلى وصفه، غير أنهما لم يفسراه، ولم يقيدا بعضو. وقد قيده الأصمعي - في وصف خَلْق الإنسان - بالفخذين، وفسره بالتباعد، حيث قال: «والفَحْجُ: تباعد ما بين الفخذين، يقال: رجل أَفْحَج، وامرأة فَحْجاء»^(٣). وقيده ابن قتيبة - في وصف الخيل - بالكعبين، وفسره بالتباعد، وذلك في قوله: «والفَحْجُ: تَبَاعُد ما بين الكعبين»^(٤). والمعنى على كلا السياقين واحد، فإذا تباعد الفخذان تباعد الكعبان، والعكس صحيح.

لكن الفَحْج في الخيل ليس مذموماً مطلقاً، بل ذمه مقيد بالمبالغة كما سبق، والمقصود بالمبالغة هو الإفراط في تباعد الكعبين، كما قال ابن قتيبة: «الفَحْجُ: إفراط تباعد ما بين الكعبين»^(٥)، وقال ابن هذيل: «إذا أفرط تباعد

(١) الخيل، للأصمعي، ص ٦٦. ينظر: صبح الأعشى ٢/ ٢٦.

(٢) الخيل، لأبي عبيدة، ص ١٥٥.

(٣) كتاب خلق الإنسان، ص ٢٢.

(٤) أدب الكاتب، ص ١٢٢.

(٥) الجرائم ١/ ٣٤.

ما بين رجليه فهو أفحج»^(١). وهذا يعني أن الفحج في أصله محمود ما لم يصل إلى حد الإفراط. وهذا صحيح؛ لأنه في حالة الاعتدال يُسمى التَّجْنِيب. والتجنيب محمود في الخيل كما تقدم في فصل المحمودات^(٢)، ويشهد لهذا قول ابن هذيل: «والمُجَنَّب: البعيد ما بين الرجلين من غير فحج»^(٣).

وبناء على ما تقدم، فالأقرب أن الفحج الفاحش من العيوب المشتركة بين وظائف الركوب والزينة، وأنه من العيوب المؤثرة في داخل نوع الجنس العربي؛ لأنه من جهة الركوب يؤثر في وظائف الركوب، ولأنه من جهة الزينة يؤثر في تناسق الشكل العام للفرس، ويؤثر كذلك في حركته.

٦ - العَزَل:

لقد ذكر الأصمعي هذا العيب في سياق المكروهات، وذلك في قوله: «يُكْرَهُ من الخيل... العَزَل: وهو مِيلٌ في الذَّنْب في أحد الشَّقَّين»^(٤). وذكره أبو عبيدة في العيوب الحادثة، وذلك في قوله: «من عيوب الخيل الحادثة التي ليست من خَلْقَتِهَا... العَزَل... والعَزَل: أن يَعْدِلَ ذَنْبَهُ في أحد شِقَّيْهِ عادةً يَعْتَادُهَا ليست بخَلْقَةٍ، وقد يكون زماناً ليس بأَعْزَلَ ثم يَعْزَل، ويكون أَعْزَلَ ثم يدع ذلك»^(٥).

واستشهد أبو عبيدة بقول امرئ القيس:

ضَلِيعٌ إِذَا اسْتَدْبَرْتَهُ سَدَّ فَرْجَهُ بَضَافٍ فُوقَ الْأَرْضِ لَيْسَ بِأَعْزَلَ

نلاحظ في هذا العيب، أن أبا عبيدة والأصمعي قد اتفقا على تسميته، وعلى تفسيره كذلك، وزاد أبو عبيدة فربطه بالعادة، وجعله عارضا يظهر أحيانا، ويختفي أحيانا، ووافقه على ذلك ابن قتيبة حيث قال: «والعَزَل: أن

(١) حلية الفرسان، ص ١٤٤.

(٢) ينظر: ص ٧٦، ٧٧.

(٣) حلية الفرسان، ص ١٣٨.

(٤) الخيل، للأصمعي، ص ٦٦.

(٥) الخيل، لأبي عبيدة، ص ١٥٥، ١٥٨.

يعزل ذنبه في أحد الجانبين، وذلك عادة لا خَلْقَة^(١).

والأقرب أن العزل من العيوب التي تعود إلى وظيفة الزينة، إذ لم أقف على ما يدل على ارتباطه بوظيفة الركوب. وهو من العيوب المؤثرة في داخل نوع الجنس العربي، وهو - في تقديري - مما يغتفر إذا لم يكن فاحشاً، وكان الفرس شيئاً لذيله.

٧ - الزوائد:

لقد ذكر الأصمعي هذا العيب في سياق عيوب الحافر، وذلك في قوله: «وفي الحافر: الزوائد، فربما كانت من المَشَش، فيشتد ويغلظ، فينبت نباتاً»^(٢). وذكره أبو عبيدة في سياق العيوب الحادثة، وذلك في قوله: «من عيوب الخيل الحادثة التي ليست من خَلْقَتِها... الزوائد... والزوائد: أطراف رؤوس العَصَب، تفرق عند العُجاية»^(٣).

نلاحظ في هذا العيب، أن أبا عبيدة والأصمعي قد اتفقا على تسميته، وفسره أبو عبيدة، وأحال الأصمعي - بصيغة الاحتمال - على سببه، وهو المَشَش. والمَشَش كما قال أبو عبيدة: «عَنْتٌ يُصِيبُ الْعَظْمَ، فيتراخي ذلك المكان حتى ينتفخ ويكون شبه المُشاش ليس له صلابة العَظْم الصحيح»^(٤). وقد نقل ابن سيدة تفسير الأصمعي للزوائد بما يتوافق مع لفظ أبي عبيدة، وذلك في قوله: «والزوائد: أطراف عَصَب، تفرق عند العُجاية، وتنقطع عندها، وتلصق بها»^(٥).

والأقرب أن المَشَش من العيوب المشتركة بين وظائف الركوب والزينة؛ لأنه يؤثر من جهة الركوب في وظائف الركوب، ومن جهة الزينة في حُسن العضو. وهو من العيوب المؤثرة في داخل نوع الجنس العربي.

(١) أدب الكاتب، ص ١٢٢.

(٢) الخيل، للأصمعي، ٦٨.

(٣) الخيل، لأبي عبيدة، ص ١٥٨، ١٥٩. وينظر: أدب الكاتب، ص ١٢٤.

(٤) الخيل، لأبي عبيدة، ص ١٥٨، ١٥٩.

(٥) المخصص ٢٨/٢.

٨ - الصَّدَف:

لقد ذكر الأصمعي هذا العيب في سياق عدّ أعضاء الفرس، وذلك في قوله: «وفي الخيل: الصَّدَف: وهو عَوَج في حافر يد أو رجل، وهو أن يميل عَوَجُهَا قِبَلَ الْوَحْشِيِّ مِنْهَا. والوحشيُّ: ما خرج [من الحافر]، والإنسي: ما دخل من الحافر»^(١). وذكره أبو عبيدة في سياق العيوب الخَلْقِيَّة، وذلك في قوله: «ومن عيوب الخيل مما يكون خِلْقَةً... الصَّدَف... والصَّدَف: تداني العُجَّائِيْن، وتباعد الحافرين، في التواء من الرُّسْغَيْن»^(٢).

نلاحظ في هذا العيب، أن أبا عبيدة والأصمعي قد اتفقا على تسميته، وعلى تفسيره كذلك؛ وذلك أن انفتال حافر الفرس ذات اليمين من يده أو رجله اليمنى، وانفتاله ذات الشمال من يده أو رجله اليسرى؛ هو سبب التواء الرسغين، وتداني العُجَّائِيْن، ومن ثم تباعد الحافرين.

والأقرب أن الصَّدَف من العيوب المشتركة بين وظائف الركوب والزينة. فأما من جهة الزينة؛ فهو يؤثر في تناسق القوائم، وربما يؤثر في حركتها كذلك، وأما من جهة الركوب؛ فهو يفضي إلى احتكاك الجُبَّتَيْن من داخلهما فيؤدِّميهما، وقد يتسبب في كَبُوة الفرس وعِثاره. وهو من العيوب المؤثرة في داخل نوع الجنس العربي.

٩ - الثَّجَل:

لقد ذكر أبو عبيدة هذا العيب في سياق العيوب الخَلْقِيَّة، وذلك في قوله: «ومن عيوب الخيل مما يكون خِلْقَةً... الثَّجَل»^(٣). وذكره الأصمعي في سياق عدّ أعضاء الفرس، وذلك في قوله: «والأَثْجَل: العظيم البطن»^(٤).

نلاحظ في هذا العيب، أن أبا عبيدة والأصمعي قد اتفقا على تسميته، وفسره الأصمعي بعظم البطن، ولم يفسره أبو عبيدة. وقد فسرهُ أبو حاتم

(١) الخيل، للأصمعي، ص ٦٢. وينظر: أدب الكاتب، ص ١٢٣.

(٢) الخيل، لأبي عبيدة، ص ١٥٥، ١٥٦. وينظر: حلية الفرسان، ص ١٤٤.

(٣) الخيل، لأبي عبيدة، ص ١٥٥.

(٤) المصدر السابق، ص ٦٣. وينظر: كتاب الإبل، ص ٩٤.

السجستاني بخروج الخاصرتين، وذلك في قوله: «الثَّجَلُ: خُرُوجُ الخاصرتين»^(١). ووافقه ابن قتيبة، وزاد عليه رِقَّة الصَّفَاق، حيث قال: «والتَّجَلُّ: خروج الخاصرة، ورِقَّة تكون في الصَّفَاق، يقال: فرس أَثَجَل، وهو عيب»^(٢). ووافقه على ذلك ابن هذيل دون زيادة رقة الصفاق، وذلك في قوله: «فإذا خرجت خاصرتاه: فهو أَثَجَل»^(٣).

ولا تعارض بين هذه التفاسير، وبين تفسير الأصمعي - إذا صح أنه تفسيره - لأن البطن إذا عظم خرجت الخاصرتين. لكن التعارض ربما يلوح بين استحباب نشوز القُصْرَيْن - كما مر معنا - وهما في الخاصرتين، وبين كراهية خروج الخاصرتين هنا. ويكون المخرج من هذا التعارض بحمل الخروج المذموم على القدر الزائد عن الخروج المحمود.

والأقرب أن الثَّجَل من العيوب المشتركة بين وظائف الركوب والزينة. فهو يؤثر على الزينة من جهة عدم تناسق الشكل العام للفرس، وهو يؤثر على الركوب من جهة الضعف عن القيام بوظائف الركوب، لا سيما إذا كان مصحوباً - كما ذكر ابن قتيبة - برقة الصَّفَاق. وهو من العيوب المؤثرة في داخل نوع الجنس العربي.

١٠ - الحَنْف:

لقد ذكر الأصمعي هذا العيب في سياق عدِّ أعضاء الفرس، وذلك في قوله: «وفيه: الحنف»^(٤): وهو أن يميل على إنسيِّ الرَّجُل أو اليد»^(٥). وذكره أبو عبيدة في سياق العيوب الخَلْقِيَّة، وذلك في قوله: «ومن عيوب الخيل مما يكون خِلْقَةً... الحَنْف»^(٦).

(١) نقلاً عن المخصص ١/١١٥.

(٢) أدب الكاتب، ص ١٢٢.

(٣) حلية الفرسان، ص ١٤٤.

(٤) والحَنْف في القَدَمَيْن: إقبال كل واحدة منهما على الأخرى بإيهامها، وكذلك هو في الحافر، وفي اليد، والرجل. وقيل: هو ميل كل واحدة من الإبهامين على صاحبتهما حتى يرى شَخْصُ أصلها خارجاً. وقيل: هو انقلاب القدم حتى يصير بَطْنُهَا ظَهْرَهَا. وقيل: ميل في صدر القدم. اللسان، جذر: حنف.

(٥) الخيل، للأصمعي، ص ٦٢.

(٦) المصدر السابق، ص ١٥٥.

نلاحظ في هذا العيب، أن أبا عبيدة والأصمعي قد اتفقا على تسميته، وفسره الأصمعي، ولم يفسره أبو عبيدة. ويتضح تفسير الأصمعي - هنا - بتفسيره للْحَنْف في موضع آخر، حيث قال: «والحنف في الخيل، وغيرها من الحافر، في اليدين والرَّجْلين: إقبال كل واحدة منهما على الأخرى»^(١).

والأقرب أن الحَنْف من العيوب المشتركة بين وظائف الركوب والزينة. وهو بمثابة الوجه الآخر للَصَدَف، فينسحب عليه ما أوردناه هناك.

١١ - الكَرْم:

لقد ذكر الأصمعي هذا العيب في سياق عدِّ أعضاء الفرس، وذلك في قوله: «وفيه: الكَرْم»^(٢): وهو غلظ الجُحْفلة، وقَصْرُها»^(٣). وذكره أبو عبيدة في سياق العيوب الخَلقية، وذلك في قوله: «ومن عيوب الخيل مما يكون خِلقة... الكَرْم»^(٤).

نلاحظ في هذا العيب، أن أبا عبيدة والأصمعي قد اتفقا على تسميته، وفسره الأصمعي، ولم يفسره أبو عبيدة. غير أن الأصمعي قد جمع في تفسيره للكَرْم بين الغلظ والقصر، وقد تقدم معنا أن رقة الجُحْفلة من صفات العِتْق، كما نص على ذلك أبو عبيدة، فكيف يكون الكرم - من جهة غلظ الجحفة - عيباً، وهو مناقض للعتق؟

(١) نقلاً عن المخصص ٢٨/٢.

(٢) والكَرْم: قَصْر في الأنف قبيح، وقصر في الأصابع شديد. والكَرْم: في الأذن، والأنف، والشفة، واللَّحْي، واليد، والفم، والقدم: القَصْر، والتَّقْلُص، والاجتماع. وقيل: لا يكون الكَرْم قَصْر الأذن إلا من الخيل. وقيل: الكَرْم: قصر الأنف كله، وانفتاح المَنْخَرَيْن. والكَرْم: خروج الذقن مع الشفة السفلى، ودخول الشفة العليا. اللسان، جذر: كرم.

(٣) الخيل، للأصمعي، ص ٦٢.

(٤) المصدر السابق، ص ١٥٥.

تقرر فيما سبق أن كلام الأصمعي يُقَيَّد بكلام أبي عبيدة، وعليه يكون الأقرب في هذا العيب أن نقسمه إلى قسمين: أحدهما يكون من العيوب الخَلْقِيَّة؛ وهو الكَزَم المتعلق بقصر الجُحْفَلَة أو الأنف. والآخر يكون من صفات الهُجْنَة، وهو الكَزَم المتعلق بغلظ الجُحْفَلَة.

وبناء على ذلك، فالأقرب أن الكَزَم المتعلق بقصر الجُحْفَلَة والأنف، من العيوب المؤثر في وظائف الزينة؛ لأنهما يؤثران على حُسن العضو، إلّا إذا كانا يؤثران على نَفْس الفرس، فهما حينئذٍ داخِلان في وظائف الركوب كذلك. وهما - من هذا الوجه - من العيوب المؤثرة في داخل نوع الجنس العربي. وأما الكَزَم المتعلق بغلظ الجُحْفَلَة؛ فهو من علامات الهُجْنَة، ومن ثم فهو من العيوب المؤثرة في نوع الجنس العربي.

١٢ - الشَّرْح:

لقد ذكر أبو عبيدة هذا العيب في سياق العيوب الخَلْقِيَّة، وذلك في قوله: «ومن عيوب الخيل مما يكون خِلْقَةً... الشَّرْح»^(١)، ولم يفسره. وذكره الأصمعي في سياق عدِّ أعضاء الفَرَس، وذلك في قوله: «وفي الخيل: الشَّرْح: وهو أن تصغر إحدى بَيَضَتَيْهِ، وتعظم الأخرى، فيقال: فَرَسٌ أَشْرَج: بَيِّن الشَّرْح»^(٢). وذكره ابن قتيبة في سياقين مختلفين: الأول: في سياق عيوب الخيل، فخالف فيه الأصمعي، حيث قال: «والشَّرْح: (متحرك الراء) يقال: فَرَسٌ أَشْرَج، وهو الذي له بيضة واحدة»^(٣). والثاني: في سياق ما في خَلْق الإنسان من عيوب، فوافق فيه الأصمعي، حيث قال: «والشَّرْح: أن تعظم واحدة، وتصغر الأخرى»^(٤). وجاء تفسير ابن الأعرابي موافقاً لتفسير ابن قتيبة الأول، وذلك في قوله: «الأشْرَج: الذي له خُصِيَّة واحدة من الدَّوَاب»^(٥).

(١) الخيل، لأبي عبيدة، ص ١٥٥.

(٢) الخيل، للأصمعي، ص ٦٢. ينظر: المخصص ٢/ ٢٨.

(٣) أدب الكاتب، ص ١٢٤. قال ابن منظور: وفرس أَفْرَقُ له خصية واحدة. (فرق).

(٤) أدب الكاتب، ص ١٣٩.

(٥) نقلاً عن اللسان، جذر: شرح.

والأقرب أنه لا فرق بين الإنسان والحيوان في هذا الوصف؛ لتشابه العضوين عندهما، هذا من وجه. ومن وجه آخر، فقد أثبت صاحب العين القولين دون تقييد، حيث قال: «والأشْرَجُ: الذي له خُصِيَّةٌ واحدة». ويقال: هو الذي خُصِيَّتُهُ في صَفَنِهَا فَلَحِقَتْ»^(١). وعليه، يكون في الشَّرَج قولان ينسحبان على الإنسان، والحيوان: الأول: الذي له خصية واحدة. والثاني: الذي عَظُمَت إحدى خصيتيه، وصغرت الأخرى. وربما يكون سبب الخلاف ليس لأنها بيضة واحد، ولكن لتفاوت درجة الغموض في إحداهما، فتارة تظهر فُتْرَى، وتارة تغمض حتى لا تكاد تُرى، ولذلك قال الأصمعي: «والشرح: أن تعظم إحداهما، وتصغر الأخرى حتى لا تكاد ترى»^(٢).

والأقرب أن الشَّرَج من العيوب المؤثرة في وظائف الزينة، وذلك لقول ابن هذيل: «وإنما عُدَّ الشَّرَج في العيوب مع أنه ليس بقادح في الجودة، ولا مُنْقَص للجري؛ من أجل أنه نقص في الخِلْقَة»^(٣). وهو من العيوب المؤثرة في داخل نوع الجنس العربي.

١٣ - الجَرَذ:

لقد ذكر أبو عبيدة هذا العيب في سياق العيوب الحادثة، وذلك في قوله: «من عيوب الخيل الحادثة التي ليست من خِلْقَتِهَا... [الجَرَذ]... [والجَرَذ]: كل ما حدث في كَعْبِهِ من مَسْشٍ، أو [تَرْيُذٍ]، من رَضْفِ الكَعْبِ، أو انتفاخ من عَصَبِهِ الذي يلتئم به، وهو من عُرْض الكَعْبِ من ظاهر وباطن»^(٤). وذكره الأصمعي في سياق عيوب الحافر، وذلك في قوله: «ومنها: الملح: وهو ورم في العرقوب دون الجرذ، فإن اشتد فهو جَرَذ»^(٥). ونقله ابن سيده عن الأصمعي في سياق عيوب الخيل وأدوائها، بلفظ مشابه

(١) العين، ص ٣٤.

(٢) كتاب خلق الإنسان، ص ٢١.

(٣) حلية الفرسان، ص ١٤٥.

(٤) الخيل، لأبي عبيدة، ص ١٥٨، ١٥٩. وينظر: نهاية الأرب ٣/ ٧٢.

(٥) الخيل، للأصمعي، ص ٦٨.

للفظ أبي عبيدة، حيث قال: «الأصمعي... [والجرذ]: كل ما حدث في عرقوبه من تزئيد، وانتفاخ عَصَب، ويكون في عَرْض الكعب من باطن، وظاهر»^(١). وذكره ابن قتيبة بلفظ الأصمعي دون أن ينسبه إليه، فقال: «والجرذ: كل ما حَدَثَ في عُرْقوبه من تزئيد، أو انتفاخ عصب، وهو يكون في عَرْض الكعب، من ظاهر، أو باطن»^(٢).

وقد نُقِلَ الجرذ في جملة من المصادر بلفظ الجرذ دون إعجام الذال، وهو تصحيف؛ لتنصيب العلماء على أنه يرسم بالذال المعجمة، كما قال ابن فارس: «الجيم، والراء، والذال، كلمة واحدة: الجرذ الواحد من الجرذان، وبه سُمِّيَ الجرذ الذي يأخذ في قوائم الدابة»^(٣). وكما قال ابن هذيل: «فإن حَدَثَ في عُرْقوبه تزئيد، وانتفاخ عَصَب، فهو الجرذ بذال مُعْجَمَة، والفرس منه أَجْرَذ»^(٤). وقد نقل الأزهري تفسير أبي عبيدة السابق للجرذ بالذال المعجمة، فقال: «أبو عبيدة: الجرذ: كل ما حدث...»^(٥).

والأقرب أن الجرذ من العيوب المشتركة بين وظائف الركوب والزينة؛ لأنه من جهة الركوب يؤثر في الجودة، ومن جهة الزينة يؤثر في حُسن العضو. وهو من العيوب المؤثرة في داخل نوع الجنس العربي.

ثانياً: ما ورد في كتاب أبي عبيدة، ونُقل عن الأصمعي في غير كتابه، من العيوب المتفق عليها:

١ - الدَّخَسُ:

لقد ذكر أبو عبيدة هذا العيب في سياق العيوب الحادثة، وذلك في قوله: «من عيوب الخيل الحادثة التي ليست من خِلْقَتِهَا... الدَّخَسُ... والدَّخَسُ: ما كان في أُظْرَة^(٦) حافره مُطِيفاً برأس الحَوْشَب فوق الرَضْفَة إلى

(١) المخصص ٢٨/٢.

(٢) أدب الكاتب، ص ١٢٥.

(٣) مقاييس اللغة، جذر: جرذ.

(٤) حلية الفرسان، ص ١٤٥.

(٥) المصدر السابق، جذر: جرذ.

(٦) وإطار الحافر ما أحاط بالأشعر. اللسان، جذر: أطر.

الأشعر من ماء، أو عَصَب، فذلك كله الدَّخَس. وربما أصابه المِبْضَعُ فَأَعْنَتَ ذلك منه حتى يَعْظُمَ ويزداد، وقد يصيبه الدَّخَسُ من غير مِبْضَعٍ^(١). ونقله ابن سيدة عن الأصمعي في سياق عيوب الخيل وأدوائها، فقال: «الأصمعي: الدَّخَس: ورم يكون في أُطْرَةِ حافره، وقد دَخَسَ دَخْسًا»^(٢). وذكره ابن قتيبة بلفظ الأصمعي دون أن ينسبه إليه، فقال: «والدَّخَس: وَرْمٌ يكون في أُطْرَةِ حافره»^(٣).

والأقرب أن الدَّخَسَ من العيوب المشتركة بين وظائف الركوب والزينة؛ لأنه من جهة الركوب يؤثر في الجودة، ومن جهة الزينة يؤثر في حُسن العضو. وهو من العيوب المؤثرة في داخل نوع الجنس العربي.

٢ - العَرَن:

لقد ذكر أبو عبيدة هذا العيب في سياق العيوب الحادثة، وذلك في قوله: «من عيوب الخيل الحادثة التي ليست من خِلْقَتِهَا... العَرَن... والعَرَنُ: جُسُوٌّ في رُسْغِ رِجْلِهِ لِلشَّيْءِ يَصِيبُهُ فِي أَرْسَاغِهِ»^(٤). ونقله ابن سيدة عن الأصمعي في سياق عيوب الخيل وأدوائها، حيث قال: «الأصمعي... العَرَنُ: جُسُوٌّ في رُسْغِ رِجْلِهِ، وموضع نُتْنَتِهَا؛ لشيء يصيبه من الشَّقَاق، أو المشقَّة»^(٥)، وذكره ابن قتيبة بلفظ الأصمعي دون أن ينسبه إليه، فقال: «والعَرَنُ: جُسُوٌّ في رُسْغِ رِجْلِهِ، وموضع نُتْنَتِهَا؛ لشيء يصيبه فيه من الشَّقَاق، أو المشقَّة»^(٦). وتبعهم في ذلك النويري، وزاد عليهم، حيث قال: «والعَرَنُ: جُسُوٌّ في رُسْغِ الرَّجْلِ خَاصَّةً لَشَقَاق، أو مشقَّة. والشَّقَاق: يصيبه في أَرْسَاغِهِ،

(١) الخيل، لأبي عبيدة، ص ١٥٨، ١٥٩. وينظر: حلية الفرسان، ص ١٤٥.

(٢) المخصص ٢٨/٢.

(٣) أدب الكاتب، ص ١٢٤.

(٤) الخيل، لأبي عبيدة، ص ١٥٨، ١٥٩.

(٥) المخصص ٢٨/٢.

(٦) أدب الكاتب، ص ١٢٥.

وربما ارتفع إلى أوظفته، وهو تشقق يصيها، وتسمى الحلامة^(١) «^(٢)». والأقرب أن العَرَن من العيوب المشتركة بين وظائف الركوب والزينة؛ لأنه من جهة الركوب يؤثر في الجودة، ومن جهة الزينة يؤثر في حُسن العضو. وهو من العيوب المؤثرة في داخل نوع الجنس العربي.

٣ - السَّرَطَان:

لقد ذكر أبو عبيدة هذا العيب في سياق العيوب الحادثة، وذلك في قوله: «من عيوب الخيل الحادثة التي ليست من خَلَقَتِهَا... السَّرَطَان... والسَرَطَان: داء يأخذ في الرُّسْغ فَيَبْسُ عروق الرُّسْغ حتى يُعْنَت الفَرْس، ويقلب حافره»^(٣). ونقله ابن سيدة عن الأصمعي في سياق عيوب الخيل وأدوائها، حيث قال: «الأصمعي... السَّرَطَان: داء يأخذ في الرُّسْغ فَيَبْسُ عروق الرُّسْغ حتى يقلب حافره»^(٤)، وذكره ابن قتيبة بلفظيهما دون أن ينسبه إلى أحد منهما، وذلك في قوله: «والسَّرَطَان: داء يأخذ في الرُّسْغ، فَيَبْسُ عروق الرُّسْغ حتى يقلب حافره»^(٥).

والأقرب أن السَّرَطَان من العيوب المشتركة بين وظائف الركوب والزينة؛ لأنه من جهة الركوب يؤثر في الجودة، ومن جهة الزينة يؤثر في حُسن العضو. وهو من العيوب المؤثرة في داخل نوع الجنس العربي.

٤ - الازْتِهَاش:

لقد ذكر أبو عبيدة هذا العيب في سياق العيوب الحادثة، وذلك في قوله: «من عيوب الخيل الحادثة التي ليست من خَلَقَتِهَا... الازْتِهَاش... والازْتِهَاش: إقبالٌ من وَحْشِيٍّ حافره، وَضَعْفٌ في يده، إذا خطا صكٌ بَعْرَضٍ

(١) ربما يقصد بالحلامة الحَلَمَةُ الصغيرة من القِرْدَانِ، فيكون مراده تشبيه الزوائد الناجمة عن القرن بها. ينظر: اللسان، جذر: حلم.

(٢) نهاية الأرب ٧٢/٣.

(٣) الخيل، لأبي عبيدة، ص ١٥٨، ١٥٩.

(٤) المخصص ٢٨/٢.

(٥) أدب الكاتب، ص ١٢٥.

حافر إحدى يديه عُرْضَ عُجَايَةِ الأُخْرَى، وربما أَدَمَاهَا»^(١). ونقله ابن سيدة عن الأصمعي في سياق عيوب الخيل وأدوائها، حيث قال: «الأصمعي... والارتهاش: أن يصك بعُرْض حافره عرضَ عَجَايَتِهِ من اليد الأُخْرَى، فربما أَدَمَاهَا؛ وذلك لضعف يده»^(٢). وذكره ابن قتيبة بلفظ الأصمعي ولم ينسبه إليه، فقال: «والارتهاش: أن يَصُكَّ بعُرْض حافره عُرْضَ عَجَايَتِهِ من اليد الأُخْرَى، فربما أَدَمَاهَا؛ وذلك لضعف يده»^(٣).

واستشهد أبو عبيدة بقول عبد الرحمن بن شنيف الضبي:

صَخْمُ الْجُزَارَةِ غَيْرُ مُرْتَهَشٍ صَافِي الْأَيْمِ كَطَرَّةِ الْبُرْدِ

والأقرب أن الارتهاش من العيوب المشتركة بين وظائف الركوب والزينة؛ لأنه من جهة الركوب يؤثر في الجودة، ومن جهة الزينة يؤثر في حسن العضو. وهو من العيوب المؤثرة في داخل نوع الجنس العربي.

٥ - المَشَش:

لقد ذكر أبو عبيدة هذا العيب في سياق العيوب الحادثة، وذلك في قوله: «من عيوب الخيل الحادثة التي ليست من خَلْقَتِهَا... المَشَش... والمَشَشُ: كل ما شخص في شيء من العَظْم، حتى يكون له حَجْمٌ يوجد مَسَّهُ، وهو عَنَتٌ يُصِيبُ العَظْمَ، فيتراخي ذلك المكان حتى ينتفخ ويكون شبه المَشَاش ليس له صلابة العَظْم الصحيح»^(٤). ونقله ابن سيدة عن الأصمعي في سياق عيوب الخيل وأدوائها، حيث قال: «الأصمعي... والمَشَشُ: شيء يَشْخَصُ في وظيفته، حتى يكون له حَجْمٌ ليس له صلابة العَظْم الصحيح، والجمع: أَمَشَاش»^(٥). وذكره ابن قتيبة بلفظ الأصمعي ولم ينسبه إليه، حيث قال: «والمَشَشُ: شيء يَشْخَصُ في وظيفته، حتى يكون له حجم ليس له

(١) الخيل، لأبي عبيدة، ص ١٥٨، ١٥٩، ١٦٠. وينظر: حلية الفرسان، ص ١٤٥.

(٢) المخصص ٢٨/٢.

(٣) أدب الكاتب، ص ١٢٥.

(٤) الخيل، لأبي عبيدة، ص ١٥٨، ١٥٩. وينظر: حلية الفرسان، ص ١٤٥. ونهاية الأرب ٧٢/٣.

(٥) المخصص ٢٨/٢.

صلافة العظم الصحيح»^(١). وتبعهم في ذلك القلقشندي، وجعله - مع الوظيف - في الركبة، وفسر هذا الشيء الذي يشخص على الوظيف، فقال: «ومنها: المَشْشُ: وهو داء يكون في بدء أمره ماء أصفر، ثم يصير دماً، ثم يصير عَظْماً، ويكون على الوظيف، وفي مفصل الركبة، وهو على العَصَب والركبة، شَرٌّ منه على الوظيف»^(٢).

والأقرب أن المَشْش من العيوب المشتركة بين وظائف الركوب والزينة؛ لأنه من جهة الركوب يؤثر في الجودة، ومن جهة الزينة يؤثر في حُسن العضو. وهو من العيوب المؤثرة في داخل نوع الجنس العربي.

٦ - الشُّقَاق:

لقد ذكر أبو عبيدة هذا العيب في سياق العيوب الحادثة، وذلك في قوله: «من عيوب الخيل الحادثة التي ليست من خِلْقَتِهَا... الشُّقَاق»^(٣)، ولم يفسره. ونقله ابن سيدة عن الأصمعي في سياق عيوب الخيل وأدوائها، حيث قال: «الأصمعي: والشُّقَاق يصيبه في أرساغه، وربما ارتفع إلى أوظفته، وهو تشقق يصيبها»^(٤). وذكره ابن قتيبة بلفظ الأصمعي ولم ينسبه إليه، حيث قال: «والشُّقَاق: يصيبه في أرساغه، وربما ارتفع إلى أوظفته، وهو تشقق يصيبها»^(٥).

والأقرب أن الشُّقَاق من العيوب المشتركة بين وظائف الركوب والزينة؛ لأنه من جهة الركوب يؤثر في الجودة، ومن جهة الزينة يؤثر في حُسن العضو. وهو من العيوب المؤثرة في داخل نوع الجنس العربي.

(١) أدب الكاتب، ص ١٢٥.

(٢) صبح الأعشى ٢/٢٩.

(٣) الخيل، لأبي عبيدة، ص ١٥٨.

(٤) المخصص ٢/٢٨.

(٥) أدب الكاتب، ص ١٢٥.

٧ - النَّمْلَةُ:

لقد ذكر أبو عبيدة هذا العيب في سياق العيوب الحادثة، وذلك في قوله: «من عيوب الخيل الحادثة التي ليست من خَلَقَتِهَا... النَّمْلَةُ»^(١)، ولم يفسره. ونقله ابن سيده عن الأصمعي في سياق عيوب الخيل وأدوائها، حيث قال: «الأصمعي: النملة: شَقٌّ في الحافر من ظَهْره»^(٢). وذكره ابن قتيبة بلفظ الأصمعي ولم ينسبه إليه، حيث قال: «والنَّمْلَةُ: شَقٌّ في الحافر من ظاهره»^(٣).

والأقرب أن النَّمْلَةَ من العيوب المشتركة بين وظائف الركوب والزينة؛ لأنه من جهة الركوب يؤثر في الجودة، ومن جهة الزينة يؤثر في حُسن العضو. وهو من العيوب المؤثرة في داخل نوع الجنس العربي.

٨ - الانتِشَارُ، وَتَحَرُّكُ الشَّظَاةِ:

لقد ذكر أبو عبيدة هذين العيبين في العيوب الحادثة، وذلك في قوله: «من عيوب الخيل الحادثة التي ليست من خَلَقَتِهَا... الانتِشَارُ، وَتَحَرُّكُ الشَّظَاةِ»^(٤). ثم فسرها بقوله: «فأما الانتِشَارُ: فانتفاخُ الْعَصَبِ للإِتْعَابِ؛ فَتَفْتَقُ وشَائِجُهُ التي تلائم بينه، وتحرك الشَّظَاةِ كانتشار العصب غير أن الفرس لانتشار الْعَصَبِ أشد احتمالاً منه لتحرك الشَّظَاةِ»^(٥). ثم استشهد بقول علقمة بن عبدة:

لا في شَظَاها ولا أَرْسَاغِها عَنَتْ ولا السَّنَابُكُ أَفْنَاهُنَّ تَقْلِيمُ

ونقل ابن سيده هذين العيبين عن الأصمعي في سياق عيوب الخيل وأدوائها، حيث قال: «الأصمعي: الانتِشَارُ انتفاخ في العصب من الإِتْعَابِ، والعَصْبَةُ التي تنتشر هي الْعُجَايَةُ. وتحرك الشَّظَاةِ كانتشار العصب، غير أن

(١) الخيل، لأبي عبيدة، ص ١٥٨.

(٢) المخصص ٢/٢٨.

(٣) أدب الكاتب، ص ١٢٥.

(٤) الخيل، لأبي عبيدة، ص ١٥٨.

(٥) المصدر السابق، ص ١٥٨.

الفرس لانتشار العصب أشد احتمالاً منه لتحرك الشظاة. والشظاة: عظم لاصق بالذراع فإذا تحرك قيل: شظي الفرس»^(١). وذكره ابن قتيبة بلفظ الأصمعي دون أن ينسبه إليه، وذلك في قوله: «الانتشار: انتفاخ في العصب للإتعاب، والعصبة التي تنتشر هي العجاية، وتحرك الشظي كانتشار العصب، غير أن الفرس لانتشار العصب أشد احتمالاً منه لتحرك الشظي. والشظي: عظم لاصق بالذراع فإذا تحرك قيل: قد شظي الفرس»^(٢). وتبعهم في عيب الانتشار القلقشندي، وحدد مساحته، ونص على أنه عيب فاحش، وذلك في قوله: «ومنها: الانتشار، وهو انتفاخ العصب بواسطة التعب، ويكون من فوق الرُسغ إلى آخر الركبة، وهو عيب فاحش»^(٣).

والأقرب أن الانتشار، والشظي من العيوب المشتركة بين وظائف الركوب والزينة؛ لأنهما من جهة الركوب يؤثران في الجودة، ومن جهة الزينة يؤثران في حسن العضو. وهو من العيوب المؤثرة في داخل نوع الجنس العربي.

(١) المخصص ٢٨/٢.

(٢) أدب الكاتب، ص ١٢٤.

(٣) صبح الأعشى ٢٩/٢.

المبحث الثاني

العيوب التي تفرد بها أحدهما

أ - العيوب التي تفرد بها أبو عبيدة:

١ - الخَذَا:

لقد ذكر أبو عبيدة هذا العيب في سياق العيوب الخَلْقِيَّة، وذلك في قوله: «ومن عيوب الخيل مما يكون خِلْقَةً... الخَذَا... الخَذَا: استرخاء في أصول آذانها قَبْلَ الخَدَّيْن»^(١). وذكره ابن قتيبة في العيوب الخَلْقِيَّة، حيث قال: «الخَذَا في الأذن: استرخاء أصول الأذنين على الخَدَّيْن»^(٢).

والأقرب أن الخَذَا من العيوب المشتركة بين وظائف الركوب والزينة. فأما من جهة الركوب؛ فلأنهم جعلوا شدة الأذنين - كما مر معنا في صفة الأذن - دليلاً على الصدق والصرامة. وأما من جهة الزينة؛ فلأن انتصاب الأذنين مما يُستدل به على شخصية الفرس، وجاذبيته. والخَذَا من العيوب المؤثرة في داخل نوع الجنس العربي ما لم تغلظ الأذن أو يغلظ طرفها.

٢ - المَعَرُ، والزَّعَرُ، والسَّعَفُ:

هذه العيوب تتعلق بالناصية، وقد ذكرها أبو عبيدة في سياق العيوب الخَلْقِيَّة، وذلك في قوله: «ومن عيوب الخيل مما يكون خِلْقَةً: المَعَرُ، والزَّعَرُ، والسَّعَفُ»^(٣). ثم فسرها بقوله: «فأما المَعَرُ: فذهاب شَعْرِ النَّاصِيَةِ

(١) الخيل، لأبي عبيدة، ص ١٥٥، ١٥٦. وينظر: حلية الفرسان، ص ١٤٣، ونهاية الأرب ٧٢/٣.

(٢) أدب الكاتب، ص ١٠٩، ١٢١.

(٣) الخيل، لأبي عبيدة، ص ١٥٥.

حتى لا يبقى منه شيء، ولا يَنْبُت... والزَّعْرُ: قِلَّةُ النَّاصِيَةِ. والسَّعْفُ:
البياضُ يُصِيبُ النَّاصِيَةَ»^(١).

واستشهد أبو عبيدة على المَعَرِّ بقول امرئ القيس:

وناصية غَمَاءَ كالْفَرْعِ رَسَلَةٍ على خَطِّ شِمْرَاخٍ له غيرِ أَمْعَرَا

واستشهد على الزَّعْرِ بقول امرئ القيس كذلك:

وأَرْكَبُ في الرَّوْعِ خَيْفَانَةً كَسَا وَجْهَهَا سَعْفٌ مُنْتَشِرٌ

لكن بعض العلماء قد اعترضوا على مضمون هذين الشاهدين، فقال ابن قتيبة: «ويُكره... من النَّوَاصِي الغَمَاءُ، وهي المُفْرِطَةُ في كثرة الشَّعْرِ، والمحمود منها المعتدلة، وهي الجَثْلَةُ»^(٢). وقال أبو بكر الأصبهاني؛ معلقاً على بيت امرئ القيس الثاني: «وهذا ممَّا يعاب عليه؛ لأن كثرة شعر الناصية معدود في عيوب الخيل»^(٣). وقال القلقشندي في السياق نفسه: «شَبَّه ناصية الفرس بِسَعْفِ النخلة لطولها، وإذا غطى الشَّعْرُ عَيْنَ الفرس لم يكن كريماً»^(٤). فكيف نجمع إذن بين هذه الأقوال، وبين سياق أبي عبيدة لهذين الشاهدين، لا سيما أنه لم يعقب عليهما، فكأنه يقر بمضمونهما؟

الذي يظهر لي أن الغَمَمَ مما يُكره في ناصية الفرس، وذلك لنص ابن قتيبة على ذلك من جهة، ولقول الأصمعي من جهة ثانية: «والعرب تَسْتَحِبُّ البَلَجَ»^(٥) وتمدح به ويكرهون الغَمَمَ»^(٦). ولأنه - من جهة ثالثة - يتوافق مع أصل الفطرة، وهي اعتدال الخَلْق. وعليه، فإن هذا القول يُقَيِّدُ فعلَ أبي عبيدة

(١) المصدر السابق، ص ١٥٦.

(٢) أدب الكاتب، ص ١١٠. وينظر: صبح الأعشى ٢/ ٢٥.

(٣) الزهرة، محمد بن داود الأصبهاني ٢٣٦/١. تحقيق: إبراهيم السامرائي، ط ٢، مكتبة المنار، الأردن، ١٩٨٥ م.

(٤) صبح الأعشى ٢/ ٢٢١.

(٥) قال الأصمعي: وفي الحاجبين البلج وهو أن ينقطع الحاجبان فيكون ما بينهما نفيًا من الشعر. كتاب خلق الإنسان، ص ٨.

(٦) المصدر السابق، ص ٨.

في الشاهد الأول، لا سيما أنه ساقه من أجل الاستشهاد على المَعَر، وليس من أجل تقرير العَمَم.

أما الشاهد الثاني، فإنني أميل إلى أنه لا يدل على كثرة شعر الناصية، لقول امرئ القيس: (سَعَفٌ مُنْتَشِر)، فالانتشار لا يدل على كثرة الشعر، لا سيما أن لفظة (منتشر) جاءت مفسرة للفظ (كسا)، وبذلك فالأقرب أن مقصود امرئ القيس - في هذا الشاهد - هو اعتدال شعر الناصية وليس كثرتها. لكن هذا التأويل لا يحل الإشكال كل الحل؛ لأن الشاهد الأول صريح في كثرة شعر الناصية عند امرئ القيس، وهو يقوي حمل الشاهد الثاني عليه، ولهذا يبقى الإشكال قائماً يحتاج إلى تأمل، فكيف يصف امرئ القيس - وهو الخبير بصفات الخيل العربية - شعر الناصية بما هو مكروه فيها!! لا سيما إذا كان كثرة شعر الناصية من الصفات التي يختص بها الجنس غير العربي، كالبالغ والبراذين مثلاً.

ومن الغريب أن أبا عبيدة لم يذكر السَّفا في هذا السياق، وهو قد ذكره في سياق أنواع النواصي، حيث قال: «ومن النواصي: واردة... وسَفُوء...»^(١). ثم استشهد بقول سلامة بن جندل:

ليس بأَسْفَى ولا أَقْنَى ولا سَغِلٍ يُسْقَى دَوَاءَ قَفِيٍّ السَّكْنِ مَرْبُوبٍ

وقد ذكره الأصمعي في سياق عدّ أعضاء الفرس كذلك، دون أن يفصح عن حكمه، وذلك في قوله: «وفي الفرس... السَّفا: وهو خفة الناصية، ويقال: فرس أسْفَى، وفرس سَفُوء، وبغلة سفُوء؛ أي: خفيفة في مشيها. ولا يقال لشيء: أسْفَى لخفة ناصيته إلا الفرس»^(٢). وقد أفصح ابن قتيبة عن ذلك فعده من العيوب في الخيل العربية، حيث قال: «والأسْفَى: الخفيف الناصية، والاسم: السَّفا، مقصور، وهو عيب في الخيل، ومحمود في البغال»^(٣). ثم استشهد بقول الشاعر^(٤):

(١) الخيل، لأبي عبيدة، ص ١٢٧.

(٢) الخيل، للأصمعي، ص ٦٢.

(٣) المعاني الكبير ٢٧/١.

(٤) قال الجواليقي: هو دُكين بن رجاء الفقيمي، يمدح عمر بن هبيرة. ينظر: شرح أدب الكاتب ٧٦/١.

جاءت به مُعْتَجِرًا بِبُرْدِهِ سفواء تَرْدَى بَنَسِيحٍ وَحْدِهِ
والأقرب أن المَعْر، والزَّعْر، والسَّعَف، والسَّفا، من العيوب المتعلقة
بوظائف الزينة؛ لأنها تؤثر في جمالية الفرس، وهي من العيوب المؤثرة في
داخل نوع الجنس العربي.

٣ - الزَّرْق، والحَوْل، والإِغْرَاب:

لقد ذكر أبو عبيدة هذه العيوب في سياق العيوب الخَلْقِيَّة، وذلك في
قوله: «ومن عيوب الخيل مما يكون خِلْقَةً... الزَّرْق، والحَوْل، والإِغْرَاب»^(١)
ثم فسرها بقوله: «والزَّرْق»^(٢): البياض يكون في العَيْنَيْن، أو في أحدهما،
والْحَوْل»^(٣): أن يظهر البياض من مؤخر العينين، وَيَعُور السَّوَادُ من قبل
الْمَاقِي. والمُعْرَبُ»^(٤): الذي تَبَيَّضُ أَشْفَارُ عَيْنَيْهِ مع زَرْقِهِمَا»^(٥). ولم يذكر ابن
قتيبة من هذه العيوب سوى الإِغْرَاب، وذلك في قوله: «والإِغْرَاب: ابيضاضُ
الأَشْفَار مع الزَّرْق»^(٦). وكذلك فعل ابن هذيل»^(٧).

(١) الخيل، لأبي عبيدة، ص ١٥٥، ١٥٦.

(٢) الزَّرْقَة: البياض حيثما كان. والزَّرْقَة: خُضْرَة في سواد العين. وقيل: هو أن يتغشَّى سوادها بياضٌ.
الزَّرْق. تَحْجِيل يكون دُونَ الْأَشَاعِر. وقيل: الزَّرْق بياض لا يُطِيفُ بِالْعَظْم كُلِّهِ، ولكنه وَضَحَ في
بعضه. والزَّرْق: شعرات بيض تكون في يد الفرس، أو رجله. والزَّرْق: بياض في ناصية الفرس، أو
قَدَالِهِ. ينظر: اللسان، جذر: زرق.

(٣) وقيل: الحَوْل إقبال الحَدَقَة على الأنف. وقيل: هو ذهاب حدقتها قَبْلَ مُؤَخَّرِهَا. وقيل: الحَوْل أن
تكون العين كأنها تنظر إلى الحِجَاج. وقيل: هو أن تميل الحَدَقَة إلى اللَّحَاط، وقد حَوَلَتْ، وحَالَتْ
وتَحَالَ، واحْوَلَتْ. ينظر: اللسان، جذر: حول.

(٤) والمُعْرَبُ: الزَّرْق في عَيْنِ الْفَرَس مع ابيضاضها. وعَيْنٌ مُعْرَبَةٌ: زَرْقَاءُ بِيضَاءُ الْأَشْفَارِ، والمَحَاجِرُ، فإذا
ابْيَضَّتْ الحَدَقَة فهو أَشَدُّ الإِغْرَابِ. والمُعْرَبُ: الْأَبْيَضُ. والعُرْبَةُ: بياض صِرْفٌ. والمُعْرَبُ من الإِبِلِ:
الذي تَبَيَّضُ أَشْفَارُ عَيْنَيْهِ وَحَدَقَتَاهُ وَهْلُهُ وَكُلُّ شَيْءٍ مِنْهُ. والمُعْرَبُ: الْأَبْيَضُ الْأَشْفَارِ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ.
والمُعْرَبُ من الْخَيْلِ: الذي تَتَبَّعُ عُرَّتُهُ فِي وَجْهِهِ حَتَّى تُجَاوِرَ عَيْنَيْهِ. وقيل: الإِغْرَابُ بياضُ الْأَرْفَافِ مما
يَلِي الْخَاصِرَةَ. وقيل: الْمُعْرَبُ الذي كُلُّ شَيْءٍ مِنْهُ أَبْيَضُ، وهو أَقْبَحُ الْبِيَاضِ. ينظر: اللسان، جذر:
عرب.

(٥) الخيل، لأبي عبيدة، ص ١٥٥، ١٥٦.

(٦) أدب الكاتب، ص ١٢١. وينظر: صبح الأعشى ٢/٢٥.

(٧) ينظر: حلية الفرسان، ص ١١٥.

والأقرب أن الزَّرَق، والحَوْل، والإغراب، من العيوب المتعلقة بوظائف الزينة؛ لأنها تؤثر في حُسن العضو، وهي من العيوب المؤثرة في داخل نوع الجنس العربي.

٤ - الفَدَع، والمدَش، والقَفَد:

لقد ذكر أبو عبيدة هذه العيوب في سياق العيوب الخَلْقِيَّة، وذلك في قوله: «ومن عيوب الخيل مما يكون خِلْقَةً... الفَدَع، والمدَش... والقَفَد»^(١). ثم فسر الفَدَع، والقَفَد بقوله: «والفَدَع: التواء الرُّسْغ، وإقباله على الحافر، ولا يكون القَفَد إلا في الرَّجُل»^(٢)، ولم يفسر المدَش. لكن الأزهري نقل إلينا تفسيره، فقال: «قال أبو عبيدة: «المدَش في الخيل: هو اصطكاك بواطن الرُّسْغين من شدة الفَدَع»^(٣).

إلا أن أبا عبيدة - على الأصح - لم يفسر القَفَد، بل حدد مكانه فقط، وجاء تفسيره في قول ابن قتيبة: «والقَفَد: انتصاب الرُّسْغ وإقباله على الحافر، ولا يكون القَفَد إلا في الرَّجُل»^(٤). وأيضاً ذكر ابن قتيبة الفَدَع، وحدد مكان الالتواء في الرُّسْغ، وذلك في قوله: «والفَدَع: التواء الرُّسْغ من عُرْضه الوَحْشِي»^(٥). وفي تفسير ابن قتيبة للقَفَد ما يوحى بالسقوط في تفسير أبي عبيدة، لا سيما إذا كان ابن قتيبة كثير النقل عنه.

والأقرب أن الفَدَع، والمدَش، والقَفَد، من العيوب المشتركة بين وظائف الركوب والزينة. وهي تؤثر في وظائف الركوب، من جهة التأثير في صفات الجودة، وتؤثر في وظائف الزينة من جهة التأثير في صفات الحُسن. وهي من العيوب المؤثرة في داخل نوع الجنس العربي. غير أن القَفَد اليسير مُغتفر في فرس الزينة والركوب، والرَّجْلان أشد اغتفاراً له من اليدين؛ وذلك

(١) الخيل، لأبي عبيدة، ص ١٥٥، ١٥٦.

(٢) المصدر السابق، ص ١٥٥، ١٥٦. وينظر: حلية الفرسان، ص ١٤٤.

(٣) التهذيب، جذر: مدش. وينظر: نهاية الأرب ٧١/٣.

(٤) أدب الكاتب، ص ١٢٣. وينظر: حلية الفرسان، ص ١٤٤.

(٥) أدب الكاتب، ص ١٢٣.

لقول أبي عبيدة: «يُستحب من جُبَّتِي رِجْلِي الفَرَس، ورُسْعِيهِ، وحَوَافِرِهِ، ما يُستحب من يَدِيهِ؛ غير أن الرُّجْلَيْنِ أَشَدُّ اغْتِفَاراً لانتصابِ الرُّسْغِ من اليَدَيْنِ»^(١). لكن ذلك مشروط بعدم تأثيره في وظائف الركوب أو الزينة، والفيصل في ذلك هو الاختبار في الميدان.

٥ - القَسَطُ، والرَّجَزُ:

ذكر أبو عبيدة هذين العيبين في سياق العيوب الخَلْقِيَّةِ، وذلك في قوله: «ومن عيوب الخيل مما يكون خِلْقَةً... القَسَطُ، والرَّجَزُ»^(٢). ثم فسرها بقوله: «والقَسَطُ: قِصْرُ الفَخْذِ، وانتصاب الساقين، وقِصْرُ الوَظِيفِ، وذلك ضَعْفٌ. والرَّجَزُ: اضطرابٌ في رِجْلِهِ لِثِقَلِ وَلِلْحُضَرِ، إذا قام تَضَطُّرُّ فَيَخْذُهُ»^(٣).

واسشهد بقول أوس بن حَجَر:

هَمَمْتُ بخيرٍ ثم قَصَّرْتُ دُونَهُ كما تَنْهَضُ الرِّجْزَاءُ شُدَّ عِقَالُهَا

وذكر ابن قتيبة القسط في عيوب الخيل، وذلك في قوله: «والقَسَطُ: أن تكون رِجْلَاهُ منتصبتين غير منحيتين، وذلك عيب، يقال: فَرَسٌ أَقْسَطُ»^(٤). ووافقه على ذلك ابن هذيل، حيث قال: «فإذا كان منتصب الرجلين من غير انحناء، ولا توتير، فهو أَقْسَطُ»^(٥). وثلاثة التفاسير تدل على معنى واحد، وهو انتصاب رجلي الفرس وعدم انحنائهما. غير أن في اختلاف عباراتها ما يفتح أفق الدلالة في التعليل؛ لأن عبارتي: ابن قتيبة وابن هذيل، جاءتا مبينة للعيب (انتصاب الرجل، وعدم انحنائهما)، وأما عبارة أبي عبيدة فقد جاءت مبينة لسبب العيب (قصر الفخذ، قصر الوظيف، انتصاب الساق)، فإذا قصر الفخذ، وقصر الوظيف، وانتصبت الساق؛ انتصبت الرجل بكاملها.

(١) الخيل، لأبي عبيدة، ص ٢٢١.

(٢) الخيل، لأبي عبيدة، ص ١٥٥، ١٥٧.

(٣) المصدر السابق، ص ١٥٥، ١٥٧.

(٤) أدب الكاتب، ص ١٢٣.

(٥) حلية الفرسان، ص ١٤٤.

وأما الرَّجَز فلم أقف عليه - في حدود اطلاعي - عند غير أبي عبيدة، وقد عده الأصمعي - في وصف الجمل - من الأدواء، وذلك في قوله: «ومن الداء: الرَّجَز: وهو داء ترعد منه فخذ البعير، ويضطرب عند القيام ساعة ثم تنبسط، يقال: بعير أرجز، وناقاة رَجْزاء»^(١). واستشهد بشاهد أبي عبيدة نفسه. وهذا يدل على أن الفرس، والجمل، يستويان في هذا العيب.

والأقرب أن القَسَط، والرَّجَز، من العيوب المشتركة بين وظائف الركوب والزينة؛ لأنهما يؤثران في صفات الجودة، وصفات الحُسن. وهما من العيوب المؤثرة في داخل نوع الجنس العربي.

٦ - الإخْطاف:

لقد ذكر أبو عبيدة هذا العيب في سياق العيوب الخَلْقِيَّة، وذلك في قوله: «ومن عيوب الخيل مما يكون خِلْقَةً... الإخْطاف... والإخْطاف: لُحُوق ما خلف المَحْزَم من بَطْنِهِ»^(٢). ووافقه ابن قتيبة على ذلك، فقال: «والإخْطاف: لُحُوق ما خَلَفَ المَحْزَم من بطنه يقال: فَرَسٌ مُخْطَفٌ»^(٣). ووافقهم على ذلك ابن هذيل، ورتب عليه ضررا يتعلق بالركوب، حيث قال: «والإخْطاف: وهو لُحُوق ما وراء الحزام من بطنه، فيرجع حزامه أبداً إلى جهة خُصْيَيْهِ»^(٤).

والأقرب أن الإخْطاف من العيوب المشتركة بين وظائف الركوب والزينة؛ لأنه يؤثر في صفة الجودة، وصفة الحُسن. وهو من العيوب المؤثرة في داخل نوع الجنس العربي.

(١) كتاب الإبل، ص ٣٨.

(٢) الخيل، لأبي عبيدة، ص ١٥٥، ١٥٧. وينظر: المعاني الكبير ٣٢/١.

(٣) أدب الكاتب، ص ١٢١. وينظر: صبح الأعشى ٢/٢٧.

(٤) حلية الفرس، ص ١٤٧.

٧ - الزَّوْر، والجَنَف:

لقد ذكر أبو عبيدة هذين العيبين في سياق العيوب الخَلْقِيَّة، وذلك في قوله: «ومن عيوب الخيل مما يكون خِلْقَةً... الزَّوْر، والجَنَف»^(١). ثم فسرها بقوله: «والزَّوْر: دخول إحدى الفَهْدَتَيْن، وخروج الأخرى... والجَنَف: دخول مَعْرِض الزَّوْر من موضع المِرْفَق، وذلك ضَعْف من جَنَاحِهِ عند ملتقى الجَوَانِح»^(٢). ووافقه ابن هذيل على الزَّوْر، حيث قال: «فإذا دخلت إحدى فَهْدتي صدره، وخرجت الأخرى فهو أَزُور»^(٣).

ولم أفف على الجَنَف عند غير أبي عبيدة، وقد ذكره الأصمعي في صفة خَلْق الإنسان، وذلك في قوله: «والجَنَف: أن يكون أحد شقي زَوْره داخلا مُنْهَضِمًا، والآخر معتدلاً»^(٤). والمعنى - في تقديري - متقارب بينهما، ويؤكد هذا دوران الجذرين على معنى واحد، كما قال ابن فارس: «الزاء، والواو، والراء: أصلٌ واحدٌ يدلُّ على المَيْل، والعدول... والجيم، والنون، والفاء: أصلٌ واحد وهو: المَيْل»^(٥).

والأقرب أن الزَّوْر، والجَنَف، من العيوب المشتركة بين وظائف الركوب والزينة؛ لأنهما يؤثران في صفة الجودة، وصفة الحُسن. وهما من العيوب المؤثرة في داخل نوع الجنس العربي.

٨ - القَعْس، والبَزَخ، والرَّسَخ:

لقد ذكر أبو عبيدة هذه العيوب في سياق العيوب الخَلْقِيَّة، وذلك في قوله: «ومن عيوب الخيل مما يكون خِلْقَةً... القَعْس، والبَزَخ... والرَّسَخ»^(٦). ثم فسرها بقوله: «والقَعْس: طَمَأْنِينَةُ الصُّلْب من الصَّهْوَةِ،

(١) الخيل، لأبي عبيدة، ص ١٥٥، ١٥٧.

(٢) المصدر السابق، ص ١٥٥، ١٥٧.

(٣) حلية الفرسان، ص ١٤٤.

(٤) كتاب الإبل، ص ٩١.

(٥) مقاييس اللغة، جذر: زور، وجنف.

(٦) الخيل، لأبي عبيدة، ص ١٥٥.

وارتفاع الحارك والقطاة. والبزخ: طمأنينة القطاة؛ مع طمأنينة الصلب... والرسخ: قِلَّةُ لَحْمِ الجاعِرَتَيْنِ، والكَادَتَيْنِ، والصَّلَا^(١). ووافقه ابن قتيبة على ذلك، حيث قال: «والقَعَس: أن يطمئن الصُّلْبُ من الصَّهْوَةِ، وترتفع القَطَاة. فإن اطمأنت القَطَاة، والصلب، فذلك البَزَخُ»^(٢).

وقد يُفسر البَزَخُ بما فُسر به القَعَس، كما قال أبو زيد الأنصاري: «والبَزَخ: وهو تطامن الظهر، وإشراف قطاته، وحاركه»^(٣). وكما قال أبو عبيد: «برذون أَبَزَخ: إذا كان في ظهره تَطَامُنٌ، وأشرف حاركه وقطائه»^(٤). وفي قول ابن دريد: «البَزَخ: خروج الصدر ودخول الظهر»^(٥). وقول صاحب: «تبارخت عن هذا الأمر؛ أي: تقاعست عنه»^(٦)؛ ما يدل على أنهما يتداخلان في المعنى.

أما الرِّسَخُ، فلم أقف عليه عند الذين تناولوا عيوب الخيل، وقد ذكره ابن قتيبة - مطلقاً دون تقييد - في باب الصفات بالعيوب والأدواء^(٧). وذكره الأصمعي في صفة خَلْقِ الإنسان، وذلك في قوله: «وفي الأعجاز: الرِّسَخ: وهو صغر العَجُز، وقلة لحمها»^(٨). والأصل أن الحيوان يشترك مع الإنسان في غالب العيوب.

ومن الغريب أن أبا عبيدة لم يذكر الحَدَبَ مع هذه العيوب، وقد ذكره في سياق كلامه عن اعتدال الصُّلْبِ في المستحبات، حيث قال: «وأن لا يكون به قَعَس، ولا بَزَخ، ولا حَدَب... والحَدَبُ: ارتفاع مقعد الفارس من

(١) المصدر السابق، ص ١٥٥، ١٥٧. وينظر: حلية الفرس، ص ١٤٤.

(٢) أدب الكاتب، ص ١٢٢. وينظر: المعاني الكبير ١/ ٣٤.

(٣) نقلاً عن المخصص ٢/ ٢١.

(٤) نقلاً عن المخصص ٢/ ٢١.

(٥) الجمهرة، جذر: بزخ.

(٦) المحيط، جذر: بزخ.

(٧) ينظر: أدب الكاتب، ص ٥٧٩. وينظر: المعاني الكبير ٨/ ١.

(٨) كتاب خلق الإنسان، ص ٢١.

الصلب»^(١). وقد ذكره الأصمعي في صفة خَلْق الإنسان، وذلك في قوله: «وفيه الحَدَب وهو خروج الظهر ودخول البطن»^(٢). والحَدَب نقيض القَعَس كما قال صاحب العين: «القَعَسُ: نَقِيضُ الحَدَبِ»^(٣). ويشهد لهذا قول أبي الأسود الدؤلي:

وإنَّ حَدَبُوا فاقَعَسُوا وإنَّهم تقاعَسُوا لينتزعوا ما خلف ظَهْرَكَ فاحْدَبِ
ومما يشهد على أن الحَدَب من عيوب الخيل، قول
الأنصاري^(٤):

وفي القَطَاة نُشُورٌ لم يكن حَدَباً وفي مَعَاقِمِهَا مَسَدٌ تَلْحِيْبُ
والأقرب أن القَعَس، والبَزَخ، والحَدَب، والرَّسَح، من العيوب المشتركة بين وظائف الركوب والزينة؛ لأنها تؤثر في صفات الجودة، وصفات الحُسن؛ ولذلك قال أبو عبيدة بعد أن ذكر القَعَس، والبَزَخ، والحَدَب: «وكره ذلك كله في الظَّهْر، للقُبْح والضعف»^(٥). وقال القلقشندي بعد أن ذكر البزخ: «وهو عيب رديء يُضَرُّ بالعمل»^(٦). ويقاس الرَّسَح على هذه التعليقات؛ فهو من جهة الركوب يؤثر في جودة الفخزين، ومن جهة الزينة يؤثر في حُسن العضو، وفي تناسق شكل الفرس العام. لكنني أميل إلى أن القَعَس قد يُغتفر في وظائف الجودة إذا كان يسيراً، وجادت معه الصفات الأخرى، وهذا لا يثبت إلا بالاختبار والتجربة. وهذه العيوب من العيوب المؤثرة في داخل نوع الجنس العربي.

(١) الخيل، لأبي عبيدة، ص ٢٠٥.

(٢) كتاب خلق الإنسان، ص ١٧. وينظر: أدب الكاتب، ص ١٢٢.

(٣) العين، ص ١٣٠.

(٤) الخيل، لأبي عبيدة، ص ١٩٦.

(٥) الخيل، لأبي عبيدة، ص ٢٠٥.

(٦) صبح الأعشى ٢/٢٦.

٩ - الكَتَف:

لقد ذكر أبو عبيدة هذا العيب في سياق العيوب الخَلْقِيَّة، وذلك في قوله: «ومن عيوب الخيل مما يكون خِلْقَةً... الكَتَف... والكَتَف»^(١): انفراجٌ من أعالي الكَتِفَيْن من غراضيفهما مما يلي الكَاهِل»^(٢). ووافقه ابن قتيبة على ذلك، حيث قال: «والكَتَفُ: انفراج يكون في غراضيف أعالي كَتَفِي الفَرَسِ مما يلي الكاهل»^(٣). والأقرب أن الكَتَف، من العيوب المشتركة بين وظائف الركوب والزينة؛ لأنه يؤثر في صفة الجودة، وصفة الحُسن. فأما من جهة الجودة؛ فلقول أبي عبيدة في صفة الكتفين: «وأما غموض أعاليهما فيُستحب لشدة شُعْب الكاهل»^(٤). وأما من جهة الحُسن؛ فلتأثيرها في تناسق الشكل العام للفرس، وربما يُغتفر الكَتَف في فرس الزينة إذا كان يسيرا، ولم يؤثر في حركته. والكَتَف من العيوب المؤثرة في داخل نوع الجنس العربي.

١٠ - الفَرْق:

لقد ذكر أبو عبيدة هذا العيب في سياق العيوب الخَلْقِيَّة، وذلك في قوله: «ومن عيوب الخيل مما يكون خِلْقَةً... الفَرْق»^(٥)، ولم يفسره. وذكره ابن قتيبة مفسرا في قوله: «والفَرْق: إشراف إحدى الركبين على الأخرى، يقال: فرسٌ... أفرق»^(٦). ووافقه ابن هذيل على ذلك فقال: «فإذا أشرفت إحدى وركيه على الأخرى فهو أفرق»^(٧). وعندما أورد صاحب اللسان ما قيل في الفَرْق قال: «وقيل: الذي نقصت إحدى فخذيه عن الأخرى، وهو يكره»^(٨). وهذا التفسير لا يتعارض

(١) والكَتَفُ بالتحريك: نقصان في الكتف. وقيل: هو ظَلَع يأخذ من وجع الكَتِف. اللسان، جذر: كتف.

(٢) الخيل، لأبي عبيدة، ص ١٥٥، ١٥٦. وينظر: حلية الفرسان، ص ١٤٣.

(٣) أدب الكاتب، ص ١٢١.

(٤) الخيل، لأبي عبيدة، ص ١٩٠.

(٥) الخيل، لأبي عبيدة، ص ١٥٥.

(٦) أدب الكاتب، ص ١٢٢.

(٧) حلية الفرسان، ص ١٤٤.

(٨) اللسان، جذر: فرق.

مع التفسيرين السابقين؛ لأنه من أسباب الفرق، فإذا قصر الفخذ عن الآخر حصل الفرق في الورك.

والأقرب أن الفرق، من العيوب المشتركة بين وظائف الركوب والزينة؛ لأنه يؤثر في صفة الجودة، وصفة الحُسن. وهو من العيوب المؤثرة في داخل نوع الجنس العربي.

١١ - العَصَل، والكَشَف، والصَّبَغ، والشَّعَل:

لقد ذكر أبو عبيدة هذه العيوب في سياق العيوب الخَلْقِيَّة، وذلك في قوله: «ومن عيوب الخيل مما يكون خِلْقَةً... العَصَل، والكَشَف، والصَّبَغ، والشَّعَل»^(١)، ولم يفسرها. وذكرها ابن قتيبة مفسرة في قوله: «والعَصَل: التواء عَسِيب الذَّنْب حتى يبرز بعضُ باطنه الذي لا شعر عليه. والكَشَف: أكثر من ذلك. والصَّبَغ: بياض الذنب كله. والشَّعَل: أن يبيض عرضه. وهذه عيوب الذنب»^(٢).

الأقرب أن العَصَل، والكَشَف، والصَّبَغ، والشَّعَل، من العيوب المتعلقة بوظائف الزينة، إلا إذا ثبت أن العَصَل، والكَشَف، مما يؤثر في وظائف الركوب. وهي من العيوب المؤثرة في داخل نوع الجنس العربي.

١٢ - الصَّكَّك^(٣):

لقد ذكر أبو عبيدة هذا العيب في سياق العيوب الخَلْقِيَّة، وذلك في قوله: «ومن عيوب الخيل مما يكون خِلْقَةً... الصَّكَّك»^(٤)، ولم يفسره. وذكره ابن قتيبة مفسراً في عيوب الخيل، حيث قال: «والصَّكَّك: اضطكاك الكعبين»^(٥). ووافقه ابن هذيل على ذلك، وأدخل فيه الركبتين، فقال: «فإذا

(١) الخيل، لأبي عبيدة، ص ١٥٥. وينظر: حلية الفرسان، ص ١٤٤.

(٢) المعاني الكبير ٣٥/١. ينظر: أدب الكاتب، ص ١٢٢.

(٣) جاء في طبعة الهندية: (الحكل) موضع (الصكك). وقد نقل ابن سيده عن أبي عبيدة قوله: «الحكل: امساخ نسا الفرس، ورخاوة كعبه». المخصص ٢٨/٢. فإذا صح هذا فإن الحكل هو سبب الصكك؛ لأن تراخي الكعب يؤدي إليه.

(٤) الخيل، لأبي عبيدة، ص ١٥٥.

(٥) أدب الكاتب، ص ١٢٢.

اضطكت ركبته، وكعباه، فهو أصكُ»^(١). وذكره الأصمعي في صفة خَلْق الإنسان، وذلك في قوله: «وفي الرجل: الصَّكُّ: وهو أن تصطك الركبتان من باطن»^(٢).

وقد فرق ابن السكيت بين الإنسان والحيوان في هذا العيب، فجعل موضعه من كل ذي رجلين في العرقوبين، ومن كل ذي أربع في الركبتين، وذلك في قوله: «الصَّكُّ: وهو اصطكاك العرقوبين من كل ذي رجلين، ومن كل ذي أربع اصطكاك الركبتين»^(٣). غير أن إخراجهم للكعبين من ذوات الأربع ليس عليه دليل، لا سيما إذا كان الإنسان والحيوان يشتركان في ذلك، كما قال صاحب اللسان: «الصَّكُّ: اضطراب الرُّكبتين، والعُرقوبين، من الإنسان، وغيره»^(٤). وهو مخالف - كذلك - لما نص عليه ابن قتيبة، وابن هذيل.

والأقرب أن الصَّكُّ من العيوب المشتركة بين وظائف الركوب والزينة؛ لأنه يؤثر في صفة الجودة، وصفة الحُسن. وهو من العيوب المؤثرة في داخل نوع الجنس العربي.

١٣ - القِران في الكعبين:

لقد ذكر أبو عبيدة هذا العيب في سياق العيوب الخَلقية، وذلك في قوله: «ومن عيوب الخيل مما يكون خِلقة... القِران في الكعبين»^(٥)، ولم يفسره. لكن قوله في موضع آخر: «يُستحب من الأنثى... قُرْب ما بين كعبيها، ويكره تباعد ما بين رجليها»^(٦). هو - في تقديري - مراد أبي عبيدة بالقِران؛ ويشهد لذلك، المعنى اللغوي لأصل الجذر، كما قال ابن فارس: «القاف، والراء، والنون، أصلان صحيحان، أحدهما يدل على جمع شيء إلى

(١) حلية الفرس، ص ١٤٤.

(٢) كتاب خلق الإنسان، ص ٩٩.

(٣) نقلاً عن المخصص ١٥٨/٢.

(٤) اللسان، جذر: صكك.

(٥) الخيل، لأبي عبيدة، ص ١٥٥.

(٦) المصدر السابق، ص ١٧٤.

شيء، والآخر شيءٌ يَنْتَأُ بِقُوَّةٍ وَشِدَّةٍ»^(١). ولذلك سُمِّيَ الحبل الذي يَشُدُّ يَدَيِ الدابة إلى بعضهما قَرْنًا، وقَرَانًا^(٢).

غير أن القِران مستحب في الأنثى، ومعيب في الذكر، كما قال أبو عبيدة نفسه: «كل شيء يُسْتَحَبُّ للجودة في الأنثى يُسْتَحَبُّ للذكر، إلا طول الصيام، وقلة الرُبُوض، وقلة لَحْمِ اللَّهْزَمَةِ، والسَّفَه والجَهْل، حُرْكَت أو لم تُحَرِّك، ولا يُكره منها بعض الجُسَاء في ظُهرها، وقِران الكعبيين، ويُكره ذلك كله من الذكر»^(٣). لكن لماذا هو مستحب في الأنثى، ومعيب في الذكر؟ يجب أبو عبيدة كذلك، ويربطه بوظيفة الركوب، فيقول: «ويكره تباعد ما بين رجليها؛ لأن الأنثى إذا اتسع عِجانُها، ورَحِبَ مِهْبُلُها؛ استرخت رِجلاها، فأدركها الضعف، واحتشَّت الرِّيح، فأدركها الخور في وركيها»^(٤).

واستشهد أبو عبيدة في سياق استحباب القِران في الفرس الأنثى بقول أبي زُبَيْد الطائي، حيث قال: وقال أبو زُبَيْد الطائي في القُرُون، وهو القِران في الكعبيين^(٥):

كُلُّ سَجْحَاءٍ^(٦) كَالْقَنَاةِ قُرُونٍ وطويل القَرَا هَزِيمِ الذِّكَا

غير أن هذا الشاهد يدخله الاحتمال من جهة الاستدلال به على استحباب اجتماع القوائم في العدو وعدم انتشارها، كما قال أبو عبيدة نفسه: «ومما يُسْتَدَلُّ به على جودة الفرس وهو مُحْضَر... أن تراه قد... اجتمعت قوائمه، وكأن يديه في قَرْن، ورجليه في قَرْن... يملخ بيديه، ويضرب برجليه في اجتماع، كأنما يرفع بهما قائمة واحدة»^(٧). وكما قال كذلك: «والدليل

(١) مقاييس اللغة، جذر: قرن.

(٢) ينظر: العين، ص ١٤٠.

(٣) الخيل، لأبي عبيدة، ص ١٧٣.

(٤) الخيل، لأبي عبيدة، ص ١٧٤.

(٥) ينظر: الخيل، لأبي عبيدة، ص ١٧٣.

(٦) الأسحج الخُلُق: المعتدل الحسن. التهذيب، جذر: سحج.

(٧) الخيل، لأبي عبيدة، ص ١٦٣.

على شدة الخلق، وحُسْنه - من الذكر والأنثى - اجتماع القوائم في الحُضْر^(١). ويشهد لهذا المعنى كذلك قول أبي دؤاد:

صَبَحْتُ مع الفجر ذا مَيْعَةٍ^(٢) قَرُونُ اليدين شديد الضراخ

لأنه خص القران - هنا - باليدين في إشارة إلى اجتماع القوائم. وعلى كل حال فالمعنى الذي علل به أبو عبيدة استحباب القران في الأنثى دون الذكر؛ من المعاني التي نشاهدها اليوم في واقعنا، حيث يغلب على الفرس الأنثى التي يتباعد كعباها أنها تحتشي الريح في أثناء العدو ويسمع منها ذلك الصوت، وهو يُسمى الخقاق كما سيأتي.

وبناء على ذلك، فالأقرب أن القران في الكعبين من العيوب الخاصة بالفرس الذكر دون الأنثى، وهو أقرب إلى التأثير في وظائف الركوب، ومن ثم فهو مغتفر في فرس الزينة ما لم يؤثر في حركته. وهو من العيوب المؤثرة في داخل نوع الجنس العربي.

١٤ - الإذرار:

لقد ذكر أبو عبيدة هذا العيب في العيوب الخَلْقِيَّة، وذلك في قوله: «ومن عيوب الخيل مما يكون خِلْقَةً... الإذرار»^(٣)، ولم يفسره. ونقل الأزهري تفسير أبي عبيدة للإذرار، فقال: «قال أبو عبيدة: الإذرار في الخيل: أن يُقْلَ الفَرَسُ يَدَهُ حين يُعْنَق فيرفعها، وقد يضعها في الحَبَب»^(٤). وقال صاحب: «والإذرار في الفَرَس: أن يَفْتِلَ من يَدِهِ حَتَّى يُعْنَقَ فَيَرْفَعَهَا»^(٥). وقال صاحب اللسان: «دَرَّ الفَرَسُ يَدْرُ دَرِيْرًا وَدِرَّةً: عدا عَدُوًّا شَدِيدًا، وَمَرَّ

(١) المصدر السابق، ص ١٦٥.

(٢) المَيْعَةُ: مَيْعَةُ الشَّباب، وهي حَدَّتُهُ وَأَوَّلُهُ. جمهرة اللغة ٣٧/٢.

(٣) الخيل، لأبي عبيدة، ص ١٥٥.

(٤) تهذيب اللغة، جذر: در.

(٥) المحيط في اللغة، جذر: در.

على دَرَّتِهِ؛ أي: لا يثنيه شيء... والدَّرِير من الخيل: السريع^(١). ثم نقل تفسير أبي عبيدة - السالف - فقال: «قال أبو عبيدة: الإِدْرَارُ في الخيل: أن يُعْنَقَ فيرفع يداً ويضعها في الخَبَبِ»^(٢).

والذي أميل إليه أن الإِدْرَار ليس عيباً، بل هو ممدوح لقول امرئ القيس^(٣):

دَرِيرٌ كخَذِرُوفٍ الوليدَ أَمْرُهُ تتابعُ كَفَّيْهِ بخيَطٍ مُوَصَّلِ
وبناء على هذا، فالأقرب أن الإِدْرَار مصحّف عن الأَدَر؛ وذلك للأسباب الآتية:

- ١ - أن الإِدْرَار لم يرد إلا في سياق المدح كما تقدم.
 - ٢ - أن الشواهد التي نقلت تفسير الإِدْرَار عن أبي عبيدة، لم تقيده بالعيب.
 - ٣ - أن القلقشندي نص على أن الأَدَر من عيوب الخيل، حيث قال: «ومنها: الأَدَرَة: وهي عِظَمُ الخُصْيَتَيْنِ»^(٤).
 - ٤ - أن الشَّرَج من عيوب الخُصْيَةِ في الإنسان والحيوان كما سلف معنا، والأَدَر - كذلك - مذكور عند الإنسان في عيوبها، ولم يُذكر عند أبي عبيدة في غير هذا الموضع، فإذا ثبت أن الأَدَر من عيوب الخيل، فالأقرب أن الإِدْرَار مصحّف عنه.
- والأقرب أن الأَدَر من العيوب المتعلقة بوظائف الزينة؛ لأنه يؤثر في حُسن العضو، وهو من العيوب المؤثرة في داخل نوع الجنس العربي.

(١) اللسان، جذر: درر

(٢) المصدر السابق، جذر: درر.

(٣) ديوانه، ص ٥٥.

(٤) صبح الأعشى ٣٠/٢.

١٥ - التَّلْقِيفُ:

لقد ذكر أبو عبيدة هذا العيب في سياق العيوب الخَلْقِيَّة، وذلك في قوله: «ومن عيوب الخيل مما يكون خِلْقَةً... التَّلْقِيفُ»^(١)، ولم يفسره. ونقل الأزهري تفسير أبي عبيدة للتلقيف فقال: «قال أبو عبيدة: التلقيف: أن يخطب الفرس بيديه في اشتقاقه»^(٢) لا يُقْلُهُما نحو بطنه»^(٣). وذكره القلقشندي في عيوب الخيل، وذلك في قوله: «والتلقف: وهو أن يخطب بيديه مستويا لا يرفعهما إلى بطنه»^(٤).

وقد ذكر أبو عبيدة التلقيف في سياق ذكره لما يُستحب في العُنُق، وجعله مما يُذم فيها، وذلك في قوله: «فإذا كان العُنُق كذلك لم يكن فيها دَنٌّ، ولا هَنَعٌ... والهَنَعُ: هَزْمَةٌ تكون في وسط العُنُق وذلك ضعف فيها مع القُبْح... ولا يكون فيها تَلْقِيفٌ، ولا وَقْصٌ، ولا إِرْهَافٌ... والتلقيفُ: استدارة العُنُق، وقصرها، وكره ذلك للضعف والقُبْح، والوقص: قصر العُنُق، وكره ذلك للضعف والقُبْح، والإرهاف رِقَّةُ العلابي، وقلة لحم العُنُق، والعُرْشَيْن؛ وذلك ضعف، والأثنى أشد له احتمالاً من الذكر»^(٥). والغريب أن أبا عبيدة لم يذكر بعض هذه العيوب في سياقها الأصلي. وعليه يكون للتلقيف من الفرس موضعان يعاب فيهما: موضع يتعلق بالعُنُق، وموضع باليدين.

والأقرب أن الهَنَع، والوقص، والإرهاف، والتلقيف في العُنُق؛ من العيوب المشتركة بين وظائف الركوب والزينة؛ لقول أبي عبيدة: للضعف والقُبْح. وأن التلقيف في اليدين - كذلك - من العيوب المؤثرة في وظائف الركوب والزينة؛ لأنه يؤثر في حركتي: فرس الزينة، وفرس الركوب. وهذه العيوب جميعها من العيوب المؤثرة في داخل نوع الجنس العربي ما عدا الوقص؛ فإنه يجب أن يُقيد بضابط الهُجْنَة في قصر العُنُق، وهو ألا يثنى

(١) الخيل، لأبي عبيدة، ص ١٥٥.

(٢) (استثنائه) موضع (اشتقاقه) في اللسان، جذر: لقف. والمقصود بذلك: العدو، قال صاحب اللسان: السُّنُّ: السير الشديد، والسُّنُّ: الذي يُلْحَق في عَدُوِّهِ وإِقْبَالِهِ وإِدْبَارِهِ. جذر: سنن.

(٣) التهذيب، جذر: لقف. وينظر: حلية الفرس، ص ١٤٨.

(٤) صبح الأعشى ٢/٢٨.

(٥) الخيل، لأبي عبيدة، ص ١٨٧، ١٨٨.

الفرس إحدى يديه عند تناوله لشيء من سطح الأرض . فإذا فعل ذلك أصبح الوَقْص من العيوب المؤثرة في نوع الجنس العربي .

ب - العيوب الحادثة :

١ - المَجَل :

لقد ذكر أبو عبيدة هذا العيب في سياق العيوب الحادثة، وذلك في قوله : «من عيوب الخيل الحادثة التي ليست من خِلْقَتِهَا ... المَجَل ... والمَجَل : انْفِثاقٌ من العَصَبَةِ التي في أسفل العُرْقوب»^(١) . ولم أقف عليه عند غيره ممن تناولوا عيوب الخيل ، وقد جعله صاحب العين في الحافر ، حيث قال : «مَجَلَّتْ يَدُهُ فهي مَجِلَّةٌ وأمَجَلُهَا العَمَلُ إذا مَرَنْتَ وصلُبْتُ ، وكذلك الرَّهْصَةُ تُصِيبُ الدَّابَّةَ في حافِرها فيَشْتَدُّ ويَصْلُبُ»^(٢) .

ويدور معنى المجل في تفاسير أهل اللغة - من حيث العموم - على معنيين : أحدهما ما ذكره صاحب العين ، وهي مرونة اليد وصلابتها ، وثانيهما الماء المجتمع بين الجلد واللحم ، كما قال أبو زيد الأنصاري : «مَجَلَّتْ يَدُهُ تَمَجَلُ ، وَمَجَلَّتْ تَمَجُلُ ، (لغتان) : إذا كان بين الجلد واللَّحْمَ ماء»^(٣) .

والذي أميل إليه أن المعنى الأول هو مُسَبَّبٌ عن المعنى الثاني ؛ فيكون المجل من حيث الأصل هو اجتماع الماء بين الجلد واللحم ، كما قال الأصمعي : «المَجَلُ : أن يُصِيبَ الجِلْدَ نارٌ ، أو مَشَقَّةٌ ، فيَتَنَفَّقُ ، ويمتلئ ماء»^(٤) . وهذه هي مرحلة اللين ، التي تعقبها مرحلة الشدة ، فتكون صورتها في اليد التي تنفطت في مبدأ الأمر من جراء العمل ، ثم اشتدت وصلبت مع الاستمرار فيه . وتكون صورتها - كذلك - في الحافر ، الذي تكون رَهْصَتُهُ في مبدئها ماء ، ثم تشتد فيما بعد وتصلب ، وينسحب هذا المعنى - في تقديري - على كل عضو ينفرد بالمعنى الثاني (اجتماع الماء تحت الجلد) ، أو يكون

(١) الخيل ، لأبي عبيدة ، ص ١٥٨ ، ١٥٩ .

(٢) العين ، ص ١٤١ .

(٣) التهذيب ، جذر : مجل .

(٤) المصدر السابق ، جذر : مجل .

المعنى الأول (الشدة بعد اللين) فيه نتيجة عن المعنى الثاني. وبهذا يكون المجل الذي يعنيه أبو عبيدة هو من قبيل المعنى الثاني؛ لنصه على ذلك. والأقرب أن المَجَل في العرقوب من العيوب المتعلقة بوظيفة الركوب؛ لأنه يدل على الضعف، ومن ثم فهو يؤثر في الجودة، وهو - في تقديري - مغتفر في الحُسن ما لم يؤثر في حركة الزينة، أو يكون فاحشاً يؤدي إلى القُبْح. أما المَجَل في الحافر فهو يؤثر في وظيفتي: الركوب والزينة، ما لم يتعاف الفرس منه.

٢ - القَمْع، والدَّرَم:

لقد ذكر أبو عبيدة هذين العيبين في سياق استعراض أنواع العراقيب، وذلك في قوله: «ومن العراقيب: أدرم، ومؤنف، وأقمع، فأما الأدرم فالذي خثمت إبرته، والمؤنف الذي حُددت أبرته، والأقمع: الذي عَظُم رأس عرقوبه فلم يُحَدِّد ولم يَدْرَم»^(١). وذكرهما ابن قتيبة في العيوب الخلقية، حيث قال: «والقَمْع في العُرْقوب: أن يعظم رأسه ولا يحد ذلك عيب»^(٢). وقال: «ومن العراقيب: الأدرم: وهو الذي عَظُمَت إبرته؛ أي: طَرَفُه»^(٣). ويكون القمع - كذلك - في ركبة الفرس، كما قال ابن السكيت: «القَمْع: غلظ يكون في إحدى ركبتي الفرس. فرس أقمع، وهو عيب»^(٤).

والأقرب أن القَمْع، والدَّرَم، من العيوب المشتركة بين وظائف الركوب والزينة. فأما من جهة الركوب؛ فلأن حدة العرقوب وتأنيفه تدل على الشدة كما قال أبو عبيدة: «وتأنيف عرقوبه... ويُستحب ذلك لشدته ولانقباض الرِّجُل»^(٥) وأما من جهة الحُسن، فلأنه يؤثر في حُسن العضو، وقد يُغتفران في فرس الزينة إذا لم يكونا فاحشين. وكذلك الحال بالنسبة للقَمْع في الركبة. وهما من العيوب المؤثرة في داخل نوع الجنس العربي.

(١) الخيل، لأبي عبيدة، ص ١٤٥. وينظر: حلية الفرسان، ص ١٤٥.

(٢) أدب الكاتب، ص ١٢٣. وصبح الأعشى ٢/ ٢٩.

(٣) أدب الكاتب، ص ١٢٣.

(٤) نقلاً عن المخصص ٢/ ٢٨.

(٥) الخيل، لأبي عبيدة، ص ٢٢٠.

٣ - الخِقاقُ في الأُنْثَى:

لقد ذكر أبو عبيدة هذا العيب في سياق العيوب الحادثة، وذلك في قوله: «من عيوب الخيل الحادثة التي ليست من خِلْفَتِهَا... الخِقاقُ»^(١). ثم فسر الخِقاق بقوله: «وأما الخِقاق: فصوت يكون في ظَبْيَةِ الأُنْثَى من رَخَاوَةٍ خَلَقَهَا، وارتفاع ملتقاها، وانحدار حُجَزَتِهَا، فإذا تحركت [لِعَنَقٍ، أو غيره]^(٢)؛ احتشَّت رَحِمُهَا الرِّيحَ، فَصَوَّتَ لذلك»^(٣). وذكره النويري - كذلك - في عيوب خيل الحادثة، ثم قال: «والخقاق: صوت من ظبية الأُنْثَى»^(٤).

والأقرب أن الخِقاق من العيوب المشتركة بين وظائف الركوب والزينة؛ لأنه يدل من جهة الركوب على ضعف الخَلْق كما أشار أبو عبيدة، وأما من جهة الزينة فلأنه مما يُسْتَقْبَح. وهو من العيوب المؤثرة في داخل نوع الجنس العربي.

٤ - [البَجَر]^(٥):

لقد ذكر أبو عبيدة هذا العيب في سياق العيوب الحادثة، وذلك في قوله: «من عيوب الخيل الحادثة التي ليست من خِلْفَتِهَا... [البَجَر]... [والبَجَر]: أن تكون الواهنة»^(٦) ليست بملتئمة، فيَعْظُم ما والاها من جِلْدَةِ السُّرَّة؛ لوصول ما في البطن إلى الجِلْد، فذلك في موضع السُّرَّة يُدعى: [البَجَر]. وفي غير موضعه من البطن يدعى: الفَتَق»^(٧). ولم أقف على هذا

(١) الخيل، لأبي عبيدة، ص ١٥٨.

(٢) في الأصل: (العُنُق، وغيرها). والأقرب إلى الصواب ما أثبتناه؛ لأن هذا الصوت لا يصدر إلا مع الحركة. قال الأزهري: «إذا تحركت لِعَنَقٍ أو غيره احتشَّت رحمها الرِّيحُ، فصوت، فذاك الخِقاق». التهذيب، جذر: حق.

(٣) الخيل، لأبي عبيدة، ص ١٦٠.

(٤) نهاية الأرب ٧٣/٣.

(٥) في الأصل: (النَّحْر). وهو تصحيف؛ لأنه ليس في عيوب الخيل ما يُسمى النَّحْر. وقد ورد في الطبعة الهندية بلفظ البحر.

(٦) والواهنتان من الفرس: أوَّلُ جَوَانِحِ الصدر. اللسان، جذر: وهن.

(٧) الخيل، لأبي عبيدة، ص ١٥٨، ١٦٠.

العيب عند غير أبي عبيدة، وقد ذكره الأصمعي في صفة خَلْق الإنسان، وذلك في قوله: «وفي السُّرَّة: البَجَر: وهو أن يغلظ وسط السرة فيلتحم من حيث دق ويبقى الغليظ فيه ريح، ويقال للعظيم البطن: إنه لأَبَجَر، واسم ذلك المنتفخ الذي يبقى البَجَر»^(١). ودلالة التفسيرين واحدة، ويؤكد ذلك قول أبي عبيد: «البَجَر: انتفاخ ما والى السُّرَّة من جِلْد البطن؛ لَوْصُول ما في البطن إلى الجِلْدَة، يكون خِلْقَة وربما حَدَث، وذلك الانتفاخ يُدعى البَجَرَة»^(٢). وفي تفسير أبي عبيد دلالة على أن البَجَر قد يكون من أصل الخلقة.

والأقرب أن البَجَر من العيوب المشتركة بين وظائف الركوب والزينة؛ وذلك للضعف، والقُبْح. وهو من العيوب المؤثرة في داخل نوع الجنس العربي.

عيوب الجري:

أفرد أبو عبيدة تحت هذا العنوان جملة من العيوب، فقال: من الخيل:

١ - الحَرُون:

قال أبو عبيدة: «من الخيل: الحَرُون»^(٣). ثم قال: «فأما الحَرُونُ: فالذي يُحْتَت فيقوم لا يَبْرَح»^(٤). واستشهد بقول الضبي^(٥):

حَرُوناً ترى مُهْرِي إِذَا الْخَيْلُ أَذْبَرَتْ فَإِنْ أَقْبَلَتْ نَحْوَ الْوَعَى فَهُوَ جَامِحٌ
ووافقه ابن هذيل على ذلك، حيث قال: «إذا امتنع عن المشي ووقف بموضع واحد فهو حَرُون»^(٦). وأشار ابن سيده - من خلال التسمية - إلى هذا

(١) كتاب خلق الإنسان، ص ٢٠.

(٢) نقلاً عن المخصص ١/ ١١٥.

(٣) الخيل، لأبي عبيدة، ص ٢٦٤.

(٤) المصدر السابق، ص ٢٦٥.

(٥) لم أقف على هذا البيت - فيما طالعت - عند غير أبي عبيدة.

(٦) حلية الفرس، ص ١٥٠.

المعنى فقال: «الْحَرُونُ: فرس مسلم بن عمرو الباهلي في الإسلام، كان يسابق الخيل فإذا استدر جَرِيُّهُ وقف حتى تكاد تسبقه الخيل، ثم يجري فيسبقها، ومنه قيل لحبيب بن المهلب، أو محمد بن المهلب: الحرون لأنه كان يحرن في الحروب فلا يبرح»^(١).

والأقرب أن الجِران من العيوب المشتركة بين وظائف الركوب والزينة؛ لأنه يؤثر في الجودة، وفي الحُسن؛ من جهة الحركة. لكن الجِران ليس على درجة واحدة، وقد جعله ابن هذيل نوعين: مستحكم وغير مستحكم، فقال: «أما الجِرانُ المستحكم، فهو أن تقف الدابة وتوتد فلا تَبْرَح، فإذا ضُرِبَتْ ضُرِبَتْ برجليها، وذلك غاية الجِران الذي لا حيلة فيه ولا يصلح أبداً. وأما الجِران غير المستحكم فمن رُكوب غير الفارس له، ومن كثرة النزول عنه في الاضطرابات»^(٢)، وبين الدواب في المواكب وعلى الأبواب وما أشبه ذلك»^(٣). وعليه، فإن الجِران غير المستحكم يمكن استصلاحه بالترويض والتدريب.

٢ - الضَّغُون:

قال أبو عبيدة: «من الخيل... الضَّغُون... والضَّغُون: الذي يَتَلَكَّا في حُضْرِهِ، وهو أَقْلُ من الجِران»^(٤). وفسره في موضع آخر فقال: «فَرَسٌ ضَغُون: الذكر، والأنثى سواء، وهو الذي يجري كأنما يرجع القهقري»^(٥). وذكر الأصمعي هذا العيب في وصف الإبل، حيث قال: «وناقة ضَغُون: التي معها مُعاسرة»^(٦). وقد بين صاحب اللسان هذه المعاصرة، وبين سببها، حيث قال: «الضَّغْنُ في الدابة: هو أن تكون عَسِرَةَ الانقياد، وإذا قيل في الناقة: هي

(١) المخصص ٣٤/٢.

(٢) حضائر الخيل.

(٣) حلية الفرسان، ص ١٥٢.

(٤) الخيل، لأبي عبيدة، ص ٢٦٤، ٢٦٥.

(٥) نقلاً عن التهذيب، جذر: ضغن.

(٦) كتاب الإبل، ص ٥٣.

ذاتٌ ضِعْنٌ، فإنما يُراد نِزاعُها إلى وطنها، ودابةٌ ضِعْنَةٌ: نازعةٌ إلى وطنها»^(١). وهذه النزعة إلى مكان المبيت لها أسباب متعددة: منها الرغبة في العليقة، ومنها الرغبة في العودة إلى ولدها، وربما تكون خِلقة في الدابة. وهذا العيب يجعل الفرس لا يعطي ما عنده من الجري إلا بالضرب، كما قال ابن فارس: «وفرَسٌ ضاغِنٌ، إذا كان لا يُعْطِي ما عنده من الجري إلا بالضرب»^(٢). ويشهد لهذا قول الشماخ بن ضرار^(٣):

أقامَ الثَّقافُ والطَّريدةُ دَرأها كما قَوَّمتُ ضِعْنَ الشَّموسِ المَهايمُ
والأقرب أن هذا العيب من العيوب المشتركة بين وظائف الركوب والزينة؛ لأنه يؤثر في القدر المشترك بينهما من الحركة.

٣ - الخُنُوسُ:

قال أبو عبيدة: «من الخيل... الخُنُوس... والخُنُوسُ: الذي يَسْتَتِبُ في حُضْرِهِ؛ [ثم] يأخذه ذات اليمين، أو ذات الشمال»^(٤). وفسره في موضع آخر بقوله: «فَرَسٌ خُنُوسٌ كَصَبُورٍ: هو الذي يَعْدِلُ وَهُوَ مُسْتَقِيمٌ في حُضْرِهِ ذاتِ اليمينِ، وذاتِ الشِّمالِ، وكذلك الأنثى بغير هاء»^(٥). وقال ابن سيده: «فرس خُنُوسٌ: يستقيم في حُضْرِهِ، ثم يَخْنِسُ، كأنه يرجع القَهْقَرَى»^(٦). والمعنى على كلا التفسيرين مأخوذ من الخُنُوس، والخُنُوس كما قال صاحب العين: هو «الانقباض والاستخفاء»^(٧). فالفرس عندما يستقيم في جريه ثم يحذف مرة ذات اليمين ومرة ذات الشمال، أو يتراجع فجأة إلى الخلف؛ فإنما هو ينقبض من جهة إلى جهة.

(١) اللسان، جذر: ضغن.

(٢) مقاييس اللغة، جذر: ضغن.

(٣) نقلاً عن المعاني الكبير ٢٥٢/١.

(٤) الخيل، لأبي عبيدة، ص ٢٦٤، ٢٦٥.

(٥) نقلاً عن تاج العروس، جذر: خنس.

(٦) المحكم، جذر: خنس.

(٧) العين، ص ١٩٩.

وقد ذكر ابن هذيل الحَنَس - في العيوب الخلقية - في الأنف، وذلك في قوله: «والأُخَنَس: وهو المتأخر الأنف في وجهه، وأكثر ما يكون ذلك في الرومية»^(١). وذكره أبو عبيدة في قصبة الأنف - في معرض الكلام عن أنواع الجبهة مع القصبة - ولم يذكره في العيوب، وذلك في قوله: «ومن الخيل: مُصَفَّح، وأَجَبه، وأَقْنَى، وأُخَنَس، وأَفْطَس، فكل شيء ارتفع من قصبة أنفه من بين عينيه إلى أُرْبَتَه فهو قنا، وكل هَزَمه كانت في هذا الموضع فهو حَنَس»^(٢).

غير أن في تخصيص ابن هذيل - للخنس بأنه أكثر ما يكون في الخيل الرومية - دلالة صريحة على أن الحَنَس من صفات الجنس غير العربي، لا سيما إذا كان ابن هذيل من أهل الأندلس، فهو قريب من بلاد العجم، وقد رأى من الخيل ما لم يتيسر لغيره من أهل المشرق، فيكون حكمه - من هذا الوجه - معتبراً، ويستأنس في هذا الرأي بما ورد في حديث أبي المنهال عندما قال: «بلغني أنّ في النار أودِيَّة... وفي تلك الأودِيّة حيات أمثال أجواز الإبل، وعقارب أمثال البغال الحُنَس...»^(٣). حيث نُسب الحَنَس في هذا الحديث إلى البغال، وهذا يدل على أن الخنس من صفات الجنس غير العربي.

وفي قول أبي عبيدة السابق: «فكل شيء ارتفع من قصبة أنفه، من بين عينيه إلى أُرْبَتَه فهو قنا، وكل هَزَمه كانت في هذا الموضع فهو حَنَس»؛ ما يدل على أن لفظة الفَنَس - الشائعة اليوم في أوساط أرباب الخيل العربية - متحولة عن لفظة الحَنَس. وذلك من وجهين: الأول: لأنها تدل على المعنى نفسه الذي ذكره أبو عبيدة؛ فهي عبارة عن هَزَمَة في ملتقى طرف الجبهة بقصبة الأنف. والثاني: لأن الفَنَس كما قال ابن الأعرابي: الفقر المُدَقَع. قال الأزهري: والأصل فيه الفَلَس، اسم من الإفلاس، فأبدلت اللام نوناً كما ترى^(٤). وقد أهمل أكثر أهل اللغة هذه اللفظة.

(١) حلية الفرسان، ص ١٤٦.

(٢) الخيل، لأبي عبيدة، ص ١٣١. وينظر: نهاية الأرب ١/١٤٠. وصح الأعشى ٢/٢٦.

(٣) الفائق في غريب الحديث، والأثر، الزمخشري ٢/٣٣٢.

(٤) ينظر: التهذيب، جذر: فنس.

وعلى هذا، نستطيع أن نقول: إن الخنس في الخيل له معنيان: الأول: ما يدل على تأخر الأنف باتجاه الرأس. والثاني: ما يدل على هزيمة تكون في قصبه الأنف. والمعنى الأول هو الأكثر شيوعاً، وهو الذي كان يعنيه ابن هذيل عندما ربطه بالخيل الرومية. وعليه يكون الخنس الذي يؤثر في نوع الجنس العربي؛ هو الذي يكون من قبيل الضرب الأول، وأما ما يكون من قبيل الضرب الثاني فهو - في تقديري - من العيوب المؤثرة في داخل نوع الجنس العربي؛ إذا زاد عن القدر المستحسن.

٤ - الرِّوَاغ، والحَيُوص، والمُشْتَق:

قال أبو عبيدة: «من الخيل... الرِّوَاغ، والحَيُوص، والمُشْتَق... والرِّوَاغ: الذي يستقيم في حُضره [ثم يروغ] مرة يمينا ومرة شمالا وهو جاد في حُضره... والمُشْتَق: هو الذي يدع طريقه ويعدل، ثم يمضي على عدوله لا يَخْنِس، ولا يَحِيص»^(١)، ولم يفسر الحَيُوص. وقد فسره النويري في قوله: «الحَيُوص: وهو الذي يعدل يمينا وشمالاً في استقامة حُضره»^(٢). وهو بهذا المعنى يعود إلى الرِّوَاغ. والأقرب أن هذه العيوب من العيوب المؤثرة في وظائف الركوب؛ لأنها تتعلق بها. وهي لا تخرج عن دائرة التأثير في الجنس العربي.

٥ - الجَمُوح، والمُعْتَزَم، والغَرْب:

قال أبو عبيدة: «من الخيل... الجَمُوح... والمُعْتَزَم... والغَرْب... والجَمُوح: الشديد الرأس الذي يَعْتَزُّ فارسَه على رأسه، ثم يتوجه حيث يشاء... والمُعْتَزَم: الذي يَجْمَحُ أحياناً، فإذا اعتَزَّ فارسَه على رأسه قيل: اعتَزَم... والغَرْب: المُتْرَامي الذي لا يَنْزِعُ حتى يُبْعِد بفارسه»^(٣). والجَمُوح ليس عيباً مطلقاً، بل منه ما هو محمود، وقد فرق الأزهري

(١) الخيل، لأبي عبيدة، ص ٢٦٤، ٢٦٥. وينظر: نهاية الأرب ٧٢/٣.

(٢) نهاية الأرب ٧٢/٣.

(٣) الخيل، لأبي عبيدة، ص ٢٦٤، ٢٦٥. وينظر: نهاية الأرب ٧٢/٣.

بينهما حيث قال: «فرس جَمُوحٌ له معنيان: أحدهما يوضع موضع العيب؛ وذلك إذا كان من عادته ركوب الرأس لا يثنيه راكمه... والمعنى الثاني... أن يكون سريعاً نشيطاً مروحاً، وليس بعيب»^(١).

ويشهد للمعنى المحمود قول امرئ القيس^(٢):

وأعددتُ لِلْحَرْبِ وثابةً جوادَ الْمَحَثَّةِ وَالْمِرْوَدِ
جَمُوحاً مَروحاً وإحْضارُها كَمَعْمَعَةِ السَّعْفِ الْمُوقَدِ

وكذلك قد يطلق الغُربُ ويراد به المدح بالنشاط، والعدو كما قال أبو حنيفة: الغُربُ: الفرس الحديد النفس^(٣)، واستشهد بقول لييد بن ربيعة^(٤):

قد قدتُ في غَلَسِ الظَّلَامِ وَطَيْرُهُ عُصْبٌ عَلَى فَنَنِ الْعِضَاهِ جُثُومُ
عَرَباً لَجُوجاً فِي الْعِنَانِ إِذَا انْتَحَى زَبْدٌ عَلَى أَقْرَابِهِ وَحَمِيمُ

والأقرب أن هذه العيوب - كذلك - من العيوب المؤثرة في وظائف الركوب؛ لأنها تتعلق بها. وهي لا تخرج عن دائرة التأثير في داخل نوع الجنس العربي.

٦ - الشَّمُوسُ:

قال أبو عبيدة: «من الخيل... الشَّمُوس... والشَّمُوسُ: الذي يَمْنَعُ السَّرَجَ، وَيَضْرِبُ إِذَا دُنِيَ مِنْهُ»^(٥). وقد خصه ابن هذيل بمنع الركوب، حيث قال: «فإن كان مانعاً راكمه فهو شَمُوس»^(٦)، وبين بعض أسباب الجِماح، ونبه إلى أنه قد يصبح عادة، فقال: «وأما منع الإِسراج، والركاب، والشَّماس، فيحدث من الدَّمَامل تخرج في مَنَسَجِ الدَّابة، والعُقُور في موضع المنقَب، أو في السُّرَّة، أو في الظهر، فيُسرج عليها قبل استحكام بُرئها، ويُركب على غير

(١) التهذيب، جذر: جمع.

(٢) ديوان امرئ القيس، ص ٨٥.

(٣) ينظر: المخصص ٣٢/٢.

(٤) ديوان لييد، ص ١٥٦.

(٥) الخيل، لأبي عبيدة، ص ٢٦٤، ٢٦٥.

(٦) حلية الفرسان، ص ١٥٠.

علاج، فيمنع ويشمس لوجعها، ثم يبرأ فتصير له عادة»^(١).

والأقرب أن هذا العيب من العيوب المؤثرة في وظائف الركوب والزينة على السواء؛ لأن من وظائف الزينة ما يُحتاج فيها إلى الركوب؛ كالعروض التي لا تحتاج إلى جهد بدني كبير، وهو من العيوب المؤثرة في داخل نوع الجنس العربي.

٧ - الشُّبُوب:

قال أبو عبيدة: «من الخيل... الشُّبُوب... والشُّبُوب: الذي يرفع يَدَيْه، ويقوم على رِجْلَيْه»^(٢). ووافقه النووي على ذلك، حيث قال: «فأما العيوب التي في جريها، فمنها... الشُّبُوب: الذي يقوم على رجليه ويرفع يديه»^(٣). والأقرب أن هذا العيب من العيوب المؤثرة في وظائف الركوب والزينة على السواء؛ لأنه يفضي إلى فساد الانتفاع بالفرس فيما يتعلق بهما. وهو من العيوب المؤثرة في داخل نوع الجنس العربي.

٨ - العَاجِر:

قال أبو عبيدة: «من الخيل... العَاجِر... والعَاجِر: الذي يَعْجُرُ برجله كَقُمَاصِ الحمار»^(٤). ووافقه النووي على ذلك، حيث قال: «فأما العيوب التي في جريها، فمنها... العَاجِر، والعَاجِر: الذي يَعْجُرُ برجليه كَقُمَاصِ الحمار»^(٥). والأقرب أن هذا العيب من العيوب المؤثرة في وظائف الركوب والزينة كذلك؛ لأنه يشكل خطراً على من يريد الانتفاع به فيما يتعلق بالركوب والزينة. وهو من العيوب المؤثرة في داخل نوع الجنس العربي.

(١) حلية الفرسان، ص ١٥٢.

(٢) الخيل، لأبي عبيدة، ص ٢٦٤، ٢٦٥.

(٣) نهاية الأرب ٧٢/٣.

(٤) الخيل، لأبي عبيدة، ص ٢٦٤، ٢٦٥.

(٥) نهاية الأرب ٧٢/٣.

٩ - الطُّمُوح:

قال أبو عبيدة: «من الخيل... الطُّمُوح... والطُّمُوح: الذي يرفع رأسه ولا ينظر إلى موقعه من الأرض»^(١). ووافقه النويري على ذلك، زاد عليه عيب التَّنْكِيس، فقال: «فأما العيوب التي في جريها، فمنها... الطُّمُوح: وهو السَّامي ببصره صُعْدًا. والمُنْكَسُّ: وهو الذي يُطأُطئ رأسه إذا جرى»^(٢). والأقرب أن هذين العيبين من العيوب المتعلقة بوظائف الركوب. وهما من العيوب المؤثرة في داخل نوع الجنس العربي.

(١) الخيل، لأبي عبيدة، ص ٢٦٤، ٢٦٥.

(٢) نهاية الأرب ٧٢/٣.

العيوب التي تفرد بها الأصمعي

يحسن أن نشير - هنا - إلى أن أغلب العيوب التي ساقها الأصمعي تعتمد على مفهوم المخالفة للصفات المحمودة، ومن أجل ذلك استغنيت - عن تكرار كثير من التفسيرات والشواهد الشعرية التي تقدمت في الفصل الأول - بالإحالة على موضع الصفة الأصلية.

١ - عِظَمُ الزُّورِ:

لقد ذكر الأصمعي هذا العيب في الصفات المكروهة، وذلك في قوله: «يُكْرَهُ من الخيل... عِظَمُ الزُّورِ»^(١). ونقله ابن سيده منسوباً إلى الأصمعي، وذلك في قوله: «يكره في الخيل... عظم الزور»^(٢). ونقله ابن حمدون دون نسبة، فقال: «ويكره في الخيل... عظم الزور»^(٣). والأقرب أن ابن حمدون كان ينقل عن كتاب الأصمعي؛ لأن جل ما في كتابه من وصف الخيل يكاد يكون مطابقاً - بالحرف - لما في كتاب الأصمعي.

والأقرب أن عِظَمَ الزُّورِ من العيوب المشتركة بين وظائف الركوب والزينة؛ لأنه يؤثر في صفة الجودة، وصفة الحُسن، وقد يُغتفر في فرس الزينة

(١) الخيل، للأصمعي، ص ٦٦.

(٢) المخصص ٢/٢١.

(٣) التذكرة ٢/١٠٥.

إذا لم يكن فاحشاً، ولم يؤثر في حركته. وهو من العيوب المؤثرة في داخل نوع الجنس العربي^(١).

٢ - كَثْرَةُ لَحْمِ الْمَتَنِ، واضْطِرَابِهِ:

لقد ذكر الأصمعي هذا العيب في الصفات المكروهة، وذلك في قوله: «يُكْرَهُ من الخيل... كَثْرَةُ لَحْمِ الْمَتَنِ، واضْطِرَابِهِ»^(٢). ونقله ابن سيده منسوباً إلى الأصمعي، وذلك في قوله: «يكره في الخيل... كثرة لحم المتن، واضْطِرَابِهِ»^(٣). ونقله ابن حمدون دون نسبة، فقال: «ويكره في الخيل... كثرة لحم المتن... واضْطِرَابِ المتن»^(٤). وقد سبق الحديث عن هذه المسألة بشيء من التوسع في صفة لُحْبِ المتن في الصفات المحمودة، وبينا هناك أن كثرة لحم المتن المذمومة، هي التي تخرج عن حد الاعتدال، أو تقترن بالغلظ^(٥).

٣ - قِصْرُ الضِّلْع:

لقد ذكر الأصمعي هذا العيب في الصفات المكروهة، وذلك في قوله: «يُكْرَهُ من الخيل... قِصْرُ الضِّلْع»^(٦). ونقله ابن سيده منسوباً إلى الأصمعي، وذلك في قوله: «يكره في الخيل... قِصْرُ الضِّلْع»^(٧). ونقله ابن حمدون دون نسبة، فقال: «ويكره في الخيل... قِصْرُ الضِّلْع»^(٨). وقد مر معنا أن المستحب في الضلوع هو السُّبُوغ والإجفار، والقصر خلاف السُّبُوغ، فهو معيب من هذا الوجه.

(١) ينظر: ص ٧٢.

(٢) الخيل، للأصمعي، ص ٦٦.

(٣) المخصص ٢/٢١.

(٤) التذكرة ٢/١٠٥.

(٥) ينظر: ص ٨٢، ١٧٩.

(٦) الخيل، للأصمعي، ص ٦٦.

(٧) المخصص ٢/٢١.

(٨) التذكرة ٢/١٠٥.

والأقرب أن قصر الضلع من العيوب المشتركة بين وظائف الركوب والزينة؛ لأنه يؤثر في صفة الحُسن، وصفة الجودة. غير أن يسيره يُغتفر في فرس الزينة إذا لم يؤثر في حركته، أو تناسق شكله. وهو من العيوب المؤثرة في داخل نوع الجنس العربي^(١).

٤ - طول العَسيب:

لقد ذكر الأصمعي هذا العيب في الصفات المكروهة، وذلك في قوله: «يُكره من الخيل... طولُ العَسيب»^(٢). ونقله ابن سيدة منسوباً إلى الأصمعي، وذلك في قوله: «يكره في الخيل... طولُ العَسيب»^(٣). ونقله ابن حمدون دون نسبة، فقال: «ويكره في الخيل... طولُ العَسيب»^(٤). والأقرب أن طول العسيب من صفات الهُجنة، فيكون بهذا من العيوب المؤثرة في نوع الجنس العربي، وقد بينا ذلك - بشيء من التوسع - في صفة قصر العسيب^(٥).

٥ - ضيقُ الجلد على الكتِف، وعلى العَضُد:

لقد ذكر الأصمعي هذا العيب في الصفات المكروهة، وذلك في قوله: «يُكره من الخيل... ضيقُ الجلد على الكتِف، وضيقُهُ على العَضُد»^(٦). ونقله ابن سيدة منسوباً إلى الأصمعي، وذلك في قوله: «يكره في الخيل... ضيق الجلد على العَضُد، والكتِف»^(٧). ونقله ابن حمدون دون نسبة، فقال: «ويكره في الخيل... ضيق الجلد على الكتِف، وضيقه على العَضُد»^(٨). والأقرب أن هذا العيب من العيوب المتعلقة بوظائف الركوب - كما بينا ذلك

(١) ينظر: ص ٨٩.

(٢) الخيل، للأصمعي، ص ٦٦.

(٣) المخصص ٢/٢١.

(٤) التذكرة ٢/١٠٥.

(٥) ينظر: ص ١٤٢.

(٦) الخيل، للأصمعي، ص ٦٦.

(٧) المخصص ٢/٢١.

(٨) التذكرة ٢/١٠٥.

في صفة رُحْب الإهاب - وهو من العيوب المؤثرة في داخل نوع الجنس العربي^(١).

٦ - غِلْظُ الذُّفْرِى، والجُحْفُلة:

لقد ذكر الأصمعي هذا العيب في الصفات المكروهة، وذلك في قوله: «يُكْرَهُ من الخيل... غِلْظُ الذُّفْرِى، والجُحْفُلة»^(٢). ونقله ابن سيده منسوباً إلى الأصمعي، وذلك في قوله: «يكره في الخيل... غلظ الذفري [الذفري]، والجُحْفُلة»^(٣). ونقله ابن حمدون دون نسبة، فقال: «ويكره في الخيل... غلظ الذفري [الذفري]، والجُحْفُلة»^(٤). والأقرب أن غلظ الذُّفْرِى، والجُحْفُلة من العيوب المؤثرة في نوع الجنس العربي، كما بيَّنا ذلك في صفة رقة الجُحْفُلة، ورقة السَّالفة^(٥).

٧ - كَثْرَةُ لَحْمِ الْوَجْه:

لقد ذكر الأصمعي هذا العيب في الصفات المكروهة، وذلك في قوله: «يُكْرَهُ من الخيل... كَثْرَةُ لَحْمِ الْوَجْه»^(٦). ونقله ابن سيده منسوباً إلى الأصمعي، وذلك في قوله: «يكره في الخيل... كثرة لحم الوجه»^(٧). ونقله ابن حمدون دون نسبة، فقال: «ويكره في الخيل... كثرة لحم الوجه»^(٨). والأقرب أن هذا العيب من العيوب المؤثرة في نوع الجنس العربي، كما بيَّنا ذلك في صفة الخد^(٩).

(١) ينظر: ص ١١٣.

(٢) الخيل، للأصمعي، ص ٦٦.

(٣) المخصص ٢/٢١.

(٤) التذكرة ٢/١٠٥.

(٥) ينظر: ص ١١٥.

(٦) الخيل، للأصمعي، ص ٦٦.

(٧) المخصص ٢/٢١.

(٨) التذكرة ٢/١٠٥.

(٩) ينظر: ص ١٣٣.

٨ - طَمَأْنِينَةُ الْقَطَاةِ:

لقد ذكر الأصمعي هذا العيب في الصفات المكروهة، وذلك في قوله: «يُكْرَهُ مِنَ الْخَيْلِ . . . طَمَأْنِينَةُ الْقَطَاةِ»^(١). ونقله ابن سيده منسوباً إلى الأصمعي، وذلك في قوله: «يكره في الخيل . . . طمأنينة القطاة»^(٢). ونقله ابن حمدون دون نسبة، فقال: «ويكره في الخيل . . . طمأنينة القطاة»^(٣). والأقرب أن هذا العيب من العيوب المشتركة بين وظائف الركوب والزينة، كما بيّنّا ذلك في صفة القطاة. وهو من العيوب المؤثرة في داخل نوع الجنس العربي^(٤).

٩ - ضَيْقُ الشَّدَقِ:

لقد ذكر الأصمعي هذا العيب في الصفات المكروهة، وذلك في قوله: «يُكْرَهُ مِنَ الْخَيْلِ . . . ضَيْقُ الشَّدَقِ»^(٥). ونقله ابن سيده منسوباً إلى الأصمعي، وذلك في قوله: «يكره في الخيل . . . ضيق الشّدق»^(٦). ونقله ابن حمدون دون نسبة، فقال: «ويكره في الخيل . . . ضيق الشّدق»^(٧).

والأقرب أن هذا العيب من العيوب المتعلقة بوظائف الركوب، كما بيّنّا ذلك في صفة هَرَتِ الشَّدَقِ. وهو من العيوب المؤثرة في داخل نوع الجنس العربي^(٨).

(١) الخيل، للأصمعي، ص ٦٦.

(٢) المخصص ٢/٢١.

(٣) التذكرة ٢/١٠٥.

(٤) ينظر: ص ١٨٤.

(٥) الخيل، للأصمعي، ص ٦٦.

(٦) المخصص ٢/٢١.

(٧) التذكرة ٢/١٠٥.

(٨) ينظر: ص ١٢٤.

١٠ - انْمِسَاخُ الْحَمَاةِ:

لقد ذكر الأصمعي هذا العيب في الصفات المكروهة، وذلك في قوله: «يُكْرَهُ من الخيل... انْمِسَاخُ الْحَمَاةِ...» وأما قوله: (انْمِسَاخُ الحَمَاةِ) فذلك أن تَضْمُرَ^(١). ونقله ابن سيده منسوباً إلى الأصمعي، وذلك في قوله: «يُكْرَهُ في الخيل... انْمِسَاخُ الْحَمَاةِ»^(٢). ونقله ابن حمدون دون نسبة، فقال: «ويُكْرَهُ في الخيل... انْمِسَاخُ الْحَمَاةِ؛ أي اضطمارها»^(٣). والأقرب أن هذا العيب من العيوب المشتركة بين وظائف الركوب والزينة، وهو مُغْتَفَر في فرس الزينة إذا لم يكن فاحشاً، ولم يؤثر في حُسن العضو. وهو - كذلك - من العيوب المؤثرة في داخل نوع الجنس العربي^(٤).

١١ - مَوْجُ الرَّبَلَةِ:

لقد ذكر الأصمعي هذا العيب في الصفات المكروهة، وذلك في قوله: «يُكْرَهُ من الخيل... مَوْجُ الرَّبَلَةِ»^(٥). ونقله ابن سيده منسوباً إلى الأصمعي، وذلك في قوله: «ويُكْرَهُ في الخيل... مَوْجُ الرَّبَلَةِ»^(٦). ونقله ابن حمدون دون نسبة، فقال: «ويُكْرَهُ في الخيل... مَوْجُ الرَّبَلَةِ»^(٧). والأقرب أن هذا العيب من العيوب المتعلقة بوظائف الركوب؛ لأنَّ الرَّبَلَةَ توصف بالشدة. وهو من العيوب المؤثرة في داخل نوع الجنس العربي^(٨).

(١) الخيل، للأصمعي، ص ٦٦.

(٢) المخصص ٢/ ٢١.

(٣) التذكرة ٢/ ١٠٥.

(٤) ينظر: ص ١٠٢.

(٥) الخيل، للأصمعي، ص ٦٦.

(٦) التذكرة ٢/ ١٠٥.

(٧) التذكرة ٢/ ١٠٥.

(٨) ينظر: ص ١٠٢.

١٢ - طولُ النَّسَا:

لقد ذكر الأصمعي هذا العيب في الصفات المكروهة، وذلك في قوله: «يُكْرَهُ من الخيل... طولُ النَّسَا»^(١). ونقله ابن سيده منسوباً إلى الأصمعي، وذلك في قوله: «يكْرهُ في الخيل... طولُ النَّسَا»^(٢). ونقله ابن حمدون دون نسبة، فقال: «ويكره في الخيل... طولُ النَّسَا»^(٣). والأقرب أن هذا العيب من العيوب المتعلقة بوظائف الركوب؛ لأن شَنْجَ النَّسَا يطلب للشدة، لقول أبي عبيدة: «وَيُعْرَفُ شَنْجُ نَسَاءٍ... بِتَأْبُضِ رِجْلَيْهِ إِذَا مَشَى، ومكانها على الأرض؛ وَيُسْتَحَبُّ ذَلِكَ مِنْهُ لَانْقِبَاضِ رِجْلَيْهِ، وَشِدَّةِ ضَرْحِهِ بِهِمَا»^(٤). وعليه فهو مُغْتَفَر في فرس الزينة ما لم يؤثر في حركته. وهو من العيوب المؤثرة في داخل نوع الجنس العربي^(٥).

١٣ - اضْطِرَارُّ الحَوَافِرِ، وَرَحْحُهَا، وَخُفُوقُهَا:

لقد ذكر الأصمعي هذه العيوب في الصفات المكروهة، وذلك في قوله: «يُكْرَهُ من الخيل... اضْطِرَارُّ الحَوَافِرِ، وَرَحْحُهَا، [وَاسْتَوَاءُ مُقَدَّمِهَا، وَمُؤَخَّرِهَا]، وَخُفُوفُ الحَافِرِ»^(٦)^(٧). وكذلك ذكر الاضطرار، والرحح، في سياق عدِّ أعضاء الفرس وفسرهما، حيث قال: «و[من] الحافر: الأَرْحُ، و[منه]: الْمُضْطَرُّ. فالأَرْحُ: المجتمع المنفتح، والمُضْطَرُّ: المنضم، وهما عَيَانٌ»^(٨).

(١) الخيل، للأصمعي، ص ٦٦.

(٢) المخصص ٢/٢١.

(٣) التذكرة ٢/١٠٥.

(٤) الخيل، لأبي عبيدة، ص ١٦٢.

(٥) ينظر: ص ١٠٢.

(٦) في الأصل: (اضْطِرَارُّ الحَوَافِرِ، وَرَحْحُهَا، واستواء مقدّمه ومؤخره، يعني مقدم العُنُق، ومؤخرها). والصواب ما أثبتناه، كما أثبت ابن سيده وابن حمدون، هذا من وجه. ومن وجه آخر، فإن العبارة ليست مستقيمة المعنى لسببين: الأول: لأن الضمير يعود على الحوافر، والثاني: لأن العُنُق لا يوصف بالاستواء من الطرفين.

(٧) الخيل، للأصمعي، ص ٦٦. وينظر: صبح الأعشى ٢/٢٨.

(٨) المصدر السابق، ص ٦٢.

واستشهد بقول حميد الأرقط:

لا رَحَحَ فيها ولا اضطرارٌ ولم يَقلِّبْ أرضَها البيطارُ

ونقلها ابن سيدة منسوبة إلى الأصمعي، وذلك في قوله: «يكره في الخيل... اضطرارُ الحوافِرِ، ورَحَحَها، واستواء مقدّمها، ومؤخّرها، وحُفُوفها، وهو أن تنصدع أو تتقشّر»^(١). ولم يورد ابن حمدون سوى الرَّحَحَ، والاضطرار، وذلك في قوله: «يكره في الخيل... اضطرارُ الحوافِرِ، ورَحَحَها، واستواء مُقدّمه ومؤخّره»^(٢). والأقرب أن الحُفُوف هو التَّقَد كما قال ابن قتيبة: «والتَّقَد في الحافر أن تراه كالمتقشّر»^(٣).

والأقرب أن هذه العيوب من العيوب المشتركة بين وظائف الركوب والزينة؛ لأنها تؤثر في صفة الحُسن، وصفة الجودة، كما بيّنّا ذلك في صفة الحافر. وهي من العيوب المؤثرة في داخل نوع الجنس العربي^(٤).

١٤ - ظُهُور النُّسُور:

لقد ذكر الأصمعي هذا العيب في الصفات المكروهة، وذلك في قوله: «يُكره من الخيل... ظُهُور النُّسُور»^(٥). ونقله ابن سيدة منسوباً إلى الأصمعي، وذلك في قوله: «يكره في الخيل... ظُهُور النُّسُور»^(٦). ونقله ابن حمدون دون نسبة فقال: «ويكره في الخيل... ظُهُور النُّسُور»^(٧).

والأقرب أن هذا العيب من العيوب المتعلقة بوظائف الركوب؛ لأن فرس الركوب أحوج إلى ارتفاع نُسُر الحافر - من الأرض - من فرس الزينة،

(١) المخصص ٢١/٢.

(٢) التذكرة ١٠٥/٢.

(٣) أدب الكاتب، ص ١٢٣. وينظر: حلية الفرسان، ص ١٤٥. وصبح الأعشى ٢٨/٢.

(٤) ينظر: ص ١٧٥.

(٥) الخيل، للأصمعي، ص ٦٦.

(٦) المخصص ٢١/٢.

(٧) التذكرة ١٠٥/٢.

كما بيَّنَّا ذلك في صفة الحافر . وهو من العيوب المؤثرة في داخل نوع الجنس العربي^(١) .

١٥ - قِلَّةُ الدِّمَاغِ:

لقد ذكر الأصمعي هذا العيب في الصفات المكروهة، وذلك في قوله: «يُكْرَهُ من الخيل... قِلَّةُ الدِّمَاغِ»^(٢) . ونقله ابن سيده منسوباً إلى الأصمعي، وذلك في قوله: «يُكْرَهُ في الخيل قِلَّةُ الدِّمَاغِ»^(٣) . ونقله ابن حمدون دون نسبة، فقال: «ويكره في الخيل... قِلَّةُ الدِّمَاغِ»^(٤) . وليس المقصود بكراهة قلة الدماغ هو استحباب عِظْمِهِ، بل المستحب هو الاعتدال في ذلك؛ لأن عِظَمَ الرأس - كما مر معنا - من علامات الهجنة. وعليه، فإن قلة الدماغ من العيوب المؤثرة في وظائف الركوب والزينة، وربما تغتفر في فرس الركوب إذا لم تؤثر في جودته.

١٦ - ضَعْفُ الضَّرْسِ:

لقد ذكر الأصمعي هذا العيب في الصفات المكروهة، وذلك في قوله: «يُكْرَهُ من الخيل... ضَعْفُ الضَّرْسِ»^(٥) . ونقله ابن سيده منسوباً إلى الأصمعي، وذلك في قوله: «يُكْرَهُ في الخيل... ضَعْفُ الضَّرْسِ»^(٦) . ونقله ابن حمدون دون نسبة فقال: «ويكره في الخيل... ضَعْفُ الضَّرْسِ»^(٧) .

والأقرب أن هذا العيب من العيوب المؤثرة في وظائف الركوب والزينة؛ لأن الضرس من الأعضاء التي يعتمد عليها الفرس في طحن طعامه، فإذا كان ضعيفاً فإنه يؤثر في صحة الفرس، ومن ثم تتأثر وظائف الركوب والزينة التي يُطلب لها. وهو من العيوب المؤثرة في داخل نوع الجنس العربي.

(١) ينظر: ص ١٧٥.

(٢) الخيل، للأصمعي، ص ٦٦.

(٣) المخصص ٢/ ٢١.

(٤) التذكرة ٢/ ١٠٥.

(٥) الخيل، للأصمعي، ص ٦٦.

(٦) المخصص ٢/ ٢١.

(٧) التذكرة ٢/ ١٠٥.

١٧ - اسْتِدَارَةُ الْقَوَائِم:

لقد ذكر الأصمعي هذا العيب في الصفات المكروهة، وذلك في قوله: «يُكْرَهُ مِنَ الْخِيل... اسْتِدَارَةُ الْقَوَائِم»^(١). ونقله ابن سيده منسوباً إلى الأصمعي، وذلك في قوله: «يُكْرَهُ فِي الْخِيل... اسْتِدَارَةُ الْقَوَائِم»^(٢). ونقله ابن حمدون دون نسبة فقال: «ويكره في الخيل... اسْتِدَارَةُ الْقَوَائِم»^(٣). والأقرب أن هذا العيب من العيوب المشتركة بين وظائف الركوب والزينة، كما بيّنا ذلك في صفة وظيفي اليمين والرجلين. وهو من العيوب المؤثرة في داخل نوع الجنس العربي^(٤).

١٨ - طَوْلُ الشَّعْرِ:

لقد ذكر الأصمعي هذا العيب في الصفات المكروهة، وذلك في قوله: «يُكْرَهُ مِنَ الْخِيل... طَوْلُ الشَّعْرِ»^(٥)، ولم يذكره ابن سيده، وأورده ابن حمدون دون نسبة، حيث قال: «ويكره في الخيل... طَوْلُ الشَّعْرِ»^(٦). والأقرب أن طول الشعر من العيوب المؤثرة في نوع الجنس العربي، كما بيّنا ذلك في صفة الشَّعْرِ^(٧).

١٩ - قَصْرُ الْقَضِيب:

لقد ذكر الأصمعي هذا العيب في الصفات المكروهة، وذلك في قوله: «يُكْرَهُ مِنَ الْخِيل... قَصْرُ الْقَضِيب»^(٨). والأقرب أن هذا العيب إما مصحف عن طول القضيب، وإما مقحم هنا؛ وذلك للأسباب الآتية:

(١) الخيل، للأصمعي، ص ٦٦.

(٢) المخصص ٢١/٢.

(٣) التذكرة ١٠٥/٢.

(٤) ينظر: ص ٧٥.

(٥) الخيل، للأصمعي، ص ٦٦.

(٦) التذكرة ١٠٥/٢.

(٧) ينظر: ص ١٤٦.

(٨) الخيل، للأصمعي، ص ٦٦.

- ١ - أن الأصمعي قد وصف القضيب بالقصر كما مر معنا.
- ٢ - أن ابن سيدة قد نقل قصر القضيب عن الأصمعي في المستحبات، وذلك في قوله: «الأصمعي. ويُستحب في الفرس أن... يقصر قضيبه»^(١).
- ٣ - لم يُذكر هذا العيب عند جميع من كتبوا عن الخيل ممن قرأتهم.
- ٤ - أن الاضطراب، والسقط، والتصحيف ظاهر في كتاب الأصمعي كما بيّنّا ذلك في التمهيد، وهذا يقوي الشك.

٢٠ - نُكْسُ الْجَاعِرَةِ:

لقد ذكر الأصمعي هذا العيب في الصفات المكروهة، وذلك في قوله: «يُكره من الخيل... نُكْسُ الْجَاعِرَةِ»^(٢). ولم يذكره ابن سيدة. وأورده ابن حمدون دون نسبة، فقال: «ويكره في الخيل... نُكْسُ الْجَاعِرَةِ»^(٣). والأقرب أن هذا العيب من العيوب المشتركة بين وظائف الركوب والزينة، كما بيّنّا ذلك في صفة شَمَم الجاعرتين. وهو من العيوب المؤثرة في داخل نوع الجنس العربي^(٤).

٢١ - الإقْعَادُ فِي الرَّجْلَيْنِ:

لقد ذكر الأصمعي هذا العيب في سياق الصفات المكروهة، وذلك في قوله: «يُكره من الخيل... الإقْعَادُ فِي الرَّجْلَيْنِ؛ وذلك أن تفرش جداً فلا تنتصب، يقال: مفروش الرجلين، وهو لا يكره في الإبل»^(٥). ونقله ابن سيدة منسوباً إلى الأصمعي، وذلك في قوله: «يُكره في الخيل... أن تفرش رجلاه فلا تنتصبان، وهو الإقْعَاد»^(٦)، وكذلك ذكره ابن حمدون في نفس الباب، ثم

(١) المخصص ٢١/٢.

(٢) الخيل، للأصمعي، ص ٦٦.

(٣) التذكرة ١٠٥/٢.

(٤) ينظر: ص ١٨٨.

(٥) الخيل، للأصمعي، ص ٦٦. وينظر: كتاب الإبل، ص ٣٨.

(٦) المخصص ٢١/٢.

قال: «والإقعاد في الرجلين، وهو أن تفرش جداً فلا تنتصب، ويقال: مفروش الرجلين»^(١).

والأقرب أن هذا العيب من العيوب المشتركة بين وظائف الركوب والزينة؛ لأنه يؤثر من جهة الركوب في صفة الجودة، ومن جهة الزينة في صفة الحُسن. وهو من العيوب المؤثرة في داخل نوع الجنس العربي.

٢٢ - الرَّكَب:

لقد ذكر الأصمعي هذا العيب في سياق الصفات المكروهة، وذلك في قوله: «ويقال للفرس إذا عَظُمَت إحدى رُكْبَتَيْهِ: إن به رَكَباً قبيحاً، وفرس أَرْكَب، ورَكْبَاء»^(٢). ونقله ابن سيدة منسوباً إلى الأصمعي، وذلك في قوله: «يُكره في الخيل... عَظُمَ إحدى ركبتيه، وهو الرَّكَب، وفرس أَرْكَب»^(٣).

والأقرب أن هذا العيب من العيوب المشتركة بين وظائف الركوب والزينة؛ لأنه يؤثر من جهة الركوب في صفة الجودة، ومن جهة الزينة في حُسن العضو. وهو من العيوب المؤثرة في داخل نوع الجنس العربي^(٤).

٢٣ - غِلْظُ العُنُق، أو الرَّقَب:

لقد ذكر الأصمعي هذا العيب في سياق الصفات المكروهة، وذلك في قوله: «يُكره من الخيل... غِلْظُ العُنُق»^(٥). وذكره - كذلك - في السياق نفسه بلفظ الرَّقَب، وفسره بغلظ العُنُق، فقال: «يُكره من الخيل... الرَّقَب: وهو غِلْظُ العُنُق»^(٦). وقال في موضع آخر: «[والرَّقَب] ^(٧) يُكره في كل ما يراد

(١) التذكرة ١٠٥/٢.

(٢) الخيل، للأصمعي، ص ٦٦.

(٣) المخصص ٢١/٢.

(٤) ينظر: ص ١٧١.

(٥) الخيل، للأصمعي، ص ٦٦.

(٦) الخيل، للأصمعي، ص ٦٦. وينظر: كتاب خلق الإنسان، للأصمعي، ص ١٤.

(٧) في الأصل: (الرَّكَب)، والأقرب إلى الصواب ما أثبتناه، وذلك من وجهين: الأول: أن ابن سيدة فسر به عَظُمَ العُنُق وغلظها. والثاني: أن الأصمعي جعل الرَّكَب من الأدواء في الإبل، وذلك في قوله: «ومن أدوائها: الرَّكَب. يقال: بعير أركب وناقة ركباء، وهو أن تكون إحدى الركبتين أعظم =

عدوه ولا يكره فيما أُريد للثقل»^(١). ونقله ابن سيدة منسوباً إلى الأصمعي، وذلك في قوله: «يكره في الخيل... عِظْمُ العُنُق، وغلظها، وهو الرَّقَب، يُكره في كل ما أُريد عدوه ولا يكره فيما أُريد للثقل يقال: فرس أَرْقَب ورقباء»^(٢). والأقرب أن هذا العيب من العيوب المؤثرة في نوع الجنس العربي، كما بيّنا ذلك في صفة العُنُق^(٣).

٢٤ - السَّغْل، والصَّقْل:

لقد ذكر الأصمعي هذين العيبين في سياق عدّ أعضاء الفرس، وذلك في قوله: «وفي الفَرَس: السَّغْل، والصَّقْل. فأما السَّغْل: فاضطراب الأعضاء، وسوء الخَلْق. والصَّقْل: انهضام الخاصرتين، وضعفهما. وتسمى الخاصرة: الصُّقْل»^(٤). وذكر ابن قتيبة الصَّقْل في العيوب الخلقية بمعنى آخر، فقال: «الصَّقْل من الخيل: الطويلُ الصُّقْلَة وهي الطُّفُطْفَة يقال: قَلَمًا طَالَتْ صُقْلَةُ فرسٍ إِلَّا قَصَرَ جنباه، وذلك عيب»^(٥).

والأقرب أن هذين العيبين من العيوب المشتركة بين وظائف الركوب والزينة؛ لأنهما يؤثران في صفة الجودة، وصفة الحُسن. وهما من العيوب المؤثرة في داخل نوع الجنس العربي.

٢٥ - الطَّنَب:

لقد ذكر الأصمعي هذا العيب في سياق عدّ أعضاء الفرس، وذلك في قوله: «وفي الفَرَس... الطَّنَب: وهو طول ظهره، واضطرابه»^(٦). وقد أشار إليه ابن قتيبة في تعليقه على قول النابغة:

= من الأخرى». (كتاب الإبل، ص ٣٨)، فكيف يكون داء، ثم يصلح للقيام بوظيفة تتطلب القوة!

(١) الخيل، للأصمعي، ص ٦٧. وينظر: التذكرة ١٠٥/٢.

(٢) المخصص ٢١/٢.

(٣) ينظر: ص ٤٨.

(٤) الخيل، للأصمعي، ص ٦٢. وينظر: العين، ص ٣٧٧. والأمازي ٢٣٠/١.

(٥) أدب الكاتب، ص ١٢٢.

(٦) الخيل، للأصمعي، ص ٦٢.

لَقَدْ لَحِقْتُ بِأُولَى الْخَيْلِ تَحْمِلُنِي كَبْدَاءُ لَا شَنْجَ فِيهَا وَلَا طَنْبُ
حيث قال: «كبداء: ضُخْمة الوسط، شَنْج: قِصْر، وَطَنْب: طول مع اضطراب. يقول: هي معتدلة»^(١).

وذكره صاحب اللسان، ونص على أنه من العيوب، فقال: «وفرس في ظْهَره طَنْب؛ أي: طولٌ. وفرس أَطْنَب: إذا كان طويل القَرَى، وهو عيب»^(٢). والقَرَا: هو الظَّهْر، أو وَسْطُهُ^(٣). غير أن طول القَرَا قد ورد - في وصف الخيل - في سياق المدح، ومن ذلك قول دريد بن الصَّمَّة:

سليم الشَّظَا عَيْلِ الشَّوَى شَنْجِ النَّسَا طويلِ القَرَا نَهْدِ أَسِيلِ الْمُقْلَدِ
وقول أبي زُبَيْد الطائي:

كُلُّ سَجْحَاءٍ كَالْقَنَاةِ قَرُونٍ وطويلِ القَرَا هَزِيمِ الذَّكَا
فكيف نجمع إذن بين امتداح طول الظهر، وذمه؟

الذي يظهر لي أن الفرس لا يُمدح بطول الظهر، وذلك أن المستحب - كما تقدم معنا - هو قصر الظهر، وهذا الذي عليه وُصِّفَ الخيل، والبصراء بها، ولذلك عَدَّه الأصمعي من العيوب، ولم أقف - في حدود مطالعتي - في الشعر الجاهلي وصدر الإسلام - باستثناء هذين الشاهدين - على من يصف القَرَا في الفرس بالطول، وإنما يصفونه بالشدة، والإحكام، وأكثر ما يُوصف من الحيوان بطول القَرَا: هو الظبي، والناقة، والذئب، والكلب. وقد عاب الأخفش على دريد بن الصمة هذا الوصف، وجعل طول القَرَا من العيوب^(٤)، بل إنني أميل إلى أن طول الظهر من العيوب المؤثرة في نوع الجنس العربي، وذلك أنه قد أصبح - في هذا الزمان - من الصفات الغالبة على بعض أنواع الجنس غير العربي كالخيل الإنجيلزية مثلاً.

(١) المعاني الكبير ٣٣/١.

(٢) اللسان، جذر: طنب.

(٣) ينظر: اللسان، جذر: قرا.

(٤) الاختيارين ٣٨/١.

والمخرج لهذين الشاهدين نجده عند أبي عبيدة، وذلك في قوله عن أعضاء الفرس: «وفي ثَبَجِهِ سِرَاتُهُ، وهي أعلاه، وهي قَرَاه؛ وذلك ما بين مَرَكَبٍ عُنُقِهِ إِلَى عُنُقِهِ ذَنْبُهُ»^(١). ففي هذا الشاهد دلالة على أن القَرَا قد يطلق على المسافة الممتدة، من مَنَسَجِ الفرس حتى كَفَلِهِ، وهذه المسافة - بلا شك - طويلة في الفرس. وعلى هذا، يكون الأقرب أن مراد الشاعرين بطول القَرَا هو هذه المسافة الممتدة، وليس الظهر فقط.

عيوب الحافر:

لقد جاءت هذه العيوب تحت هذا العنوان، لكنها لم تسلم من الاضطراب؛ لأن بعضها لا يتعلق بالحافر، وهذا يبعث على الريبة في العنوان، هل هو من صنع الأصمعي، أم من صنع الرواة والنُساخ؟ ولذلك آثرت أن أورد هذه العيوب على صورتها في الكتاب:

١ - الرَّهْصُ، وَالْوَقْرَةُ:

قال الأصمعي: «الرَّهْصُ: وهو أن تطأ الدابة على شيء فيندى مكانه؛ فإن سرى ذلك حتى يحل في المُشاشَةِ، فهو وَقْرَةٌ»^(٢). والأقرب أنها لا تسمى وَقْرَةٌ حتى تؤثر في عظم الحافر، بدليل قول الأصمعي في موضع آخر: «وَالْوَقْرَةُ تُصِيبُ الحافر، وهي أن تَهْزِمَ العَظْمُ»^(٣). وذكر النويري الرَّهْصُ في عيوب الخيل الحادثة، مشيراً فقط إلى مكانه، حيث قال: «وَالرَّهْصَةُ: ما يصير في الحافر»^(٤).

وقال صاحب العين في تفسير الرَّهْصِ: «الرَّهْصُ: أن يُصِيبَ حَجَرٌ حافراً، أو مَنَسِماً، فيلدوى باطنه، يُقال: رَهْصَةُ الحَجَرِ، ودَابَّةٌ رَهِيصٌ،

(١) الخيل، لأبي عبيدة، ص ١٣٣.

(٢) الخيل، للأصمعي، ص ٦٨. ينظر: صبح الأعشى ٣٠/٢.

(٣) نقلاً عن التهذيب، جذر: وقر.

(٤) نهاية الأرب ٧٢/٣.

وَمَرْهُوصٌ^(١). وقال كذلك في تفسير الوقرة: «الوقرة: شبه وكثة إلا أن لها حفرة تكون في العين، والحافر، والحجر»^(٢). وجمعهما الجوهري في قوله: «والرهصة: أن يدوى باطن حافر الدابة من حجر تطؤه، مثل الوقرة»^(٣).

والأقرب أن هذين العيبين من العيوب المؤثرة في وظائف الركوب والزينة ما لم يشف الفرس منها تماماً، وهي من العيوب المؤثرة في داخل نوع الجنس العربي.

٢ - المَلَح:

قال الأصمعي: «ومنها: المَلَح: وهو وَرَمٌ في العرقوب دون الجرد، فإن اشتد فهو جَرْدٌ»^(٤). وذكره صاحب العين، ونص على أنه من العيوب، حيث قال: «والمَلَح: داء أو عَيْبٌ في رجل الدابة»^(٥). ونقله ابن سيده منسوباً إلى الأصمعي، عاماً في قوائم الفرس، وذلك في قوله: «والمَلَح داء يصيب الخيل في قوائمها، وقد مَلَحَ مَلَحاً فهو أَمْلَحُ والأنثى مَلْحَاءُ»^(٦). وذكره النويري في عيوب الخيل الحادثة، ونص على سببه، فقال: «والمَلَح: انفتاق من العصب أسفل العرقوب؛ لمادة تنصب إليه كالبلوط»^(٧)^(٨). وذكره القلقشندي - كذلك - في العيوب الحادثة، وأشار إلى أثره، فقال: «والمَلَح، ويكون في الرجلين تحت القمع من خلف، وهو انتفاخ مستطيل لا يضر بالعمل»^(٩). وعليه، فإن الملح ليس من عيوب الحافر، بل هو من عيوب القوائم.

والأقرب أن هذا العيب من العيوب المؤثرة في وظائف الركوب والزينة،

(١) العين، ص ٤١٢.

(٢) العين، ص ٢٠٧.

(٣) الصحاح، جذر: رهص.

(٤) المصدر السابق، ص ٦٨.

(٥) العين، ص ٢٤٥. وينظر: المخصص ٢٨/٢.

(٦) المخصص ٢٨/٢.

(٧) والبلوط: ثَمَرُ شَجَرٍ له حَمْلٌ يُؤْكَلُ وَيُدْنَعُ بِقَشْرِهِ. كتاب العين، ص ٤٣٢.

(٨) نهاية الأرب ٧٢/٣.

(٩) صبح الأعشى ٢٩/٢.

لكنه يُغتفر في فرس الزينة إذا لم يكن فاحشاً. وهو من العيوب المؤثرة في داخل نوع الجنس العربي.

٣ - النُّفَخُ:

قال الأصمعي: «ومنها: النُّفَخُ: وهي رياح تكون، فإذا مُسَّتْ انْفَشَّتْ، وإذا تُرِكَتْ عادت»^(١). وقد ذكر صاحب العين هذا العيب، فخصّه مرة بخصية الفَرَس، ومرة جعله عامّاً، وذلك في قوله: «وَفَرَسٌ أَنْفَخَ، وهو انْتِفَاخُ الْخُصْيَتَيْنِ مِنَ النَّفَخِ، وهو داءٌ يَأْخُذُ فِي الْفَرَسِ»^(٢). وقوله: «وَالنُّفَاخُ: نُّفْحَةٌ الْوَرَمِ مِنْ دَاءٍ يَأْخُذُ حَيْثُ أَخَذَ»^(٣).

وذكره - كذلك - صاحب اللسان، وجعله في الأَرْسَاغ، وذلك في قوله: «وَالنُّفَاخُ: الْوَرَمُ، وبالدابة نَفَخٌ، وهو رِيحٌ تَرْمُ مِنْهُ أَرْسَاغُهَا فَإِذَا مَسَّتْ انْفَشَّتْ»^(٤). فهل نحمل قول الأصمعي - في النُّفَخِ - على الخصيتين، أم على الأرساغ، أم على العموم؟

الأولى أن نحمله على العموم، لولا أن ابن سيدة نقل إلينا عن الأصمعي ما يشير إلى أنه يريد الأرساغ، وذلك في قوله: «وَالْفَأْرَةُ، وَالْفَارُ، وَالْفُورَةُ، تُهْمَزُ وَلَا تَهْمَزُ: رِيحٌ تَكُونُ فِي رُسْغِ الْفَرَسِ تَنْفَشُ إِذَا مُسِحَتْ وَتَجْتَمِعُ إِذَا تُرِكَتْ»^(٥)؛ وذلك أن تعليلي: النُّفَخِ، والفأرة، يدلان على أنهما شيء واحد.

والأقرب أن هذين العيين من العيوب المتعلقة بوظائف الركوب؛ لأنهما يؤثران في صفة الجودة، وهما يُغتفران في فرس الزينة لقول الأصمعي: فإذا مُسَّتْ انْفَشَّتْ. وهما من العيوب المؤثرة في داخل الجنس العربي.

(١) المصدر السابق، ص ٦٨.

(٢) العين، ص ٢٧٧.

(٣) التهذيب، جذر: نفخ.

(٤) اللسان، جذر: نفخ.

(٥) المخصص ٢٨/٢، وينظر: جمهرة اللغة ١٠٠/٢.

٤ - البَيِّضُ:

قال الأصمعي: «ويقال: قد باضَتْ، وهي تبيضُ بَيَضاً، وهو أن يكون بها البَيِّضُ، وهو وَرَمٌ، وهو من العيوب الهَيِّئَة»^(١).

واستشهد بقول الشاعر:

[و]قد كان كعب يزعم الناس شاعراً فباضت يدا كعب بن ليلى وثلبا
وذكره صاحب اللسان - منسوباً إلى الأصمعي - في أثناء استعراضه لمادة (بيض)، حيث قال: «... ولورَم في ركبة الدابة: بَيَضَةٌ، والبَيِّضُ: وَرَمٌ يكون في يد الفرس مثل: الثَّفَخ، والغُدَد، قال الأصمعي: هو من العيوب الهَيِّئَة يقال: قد باضَتْ يدُ الفرس تبيضُ بَيَضاً»^(٢). والأقرب أن هذا العيب من العيوب المُغتفَرة في فرس الركوب والزينة؛ لتعليل الأصمعي.

وبهذا العيب نكون قد ختمنا المبحثين: الأول، والثاني، من الفصل الثاني المشتمل على الصفات المذمومة، ونلاحظ في هذا الفصل أن نسبة التفرد عند الأصمعي - مقارنة بالفصل الأول - قد تضاعفت بنسبة كبيرة، فتفرد الأصمعي عن أبي عبيدة بثلاثين عيباً، والسبب في ذلك كما - أشرنا سلفاً - أن الأصمعي قد بنى غالب العيوب على مفهوم المخالفة للصفة المحمودة، في حين قلَّ هذا المسلك عند أبي عبيدة، فكان يعتني برصد العيوب المستقلة في ذاتها بالدرجة الأولى. وكذلك برز في هذا الفصل - إضافة إلى دور ابن هذيل - دور ابن قتيبة، وابن حمدون، وابن سيدة، والنويري، والقلقشندي في الإسهام في حركة هذا العلم، لكن هذا الدور لم يخرج كثيراً عن دائرة حفظ العلم وتدويره كما أسلفنا.

(١) الخيل، للأصمعي، ص ٦٨.

(٢) اللسان، جذر: بيض.

جدولاً: الصفات المحمودة، والمذمومة

هذان الجدولان يمثلان خلاصة الصفات المحمودة والمذمومة في الخيل العربية بين أبي عبيدة والأصمعي من خلال كتابيهما، وقد اقترحت هذا التقسيم لربط الصفات بأقسامها وأحكامها، ولتسهيل التعامل معها، وهو مبني على الاختصار، ولذلك شفعت برقم الصفة، ليسهل الرجوع إلى الصفة في موضعها من الدراسة. ويحسن هنا أن نذكر بالقاعدة التي اقترحناها ضمن جملة من الضوابط في مدخل هذه الدراسة:

القاعدة: كل ما لا يؤثر في حُسن العضو، أو حركة الزينة، أو شخصية الفرس، أو تناسق شكله العام؛ فهو مُغتفر في فرس الزينة. وكل ما لا يؤثر في قوة العضو، أو في قوة مجموع الأعضاء، أو في قوة نَفْس الفرس، أو في حركة الركوب؛ فهو مُغتفر في فرس الركوب.

جدول الصفات المحمودة

الصفة	التصنيف	علاقتها بالعِثْق	علاقتها بالاغتفار	رقم الصفحة
دقة المَذْبَح	حُسن	يُسْتَدَل بها على العِثْق		٧٧ - ٨٤
طول العِثْق	حُسن+جودة		يُغْتَفَر في فرس الزينة إذا لم يؤثر في حركته، أو في تناسقه العام.	٧١ - ٧٤
إشراف العِثْق	حُسن+جودة		يُغْتَفَر في فرس الركوب إذا لم يؤثر في حركته.	٧٥ - ٧٦
إشراف الحارك	حُسن+جودة			٨٤ - ٨٦
عِرَاض الكَتِيف وطولها	حُسن+جودة		يُغْتَفَر القصر اليسير في الكتفين في فرس الركوب والزينة إذا لم يؤثر في وظائف الركوب أو الزينة	٨٦ - ٩٠
إجفار الجنبين	حُسن+جودة			٩١ - ٩٢
عِظَم البركة، وبروزها، ودخولها في النَّحْر	حُسن+جودة			٩٣ - ٩٦
دقة الزَّوَر، وضيقه، ولطفه، وعُريه، ولصص المرفقين إليه	حُسن+جودة		تغْتَفَر في فرس الزينة إذا لم تؤثر في حركته، أو في تناسقه العام.	٩٧ - ٩٩

الصفة	التصنيف	علاقتها بالعتق	علاقتها بالاعتفار	رقم الصفحة
قصر الوظيف، وَحَدَبَه، وَعِرَضَه، وَعْبَالَتَه، وَعُرْيَه، وَلُصُوق الجلد به	حُسن+جودة		تغتفر في فرس الزينة إذا لم تؤثر في حركته، أو في تناسقه العام.	١٠٣ - ١٠٠
قصر الرسغ	حُسن+جودة			١٠٧ - ١٠٣
إكراب الرسغ، وَتَمَكُّنَه، وعبالتَه، وَتَمَحُّصَه، وَعُلْبَه	جودة			١٠٧ - ١٠٣
كثرة لحم المَثَن	حُسن			١١٣ - ١٠٧
قلة لحم المتن	جودة			١١٣ - ١٠٧
قصر الظهر	حُسن+جودة			١١٩ - ١١٤
الاطمئنان اليسير في الصهوة	حُسن+جودة		يُستحب في الذكر دون الأنثى	
سُبُوغ الضلوع	حُسن+جودة			١٢١ - ١١٩
حُبُوط، أو تُشوز القُصِيرَى	حُسن+جودة			١٢٣ - ١٢١
قِصَرٌ، أو انْشِنَاجُ الطَّفْطَفَةِ، والأظَرَّة.	حُسن+جودة		تغتفر في فرس الزينة إذا لم تؤثر في حركته، أو في تناسقه العام.	١٢٥ - ١٢٣
إِشْرَافُ الْحَجَبَيْنِ، وعرضهما	حُسن+جودة			١٢٧ - ١٢٦

الصفة	التصنيف	علاقتها بالعِثْق	علاقتها بالاغتفار	رقم الصفحة
تَأْنِيفٌ، أو جِدَّةُ الحَجَبَتَيْنِ	جودة			١٢٧ - ١٢٦
عِرْضُ الْوَرِكِ	حُسن+جودة			١٣٠ - ١٢٨
أَنْ يَضْحَى العِجَانُ فِي الفرسِ الذِّكْرِ	حُسن+جودة		يغتفر في فرس الزينة إذا لم يؤثر في حركته .	١٣٣ - ١٣١
قِصْرُ السَّاقِ، وعِرْضُهَا	حُسن+جودة		يغتفر بعض الطول في فرس الركوب والزينة، إذا لم يؤثر في وظائف الركوب أو في وظائف الزينة .	١٣٧ - ١٣٣
عِظَمُ حِمَاةِ السَّاقِ، وانْبِتَارُهَا، وعُرْيُ أَيْسِيَّهَا	جودة			١٣٧ - ١٣٣
صِغَرُ الْكَعْبِ، وصَمَعُهُ، وحِدَّتُهُ، وعُرْيُهُ	حُسن+جودة		تغتفر في فرس الزينة إذا لم تؤثر في حركته، ولم يكن كبير الكعب فاحشا .	١٤٢ - ١٣٧
تَأْنِيفُ الْعُرْقُوبِ	حُسن+جودة		يغتفر في فرس الزينة إذا لم يكن فاحشا، ولم يؤثر في حركته .	١٤٥ - ١٤٢

الصفة	التصنيف	علاقتها بالعِثْق	علاقتها بالاغتفار	رقم الصفحة
طول وظيفي الرجلين، وعِرضهما، ودقتهما من الأمَام، واستواءهما من الخلف.	حُسن+جودة		تغتفر في فرس الزينة إذا لم تؤثر في حركته، أو في تناسقه العام.	١٤٦ - ١٤٧
رُحْبُ الإِهَابِ، أو اتِّسَاعُهُ.	حُسن+جودة		يغتفر في فرس الزينة إذا لم يؤثر في حركته.	١٤٨ - ١٥٠
رِقَّةُ الجَحَافِلِ	حُسن	يُستدل بها على العتق		١٥١ - ١٥٦
رِقَّةُ المُسْتَطَعَمِ	حُسن	يُستدل بها على العتق		١٥١ - ١٥٦
عِرْضُ المَنَخرِ	حُسن+جودة	يُستدل به على العتق	قد يُشَقُّ إذا كان ضيقاً	١٥٦ - ١٦٠
رُحْبُ المَنَخرِ	جودة		يُغتفر في فرس الزينة إذا لم يكن فاحشاً	١٥٦ - ١٦٠
رِقَّةُ الأَدِيمِ	حُسن+جودة	يُستدل بها على العتق		١٦٠
هَرْتُ الشَّدَقَيْنِ.	حُسن+جودة		يغتفر عدم الهَرْتِ في فرس الزينة إذا لم يُؤد إلى ضيق الشَّدَقِ.	١٦١ - ١٦٣
طول اللسان، وكثرة الرِّيقِ	جودة			١٦١ - ١٦٣

الصفة	التصنيف	علاقتها بالعِتْق	علاقتها بالاعتقار	رقم الصفحة
تَأْلِيلُ الأُذُنِ، أو جِدَّتُهَا	حُسن+جودة		يُسْتَدَلُّ بِهِ عَلَى العِتْق	١٦٣ - ١٦٥
رِقَّةٌ أَعَالِي الأُذُنَيْنِ، وما ظَهَرَ مِنْهُمَا	حُسن	يُسْتَدَلُّ بِهَا عَلَى العِتْق		١٩٢
طول الأُذُنِ	حُسن		هي في الأنثى أطول قليلاً من الذكر	١٦٣ - ١٦٥
جِدَّةُ الطَّرْفِ، أو العَيْنِ، وسُمُوهَا .	حُسن+جودة			١٦٥ - ١٦٧
نَجَلُ العَيْنِ وسوادها	حُسن		أَلِيقٌ بِالْأُنْثَى	١٦٥ - ١٦٧
رَهْلُ المَنْكَبِ وحدة أَخْرَمِيَّهْ، وخروج عَيْرِيَّهْ .	حُسن+جودة		تَغْتَفِرُ فِي فَرَسٍ الزينة إذا لم تؤثر في حركته، أو في تناسقه العام .	١٧٢ - ١٧٣
حُشْوَعُ الحَجَّاجِ، أو ضَمْرُهُ	حُسن	يُسْتَدَلُّ بِهِ عَلَى العِتْق		١٦٧ - ١٦٩
طول البطن	حُسن+جودة		يَغْتَفِرُ - بَعْضُ القَصْرِ - فِي فَرَسٍ الزينة إذا لم يؤثر في حركته، أو في تناسقه العام .	١٧٤
عَرَضُ الجبهة	حُسن			١٦٩ - ١٧٠

الصفة	التصنيف	علاقتها بالعِثْق	علاقتها بالاغتفار	رقم الصفحة
عرض خد الفرس وأَسَالَتِه، ورِقَّتِه، وقله لحمه	حُسن	يُسْتَدل بها على العِثْق		١٧٠ - ١٧١
طول القوائم، وتمحصها، وعُريها	حُسن + جودة		يغتفر عدم طول القوائم وتمحصها وعريها في فرس الزينة، ويغتفر عدم طولها في فرس الركوب الذي لا يُراد للسرعة أو القفز.	١٧٤ - ١٧٧
ظَمَّ الْمُضْوَص، وُلُظْفُها	حُسن + جودة		تُغتفر في فرس الزينة إذا لم تؤثر في حركته	١٧٧ - ١٧٩
رِقَّة الأَرْبَنَة	حُسن	يُسْتَدل بها على العِثْق		١٨٧ - ١٨٨
قصر العَسِيب	حُسن + جودة	يُسْتَدل به على العِثْق		١٧٩ - ١٨٢
قصر القَضِيب		يُسْتَدل به على العِثْق		١٨٣ - ١٨٤
عُرْي النّواهِق	حُسن	يُسْتَدل بها على العِثْق		١٨٩ - ١٩٠
قصر شَعْر الجلد أو دَقَّتِه	حُسن + جودة	يُسْتَدل به على العِثْق		١٨٤ - ١٨٦
عُرْي السُّمُوم	حُسن	يُسْتَدل بها على العِثْق		١٩٠

الصفة	التصنيف	علاقتها بالعِثْق	علاقتها بالاغتفار	رقم الصفحة
رِفَّةُ الْجُفُونِ	حُسن	يُسْتَدَلُّ بِهَا عَلَى الْعِثْقِ		١٩١
لَيْسَ شَكِيرٍ النَّاصِيَةِ، وَالْعُرْفُ	حُسن	يُسْتَدَلُّ بِهَا عَلَى الْعِثْقِ		١٩١ - ١٩٢
رِفَّةُ السَّالِفَةِ	حُسن	يُسْتَدَلُّ بِهَا عَلَى الْعِثْقِ		١٩٢ - ١٩٤
لَيْسَ شَعْرُ الرُّكْبَةِ	حُسن	يُسْتَدَلُّ بِهَا عَلَى الْعِثْقِ		١٩٤
لَيْسَ الْأَشْعَرُ	حُسن	يُسْتَدَلُّ بِهَا عَلَى الْعِثْقِ		١٩٤
شِدَّةُ سَوَادِ النَّاصِيَةِ	حُسن		وهي مما يخضع للذوق	١٩٥ - ١٩٦
إِفْرَاقُ الْعَلَابِيِّ	حُسن + جودة		الذكر أحوج من الأنثى إليها في الحُسن والجودة، وهي تغتفر في فرس الركوب، إذا لم تؤثر في وظائف الركوب	١٩٦ - ١٩٨
خُرُوجُ الْجُجُوءِ، وَالْفَهْدَتَيْنِ	حُسن + جودة		يغتفر اليسير منها في فرس الزينة إذا لم يؤثر في حركته.	١٩٨ - ٢٠٠
عِرَاضُ الْبَلْدَةِ	حُسن + جودة			٢٠٠ - ٢٠١
رَهْلُ الصَّدْرِ	جودة		يغتفر في فرس الزينة إذا لم يؤثر في حركته.	٢٠١ - ٢٠٢

الصفة	التصنيف	علاقتها بالعِثْق	علاقتها بالاغتفار	رقم الصفحة
رخاوة المَرْدَغَة، وعِظَمُ النَّاهِضِ، وتَعَثُّرُهُ	جودة			٢٠٤ - ٢٠٦
قصر العَصْد	حُسن + جودة			٢٠٢ - ٢٠٤
كَثْرَةُ الغُضُونِ - في الجلد - بين العَضْدَيْنِ، والفَهْدَتَيْنِ، وبِاطِنِ الذَّرَاعَيْنِ، والإِبْطَيْنِ.	جودة		أكثر أنواع فرس الركوب حاجة إلى كمالها، هما فرسا: السرعة، والقفز.	٢٠٦
انْحِدَارُ القَصِّ	جودة			٢٠٧
طول الذراعين، وعبالتهما، وعرضهما	حُسن + جودة		تغتفر في فرس الركوب والزينة، إذا لم تؤثر في وظائف الركوب والزينة.	٢٠٧ - ٢٠٩
لَطَافَةُ الرُّكْبَتَيْنِ	حُسن			٢٠٩ - ٢١١
شِدَّةُ سُمُومِ الركبتين، وإكْرَابُ أَسْرِهِمَا، وقُرْبُ ما بينهما	جودة			٢٠٩ - ٢١١
لَطَافَةُ الحَبَّةِ	حُسن			٢١١ - ٢١٢

الصفة	التصنيف	علاقتها بالعِثْق	علاقتها بالاغتفار	رقم الصفحة
تَمَحُّصُ الْجَبَّةِ	جودة			٢١٢ - ٢١٣
صغر العُجَاية، وصغر قَمَعَتِهَا	حُسن + جودة			٢١٢ - ٢١٣
قِلَّةُ لحم العُجَاية، وَعُمُوضُ الْعَصَبِ فيها	جودة			٢١٢ - ٢١٣
عِظْمُ الحافِرِ، وإفْحَاجُ حَوَامِيهِ، وحدة سُنْبِكَه، وَرُحْبُ صَحْنِهِ، وتَقْعِيهِ، وَصِغَرُ نُسُورِهِ، وَبُعْدُ أَلْيِهِ مِنَ الْأَرْضِ، وَقِلَّةُ فَتُورِهِ.	حُسن + جودة		تغتفر في فرس الزينة إذا لم تؤثر على وظائف الزينة.	٢١٣٥ - ٢١٧
نُبُوُّ المَعْدَلَيْنِ، وَكَثْرَةُ لَحْمِهِمَا	حُسن + جودة		تغتفر في فرس الزينة إذا لم تؤثر في حركته، أو في تناسقه العام.	٢١٧ - ٢١٨
اعتدال الصُّلْبِ، وعِرَاضُ فَقَرَاتِهِ	حُسن + جودة			٢١٨ - ٢١٩
عِرَاضُ الصِّفَاقِ وَكثَافَتُهُ الصِّفَاقِ، وَشِدَّتُهُ	جودة			٢١٩ - ٢٢٠
خُرُوجُ المَوْقِفِ، وخرُوج القَلْتِ، وضيقة	جودة			٢٢٠ - ٢٢٣

الصفة	التصنيف	علاقتها بالعنق	علاقتها بالاعتقار	رقم الصفحة
إشرافُ القَطَاةِ، وعِرْضُهَا، وكَثْرَةُ لَحْمِهَا.	حُسن+جودة			٢٢٣ - ٢٢٥
شدة عَجَب الذَّئِبِ، وغلظه من غير إفراط ارتفاع ولا غموض	جودة			٢٢٥ - ٢٢٦
قِصْرُ العُزَيَّاءِ، وكَثْرَةُ لَحْمِهَا	حُسن+جودة		تغتفر في فرس الزينة إذا لم تؤثر في حركته، أو في تناسقه العام.	٢٢٦ - ٢٢٧
شَمَمٌ الجاعرتين، وبعد ما بينهما	حُسن+جودة		الذكر أحوج إلى شمم الجاعرتين من الأنثى	٢٢٧ - ٢٢٩
عِرْضُ المُخْدَيْنِ، وطولُهما	حُسن+جودة		يُغتفر القصر في فرس الركوب والزينة ما لم يصل إلى حد القَسَطِ	٢٢٩ - ٢٣٢
تَوَلِيحُ الثَّفِيَّتَيْنِ، وَلُصُوقُ الجِلْدِ على رُؤُوسِهِمَا	جودة			٢٣٢ - ٢٣٣
بُعدُ ما بين اللَّحْيَيْنِ من أعاليهما	حُسن+جودة			٢٣٥
لَهْزُ المَاضِغِ	جودة			٢٤١

الصفة	التصنيف	علاقتها بالعتق	علاقتها بالاعتفار	رقم الصفحة
كثرة الرّيق	جودة			٢٣٥ - ٢٣٤
أن لا يعجل العرق بالخروج ولا يبطي	جودة			٢٤٣ - ٢٤١
التناغم والانسجام بين الصفات في القيام بوظيفة الركوب أو وظيفة الزينة.	حسن+جودة			٢٤٠ - ٢٣٥

جدول الصفات المذمومة

- مشترك = تشترك فيه وظائف الركوب والزينة

- محتمل = يحتمل أن يكون خلقيا، ويحتمل أن يكون حادثا.

العيب	تصنيفه	علاقته بوظائف الركوب والزينة	تأثيره	علاقته بالاعتذار	رقم الصفحة
غِلَطُ الجُحْفَلَة	خَلْقِي	يتعلق بوظائف الزينة	يؤثر في نوع الجنس العربي		١٥٢ - ١٥١ ١٥٤ - ١٥٣ ١٥٦ - ١٥٥ ٣٠٠
الكَزَم المتعلق بغلظ الجحفلة	خَلْقِي	يتعلق بوظائف الزينة	يؤثر في نوع الجنس العربي		٢٥٩ - ٢٥٨
الكَزَم المتعلق بقصر الجحفلة أو الأنف	خَلْقِي	يتعلق بوظائف الزينة	يؤثر في نوع الجنس العربي	يُغتفر يسيره في فرس الركوب إذا لم يؤثر في وظائفه	٢٥٩ - ٢٥٨
القَنَّا	خَلْقِي	يتعلق بوظائف الزينة	يؤثر في نوع الجنس العربي		٢٥١ - ٢٥٠
الخَنَس الذي يدل على تأخر الأنف إلى الوراء	خَلْقِي	يتعلق بوظائف الزينة	يؤثر في نوع الجنس العربي		٢٩٣ - ٢٩١
الخَنَس الذي هو عبارة عن هَرْمَة في ملتقى طرف الجبهة بقصبة الأنف	خَلْقِي	مشترك	يؤثر في داخل نوع الجنس العربي		٢٩٣ - ٢٩١

العيب	تصنيفه	علاقته بوظائف الركوب والزينة	تأثيره	علاقته بالاغتفار	رقم الصفحة
غلظ المذبح	خَلْقِي	يتعلق بوظائف الزينة	يؤثر في نوع الجنس العربي		٨٣ - ٧٧
غِلَظُ الدُّفْرِى، أو غلظ السَّالفة	خَلْقِي	مشارك	يؤثر في نوع الجنس العربي		١٨٤ - ١٩٣ ٣٠٠
كثرة لحم الوجه	خَلْقِي		يؤثر في نوع الجنس العربي		١٧١ - ١٧٠ ٣٠٠
غلظ الأذن أو غلظ طرفها	خَلْقِي	يتعلق بوظائف الزينة	يؤثر في نوع الجنس العربي		١٦٤ - ١٦٣ ١٦٥
غِلَظُ العُنُق، أو الرِّقَب	خَلْقِي	مشارك	يؤثر في نوع الجنس العربي		٣٠٩ - ٣٠٨
قصر العُنُق؛ الذي ينتج عنه ثني إحدى يدي الفرس عند محاولة الوصول إلى شيء على سطح الأرض.	خَلْقِي	مشارك	يؤثر في نوع الجنس العربي		٧٥ - ٧١
طول الشعر	خَلْقِي	يتعلق بوظائف الزينة	يؤثر في نوع الجنس العربي	يتأثر بالبيئة	١٨٥ - ١٨٤ ٣٠٦ - ١٨٦

العيب	تصنيفه	علاقته بوظائف الركوب والزينة	تأثيره	علاقته بالاغتفار	رقم الصفحة
الطَّنْب، أو طول الظهر	خَلْقِي	مشارك	يؤثر في نوع الجنس العربي		١١٤ - ١١٥ ٣٠٩ - ٣١١
طـوْل العَسيب	خَلْقِي	يتعلق بوظائف الزينة	يؤثر في نوع الجنس العربي		١٧٧ - ١٧٤ ٢٩٩
طـوْل القضيـب	خَلْقِي	يتعلق بوظائف الجودة	يؤثر في نوع الجنس العربي		١٨٤ - ١٨٣ ٣٠٧ - ٣٠٦
الدَّن	خَلْقِي	مشارك	يؤثر في داخل نوع الجنس العربي		٢٥٠ - ٢٤٩
الهَضَم	خَلْقِي	مشارك	يؤثر في داخل نوع الجنس العربي		٢٥٢ - ٢٥١
البَدَد	خَلْقِي	مشارك	يؤثر في داخل نوع الجنس العربي يغتفر يسيره في فرس الزينة إذا لم يؤثر في حركته .		٢٥٣ - ٢٥٢
الفَحَج الفاحش	خَلْقِي	مشارك	يؤثر في داخل نوع الجنس العربي		٢٥٤ - ٢٥٣
كثرة لحم المتن	محتمل	يتعلق بوظائف الركوب	يؤثر في داخل نوع الجنس العربي وإذا اقترنت كثرة اللحم بالغلظ فهي من علامات الهجنة، ومن ثم يكون التأثير في نوع الجنس العربي		١٠٨ - ١٠٧ ١١٠ - ١٠٩ ١١٣ - ١١٢ ٢٩٨

العيب	تصنيفه	علاقته بوظائف الركوب والزينة	تأثيره	علاقته بالاعتقار	رقم الصفحة
اضطراب المتن	محتمل	مشترك	يؤثر في داخل نوع الجنس العربي		٢٩٨
عِظَم الزَّوَر	خَلْقِي	مشترك	يؤثر في داخل نوع الجنس العربي	٩٧ - ٩٨ - ٩٩ - ٢٩٧ - ٢٩٨	
طَمَأْنِينَةُ الْقَطَاة	خَلْقِي	مشترك	يؤثر في داخل نوع الجنس العربي		٣٠١
قِصْرُ الصِّلَع	خَلْقِي	مشترك	يؤثر في داخل نوع الجنس العربي		٢٩٩ - ٣٩٨
ضيقُ الجِلْد على الكَتِف، والعَضْد	خَلْقِي	يتعلق بوظائف الركوب	يؤثر في داخل نوع الجنس العربي	يغتفر في فرس الزينة إذا لم يؤثر في حركته	٢٩٩ - ٣٠٠
ضيقُ الشَّدَق	خَلْقِي	يتعلق بوظائف الركوب	يؤثر في داخل نوع الجنس العربي	يغتفر في فرس الزينة ما لم يكن فاحشا	٣٠١
قِلَّةُ الدِّمَاغ	خَلْقِي	مشترك	يؤثر في داخل نوع الجنس العربي	يغتفر في فرس الركوب إذا لم يؤثر في جودته	٣٠٥

العيب	تصنيفه	علاقته بوظائف الركوب والزينة	تأثيره	علاقته بالاعتذار	رقم الصفحة
طول النِّسَا	محتمل	يتعلق بوظائف الركوب	يؤثر في داخل نوع الجنس العربي	يغتفر في فرس الزينة إذا لم يؤثر في حركته	٣٠٣
مَوْجُ الرِّبْلَة	محتمل	يتعلق بوظائف الركوب	يؤثر في داخل نوع الجنس العربي	يغتفر في فرس الزينة إذا لم يؤثر في حركته	٣٠٢
العَزَل	حادث	يتعلق بوظائف الزينة	يؤثر في داخل نوع الجنس العربي	يغتفر في فرس الزينة إذا لم يكن فاحشاً وكان الفرس شياً لذيله	٢٥٤ - ٢٥٥
ضَعْفُ الضَّرْس	محتمل	مشارك	يؤثر في داخل نوع الجنس العربي		٣٠٥
نُكْسُ الجَاغَرَة	خَلْقِي	مشارك	يؤثر في داخل نوع الجنس العربي		٣٠٧
اسْتِدَارَةُ القوائم	خَلْقِي	مشارك	يؤثر في داخل نوع الجنس العربي		٣٠٦
الإفْعَادُ فِي الرِّجْلَيْنِ	خَلْقِي	مشارك	يؤثر في داخل نوع الجنس العربي		٣٠٧ - ٣٠٨

العيب	تصنيفه	علاقته بوظائف الركوب والزينة	تأثيره	علاقته بالاغتفار	رقم الصفحة
انْمِسَاخُ الْحَمَاة	خَلْقِي	مشارك	يؤثر في داخل نوع الجنس العربي	يغتفر في فرس الزينة إذا لم يكن فاحشا	٣٠٢
والوُقْص	خَلْقِي	مشارك	يؤثر في داخل نوع الجنس العربي	إذا لم يصل إلى قصر الذي يؤدي إلى الهُجْنة	٢٨٦ - ٢٨٥
والإَرْهاف	خَلْقِي	مشارك	يؤثر في داخل نوع الجنس العربي		٢٨٦ - ٢٨٥
التَّلْقِيفُ فِي الْعُنُقِ	خَلْقِي	مشارك	يؤثر في داخل نوع الجنس العربي		٢٨٦ - ٢٨٥
التَّلْقِيفُ فِي الْيَدَيْنِ	خَلْقِي	مشارك	يؤثر في داخل نوع الجنس العربي		٢٨٦ - ٢٨٥
الْقَمْعُ فِي الْعِرْقُوبِ وَفِي الرِّكْبَةِ	خَلْقِي	مشارك	يؤثر في داخل نوع الجنس العربي		٢٨٧
الدَّرَمُ فِي الْعِرْقُوبِ	خَلْقِي	مشارك	يؤثر في داخل نوع الجنس العربي	يغتفر يسيره في فرس الزينة	٢٨٧

العيب	تصنيفه	علاقته بوظائف الركوب والزينة	تأثيره	علاقته بالاعتقار	رقم الصفحة
الرَّكَب	خَلْقِي	مشارك	يؤثر في داخل نوع الجنس العربي		٣٠٨
الخَذَا	خَلْقِي	مشارك	يؤثر في داخل نوع الجنس العربي		٢٦٩
الإِخْطَاف	خَلْقِي	مشارك	يؤثر في داخل نوع الجنس العربي		٢٧٥
الرَّوَر	خَلْقِي	مشارك	يؤثر في داخل نوع الجنس العربي		٢٧٧
الجَنَف	خَلْقِي	مشارك	يؤثر في داخل نوع الجنس العربي		٢٧٦
الكَتَف	خَلْقِي	مشارك	يؤثر في داخل نوع الجنس العربي		٢٧٩
القَعَس	خَلْقِي	مشارك	يؤثر في داخل نوع الجنس العربي		٢٧٦ - ٢٧٨

العيب	تصنيفه	علاقته بوظائف الركوب والزينة	تأثيره	علاقته بالاغتفار	رقم الصفحة
البَزَخ	خَلْقِي	مشترك	يؤثر في داخل نوع الجنس العربي		٢٧٦ - ٢٧٨
الحَدَب في الظهر، أو الصُّلْب أو القِطَاة	خَلْقِي	مشترك	يؤثر في داخل نوع الجنس العربي		٢٧٧ - ٢٧٨
الرَّسَح	خَلْقِي	مشترك	يؤثر في داخل نوع الجنس العربي		٢٧٦ - ٢٧٨
الصَّكَّك	خَلْقِي	مشترك	يؤثر في داخل نوع الجنس العربي		٢٨٠ - ٢٨١
الْفَرَق	خَلْقِي	مشترك	يؤثر في داخل نوع الجنس العربي		٢٧٩ - ٢٨٠
الْقِرَان في الكعبين	خَلْقِي	مشترك	يؤثر في داخل نوع الجنس العربي	خاص بالذَّكَر، ويُغتفر في فرس الزينة ما لم يؤثر في حركته	٢٨١ - ٢٨٣
السَّعَل	خَلْقِي	مشترك	يؤثر في داخل نوع الجنس العربي		٣٠٩

العيب	تصنيفه	علاقته بوظائف الركوب والزينة	تأثيره	علاقته بالاعتذار	رقم الصفحة
الصَّقل	خَلقي	مشارك	يؤثر في داخل نوع الجنس العربي		٣٠٩
الخِفاق	خَلقي	مشارك	يؤثر في داخل نوع الجنس العربي	خاص بالأنثى	٢٨٨
البَجَر	محتمل	مشارك	يؤثر في داخل نوع الجنس العربي		٢٨٨ - ٢٨٩
الثَّجل	خَلقي	مشارك	يؤثر في داخل نوع الجنس العربي		٢٥٦ - ٢٥٧
القَسَط	خَلقي	مشارك	يؤثر في داخل نوع الجنس العربي		٢٧٤ - ٢٧٥
الرَّجَز	خَلقي	مشارك	يؤثر في داخل نوع الجنس العربي		٢٧٤ - ٢٧٥
الحَنَف	خَلقي	مشارك	يؤثر في داخل نوع الجنس العربي		٢٥٧ - ٢٥٨

العيب	تصنيفه	علاقته بوظائف الركوب والزينة	تأثيره	علاقته بالاغتفار	رقم الصفحة
الصَّدَف	خَلْقِي	مشترك	يؤثر في داخل نوع الجنس العربي		٢٥٦
المَدَش	خَلْقِي	مشترك	يؤثر في داخل نوع الجنس العربي		٢٧٤ - ٢٧٣
الفَدَع	خَلْقِي	مشترك	يؤثر في داخل نوع الجنس العربي		٢٧٤ - ٢٧٣
الْقَد	خَلْقِي	مشترك	يؤثر في داخل نوع الجنس العربي	يُغتفر يسيره في فرس الركوب والزينة، وهو في الرّجلين أشد اغتفارا منه في اليدين، وكل ذلك مشروط بعدم تأثيره في وظائف الركوب أو الزينة.	٢٧٤ - ٢٧٣
المَلَحُ	حادث	مشترك	يؤثر في داخل نوع الجنس العربي		٣١٣ - ٣١٢

العيب	تصنيفه	علاقته بوظائف الركوب والزينة	تأثيره	علاقته بالاغتفار	رقم الصفحة
البَيض	حادث	مشارك	يؤثر في داخل نوع الجنس العربي	يغتفر في فـرس الركوب والزينة	٢١٤
المَشَّش	حادث	مشارك	يؤثر في داخل نوع الجنس العربي		٢٦٥ - ٢٦٤
الانْتِشار، وتَحْرُكُ الشَّظَاة	حادث	مشارك	يؤثر في داخل نوع الجنس العربي		٢٦٦ - ٢٦٧
الجَرَذ	حادث	مشارك	يؤثر في داخل نوع الجنس العربي		٢٦٠ - ٢٦١
الدَّخَس	حادث	مشارك	يؤثر في داخل نوع الجنس العربي		٢٦١ - ٢٦٢
العَرَن	حادث	مشارك	يؤثر في داخل نوع الجنس العربي		٢٦٢ - ٢٦٣
السَّرَطَان	حادث	مشارك	يؤثر في داخل نوع الجنس العربي		٢٦٣

العيب	تصنيفه	علاقته بوظائف الركوب والزينة	تأثيره	علاقته بالاغتفار	رقم الصفحة
الآرْتِهَاش	حادث	مشارك	يؤثر في داخل نوع الجنس العربي		٢٦٣ - ٢٦٤
الزَّوَانِد	حادث	مشارك	يؤثر في داخل نوع الجنس العربي		٢٥٥
الشَّقَاق	حادث	مشارك	يؤثر في داخل نوع الجنس العربي		٢٦٥
النَّمْلَة	حادث	مشارك	يؤثر في داخل نوع الجنس العربي		٢٦٦
المَعَر	خَلْقِي	يتعلق بوظائف الزينة	يؤثر في داخل نوع الجنس العربي		٢٦٩ - ٢٧٢
الزَّرَعَر	خَلْقِي	يتعلق بوظائف الزينة	يؤثر في داخل نوع الجنس العربي		٢٦٩ - ٢٧٢
السَّعَف	خَلْقِي	يتعلق بوظائف الزينة	يؤثر في داخل نوع الجنس العربي		٢٦٩ - ٢٧٢

العيب	تصنيفه	علاقته بوظائف الركوب والزينة	تأثيره	علاقته بالاعتقار	رقم الصفحة
السَّفا	خَلْقِي	يتعلق بوظائف الزينة	يؤثر في داخل نوع الجنس العربي		٢٧٨ - ٢٨٠
الزَّرَق	خَلْقِي	يتعلق بوظائف الزينة	يؤثر في داخل نوع الجنس العربي		٢٧٢ - ٢٧٣
الحَوَل	خَلْقِي	يتعلق بوظائف الزينة	يؤثر في داخل نوع الجنس العربي		٢٧٢ - ٢٧٣
الإغراب	خَلْقِي	يتعلق بوظائف الزينة	يؤثر في داخل نوع الجنس العربي		٢٧٢ - ٢٧٣
السَّعل	خَلْقِي	يتعلق بوظائف الزينة	يؤثر في داخل نوع الجنس العربي		٢٨٠
الصَّبغ	خَلْقِي	يتعلق بوظائف الزينة	يؤثر في داخل نوع الجنس العربي		٢٨٠
العَصَل	خَلْقِي	يتعلق بوظائف الزينة	يؤثر في داخل نوع الجنس العربي		٢٨٠

العيب	تصنيفه	علاقته بوظائف الركوب والزينة	تأثيره	علاقته بالاغتفار	رقم الصفحة
الكشف	خَلْقِي	يتعلق بوظائف الزينة	يؤثر في داخل نوع الجنس العربي		٢٨٠
الشَّج	خَلْقِي	يتعلق بوظائف الزينة	يؤثر في داخل نوع الجنس العربي		٢٥٩ - ٢٦٠
الأدر	خَلْقِي	يتعلق بوظائف الزينة	يؤثر في داخل نوع الجنس العربي		٢٨٣ - ٢٨٤
اضطراب الحافر	خَلْقِي	مشترك	يؤثر في داخل نوع الجنس العربي		٣٠٣ - ٣٠٤
رَحَح الحافر	خَلْقِي	مشترك	يؤثر في داخل نوع الجنس العربي		٣٠٣ - ٣٠٤
خُفُوف الحافر أو النَّقْد	خَلْقِي	مشترك	يؤثر في داخل نوع الجنس العربي يغترف في فرس الزينة إذا كان يسيرا		٣١٥ - ٣١٦
المَجَل في الحافر	حادث	مشترك	يؤثر في داخل نوع الجنس العربي		٢٨٦ - ٢٨٧

العيب	تصنيفه	علاقته بوظائف الركوب والزينة	تأثيره	علاقته بالاعتذار	رقم الصفحة
المَجَل في العرقوب	حادث	متعلق بوظائف الركوب	يؤثر في داخل نوع الجنس العربي	يغتفر في فرس الزينة ما لم يكن فاحشا	٢٨٧ - ٢٨٦
طُهور الشُّور في الحافر	خلقي	متعلق بوظائف الركوب	يؤثر في داخل نوع الجنس العربي	يغتفر في فرس الزينة إذا لم يؤثر في حركته	٣٠٥ - ٣٠٤
النُّفخ، أو الفأرة	حادث	متعلق بوظائف الركوب	يؤثر في داخل نوع الجنس العربي	يغتفر في فرس الزينة ما لم يكن فاحشا	٣١٣
الرَّوَّاغ	محتمل	متعلق بوظائف الركوب	يؤثر في داخل نوع الجنس العربي		٢٩٣
الحيَّوص	محتمل	متعلق بوظائف الركوب	يؤثر في داخل نوع الجنس العربي		٢٩٣
المُشْتَق	محتمل	متعلق بوظائف الركوب	يؤثر في داخل نوع الجنس العربي		٢٩٣
الجَمُوح	محتمل	متعلق بوظائف الركوب	يؤثر في داخل نوع الجنس العربي		٢٩٣ - ٢٩٤

العيب	تصنيفه	علاقته بوظائف الركوب والزينة	تأثيره	علاقته بالاعتقار	رقم الصفحة
المُعْتَرَم	محتمل	متعلق بوظائف الركوب	يؤثر في داخل نوع الجنس العربي		٢٩٤ - ٢٩٣
والْعَرَب	محتمل	متعلق بوظائف الركوب	يؤثر في داخل نوع الجنس العربي		٢٩٤ - ٢٩٣
الطَّمُوح	محتمل	متعلق بوظائف الركوب	يؤثر في داخل نوع الجنس العربي		٢٩٦
الْمُنْكَس	محتمل	متعلق بوظائف الركوب	يؤثر في داخل نوع الجنس العربي		٢٩٦
الحرون	محتمل	مشارك	يؤثر في داخل نوع الجنس العربي		٢٩٠ - ٢٨٩
الضَّغُون	محتمل	مشارك	يؤثر في داخل نوع الجنس العربي		٢٩١ - ٢٩٠
الشَّمُوس	محتمل	مشارك	يؤثر في داخل نوع الجنس العربي		٢٩٥ - ٢٩٤

العيب	تصنيفه	علاقته بوظائف الركوب والزينة	تأثيره	علاقته بالاعتذار	رقم الصفحة
الشَّبُوب	محتمل	مشارك	يؤثر في داخل نوع الجنس العربي		٢٩٥
العَاجِر	محتمل	مشارك	يؤثر في داخل نوع الجنس العربي		٢٩٥

الخاتمة

الحمد لله الذي أتم علينا النعمة، ولم يخرجنا - في هذا العمل - عن دائرة الأجر أو الأجرين... وبعد، فإن هذه الدراسة كانت تسعى إلى تحقيق غايتين كبيرتين: تتمثل الغاية الأولى في تقريب صفات الخيل العربية - من خلال تراث القدماء - كمرجعية علمية وأدبية، نستهدي بها في تعاملنا اليوم مع الخيل العربية علمياً وعملياً، وتتمثل الغاية الثانية في محاولة اقتراح القوانين التي تنظم حركة هذه المرجعية، وتفتح الطريق أمام دفع عجلتها إلى الأمام. ولا أستطيع القول: إنني قد وصلت إلى هاتين الغايتين، لكنني أستطيع أن أقول: إنني حاولت أن أصل إليهما، وكان من أبرز نتائج هذه المحاولة ما يأتي:

١ - أصبح هذا العمل - في حدود علمي - أول عمل يجمع أغلب ما ورد عن العرب في صفات الخيل العربية في مكان واحد، ويتناولها بالدرس والمناقشة، ويشير إلى مواطنها في كتب التراث.

٢ - يرى هذا العمل أن علتي: الركوب والزينة، اللتين خلق الله ﷻ الخيل العربية من أجلهما؛ تمثلان القانون الذي ينظم حركة صفتها وما يتعلق بها من أحكام، ويرى أن هذا القانون يجمع بين المساحة الثابتة التي تحفظ هوية صفات الخيل العربية، وبين المساحة المتحركة التي تسمح بتطويرها.

٣ - يرى هذا العمل أن العتق عند العرب يمثل خطأً فاصلاً بين جنس الخيل العربية، وبين الأجناس الأخرى من الخيل، ويرى أن قانون العتق يمثل

في مخالفة صفات الجنس الداخل على الجنس العربي، ويرى أن العِثَق يدور على معان كبرى، من أبرزها: الغلظ، والحجم، واللون، والصوت، والطبيعة. وهذه الرؤية سوف تفتح أمامنا أفقاً واسعاً في التعامل مع مسألة العِثَق وما يتعلق به من أحكام في واقعنا ومستقبلنا.

٤ - يرى هذا العمل أن الذين صنعوا مرجعية الخيل العربية هم العرب القدماء - شعراء وعلماء - وكان ذلك بناء على قانون الركوب والزينة، وقانون العِثَق. وعليه، فهم العِمَاد فيما يتعلق بها من أوصاف وأحكام لا تتعارض مع قانون الركوب والزينة أو قانون العِثَق.

٥ - يرى هذا العمل أن صفات الخيل العربية تنقسم من حيث الأصل إلى قسمين: صفات محمودة، وصفات مذمومة، وأن الصفات المحمودة هي التي اصطلح العلماء على تسميتها بالمستحبات، وأن الصفات المذمومة هي التي اصطلح العلماء على تسميتها بالعيوب أو المكروهات، ويرى كذلك أن المستحبات لا تخرج عن كونها إما صفات حُسن، أو صفات جودة، أو صفات مشتركة بينهما، وأن العيوب أو المكروهات لا تخرج عن كونها إما عيوباً مؤثرة في نوع الجنس العربي؛ وهي العيوب التي تدل على الهُجْنة، وإما عيوباً مؤثرة في داخل نوع الجنس العربي، وهي العيوب التي لا تُخرج الفرس من دائرة العروبة، وهذه العيوب تتوزع بين عيوب خَلْقِيَّة؛ وهي العيوب التي من أصل الخَلْقَة، وبين عيوب حادثة؛ وهي العيوب التي ليست من أصل الخَلْقَة، وبين عيوب تحتل الأمرين.

٦ - ويرى هذا العمل أن صفات العِثَق - من حيث الأصل - هي إما صفة حُسن أو صفة جودة، ثم خرجت عن هذا الأصل وأصبحت دليلاً على العِثَق؛ عندما اختلطت الخيل العربية بغيرها من الأجناس الأخرى، ودعت الحاجة إلى التفريق بين الفرس العربي والفرس غير العربي.

٧ - ويرى هذا العمل أن صفات الهُجْنة لا تدخل تحت اسم العيوب إلا من حيث العموم، وذلك أن العيوب تعود إلى أصل صفات الخيل العربية، وأن الهُجْنة تعود إلى أصل صفات الخيل غير العربية.

٨ - اقترح هذا العمل بعض التقسيمات والمصطلحات والضوابط، التي تعين على فهم صفات الخيل العربية، وتحسن من طريقة التعامل معها، وقد بسطنا القول في ذلك في مدخل هذه الدراسة.

٩ - اقترح هذا العمل فرزاً جديداً لصفات الخيل العربية، يُسهّل ربطها بالأحكام المتعلقة بها عند العرب، في ضوء قانون الركوب والزينة، وقانون العتق، ويتمثل هذا الفرز في جدولين: أحدهما يختص بالصفات المحمودة، والآخر يختص بالصفات المذمومة، وهما في ذيل الفصل الثاني من هذه الدراسة.

وفي ختام هذا العمل، أتمنى أن يجد القارئ فيه ما يرقى إلى ذوقه وعلمه، وأتمنى - كذلك - أن يحظى هذا العلم بمزيد من العناية والاهتمام، وأن يأخذ مكانه الذي يليق به على المستوى العربي.

المصادر

- كتاب الخيل، أبو عبيدة معمر بن المثنى، تحقيق: محمد عبد القادر أحمد، مطبعة النهضة العربية، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٨٦م.
 - كتاب الخيل، أبو عبيدة معمر بن المثنى، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الطبعة الثانية، ١٩٨١م.
 - كتاب الخيل، عبد الملك بن قريب الأصمعي، تحقيق: حاتم الضامن، دار البشائر، دمشق، الطبعة الأولى، ٢٠٠٥م.
- المراجع:
- الاختيارين، (الأخفش الصغير) علي بن سليمان بن الفضل، تحقيق: فخر الدين قباوة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٤هـ.
 - أدب الكاتب، ابن قتيبة، تحقيق: محمد الدالي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٩٩م.
 - أسماء خيل العرب وفرسانها، ابن الأعرابي، تحقيق: حاتم الضامن، دار البشائر، دمشق، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣م.
 - أسماء خيل العرب وفرسانها، محمد بن زياد الأعرابي، تحقيق: حاتم الضامن، دار البشائر، دمشق، ٢٠٠٣م.
 - أسماء خيل العرب وأنسابها وذكر فرسانها، (الأسود الغندجاني) أبو محمد الأعرابي، تحقيق: محمد علي سلطان، دار العصماء، دمشق، الطبعة الأولى، ٢٠٠٧م.
 - أسواق العرب في الجاهلية والإسلام، سعيد الأفغاني، دار الفكر، دمشق، الطبعة الثانية، ١٣٧٩هـ.

- اشتقاق الأسماء، للأصمعي، تحقيق: رمضان عبد التواب، وصلاح الدين الهادي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤٠٠هـ.
- الاشتقاق، محمد بن الحسن بن دريد، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثالثة، د.ت.
- الأصمعيات، عبد الملك بن قريب الأصمعي، تحقيق: قصي الحسين، دار ومكتبة الهلال، الطبعة الأولى، ١٩٩٨م.
- الأصمعي وجهوده في رواية الشعر العربي، إياد عبد المجيد، دار الوراق، الأردن، الطبعة الأولى، ٢٠٠١م.
- أصول الخيل العربية الحديثة، نسخة مصورة من مخطوط عباس باشا الأول (ت ١٨٥٤م)، مكتبة الملك عبد العزيز العامة، الرياض، د. ت.
- أصول الخيل العربية الحديثة، حمد الجاسر، دار اليمامة، الرياض ١٤١٥هـ.
- الأعراب الرواة، عبد الحميد الشلقاني، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٧م.
- الأعلام، خير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة السابعة عشرة، ٢٠٠٧م.
- الأغاني، أبو فرج الأصفهاني، تحقيق: إحسان عباس، وآخرون، دار صادر، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٢٦هـ.
- الأقوال الكافية والفصول الشافية في الخيل، علي بن داود الرسولي، تحقيق: يحيى الجبوري، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٨٧م.
- أمالي ابن الشجري، دار المعرفة، بيروت، د.ت.
- أمالي اليزيدي، بتعليق: عبد الله العلوي الحضرمي، دائرة المعارف، حيدر آباد، الطبعة الثالثة، ١٣٦٧هـ.
- أمالي الزجاجي، تحقيق: عبد السلام هارون، القاهرة، ١٣٨٢هـ.
- الأمالي، لأبي علي القالي، مع ذيل الأمالي، وصلة ذيله، لأبي علي إسماعيل بن القاسم القالي، تحقيق: علي محمد زينو، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٨م.
- الأمثال، أبو عبيد القاسم بن سلام، تحقيق: عبد المجيد قطامش، بيروت، ١٩٩٨م.
- إنباه الرواة على أنباه النحاة، للقفطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر القاهرة، ١٤٠٦هـ.

- الأنوار ومحاسن الأشعار، علي بن محمد بن المطهر الشمشطاني، تحقيق: صالح مهدي العزاوي، وزارة الثقافة والإعلام، بغداد، الطبعة الثانية، ١٩٨٧م.
- أوصاف الخيل الممدوحة وغيرها، تأليف: فتوح البجرمي، تحقيق: مها مظلوم خضر، وأحمد عثمان خضر، الطبعة الأولى، د.ت.
- أيام العرب قبل الإسلام، أبو عبيدة معمر بن المثنى، تحقيق: عادل جاسم البياتي، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ.
- البارع في اللغة، أبو علي القالي، تحقيق: هاشم الطعان، مكتبة النهضة، بغداد، ١٩٧٣م.
- البحث عن الحصان العربي، اثبتيادي مورس، ترجمة: عبد الله بن إبراهيم العمير، دار الملك عبد العزيز، الرياض، ١٤٢٨هـ.
- البحر المحيط، أبو حيان، دار الفكر، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ.
- البرصان والعرجان والعميان والحوالان، للجاحظ، تحقيق: عبد السلام هارن، دار الفكر، بيروت، ط ٤، د.ت.
- بعض مرابط الخيل وأخبارها عند قبيلة عتيبة، تركي بن مطلق القداح العتيبي، مطابع الحميضي، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ.
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، للسيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، ١٩٦٤م.
- بلوغ الأرب في معرفة أحوال العرب، محمد شكري الألوسي، تحقيق: محمد بهجة الأثري، دار الكتاب المصري، د.ت.
- البيان والتبيين، للجاحظ، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، د.ت.
- تاج العروس، محمد مرتضى الزبيدي، طبعة بولاق، نسخة مصورة.
- تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي، القاهرة، ١٩٣١م.
- تاريخ الجاهلية، عمر فروخ، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٨٤م.
- تاريخ الأدب العربي، بروكلمان، ترجمة: عبد الحليم النجار، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الخامسة، د.ت.
- تاريخ الخديوي محمد باشا توفيق، تأليف: عزيز زند، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩١م.

- تاريخ الوزير محمد علي باشا، تأليف: خليل بن أحمد الرجبى، تحقيق وتعليق: دانيال كريسيلىوس، وحمزة عبد العزيز بدر، وحسام الدين إسماعيل، الآفاق العربية، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٩٧م.
- تاريخ مصر من محمد علي إلى العصر الحديث، محمد صبرى، مكتبة مدبولي، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٩٩٦م.
- تاريخ تربية الخيول العربية في مصر، عبد العليم عشوب، مطبعة عناني، مصر، ١٩٤٢م.
- التذكرة الحمدونية، ابن حمدون، تحقيق: إحسان عباس، معهد الإنماء العربي، ١٩٨٤م.
- تحقيق التراث، عبد الهادي الفضلي، مكتبة العلم، جدة، ١٤٠٢هـ.
- تحقيق النصوص ونشرها، عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٣٩٧هـ.
- تحكيم الجواد العربي بين الأصالة والجمال، نضال خضر معيوف، دار الشرق للطباعة والنشر، ٢٠١١م.
- تربية الخيول العربية، الأمير محمد علي، مطبعة عناني، مصر، الطبعة الثانية، ١٩٣٨م.
- تربية الخيول، أحمد علي كامل، منشأة المعارف، الإسكندرية، ٢٠٠٢م.
- تربية الخيول، أيمن الشربيني، دار الطلائع للنشر، مصر ٢٠٠١م.
- تفسير القرآن العظيم، ابن كثير، تحقيق: سامي بن محمد سلامة، دار طيبة للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، ١٤٢٠هـ.
- تهذيب اللغة، للأزهري، تحقيق: عبد السلام هارون، وآخرون، المؤسسة المصرية العامة للتأليف، القاهرة، ١٣٨٤هـ.
- ثمرات الأوراق، ابن حجة الحموي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧١م.
- جامع البيان في تأويل القرآن، ابن جرير الطبري، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.
- جر الذيل في علم الخيل، جلال الدين السيوطي، تحقيق حاتم الضامن، دار البشائر، دمشق، ٢٠٠٣م.
- الجرائيم، المنسوب لابن قتيبة، تحقيق: محمد جاسم الحميدي، وزارة الثقافة السورية، ١٩٩٧م.

- جزيرة العرب في القرن العشرين، حافظ وهبة الوزير المفوض والمندوب فوق العادة للمملكة العربية السعودية بلندن، الدار العربية للموسوعات، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠١٠م.
- جمهرة أشعار العرب في الجاهلية والإسلام، أبو زيد محمد بن الخطاب القرشي، تحقيق: محمد علي الهاشمي، دار القلم، دمشق، الطبعة الثانية، ١٩٨٦م.
- جمهرة اللغة، ابن دريد، تحقيق: رمزي البعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ.
- جمهرة أنساب العرب، ابن حزم الأندلسي، عناية: عبد المنعم خليل إبراهيم، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٣٠هـ.
- الجيم، أبو عمرو الشيباني، تحقيق: إبراهيم الإبياري، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، القاهرة، ١٣٩٣هـ.
- الحصان بين العلم والتراث، عبد الرحمن بن سعود الهواوي، إصدارات المهرجان الوطني للتراث والثقافة، الرياض، ١٤١٠هـ.
- الحصان العربي (بصمات ذهبية على سلالات الخيول في أوروبا وأمريكا)، عثمان مهلات، شعاع للنشر والعلوم، حلب، ٢٠٠٦م.
- الحلبة في أسماء الخيل المشهورة في الجاهلية والإسلام، الصاحب التاجي، تحقيق حاتم الضامن، دار البشائر، دمشق، ٢٠٠٣م.
- حلية الفرسان وشعار الشجعان، علي بن عبد الرحمن بن هذيل الأندلسي، مركز زايد للتراث والتاريخ، ٢٠٠١م.
- الحماسة المغربية، أحمد بن عبد السلام الجراوي، تحقيق: محمد رضوان الداية، ١٤١١هـ.
- حياة الحيوان الكبرى، كمال الدين محمد بن موسى الدميري، دار ومكتبة الهلال، ٢٠٠٧م.
- الحيوان، للجاحظ، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، ١٩٩٦م.
- خزانة الأدب، عبد القادر البغدادي، تحقيق: عبد السلام هارون، الهيئة المصرية العامة، ١٩٧٩م.
- الخصائص، لابن جني، تحقيق: محمد علي النجار، دار الهدى، بيروت، د.ت.

- الخيل في أشعار العرب، حسن محمد النصيح، مكتبة الملك عبد العزيز العامة، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.
- الخيل والإبل عند قبيلة مطير، عبد العزيز بن سعد السناح، مطابع الفرزدق، الرياض، ١٤١٩هـ.
- الخيل والفروسية في الإسلام، محمد إبراهيم ناصر، دار الكتاب السعودي، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ.
- الخيل رياضة الآباء والأجداد، صلاح محمد الجيدة، المجلس الوطني للثقافة والفنون، الدوحة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٧م.
- الخيل معقود في نواصيها الخير، سند بن مطلق السبيعي، مكتبة العبيكان، الرياض، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤م.
- الخيل (دراسة ميسرة عن الخيل)، فيصل حسين العلي، دار الثقافة، الدوحة، الطبعة الأولى، ١٩٩٦م.
- الخيل والفروسية، محمد سلامة، دار الفكر العربي، مصر، ١٩٩٣م.
- الخيل العربية، فلاح خليل العاني، دار عمان للنشر، مسقط، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦م.
- الخيل العرب وفضلها على الأنسال العالمية، قدري الأرضرملي، الدار العربية، بغداد، د.ت.
- الخيل العربية الأصيلة، الأمير شيرباتوف، ترجمة: عوض عطا البادي، مكتبة الملك عبد العزيز العامة، الرياض، ١٤١٩هـ.
- الخيل والفروسية (دراسة بيليوجرافية)، إعداد: ناصر محمد السويدان، مكتبة الملك عبد العزيز العامة، الرياض، ١٩٩٥م.
- الخيل العربية في مذكرات السياح والرحالة، أسعد الفارس، صندوق التكافل الاجتماعي للعاملين بالمركز العربي للبحوث التربوية لدول الخليج، الكويت، ١٩٩٠م.
- الخيل في قصائد الجاهليين والإسلاميين، أحمد أبو يحيى، المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٩٧م.
- الخيل العراقية العرب الأصل والمنشأ، محمد بن عبد العزيز النجيفي، المكتب المصري الحديث. د.ت.
- الخيل في الشعر الجاهلي، حمود الدغيشي، دار جرير، عمان، ٢٠٠٧م.

- الخيول، حسين عبد الحي قاعود، ومرفت كامل، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الثانية، ٢٠٠٥م.
- الخيول العربية، خالد بكر كمال، الطبعة الأولى، ١٩٩٣.
- الديباج، أبو عبيدة معمر بن المثنى، تحقيق: عبد الرحمن العثيمين، وعبد الله الجربوع، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ.
- ديوان ابن مقبل، تحقيق: عزة حسن، وزارة الثقافة، دمشق، ١٩٦٢م.
- ديوان الأعشى، دار صادر، بيروت، ٢٠٠٨م.
- ديوان امرئ القيس، دار صادر، بيروت، د.ت.
- ديوان أوس بن حجر، تحقيق: محمد يوسف نجم، دار صادر، بيروت، الطبعة الثالثة، ٢٠١٠م.
- ديوان أمية بن أبي الصلت، تحقيق: عبد الحفيظ السلطي، المطبعة التعاونية، دمشق، الطبعة الثانية، ١٩٧٧م.
- ديوان أبي دؤاد الإيادي (ضمن دراسات في الأدب العربي)، غوستاف غرنباوم، ترجمة: إحسان عباس، دار مكتبة الجبلة، بيروت، ١٩٥٩م.
- ديوان أبي ذؤيب الهذلي، تحقيق وشرح: أنطونيوس بطرس، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣م.
- ديوان أبي النجم، جمع وتحقيق: سجع جميل الجبيلي، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٨م.
- ديوان الأخطل، تقديم وشرح: كارن صادر، ط٢، دار صادر، بيروت، ٢٠٠٩م.
- ديوان الأدب العربي، للفارابي إسحاق بن إبراهيم، تحقيق: أحمد مختار عمر، وإبراهيم أنيس، مجمع اللغة العربية، القاهرة ١٩٧٤م.
- ديوان الأفوه الإيادي، شرح وتحقيق: محمد التنوخي، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٨م.
- ديوان بشر بن أبي خازم الأسدي، تحقيق: عزة حسن، ط٢، وزارة الثقافة، دمشق، ١٩٧٢م.
- ديوان بني أسد (أشعار الجاهليين، والمخضرمين)، جمع وتحقيق، ودراسة: محمد علي دقة، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٩م.
- ديوان بني بكر في الجاهلية، جمع وتوثيق ودراسة: عبد العزيز نبوي، دار الزهراء، القاهرة، ١٩٨٩م.

- ديوان تأبط شراً (شعر تأبط شراً)، تحقيق: سليمان داود القرغولي، وجبار تعبان جاسم، النجف، ١٩٧٣م.
- ديوان جران العود، دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٣٠م.
- ديوان الخنساء، دار صادر، بيروت، د.ت.
- ديوان الخيل في الجاهلية، جمع وتحقيق وشرح: عبد الله عبد الغني سرحان، مركز حمد الجاسر الثقافي، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٣٣هـ.
- ديوان حاتم الطائي، تحقيق: عادل جمال، مطبعة المدني، القاهرة، د.ت.
- ديوان الحارث بن حلزة، جمع وتحقيق: إيميل بديع يعقوب، دار الكتاب العربي، بيروت، ط٢، ١٩٩٦م.
- ديوان حسان بن ثابت، دار صادر، بيروت، ١٩٦١م، د.ت.
- ديوان الحطيئة، شرح أبي سعيد السكري، دار صادر، بيروت، الطبعة الثانية، ٢٠٠٨م.
- ديوان حميد بن ثور الهلالي، إشراف: محمد يوسف نجم، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٥م.
- ديوان دريد بن الصمة، جمع وتحقيق: محمد خير البقاعي، دار قتيبة، ١٩٨١م.
- ديوان رؤبة، جمعه وحققه: وليم بن الورد، ليبسك، ١٩٠٣م. نسخة مصورة عنها، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ١٩٧٩م.
- ديوان زهير بن أبي سلمى، دار صادر، بيروت، ٢٠٠٨م.
- ديوان زيد الخيل، صنعه: نوري حمودي القيسي، مطبعة النعمان، النجف، د.ت.
- ديوان سلامة بن جندل، تحقيق: فخر الدين قباوة، المكتبة العربية، حلب، الطبعة الأولى، ١٩٦٨م.
- ديوان السُّلَيْك بن السُّلَكة، تقديم: سعد الضناوي، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٩٤م.
- ديوان طرفة بن العبد، دار صادر، بيروت، د.ت.
- ديوان الطرماح، تحقيق: عزة حسن، وزارة الثقافة، دمشق، ١٩٦٨م.
- ديوان طفيل الغنوي، شرح الأصمعي، تحقيق: حسان فلاح أوغلي، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٧م.
- ديوان عبيد بن الأبرص، تحقيق: حسين نصار، مطبعة الباني، مصر، الطبعة الأولى، ١٩٥٧م.

- ديوان العباس بن مرداس، جمع وتحقيق: يحيى الجبوري، دار الجمهورية، بغداد، ١٩٦٨م.
- ديوان العجاج بشرح الأصمعي، تحقيق: عبد الحفيظ السلطي، مكتبة أطلس، دمشق، ١٩٧١م.
- ديوان عدي بن زيد، تحقيق: محمد جبار المعيب، وزارة الثقافة، بغداد، ١٩٦٥م.
- ديوانا: عروة بن الورد، والسموأل، جمع وشرح: كرم البتاني، دار صادر، بيروت.
- ديوان عمر بن قمنة، تحقيق: خليل إبراهيم العطية، وزارة الإعلام، مطبعة الجمهورية، بغداد، ١٩٧٢م.
- ديوان عمرو بن كلثوم، دار صادر، بيروت، د.ت.
- ديوان عمرو بن أحمر الباهلي، أو (شعر عمرو...)، جمع وتحقيق: حسين عطوان، مجمع اللغة العربية، دمشق، د.ت.
- ديوان علقمة الفحل، تحقيق: لطفي الصقال، ودرية الخطيب، دار الكتاب العربي، حلب، الطبعة الأولى، ١٩٦٩م.
- ديوان عنترة، دار صادر، بيروت، د.ت.
- ديوان الفرزدق، تحقيق: الصاوي، القاهرة، د.ت.
- ديوان المخبل السعدي، جمع وتحقيق: محمد نبيل طريفي، ط١، دار صادر، بيروت، ٢٠٠٧م.
- ديوان المتنبي (العرف الطيب في شرح ديوان أبي الطيب)، ناصيف اليازجي، دار صادر، بيروت.
- ديوان المرقش الأكبر (عمر بن سعد)، والمرقش الأصغر (عمرو بن حرملة)، تحقيق: كارين صادر، دار صادر، بيروت، ١٩٩٨م.
- ديوان المزرد بن ضرار، تحقيق: خليل إبراهيم العطية، مطبعة أسعد، بغداد، ١٩٦٢م.
- ديوان المعاني، لأبي هلال العسكري، تحقيق: أحمد حسن بسج، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٤هـ.
- ديوان كشاجم (محمود بن الحسين)، تقديم وشرح: مجيد طراد، ط١، دار صادر، بيروت، ١٩٩٧م.
- ديوان لبيد بن ربيعة، دار صادر، بيروت، ٢٠٠٨م.

- ديوان النابغة الجعدي، جمع وتحقيق: واضح الصمد، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٨م.
- ديوان النابغة الذبياني، تحقيق: كرم البتاني، دار صادر، بيروت، د.ت.
- ديوان النمر بن تولب، تحقيق: نوري حمودي القيسي، بغداد، ١٩٦٩م.
- ديوان لهذليين، دار الكتب، د.ت.
- رحلة الفرنسي تافرينيه إلى العراق في القرن السابع عشر، ترجمة: كوركيس عواد، وبشير فرنسيس، الدار العربية للموسوعات، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦م.
- رحلة في قلب نجد والحجاز سنة ١٩٣٦م، للصحفي: محمد شفيق أفندي مصطفى، تحقيق: محمد محمود خليل، الدار العربية للموسوعات، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠١٠م.
- الرحلة الحجازية لولي النعم الحاج عباس حلمي باشا الثاني، محمد اليبب البتوني، مكتب الثقافة الدينية، بور سعيد، ١٩٩٥م.
- رحلة الهولندي، ليونهارت راوولف إلى (طرابلس، دمشق، حلب، الرقة، دير الزور، بغداد، عانة، الفلوجة، هيت، كركوك، أربيل) في النصف الثاني من القرن السادس عشر، ترجمة: سليم أحمد خالد، الدار العربية للموسوعات، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٨م.
- رحلة إلى الجزيرة العربية سنة ١٨٠٨م، ترجمة: بطرس حداد، الدار العربية للموسوعات، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠١٠م.
- رحلة إلى بلاد العرب، أحمد مبروك، مراجعة: فهد بن عبد الله السماري، دار الملك عبد العزيز، الرياض، ١٤٢١هـ.
- رحلة إلى بلاد نجد، الليدي آن بلنت، ترجمة: محمد أنعم غالب، دار اليمامة، الرياض، الطبعة الثانية، ١٣٨٩هـ.
- رسالتان في اللغة: الفرق، والشاء، للأصمعي، تحقيق: صبيح التميمي، مكتبة الثقافة الدينية، ١٤١٣هـ.
- رسالة الصَّاهِل والشَّاحِج، لأبي العلاء المعري، تحقيق: عائشة بنت عبد الرحمن (بنت الشاطئ)، دار المعارف، الطبعة الثانية، ١٤٠٤هـ.
- الرسائل، الجاحظ، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٣٩٩هـ.

- رشحات المداد فيما يتعلق بالصافنات الجياد، للشيخ محمد البخشي الحلبي،
عناية: محمد راغب الطباخ، الطبعة الأولى، ١٣٤٩هـ.
- رعاية الخيول، أحمد فتحي نعيم، المكتب الجامعي الحديث، مصر، الطبعة
الأولى، ٢٠٠١م.
- الرواية والاستشهاد باللغة، محمد عيد، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٧٦م.
- زهر الآداب، الحصري القيرواني (إبراهيم)، تحقيق: زكي مبارك، ومحمد
محيي الدين عبد الحميد، دار الجيل، بيروت، د.ت.
- الزهرة، محمد بن داود الأصبهاني، تحقيق: إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار،
الأردن، الطبعة الثانية، ١٩٨٥م.
- سمط النجوم العوالي في أنباء الأوائل والتوالي، عبد الملك بن حسن العاصمي،
تحقيق: عادل أحمد، وعلي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة
الأولى، ١٩٩٨م.
- السنن الكبرى، للبيهقي، مطبعة دائرة المعارف النظامية، حيدر آباد، د.ت.
- سهيل فيما جاء في ذكر الخيل، عثمان بن عبد الله بن بشر، تحقيق: عبد الله بن
عبد الرحيم عسيلان، دار الملك عبد العزيز، الرياض، ١٤٣٣هـ.
- سير أعلام النبلاء، وفي هامشها أحكام الرجال من ميزان الاعتدال، للذهبي،
تحقيق: محب الدين عمر بن غرامه العمروي، دار الفكر، بيروت، الطبعة
الأولى، ١٤١٧هـ.
- شبه الجزيرة العربية في كتابات الرحالة الغربيين، ألبرخت زيمة، ترجمة: غازي
عبد الرحيم شنيك، مكتبة الملك عبد العزيز العامة، الرياض، ١٩٩٩م.
- شرح أدب الكاتب، للجواليقي، موهوب الجواليقي، تحقيق ودراسة: طيبة حمد
بودي، كلية الآداب، جامعة الكويت، ١٩٩٥م.
- شرح ديوان الحماسة، أحمد بن محمد المرزوقي، تحقيق: أحمد أمين،
عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩١م.
- شرح المعلقات العشر، يحيى شامي، دار الفكر العربي، بيروت، ١٩٩٤م.
- شرح القصائد التسع المشهورات، أبو جعفر أحمد بن محمد النحاس، تحقيق:
أحمد خطاط، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٧٣م.
- شرح المعلقات السبع، الحسين الزوزني، مكتبة المعارف، بيروت، ١٩٩٤م.
- شرح القصائد السبع الطوال، محمد بن القاسم الأنباري، تحقيق: عبد السلام
هارون، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٣م.

- شرح القصائد العشر، يحيى بن علي التبريزي، تحقيق: عبد السلام الحوفي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٥م.
- شعر الطرد إلى نهاية القرن الثالث الهجري، عبد الرحمن رأفت الباشا، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٧٤م.
- شعر الحرب في العصر الجاهلي، علي الجندي، مكتبة الجامعة العربية، بيروت، ١٩٦٦م.
- شعراء المعلقات العشر، الدكتور: عبد العزيز بن محمد الفيصل، مطابع الفرزدق التجارية، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ.
- شعر بني عبس في الجاهلية والإسلام حتى آخر العصر الأموي، الدكتور: عبد العزيز بن محمد الفيصل، جمعاً وتحقيقاً ودراسة، مطابع الفرزدق التجارية، الرياض، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ.
- شعراء بني قشير في الجاهلية والإسلام حتى آخر العصر الأموي، تأليف الدكتور: عبد العزيز بن محمد الفيصل، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة، ١٣٩٨هـ.
- شعراء بني عقيل وشعرهم في الجاهلية والإسلام حتى آخر العصر الأموي، الدكتور: عبد العزيز بن محمد الفيصل، جمعاً وتحقيقاً ودراسة، العبيكان، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ.
- الشعر والشعراء، ابن قتيبة، تحقيق: أحمد شاكر، دار الحديث، القاهرة، ٢٠٠٣م.
- صبح الأعشى في صناعة الإنشا، أحمد بن علي القلقشندي، تحقيق: محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، د. ت.
- الصحاح، الجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، القاهرة، ١٩٥٦م.
- صفوة العصر في تاريخ ورسوم مشاهير رجال مصر، زكي فهمي، مكتبة مدبولي، القاهرة، ٢٠٠٨م.
- الصيد والطرد في الشعر العربي حتى نهاية القرن الثاني الهجري، عباس مصطفى الصالحي، در السلام، بغداد، ١٩٧٤م.
- الصيد عند العرب (أدواته، حيوانه: الصائد والمصيد)، عبد الرحمن رأفت الباشا، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٧٤م.
- طبقات فحول الشعراء، محمد بن سلام الجمحي، تحقيق: محمود شاكر، دار المدني، جدة، د. ت.

- العرب في ديارهم، الطبيب بول، وهاريسون، ترجمة: محمد منير الأصبحي، دار الملك عبد العزيز، الرياض، ١٤٣٣هـ.
- عقد الأجياد في الصافنات الجياد، الأمير محمد بن عبد القادر الجزائري، وزارة الثقافة، الرباط، ٢٠٠٣م.
- العقد الفريد، ابن عبد ربه، تحقيق: محمد سعيد العريان، المكتبة التجارية، مصر، ١٣٧٢هـ.
- العلاقات بين مملكة الحيرة، وقبائل نجد وشرق الجزيرة العربية قبل الإسلام، شيماء عبد الباقي السامرائي، الدار العربية للموسوعات، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠١٢م.
- العمدة في محاسن الشعر وآدابه، تحقيق: توفيق النيفر، ومختار العبيدي، وجمال حمادة، المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون (بيت الحكمة)، قرطاج، الطبعة الأولى، ٢٠٠٩م.
- عيون الأخبار، ابن قتيبة، مصور عن طبعة دار الكتب.
- العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق: مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، مؤسسة الأعلمي، بيروت، ١٤٠٨هـ.
- غريب الحديث، ابن قتيبة، تحقيق: عبد الله الجبوري، وزارة الأوقاف العراقية، بغداد، ١٣٩٧هـ.
- فتح الباري بشرح صحيح البخاري، ابن حجر العسقلاني، تحقيق: محب الدين الخطيب، ط٣، دار المطبعة السلفية، القاهرة، ١٤٠٧هـ.
- الفروق اللغوية، أبو هلال العسكري، مؤسسة النشر الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ.
- الكامل، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق: محمد أحمد الدالي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٦هـ.
- الفروسية، لابن قيم الجوزية، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، د.ت.
- الفروسية في الشعر الجاهلي، نوري حمود القيسي، عالم الكتب، بيروت، ٢٠٠٤م.
- فقه اللغة، الشعالي، تحقيق: سليمان سليم البوّاب، دار الحكمة، دمشق، ١٤٠٩هـ.
- الفهرست، لابن النديم، تحقيق: رضا تجدد، دار المسيرة، بيروت، ١٩٨٨م.

- فوائد النيل بفضائل الخيل، علي عبد القادر الحسيني، تحقيق حاتم الضامن، دار البشائر، دمشق، ٢٠٠٥م.
- فيليبي الجزيرة العربية، إليزابيث مونرو، ترجمة: أحمد عمر شاهين، دار الملك عبد العزيز، الرياض، ١٤٢٥هـ.
- القاموس المحيط، محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، تقديم: محمد المرعشلي، دار إحياء التراث الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٩٩٧م.
- قطر السيل في أمر الخيل، سراج الدين عمر رسلان البلقيني، تحقيق حاتم الضامن، دار نينوا، ٢٠٠٥م.
- كتاب الإبل، للأصمعي، تحقيق: حاتم الضامن، دار البشائر، دمشق، ١٤٢٤هـ.
- كتاب البغال، للجاحظ، نشر بعناية: شارل بلا، مطبعة الحلبي، ١٣٧٥هـ.
- كتاب خلق الإنسان، للأصمعي (ضمن الكنز اللغوي) عناية: أوغست هفنز، المطبعة الكاثوليكية للآباء اليسوعيين، بيروت، ١٩٠٣م.
- كتاب الخيل (مطلع اليمن والإقبال في انتقاء كتاب الاحتفال)، عبد الله بن محمد بن جزي الكلبي، تحقيق: محمد العربي الخطابي، دار الغرب، بيروت، ١٩٨٦م.
- كتاب الشعر، أو شرح الأبيات المشككة الإعراب، أبو علي الفارسي، تحقيق: محمود الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤٠٨هـ.
- كتاب فحولة الشعراء، للأصمعي، تحقيق: ش. تورّي، قدم له: صلاح الدين المنجد، دار الكتاب الجديد، ١٣٨٩هـ.
- كتاب المعمرين، أبو حاتم سهل بن محمد السجستاني، مصر، ١٣٢٣هـ.
- كتاب القلب والإبدال، لابن السكيت (ضمن الكنز اللغوي)، عناية: أوغست هفنز، المطبعة الكاثوليكية للآباء اليسوعيين، بيروت، ١٩٠٣م.
- كشف الظنون، حاجي خليفة، إستانبول، ١٩٤١م.
- لسان العرب، ابن منظور، دار صادر، د.ت.
- مجاز القرآن، لأبي عبيدة معمر بن المثنى، تحقيق: فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٣٨١هـ.
- مجمع الأمثال، أحمد بن محمد الميداني، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، ٢٠٠٩م.
- المزهر في علوم اللغة، للسيوطي، تحقيق: محمد جاد المولى، وعلي البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، بيروت، د.ت.

- مبادئ الفروسية، وديع ياسين التكريتي، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة الموصل، د. ت.
- مبادئ لفهم التراث، محمد إبراهيم الشيباني، مكتبة دار الهداية، الكويت، الطبعة الأولى، ١٩٨٣ م.
- مباحث الفكر ومناهج العبر، محمد بن إبراهيم الوطواط، تحقيق: فؤاد سركين، فرانك فورت، ١٩٩٠ م.
- المحكم والمحيط الأعظم في اللغة، ابن سيدة، بتحقيق مجموعة من العلماء، القاهرة، ١٣٧٧ هـ.
- المحيط في اللغة، الصاحب بن عباد، تحقيق: محمد حسن آل ياسين، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٤ هـ.
- المخصص، ابن سيدة، عناية: محمد محمود التركزي، وعبد الغني محمود، مطبعة بولاق، القاهرة، ١٣٢١ هـ.
- مذكرات اللورد كيللرن المندوب البريطاني السامي في مصر (١٩٣٤ - ١٩٣٦ م)، ترجمة: سامي أبو النور، مكتبة مدبولي، القاهرة، د. ت.
- مذكراتي بقلم إسماعيل صدقي باشا، تحقيق: سامي أبو النور، مكتبة مدبولي، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٩٩٦ م.
- مذكرات نوبار باشا، تقديم ودراسة: لطيفة محمد سالم، دار الشروق، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٩ م.
- مراتب النحويين، أبي الطيب عبد الواحد بن علي اللغوي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، نهضة مصر، د. ت.
- مشاهدات في بوادي العرب، روجر أبتون، ترجمة: أسعد الفارس، ونضال معيوف، نشر بدعم من دائرة الملك عبد العزيز، الطبعة الأولى، ١٤٢٣ هـ.
- مصادر الشعر الجاهلي وقيمتها التاريخية، ناصر الدين الأسد، دار الجيل، بيروت، الطبعة الثامنة، ١٩٩٦ م.
- المعارف، ابن قتيبة، تحقيق: ثروة عكاشة، دار المعارف، مصر، ١٩٦٩ م.
- المعاني الكبير، ابن قتيبة، تحقيق: سالم كرنكو، دائرة المعارف، حيدر آباد، ١٣٦٨ هـ.
- معجم أسماء خيل العرب وفرسانها (الخيل القديمة)، حمد الجاسر، دار اليمامة، الرياض، ١٤١٤ هـ.

- معجم الأدباء، ياقوت الحموي، تحقيق: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٣ م.
- معجم التراث (الخيال، والإبل)، سعد بن عبد الله بن جنيد، دار الملك عبد العزيز، الرياض، ١٤٢٥ هـ.
- معجم الخيل العربية الأصيلة، حمود الدغيشي، دار جرير، عمان، الطبعة الأولى، ٢٠١٠ م.
- معجم الشعراء، المرزباني، سالم كرنكو دار الكتب العلمية، بيروت، ط ٢، ١٤٠٢ هـ.
- المعجم الوسيط، إبراهيم مصطفى، وآخرون، مجمع اللغة العربية، القاهرة، ط ٢، ١٣٩٢ هـ.
- المعلقة في كتب التراث، عبد الفتاح المصري، مؤسسة الرسالة، ١٩٨٦ م.
- معلقة العرب دراسة نقدية وتاريخية في عيون الشعر الجاهلي، بدوي طبانة، مكتبة الإنجلو المصرية، ١٩٩٧ م.
- المعلقة العشر، شرح الأستاذ الدكتور عبد العزيز بن محمد الفيصل، مطابع الفرزدق التجارية، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٣ هـ.
- المفضليات، المفضل الضبي، تحقيق: قصي الحسن، دار ومكتبة الهلال، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٨ م.
- المقامات، بديع الزمان، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، د. ت.
- مقاييس اللغة، ابن فارس، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة مصطفى الباني، القاهرة، الطبعة الثانية ١٣٩٢ هـ.
- مقطعات الأعراب النثرية إلى نهاية القرن الرابع في المصادر الأدبية (جمعاً وتوثيقاً)، عبد الله بن سليم الرشيد، مطابع الحمضي، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٧ هـ.
- المنتقى من أخبار الأصمعي، ضياء الدين المقدسي، تحقيق: محمد مطيع الحافظ، دار طلاس، دمشق، الطبعة الأولى، ١٩٨٧ م.
- منتهى الطلب من أشعار العرب، محمد بن المبارك بن ميمون، تحقيق: محمد نبيل طريفي، دار صادر، بيروت، الطبعة الثانية، ٢٠٠٨ م.
- من وثائق شبه الجزيرة العربية في عصر محمد علي، إعداد وتحقيق: عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، دار المتنبي للنشر والتوزيع، الدوحة، ١٩٨٢ م.

- النبات والشجر، الأصمعي، نشره أوغست هفتر، المطبعة الكاثوليكية للآباء اليسوعيين، بيروت، ١٩١٤م.
- نزهة الألباء في طبقات الأدباء، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة المدني، مصر، د.ت.
- نسب الخيل، ابن الكلبي، تحقيق: نوري حمودي القيسي، حاتم الضامن، مكتبة النهضة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٧م.
- نشوار المحاضرة، المحسن بن علي التنوخي، تحقيق: عبود الشالجي، دار صادر، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٩٥م.
- نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، أحمد بن المقري التلمساني، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، الطبعة الخامسة، ١٤٢٩هـ.
- نقائض جرير والفرزدق، أبو عبيدة معمر بن المثنى، تحقيق: محمد إبراهيم حور، ووليد محمود خالص، المجمع الثقافي، أبو ظبي، ١٤١٤هـ.
- نقائض جرير والأخطل، المنسوب لأبي تمام، شرح وتحقيق: محمد نبيل طريفي، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٢م.
- النهاية في غريب الحديث والأثر، ابن الأثير، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي، ومحمود الطناحي، المكتبة العلمية، بيروت، ١٣٩٩هـ.
- النوادر في اللغة، أبو زيد الأنصاري، تحقيق ودراسة: محمد عبد القادر أحمد، دار الشروق، بيروت، ١٤٠١هـ.
- نهاية الأرب في فنون الأدب، للنويري، مصور عن نشرة دار الكتب المصرية، د.ت.
- الوحشيات، أبو تمام، تحقيق: محمود شاكر، وعبد العزيز الراجكوتي، مطبعة المعارف، القاهرة، ١٩٦٣م.
- الوافي بالوفيات، للصفدي، منشورات المعهد الألماني للأبحاث الشرقية، بيروت، ١٩٣١م.
- وصف الخيل في الشعر الجاهلي، كامل سلام الدقس، دار الكتب الثقافية، الكويت، ١٩٧٥م.
- الوصف في الشعر العربي، عبد العظيم علي قناوي، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى الباني والحلبي وأولاده، مصر ١٩٤٩م.
- وفيات الأعيان، لابن خلكان، تحقيق: إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، د.ت.
- يتيمة الدهر، أبو منصور الثعالبي، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادات، القاهرة، ١٣٧٥هـ.

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
المقدمة	٩
التمهيد	١٧
كتاب الخيل لأبي عبيدة	٢١
- نسبته	٢١
- مقداره	٢٢
- منهجه	٢٥
كتاب الخيل للأصمعي	٢٩
- نسبته	٢٩
- مقداره	٢٩
- منهجه	٣١
مدخل	٣٧
- الحاجة إلى القانون	٣٧
- قانون الركوب والزينة: وظيفته، وحدوده	٤٢
- تقسيمات أبي عبيدة والأصمعي لصفات الخيل العربية (الاستحباب، الحسن، الجودة، العتق، العيب، أو المكروه) في ضوء قانون الركوب والزينة	٤٢
- العتق: وظيفته، وقانونه	٤٦
- المعاني التي يدور عليها العتق، والحسن، والجودة في صفات الخيل العربية	٥٥
- ضوابط ومصطلحات بين يدي تناول صفات الخيل العربية	٥٩
الفصل الأول	
المحمود من صفات الخيل العربية	٦٥
المبحث الأول: الصفات المتفق على إدراجها تحت لفظ واحد	٧١

.....	71	الاستحباب
.....	101	المبحث الثاني: الصفات المختلف على إدراجها تحت لفظ واحد
.....	101	الصفات التي أدرجها أبو عبيدة تحت لفظ العتق، وأدرجها الأصمعي تحت لفظ الاستحباب
.....	161	الصفات التي أدرجها الأصمعي تحت لفظ الاستحباب، وأدرجها أبو عبيدة تحت لفظ الجودة، أو جعلها في الصفات المُجملة
.....	187	المبحث الثالث: الصفات التي تفرد بها أحدهما
.....	187	الصفات التي تفرد بها أبو عبيدة تحت لفظ العتق
.....	195	الصفات التي تفرد بها أبو عبيدة تحت لفظ الاستحباب
.....	233	الصفات التي تفرد بها أبو عبيدة تحت لفظ الجودة
.....	241	الصفات التي تفرد بها الأصمعي تحت لفظ الاستحباب

الفصل الثاني

.....	245	المذموم من صفات الخيل العربية
.....	249	المبحث الأول: العيوب المتفق عليها بين أبي عبيدة والأصمعي
.....	249	العيوب المتفق عليها - بين أبي عبيدة والأصمعي - في كتابيهما
.....	261	العيوب المتفق عليها - بين أبي عبيدة والأصمعي - التي وردت في أحد الكتابين، ولم ترد في الآخر
.....	269	المبحث الثاني: العيوب التي تفرد بها أحدهما
.....	269	العيوب الخلقية التي تفرد بها أبو عبيدة
.....	286	العيوب الحادثة التي تفرد بها أبو عبيدة
.....	289	عيوب الجري عند أبي عبيدة
.....	297	العيوب التي تفرد بها الأصمعي
.....	311	عيوب الحافر عند الأصمعي
.....	315	جداول فرز الصفات
.....	316	جدول الصفات المحمودة
.....	327	جدول الصفات المذمومة
.....	345	الخاتمة
.....	349	المصادر والمراجع